

# إيجاز اللغة العربية

في علم النضرب

لابن مالك (ت ٦٧٢ هـ)

تحقيقه  
الدكتور حسنة أحمد العثمان



مؤسسة الريات

المكتبة المكيّة

إيجاز التعريف  
في علم التصريف



جميع حقوق الطبع محفوظة  
الطبعة الأولى  
١٤٢٥م - ٢٠٠٤م

## المكتبة المكتبة

حج المجره - مكة المكرمة - السعودية - هاتف وفاكس: ٥٣٤٠٨٢٢

## مؤسسة الريان

لغات ناعمة والشعر والنشر والتوزيع

بيروت - لبنان - هاتف: ٧٠٥٩٢٠ - فاكس: ٦٥٥٢٨٣ - صرغ: ١٤/٥١٣٦  
صربريغ: ١١٠٥٢٠٢٠ - بريد الكتروني: ALRAYAN@cyberia.net.lb



لِجَازِ النُّعْرِيفِ

فِي عِلْمِ النَّصْرِيفِ

لأبْنِ مَالِكٍ (ت ٦٧٢ هـ)

تَحْقِيقُهُ

الدُّكْتُورُ حَسْبُ بْنُ أَحْمَدَ الْعُمَانِيُّ

مَوْسَسَةُ الرِّيَّاتِ  
لِلنَّطْبِ بَاعَةِ وَالنَّشْرِ وَالنَّشْرِ

المكتبة المكية



# مقدمة المحقق

## بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله، وعلى  
آله وصحبه ومن والاه، أما بعد:

فهذا كتابٌ إيجاز التعريف في علم التصريف لابن مالك، قد  
أعان الله على تحقيقه وخدمته بما هو أهل له، وارتأيتُ أن أقدم  
بين يديه ترجمةً موجزةً لابن مالك، مع التعريف بشيوخه،  
وتلامذته، ومصنفاته، وقد رجعتُ في ترجمته، بالإضافة إلى  
مصادرها الأصول، إلى:

١ - مقدمة تحقيق تسهيل الفوائد لمحمد كامل بركات.

٢ - مقدمة تحقيق وفاق المفهوم في اختلاف المقول  
والمرسوم لبدر الزمان النيبالي.

٣ - مقدمة تحقيق إكمال الإعلام بمثلث الكلام لسعد حمدان

الغامدي.

٤ - مقدمة تحقيق شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لعذنان  
الدوري.

٥ - مقدمة الدماميني في كتابه تعليق الفرائد في شرح  
تسهيل الفوائد

مستدركا ومصححا في بعض المواضع.

وقد كان اعتمادي في تحقيق هذا الكتاب على نسختين:

أولاهما: المحفوظة في مكتبة شهيد علي برقم ٦١٦.

وثانيتها: المحفوظة في مكتبة لاله لي برقم ٣٠٧٣.

وهما نسختان متقنات، تامتان، إلا الصفحة الأولى من  
النسخة الثانية.

وكنت قد دفعتُ بالكتاب محققاً إلى المطبعة، وبُعيد استلامي  
للتجربة الطباعية الثانية، علمت بصدور الكتاب بتحقيق آخر، فلما  
اطلعت عليه ازددتُ يقيناً بوجوب صدور هذا الكتاب بتحقيقي.

والله سبحانه الموفق والمعين، ومنه القبول، وعليه التكلان.

كتب ذلك:

الدكتور حسن أحمد العثمان

## التعريف بابن مالك

- ١ - نسبه
- ٢ - مولده.
- ٣ - رحلته إلى الشرق.
- ٤ - شيوخه.
- ٥ - تلاميذه.
- ٦ - مصنفاته.
- ٧ - وفاته.





## ابن مالك<sup>١</sup>

### ١ - نسبه:

هو: أبو عبد الله، جمال الدين، محمد بن عبد الله بن محمد ابن عبد الله بن مالك، الطائي، الجبّاني، الأندلسي، نزيل دمشق، المالكي، الشافعي.

### - الطائي: نسبة إلى قبيلة طيّ.

قال ابن حزم: جماع أنساب العرب من جرم بن كهلان، وحمير بن يشجب بن يعرب بن قحطان. وجرم بطن في طيّ،

---

<sup>١</sup> ترجمته في فوات الوفيات لابن شاکر الکتبي (٤٠٧/٣)، والوافي بالوفيات للصفدي (٣٥٩/٣)، والعبير للذهبي (٣٠٠/٥)، وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٢٨/٥)، وطبقات الشافعية للأسنوي (٤٥٤/٢)، وغاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري (١٨٠/٢)، ونيل معرفة القراء الكبار لابن مکتوم (٦١٠)، ومرآة الجنان للياضي (١٧٣/٤)، ونيل مرآة الزمان لليونيني (٧٦/٣)، وطبقات النحاة واللغويين لابن قاضي شهبه (١٣٣)، والبلغة في تاريخ أئمة اللغة للفيروزآبادي (٢٠١)، وبغية الوعاة للسيوطي (١/١٣٠)، والسبابة والنهاية لابن كثير (٢٦٧/١٣)، والنجوم الزاهرة لابن تخري بردي (٢٤٤/٧)، ونفح الطيب للمقري (٤١٢/٢)، وشذرات الذهب لابن العماد (٣٣٩/٥)، وتعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدمايني (٢٥/١)، ومفتاح السعادة لطاش كبري زاده (١١٥/١)، والمدرسة التحوية في مصر والشام لعبد العال سالم مكرم (١٤٩)، وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان (٢٧٥/٥)، وتاريخ آداب اللغة العربية لجرجي زيدان (١٤٠/٣)، ودائرة المعارف الإسلامية (٢٧٢/١ العدد الخامس)، والأعلام للزركلي (٧/١١٧)، ومقدمة تحقيق تسهيل ابن مالك للدكتور محمد كامل بركات، ومقدمة تحقيق إكمال الإعلام بتثليث الكلام للدكتور سعد حمدان الغامدي، ومقدمة تحقيق وفاق المفهوم ليدر الزمان النيبالي.

وهو ثعلبة بن عمرو بن الغوث بن جلهمة، وهو طيّ بن أدد،  
وإليه ينتسب أبو عبد الله محمد بن مالك النحوي<sup>٢</sup>.

— الجياني: نسبة إلى جيان، حيث وُلد، وجيان من مدن  
الأندلس الوسطى: قرطبة، وطليطلة، وجيان، وغرناطة، والمرية،  
ومالقة. تتصل بكورة البيرة، وتميل عنها إلى ناحية الجوف  
شرقي قرطبة، بينها وبين قرطبة سبعة عشر فرسخاً<sup>٣</sup>.

## ٢ — مولده:

ولد ابن مالك، على الأكثر والأصح من الروايات، في جيان  
سنة ٦٠٠.

## ٣ — رحلته إلى الشرق:

لم تكن الأندلس، أيام نشأة ابن مالك، في هدوءٍ واستقرار،  
بل كان يغلب عليها القلق والاضطراب، وتموج في فتنٍ وقلقل.  
ولذا رحل عنها ابن مالك شاباً، متوجهاً إلى الشرق الذي كان  
أحسن حالاً تحت حكم الأيوبيين.

والأرجح أنه وصل الشرق وهو دون الثلاثين من العمر، ما  
بين سنتي (٦٢٥ و ٦٣٠).

<sup>٢</sup> انظر مقدمة تحقيق التسهيل (٢).

<sup>٣</sup> انظر مقدمة تحقيق التسهيل (٢).

غادر ابن مالك الأندلس، ومرّ بمصر في سلطنة الملك الكامل ناصر الدين بن العادل (٦١٥-٦٣٥)، وكانت هذه الفترة من حياة الكامل فترة كفاح ونضال مستمرين ضد الصليبيين من ناحية، وضد إخوته: الفائز، والأشرف، والمعظم عيسى، وابنه الناصر من ناحية أخرى.

فلم يلب لابن مالك عيش بمصر، فغادرها إلى الحجاز، حيث أدى فريضة الحج.

ثم غادر الحجاز إلى البلاد الشامية، فنزل دمشق، ثم غادرها إلى حلب ماراً بحمص وحماة، نازلاً فيهما بعض الوقت، ومستقراً في حلب سنين عدداً، ثم مغادراً حلب، مروراً بحماة ثم حمص، ليستقر في دمشق.

#### ٤ - شيوخه:

أولاً: في بلاد الأندلس:

١ - ابن الطيلسان (... - ٦٢٨):

أبو المظفر، أو أبو الحسين، أو أبو الحسن، ثابت بن خيار ابن ثابت بن محمد بن يوسف بن خيار الكلاعي الغرناطي.

أخذ عنه ابن مالك النحو والقراءات.

٢ - الشلّوبين (٥٦٢-٦٤٥):

الأستاذ أبو علي، محمد بن محمد بن عمر بن عبد الله،  
الأزدي، الأشبيلي، النحوي.

قيل: إن ابن مالك جلس في حلقة الشلوبين ثلاثة عشر يوماً.

٣ - أبو عبد الله بن مالك المرشاني (... - ٦٩٨):

قرأ عليه ابن مالك كتاب سيبويه.

٤ - أبو العباس، أحمد بن نوار:

أخذ عنه ابن مالك القراءات.

قال محقق التسهيل: "هكذا ورد الخبر في نفح الطيب، وهو  
في حاجة إلى تصحيح، فإن الذي أخذ القراءات على أبي العباس  
أحمد بن نوار، وقرأ كتاب سيبويه على أبي عبد الله بن مالك  
المرشاني، هو ثابت بن خيار، على ما هو مفصل في التكملة  
لكتاب الصلة لابن الأبار، وعلى ما هو مبين في ترجمته"<sup>٤</sup>.

ثانياً: في المشرق:

١ - ابن صباح (... - ٦٣٢):

أبو صادق، الحسن بن صباح، المصري المخزومي الكاتب.

٢ - ابن أبي الصقر (٥٤٨ - ٦٣٥):

---

<sup>٤</sup> مقدمة تحقيق التسهيل (٣). وانظر التكملة لكتاب الصلة (٢٧٨).

أبو الفضل، نجم الدين، مكرم بن محمد بن حمزة بن محمد  
المسند القرشي الدمشقي.

لابن مالك رواية عنه في الحديث.

٣ - ابن أبي الفضل المرسي (٥٧٠ - ٦٥٥):

أبو عبد الله، شرف الدين، محمد بن أبي الفضل المرسي،  
عالم بالأدب والتفسير والحديث.

٤ - السخاوي (٥٥٨ - ٦٤٣):

أبو الحسن، علي بن محمد بن عبد الصمد الهمداني. له  
شرح على مفصل الزمخشري، وهو أول من شرح الشاطبية.

٥ - ابن يعيش (٥٥٦ - ٦٤٣):

موفق الدين، يعيش بن علي بن يعيش بن أبي السرايا محمد  
بن علي الأسدي. شارح المفصل والملوكي.

قال ابن إياز: "والسادس... ذهب هذا المصنف إلى إثباته،  
وقد تبع في ذلك شيخه أبا البقاء بن يعيش الحلبي، فإنه عنه أخذ  
علم العربية، أخبرني بذلك جماعة".

٦ - ابن عمرو (٥٩٦ - ٦٤٩):

---

٥ إجاز التعريف لابن إياز (٥/ب).



جمال الدين، أبو عبد الله، محمد بن محمد بن أبي علي بن  
أبي سعيد بن عمرو الحلبي النحوي.

أخذ عنه ابن مالك النحو.

٧ - ابن الحاجب (٥٧١ - ٦٤٦):

جمال الدين، أبو عمرو، عثمان بن عمر الكردي.

صاحب الكافية النحوية، والشافية الصرفية. قال الدماميني:

"ذكر الشيخ تاج الدين التبريزي في أواخر شرحه للحاجبية  
النحوية أن ابن مالك جلس في حلقة تدريس ابن الحاجب، رحمه  
الله، وأخذ عنه، واستفاد منه، ولم أقف على ذلك لغيره، ولا أدري  
من أين أخذه، والله أعلم بحقيقة الحال".<sup>٦</sup>

وذكر ذلك أيضاً الخصري في حاشيته على ابن عقيل نقلاً  
عن التبريزي كذلك.<sup>٧</sup>

٨ - ابن الخباز:

أبو عبد الله، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن الخباز.

٥ - تلاميذه:

١ - ولده بدر الدين (ت: ٦٨٦).

<sup>٦</sup> تعيق الفرائد (٣٠/١).

<sup>٧</sup> حاشية الخصري على ابن عقيل (٧/١).

٢ - النووي (ت: ٦٧٦): شرف الدين، أبو زكريا، يحيى  
ابن شرف، شارح صحيح مسلم.

٣ - ابن جعوان الأنصاري (ت: ٦٨٢): شمس الدين، أبو  
عبد الله، محمد بن محمد بن عباس.

٤ - ابن المنجأ (ت: ٦٩٥): زين الدين، أبو بكر، منجا بن  
عثمان بن المنجا التتوخي.

٥ - ابن النحاس الحلبي (ت: ٦٩٨): بهاء الدين، أبو عبد  
الله، محمد بن إبراهيم بن محمد.

٦ - اليونيني (ت: ٧٠١): شرف الدين، أبو الحسين، علي  
بن محمد بن أحمد.

٧ - البعلبي (ت: ٧٠٩): شمس الدين، أبو عبد الله، محمد  
ابن أبي الفتح.

٨ - الأزرعي (ت: ٧١٢): محمد بن إبراهيم بن حازم.

٩ - الصيرفي (ت: ٧٢٢): أبو المعالي، أبو عبد الله،  
محمد بن محمد بن علي بن الصيرفي.

١٠ - ابن العطار (ت: ٧٢٤): علاء الدين، أبو الحسن،  
علي بن إبراهيم بن داود.

١١ - شهاب الدين، أبو الثناء، محمد بن سلمان الحلبي  
الدمشقي، (ت: ٧٢٥).

١٢ - المزي (ت: ٧٢٦): زين الدين، أبو بكر بن يوسف  
ابن محمود بن عثمان.

١٣ - ابن شافع الكناني (ت: ٧٣٠): ناصر الدين، شافع  
ابن علي بن عباس بن شافع الكناني العسقلاني المصري.

١٤ - القاضي ابن جماعة (ت: ٧٣٣): بدر الدين، أبو  
عبد الله، محمد بن إبراهيم بن جماعة، قاضي القضاة.

١٥ - ابن البارزي (ت: ٧٣٨): شرف الدين، أبو القاسم،  
هبة الله بن عبد الرحيم بن هبة الله البارزي الجهني الحموي  
القاضي.

١٦ - ابن غانم الجعفري (ت: ٧٣٨): شهاب الدين، أحمد  
ابن محمد بن سلمان بن غانم الجعفري.

١٧ - البرزالي (ت: ٧٣٩): علم الدين، أبو محمد، القاسم  
ابن محمد بن يوسف البرزالي.

١٨ - الفارقي أبو الربيع، سليمان بن أبي حرب الحنفي  
الفارقي.

## ٦ - مؤلفاته:

- ١ - أجوبة على أسئلة جمال الدين اليميني في النحو.  
ومنها نسخة في المتحف البريطاني ١٣، انظر بروكلمان  
(٢٩٦/٥).
- ٢ - أرجوزة في الخط.  
ومنها نسخة في باريس ٣٢٠٧ رقم ٢، انظر بروكلمان  
(٢٩٦/٥).
- ٣ - أرجوزة في المثلاث.  
ذكرها السيوطي في البغية (١٣١/١)، وانظر بروكلمان  
(٢٩٥/٥).
- ٤ - الإرشاد في الفرق بين الظاء والضاد.  
ذكره ابن مالك في مقدمة كتاب الاعتماد في نظائر الظاء  
والضاد، ص ٢٣.
- ٥ - الاعتضاد في الفرق بين الظاء والضاد، وشرحه.  
طبع بالنجف، بتحقيق حسين تورال وزميله سنة ١٩٧٢،  
وذكره بروكلمان (٢٩٤/٥)، فظن أن الكتب الثلاثة الاعتماد،  
وتحفة الإحطاء، والاعتضاد، كتاب واحد، ذكر في مكتبات

المخطوطات بعناوين مختلفة، والصواب أن كلاً منها كتاب مستقل.

منه نسخة في برلين برقم ٧٠٢٣، وثانية بدار الكتب المصرية برقم ٥٧٦ لغة، وذكره الدماميني في مقدمة شرحه على التسهيل (٣٠/١).

٦ - الاعتماد في نظائر الظاء والضاد.

حقيقه حاتم صالح الضامن، وطبعته مؤسسة الرسالة في بيروت سنة ١٩٨٤، وراجع ما كتبه بروكلمان (٢٩٥/٥) الاعتراف.

منه نسخة بظاهرة دمشق.

٧ - الإعلام بتثليث الكلام.

وهو أرجوزة مربعة في ٢٧٥٥ بيتاً، ألفها وأهداها للملك الناصر بن الملك العزيز عماد الدين صاحب حلب (٦٣٤-٦٥٩).

ذكره محمد بن أبي الفتح البعلبي في المثلث ذو المعنى الواحد ٦٥/أ، ومنه نسخة في الظاهرية ضمن مجموع برقم ١٦٠٢ في ٥٠ ورقة من ١٦/أ إلى ٦٦/ب، ونسخة ثانية برقم ١٥٩٣، وتوجد منه نسخ في الإسكوريال برقم ٣/١٤١١، ودار الكتب المصرية برقم ٣١٠ لغة، وانظر بروكلمان (٢٩٥/٥).

طبع في مصر سنة ١٣٢٩/١٨٩٧، بتصحيح وشرح أحمد  
ابن الأمين الشنقيطي.

#### ٨ - إكمال الإعلام بمثلث الكلام:

ذكره المقرئ في نفع الطيب (٢/٢٢٥)، وابن العماد في  
شذرات الذهب (٥/٣٣٩)، والكشف (١/١٤٤)، وفوات الوفيات  
(٣/٤٠٨)، والوافي بالوفيات (٣/٣٦٠)، وفي الشذرات بلفظ  
"تثليث الكلام".

ومنه نسخة في دار الكتب المصرية برقم ٧٣٨ لغة في  
٢٥٨ صفحة، مكتوبة في عام ٦٩١، وحققه سعد بن حمدان  
الغامدي، وطبعته جامعة أم القرى بمكة المكرمة سنة ١٤٠٤.

#### ٩ - إكمال عمدة الحافظ وعدة اللافظ.

ذكره في البغية (١/١٣١)، وكشف الظنون (٢/١١٧٠)،  
وذكر ابن قاضي شهبة في طبقات النحاة واللغويين (١/١٣٥)  
بلفظ: إكمال العدة (بدون ميم بين العين والذال)، ويبدو أنهما  
واحد لأن اسم الأصل "عمدة الحافظ وعدة اللافظ" وشرحها،  
وقال: "وهو جيد مفيد، وفيه مسائل ليست في التسهيل وشرحه".

#### ١٠ - الألفاظ المختلفة في المعاني المؤتلفة.



نكره بروكلمان (٢٩٤/٥)، ومنه نسخ في الظاهرية برقم  
١٦٠٢، ودار الكتب المصرية برقم ٥٣٠ لغة تيمور، وبرلين  
برقم ٧٠٤١، ورامفور برقم ٦٠.

طبع بتحقيق الدكتورة نجاهة حسن عبد الله نولي. مكة  
المكرمة - جامعة أم القرى - مركز إحياء التراث الإسلامي -  
ط ١ - ١٤١١/١٩٩١.

١١ - الألفية (وهي الخلاصة).

طبعت مرات مفردة ومع شروحاتها. انظر بروكلمان  
(٢٧٧/٥-٩١).

١٢ - إيجاز التعريف في علم التصريف.

وهو كتابنا هذا.

نكره في بغية الوعاة (١٣٢/١) بلفظ مختلف، وحاجي  
خليفة في الكشف (٢٠٥/١)، والبغدادي في هدية العارفين  
(١٣٠/٢)، وبروكلمان (٢٩٤/٥)، ومنه نسخ في دار الكتب  
المصرية برقم ٣٧ تيمورية صرف، والإسكوريال ثان ٨٦ رقم ٣  
، والأحمدية بحلب ضمن مجموع برقم ٩٨، وشهيد علي برقم  
٦١٦، ولاله لي برقم ٣٠٧٣.

١٣ - بغية الأريب وغنية الأديب في الأصول.

نكره في هدية العارفين (١٣٠/٢).

١٤ - بلغة نوي الخصاصة في شرح الخلاصة = شرح الألفية.

١٥ - بيان ما فيه لغات ثلاث وأكثر.

نكره بروكلمان (٢٩٥/٥)، ومنه نسخة في دار الكتب المصرية ضمن مجموع برقم ٥٠٩ ومكتبة حسن حسني عبد الوهاب برقم ١٨٤٨٣.

١٦ - بيتان في ضوابط ظاءات القرآن مع الشرح.

منه نسخة في الظاهرية، انظر بروكلمان (٢٩٦/٥).

١٧ - تحفة الإحطاء في الفرق بين الضاد والظاء.

نكره بروكلمان (٢٩٥/٥)، وراجع الاعتضاد.

ومنه نسخة في مكتبة شهيد علي باشا باستنبول برقم ٢٦٧٧ وقارنه بما في دار الكتب المصرية برقم ٥٨٣٠، وعنوانه: كتاب في الفرق بين الضاد والظاء.

١٨ - تحفة المودود في المقصور والممدود.

نكره في البغية (١٣١/١) باسم المقصور والممدود وشرحه، والكشف (١٣٤٤/٢)، وبروكلمان (٢٩٤/٥).

وطبع بمصر سنة ١٨٩٧ بعناية إبراهيم اليازجي، ثم سنة  
١٣٢٩ بعناية أحمد أمين الشنقيطي.

ومنه نسخ في دار الكتب المصرية برقم ٥٢ ش لغة،  
ومكتبة الأوقاف ببغداد رقم ٦٠٩٧ ضمن مجموع، ومكتبة فيض  
الله برقم ٢١٢٩.

١٩ — تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد.

وهو مختصر من كتابه "الفوائد" في النحو، كما ذكره في  
البعية (١٣٢/١)، والكشف (٤٠٥/١).

وطبع بتحقيق محمد كامل بركات في القاهرة، دار الكاتب  
العربي، ط١، سنة ١٩٦٧.

٢٠ — التعريف شرح ضروري التصريف.

ذكره في الكشف (١٠٨٧/٢)، والهدية (١٣٠/٢).

٢١ — ثلاثيات الأفعال.

ذكره بروكلمان (٢٩٥/٥). ومنه نسخ في الأحمديّة بتونس  
برقم ٣٦٦٣، والظاهرية برقم ٩٢١٣، ودار الكتب المصرية  
برقم ١٨٦ صرف، و٢٩٥ لغة.

وطبع بتحقيق الدكتور سليمان العايد.

٢٢ — جمع اللغات المشكّلة.

ذكره في القاموس والتاج (فتاً).

٢٣ – حوز المعاني في اختصار حرز الأمانى.

وهو اختصار للشاطبية في القراءات.

ذكره في الكشف (١/٦٤٩ و ٦٩٤)، وفي الهداية (٢/١٣٠).

٢٤ – ذكر معاني أبنية الأسماء الموجودة في المفصل.

ذكره بروكلمان (٥/٢٢٧، ٢٩٦).

ومنها نسخة في الظاهرية ضمن مجموع برقم ١٥٩٣ في

أربعة أوراق مكتوبة في عام ٧٣٨.

٢٥ – رسالة في الاشتقاق.

ذكره حاجي خليفة في الكشف (٢/١٢٧٠).

وتوجد نسخة منها فريدة في الظاهرية ضمن مجموع برقم

١٥٩٣ في ورقتين (٧٥/ب - ٧٧/أ).

٢٦ – سبك المنظوم وفق المختوم.

ذكره في البغية (١/١٣٣) عن الذهبي في تاريخ الإسلام أنه

وقف عليه، والكشف (٢/٩٧٨)، والهدية (٢/١٣٠).

ومنه نسخة في برلين برقم ٦٦٣٠. انظر بروكلمان

(٥/٢٩٤).

٢٧ – شرح إكمال عمدة الحافظ وعدة اللافظ.

ذكره ابن قاضي شعبة في طبقات النحاة واللغويين (١٣٥/١)،  
والسيوطي في البغية (١٣١/١)، وحاجي خليفة في الكشف  
(١١٧٠/٢).

٢٨ – شرح الألفية.

وهو شرح الخلاصة، واسمه: "بلغة ذوي الخصاصة في  
شرح الخلاصة".

ذكره الذهبي في تاريخ الإسلام، وقال في ترجمته: وله  
الخلاصة وشرحها. هكذا نقله السيوطي عنه في البغية (١٣٣/١)،  
وكذلك نقله عن الذهبي صاحب الكشف (١٥١/١)، وذكره  
البغدادي في الهدية (١٣٠/٢) باسم بلغة ذوي الخصاصة في  
شرح الخلاصة.

٢٩ – شرح التسهيل.

طبع بتحقيق عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون،  
مصر، دار هجر، ط١، ١٤١٠/١٩٩٠. وانظر بروكلمان  
(٢٧٦/٥).

٣٠ – شرح الجزولية.

أثبتته السيوطي في البغية (١٣٣/١)، وقال: "رأيت بخط  
الذهبي في مختصر طبقات النحاة للقفطي في ترجمة الجزولي أن  
ابن مالك شرح الجزولية". وذكره في الكشف (١٨٠٠/٢)، ونقل  
من أوله عدة أسطر، مما جعلنا نثبت أن ابن مالك قد شرحه.  
وذكره البغدادي في الهدية (١٣٠/٢) باسم "المنهاج الجلي شرح  
قانون الجزولي"، وهذه التسمية تدل على اطلاع البغدادي عليه،  
فإن الآخرين لم يسمياه به.

٣١ - شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ.

طبع بتحقيق عدنان الدوري، العراق، بغداد، مطبعة العاني،  
ط١، ١٣٩٧/١٩٧٧.

ذكره في البغية (١٣١/١)، والكشف (١١٦٦/٢)، وانظر  
بروكلمان (٢٩٤/٥).

٣٢ - شرح الكافية الشافية (أو الوافية شرح الكافية  
الشافية).

طبع بتحقيق الدكتور عبد المنعم هريدي، مكة المكرمة،  
جامعة أم القرى، مركز إحياء التراث الإسلامي، ط١، ١٤٠٢/  
١٩٨٢.

٣٣ - شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع  
الصحيح (للبخاري).



ذكره في البغية (١٣١/١)، والكشف (٥٥٣/١)، والهدية  
(١٣٠/٢).

وطبع في القاهرة سنة ١٩٥٧ بتصحيح وتحقيق محمد فؤاد  
عبد الباقي، ويحققه بعض الدارسين في جامعة الإمام محمد بن  
سعود بالرياض.

٣٤ - الضرب في معرفة لسان العرب.

ذكره في شذرات الذهب (٣٣٩/٥)، وإيضاح المكنون  
(٧٣/٢)، وهدية العارفين (١٣٠/٢).

٣٥ - ضروري التصريف.

مختصر ذكره الكشف (١٠٨٧/٢)، وعده متناً للتعريف في  
ضروري التصريف، والصواب أنهما واحد.

٣٦ - كتاب العروض.

ذكره طاش كبرى زادة في مفتاح السعادة (٢١٦/١)،  
وبروكلمان (٢٩٤/٥). ومنه نسخة في الإسكوريال برقم ٦.

٣٧ - عمدة الحافظ وعدة اللافظ.

ذكره في البغية (١٣١/١)، والكشف (١١٦٦/٢)،  
وبروكلمان (٢٩٤/٥).

٣٨ - فتاوى في العربية.

ذكره في البغية (١٣٢/١)، والكشف (١٢١٩/٢ و ١٢٢٦)،  
والهدية (١٣٠/٢).

٣٩ - فعل وأفعل.

ذكره في البغية (١٣٢/١)، والكشف (١٣٩٥/٢)،  
والهدية (١٣٠/٢).

٤٠ - الفوائد في النحو.

عده السيوطي في البغية (١٣٢/١) كتاباً مستقلاً وليس  
بتسهيل الفوائد، وأنكر على صلاح الصفدي في ظنه أنه تسهيل  
الفوائد. وكذلك قال في الكشف (٤٠٥/١) أنه لخص التسهيل من  
مجموعته المسماة بالفوائد، ثم ذكره في (١٣٠١/٢)، ووافقه في  
الهدية (١٣٠/٢).

ولعل صاحب كشف الظنون اطلع على تصريح الدماميني  
بذلك في مقدمة شرحه على التسهيل (٣١/١).

٤١ - القصيدة الدالية المالكية في القراءات.

فيها إضافة إلى الشاطبية. ذكرها في البغية (١٣٢/١)،  
والكشف (١٣٣٨/٢)، والهدية (١٣٠/٢).

ومنها نسخة في لاله لي باستنبول برقم ٦٢، وفي دار  
الكتب المصرية برقم ٢٣٠٣٥/ب. وانظر بروكلمان (٢٩٥/٥).

٤٢ - قصيدة في الأسماء المؤنثة.

ذكرها بروكلمان (٢٩٥/٥).

٤٣ - الكافية الشافية (منظومة).

طبعت بمطبعة الهلال في مصر سنة ١٩١٤، وكذلك مع شرحها فيما نشره مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة. وهي أصل الخلاصة الألفية. وانظر بروكلمان (٢٩٣/٥).

٤٤ - لامية الأفعال.

ذكرها في الكشف (١٣٣/١ و ١٥٣٦/٢)، وذكرها السيوطي في البغية (١٣١/١)، وطبعت في الهند، ومصر، وفاس، وتونس عدة طبعات. وانظر بروكلمان (٢٩١/٥-٩٢).

٤٥ - المثلث ذو المعنى الواحد.

انظر بروكلمان (٢٩٥/٥).

٤٦ - مفتاح الأفعال (منظومة).

منه نسخة في الظاهرية ضمن مجموع برقم ٨١٧٧، في خمس ورقات (أ/٦٧-أ/٧١).

٤٧ - المقدمة الأسدية.

ذكرها في الكشف (١٧٩٨/٢)، وفي (٨٢/١) باسم  
"الأسدية"، وذكر أنها مقدمة في النحو صنفها لولده التقي محمد  
المعروف بالأسد. وتوجد منها نسخة في مكتبة الأوقاف العامة  
ببغداد برقم ٩٦٦٩.

٤٨ - منظومة فيما ورد من الأفعال بالواو والياء.

ذكرها السيوطي في المزهرة (٢٧٩/٢)، ونقل ٤٩ بيتاً،  
ولعله كل القصيدة، وبروكلمان (٢٩٥/٥)، وطبعت عدة طبعات  
أولها بالقاهرة سنة ١٢٧٨ هـ.

٤٩ - الموصل في شرح المفصل.

ذكره في الهدية (١٣٠/٢)، والكشف (١٧٧٤/٢)، والبغية  
(١٣٢/١)، وفيه أنه نظم للمفصل واسمه الموصل، ويبدو أن  
الصواب هو الأول.

٥٠ - النظم الأوجز فيما يهمز وما لا يهمز، وشرحه.

ذكره في البغية (١٣٢/١).

ومنه نسخة فريدة في مكتبة شهيد علي باشا باستنبول برقم  
٢٦٧٧ في ٤١ صفحة.

وقد طبع الشرح بتحقيق الدكتور علي حسن البواب،  
الرياض، دار العلوم، ط ١، ١٤٠٥ هـ.

٥١ - نظم الفرائد.

ذكره السيوطي في البغية (١٣٢/١) أنه رآه، وقال: "وهو ضوابط وفوائد منظومة، ليست على روي واحد".  
ومثله نقل في الكشف ١٩٦٤/٢ عن أبي الخير، ووافقه في الهدية ١٣٠/٢.

نشر بتحقيق الدكتور سليمان العايد.

٥٢ - النكت على الوافية شرح الكافية الشافية.

ذكره في الكشف (١٣٦٩/٢).

٥٣ - وفاق الاستعمال في الإعجام والإهمال.

ذكره بروكلمان (٢٩٥/٥)، ومنه نسخة فريدة في مكتبة شهيد علي باستنبول ضمن مجموع برقم ٢٦٧٧ في ثماني ورقات (٣٧-٣٠).

٥٤ - وفاق المفهوم في اختلاف المقول والمرسوم.

طبع بتحقيق بدر الزمان شفيع النيبالي. المدينة المنورة، مكتبة الإيمان، ط١، ١٤٠٩/١٩٨٩.

\* قال محقق وفاق المفهوم: وبعد عرض كتب ابن مالك، أود أن أنبه إلى بعض الكتب التي نسبت إليه خطأ وليست له:

١ - كتاب ألف الإبدال.

ذكره في كشف الظنون (١٣٩٦/٢)، ووافقه في هدية  
العارفين (١٣٠/٢)، وأظنه تحريفاً للبيت المذكور في البغية  
(١٣٢/١):

وَأَلْفٌ فِي الْإِبْدَالِ مَخْتَصراً لَهُ

دعاه الوفاق فاق تصنيف من خلا

٢ – بحر الفوائد العلية.

منه نسخة في المكتبة المظهيرية بالمينة المنورة، ضمن  
مجموع برقم ١٣، بدون ذكر اسم المؤلف، ونسبه بعضهم إلى  
ابن مالك، وليس كذلك فإن فيه آراء لتلميذه شمس الدين بن  
جعوان.

٣ – نظم كفاية المتحفظ.

نسبه بعضهم إليه وهو لأبي عبد الله شهاب الدين محمد بن  
أحمد بن الخويّ (ت: ٦٩٣)، كما ورد في فهرس الأزهرية  
(٤٠/٤).

٤ – مختصر في الفرق بين الضاد والظاء والذال.

وهو لأبي عبد الله محمد بن مسعود المقدسي، وقد ورد  
اسمه صريحاً في الورقة الأولى من الكتاب، ومنه نسخة في  
مكتبة شهيد علي باستنبول ضمن مجموع برقم ٤/٢٦٧٧.



## ٧ - وفاته:

توفي ابن مالك، رحمه الله، بدمشق في الثاني عشر من شعبان من سنة اثنتين وسبعين وستمئة للهجرة النبوية الشريفة، وصلي عليه بالجامع الأموي. ودفن بسفح قاسيون بالروضة قرب الموفق في تربة القاضي عز الدين بن الصائغ، وقيل: في تربة ابن جعوان.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، وبسْمِ اللَّهِ على سيدنا محمد وآله ومحبيه وسلم  
قال الفسري رحمه ربه، المستوفى منغفرة ذنبه محمد بن عبد الله بن  
مالك الطائي الجبالي رحمه الله، أما بعد حمد الله الذي لا ردة لكلمته ولا حد لعظمته  
والصاوة على تنفوة العالم وخيرته وناسخ الشرايع بشريعته وعليه واحبابه وانسبته  
فان التصريف علم تشوف اليه الصم العليه ويتوقف عليه ونوخ الحكم العريه ونوخ  
من ابواب النحو ما كان ثقلا ويفصل من اصوله ما كان جملا وقد ملكت فيه توفيق الاهي ر  
وسعدنا بيري من انبياد الشوارد وازدياد الفوائد وخصيل القواعد وتفصيل المقاصد  
بعبارة تستعذب واشارة لاستمعب فالت ذلك في مجموع سميتها ايجاز التعريف في  
علم التصريف والباعت على ثني عمان الحنايه اليه وشجذ سنان العزم عليه التشرق  
لخدمه مولانا السلطان الملك الناصر صلاح الدين اعز الله ببقاياه الدين والعباد  
وادام مزيد ارتقايه ما استمرت الاباد فلقد اخصر من السجايا اللزيمه باجلها ومن  
المزايا العيمه باكلها فلذلك لم يشغله تدبير مملكه الراسع واقطارها الشاسعه  
عن الاعيا في الفضائل والازبا، على الاوالم حتى استقل الفضلاء طاعتهم فيما لايه وانحل  
طالهم اذ انظروا اليه فاعداؤه من سطوته وجلون واو لياوه عند رويته فحظون علم بان  
الازمنه تضيق عن حصر معاليه والالسنه لا تفتيق عن حصر شكر ايايه للذي المحبه تلي انقاد  
الوسع داعيه والنفس بحسب الامكان في مراضيه سباعيه فلهذا سهل اقلدي علميا انا فيه  
وان فقت الدارين كجامل المسك الي دارن وفي تقبل الله تعالى تقرب اوليايه باعماله  
من جمله الآيه تميدا لمعذره للانفس اخذره والله تعالى سعف نحصول المنوي وقبول  
المحفوظ والمروي منه ومنه فصلا التصريف علم يتعلق بنبية الكلمة وما  
لحروفها من زيادة واصالة وصحة واعتلال وشبه ذلك ومتعلقه من الكلمات الاسماء  
التي لا تشبه الحروف والافعال وكل ما ليس بعض حروفه زائدا من القبيلين بسبب مجردا  
ولا يتجاوز المجرد خميسة احرف ان كان اسما ولا اربعة احرف ان كان فعلا ولا يتقصان  
في الوضع عن ثلثة احرف حروف مبدوء به وحرف موقوف عليه وحرف مفعول به

بينهما

بالفتح لفتحها أو مثل الحركة التي كانت في العين اتباعا للقاء وفي التزام الضم في نحو وده والفتح  
 في نحو ردها خلاف فان كان المستحق لسكون الوقف ان فعل مجبا ففكه مجمع عليه نحو اجطل يزيد  
 وإنما وفق نوميهم اصل الجاز في فك هذا ولم يوافقهم في نحو ارد دلان اردد وعرض لنحرك ثاني  
 منليه لساكن بليه كاردد الشئ وهذا شبيه بالفك المنزول اجاعا ولا يودي فك اجلد ونحوم  
 الى هذا لانه لا يليه الا اليا المجرور بها غالبا اذا كان المثالان في كلمة يابن لانها تحرك  
 ثانيهما نحو حيي واحييه جاز الفك والادغام قال الله تعالى ويحيي منحي عن يمينه قراه بالفك  
 نافع والبيزي وابوبكر وقراه الباقون بالادغام فمن ادغم فلا اجتماع مثلين متحركين في كلمة حالبة  
 من الموانع المتقدم ذكرها ومن فك فلان اجتماعها غير لازم لان ثاني المثليين في مضارع حي الف  
 وفي واحد احويه همزة فاعتبرا اجتماعها اذ لم يكن الا في بعض الاحوال فجاز فيه الوجدان  
 ولذلك يجوز الفك والادغام في الاحوواء ونحو وهو من الحوة فمن ادغم فلان المثليين قد  
 اجتمعا متحركين في كلمة وليس احد مما للحاق ولا معها شئ من ساير الموانع واللفظ به حسد  
 حواء ومن لم يدغم فلما يلبس افعلال مصدر افعل او افعال بفعال مصدر فعل وليلا  
 مجتمع في كلمة واحد اعلا لان احدهما الادغام والثاني قلب اللام الاخر همزة ولذلك  
 يجوز الفك والادغام ايضا اذا كان اول المثليين تاء الافتعال نحو افتتن افتنانا واختتن  
 اختنانا فمن ادغم فلانها مثلان متحركان في كلمة وليس معها شئ من الموانع ومن فك فيلا  
 يلبس افتعل بفعل ولان تاء الافتعال لا يلزم ان يليها تاء فكان التقا المثليين فيه عارضا فاشبه  
 المنفصل وكذلك يجوز الفك والادغام اذا كان اول المثليين نونا هي اخر فعلا او علامه رفع اد  
 جمع اناشوليس قبلها ساكن صحيح نحو ملني وتامنا واتماجوني وتامروني اعبد فمن ادغم  
 فلا اجتماع مثلين علي نحو اجتماعها في الاقتان ومن لم يدغم فلانه اجتماع عارض بعد تمام الكلمة  
 باؤل المثليين د والله اعلم كل الكتاب والحمد لله رب العالمين وصلواته على  
 محمد واله وصحبه اجمعين وهو اجاز التعريف في علم التعريف عفر الله لهنقه ولكاتبه  
 ولقاريه والمسلمين اجمعين والحمد لله رب العالمين

... ادغم ١٠

٢

وحرف موفون عليه وحرف مفعول به بينهما فالاسم مجرد التلاقي مفتوح الاول المكسور او مفعول  
 والمفتوح الاول اما ساكن الثاني نحو كعب وصيب واما مفتوح الثاني نحو رسن وحسن واما  
 مكسور الثاني نحو نمر وحذير واما مضموم نحو سبج وطبخ والمكسور الاول اما ساكن الثاني  
 نحو تلفلج وخطف واما مفتوح الثاني نحو ارام وزنم واما مكسور الثاني نحو ابل وبلزخ والمضموم  
 اما ساكن الثاني نحو بر ومرو واما مفتوح الثاني نحو نغر وغدر واما مضموم الثاني نحو طنب  
 ويثبت في سبعة عشرة ابنية اقلها استعمالا المكسور الاول والثاني واهلوا مكسور الاول  
 مضموم الثاني لان الكسرة ثقيلة والاضمة اقل منها الانتقال من مثل الى اقل منه وليس كذلك الانتقال  
 من فتحة الى كسرة لانه تخلص من زيادة النقل ولذلك لم يهوا فعل بل خصوه بالفعل الذي ليس فاعله  
 ثم يهوا على ان اطراحه في الاسماء لما منع به بقرنهم ذوات لدوية وذو عمل في الواعل ذوات للشيء  
 الا ان اكثر العيوب لم يعتدوا بهذا البناء في الاسماء العلم انه في الاصل مقصود به اختصاص الفعل به  
 لم يسم فاعله واعتدوا بموازن فعل على قلته لانه لم يوجد في غير الاسماء ولانه لا مانع له من نفسه اذ  
 كسرتان اقل نقلان الضمتين وذو الضمتين في الكلام كثير فدو الكسرتين حقيق كثيرة لغار  
 الا انه قلت نظاره انفا فلم يبع الا التسليم في سبعة ابنية الرباعي مجرد من الاسماء ان كان  
 مفتوح الاول فله وزن واحد فعلل كجعفر وقره ب وهو الثور المسن وان كان مكسور الاول  
 فله ثلاثة اوزان فعلل كديرهم وهجرع وفعلل كعجرب وجرمبل وفعلل كفطجل ونظير  
 وان كان مضموم الاول فله وزنات فعلل كبرش وجرشع وفعلل كبرقع وجرشع ولم يرو  
 سبويه لكن رواه الاخفش من ابنة البصرة والفر من ابنة الكوفة وزيادة الثقة مقبولة وزعم الفصح  
 في جرشع اكثر من الضم ومما يؤيد رواية هذين الامامين قول العرب مالي من ذلك عندك الى  
 فخاوا به مفلوكا غير مدغم ولا يفعلون ذلك بنى مثلين متحركين لا يوازن فعلا ولا فعلا ولا فعلا

التثنية  
 التثنية

وفرد الباقون بالادغام فمن ادغم فلا اجتماع مثلين متحركين في كلمة خالصة من الموانع المتقدم ذكرها ومن ذلك  
 فلان اجتماعهما غير لازم لان الثاني المشين في مضارع جى الف و في واجد اجنية همزة فاغتر اجتماعهما اذ لم يكن  
 الا في بعض الاحوال مجاز فيه الوجهان وكذلك يجوز الفك والادغام في الاخرى وادخوه وهو من الحوة فمن ادغم  
 فلان المشين قد اجتمع متحركين في كلمة وليس احدهما اللاحق ولا معهما شئ من سائر الموانع واللفظ به نحو قوله  
 يدغم فللا يلبس افعل مصدر افعل وافعال بفعال مصدر نقل وللا يجتمع في كلمة واحدة اعلان احدهما  
 الادغام والثاني قلب اللام الاخيرة همزة وكذلك يجوز الفك والادغام ايضا اذا كان اول المشين بالانفعا  
 نحو افتن افسانا واخستن اخستانا فمن ادغم فلانها مثلان متحركان في كلمة وليس معهما شئ من الموانع ومن ذلك  
 فللا يلبس افعل بفعل ولان تا الافتعال لا يلزم ان يليها تا فكان التقاء المشين فيه عارضا فاشبه المعصل وكذا  
 يجوز الفك والادغام اذا كان اول المشين نونا هي اخر فعل او علامة رفع او جمع اناث وليس فلها ساكن  
 نحو ملكي وتامنا واتحاجوني واتامروني اعبد فمن ادغم فلا اجتماع مثلين على نحو اجتماعنا في الانسان  
 ومن لم يدغم فلانه اجتماع عارض بعد تمام الكلمة باول المشين ن كل ايجاز التعريف في علم التعريف

استاد

المجاز الشعري  
في علم التصريف

لابن مالك (ت ٦٧٢هـ)



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ

[ المقدمة ]:

قال الفقيرُ إلى رحمةِ ربِّه، المُستوهبُ مغفرةَ ذنبيه، محمدُ  
ابنُ عبدِ اللهِ بنِ مالكِ، الطَّائِي، الجَيَّانِي:

أَمَّا بَعْدَ حَمْدِ اللَّهِ الَّذِي لَا رَدَّ لِكَلِمَتِهِ، وَلَا حَدَّ لِعَظَمَتِهِ،  
وَالصَّلَاةِ عَلَى صَفْوَةِ الْعَالَمِ وَخَيْرَتِهِ، وَنَاسِخِ الشَّرَائِعِ بِشَرِيعَتِهِ،  
وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ وَأَسْرَتِهِ:

فَإِنَّ التَّصْرِيفَ عِلْمٌ تَنْشَوِّفُ إِلَيْهِ<sup>أ</sup> الْهَمُّ الْعَلِيَّةُ، وَيَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ  
وُضُوحُ الْحِكْمِ الْعَرَبِيَّةِ، وَيَفْتَحُ مِنْ أَبْوَابِ النَّحْوِ مَا كَانَ مُقْفَلًا،  
وَيُفَصِّلُ مِنْ أُصُولِهِ مَا كَانَ مُجْمَلًا، وَقَدْ مَكَّنْتُ فِيهِ بِتَوْفِيقِ الْإِلَهِيِّ،  
وَسَعْدِ نَاصِرِيٍّ، مِنْ أَنْقِيَادِ الشُّوَارِدِ، وَازْدِيَادِ الْفَوَائِدِ، وَتَحْصِيلِ  
الْقَوَاعِدِ، وَتَفْصِيلِ الْمَقَاصِدِ؛ بَعْبَارَةً تُسْتَعَذَّبُ، وَإِشَارَةً لَا  
تُسْتَصْعَبُ، فَأَلْفَتُ ذَلِكَ فِي مَجْمُوعِ سَمِّيَّتِهِ: (إِيجَازَ التَّعْرِيفِ فِي

---

<sup>أ</sup> أي: تَنْطَلَعُ إِلَيْهِ. اللسان (شوف).



علم التصريف)، والباعثُ على ثني عنان العناية إليه، وشحذ سنان العزم عليه، التشرُّفُ بخدمة مولانا السلطان، الملك الناصر، صلاح الدين<sup>٢</sup>، أعزَّ اللهُ ببقائه الدين والعباد، وأدام مزيد ارتقائه ما استمرت الأباد، فلقد اختصَّ من السجايا الكريمة بأجملها، ومن المزايا العميمة بأكملها، فلذلك لم يشغله تدبير مملكته الواسعة، وأقطارها الشاسعة، عن الإغيا في الفضائل، والإرباء على الأوائل، حتى استقلَّ الفضلاء حاصلهم فيما لديه، واضمحَلَّ طائلهم إذا نظروا إليه، فأعداؤه من سطوته وجلون، وأولياؤه عند رؤيته خجلون، علماً بأن الأزمنة تضيق عن حصر معاليه، والألسنة لا تضيق عن حصر شكر أياديه، لكنَّ المحبَّة إلى إنفاد الوُسع داعيةً، والنفوس بحسب الإمكان في مراضيه

<sup>٢</sup> الناصر صلاح الدين (٦٢٧ - ٦٥٨): الملك الناصر، صلاح الدين، أبو المظفر، يوسف بن الملك العزيز محمد بن الملك الظاهر غازي بن الملك الناصر صلاح الدين يوسف بن أيوب؛ فاتح بيت المقدس، رحمهم الله أجمعين. ولد بقلعة حلب في رمضان سنة ٦٢٧، وتولى الملك عند موت والده العزيز سنة ٦٣٤، وعمره سبع سنوات، فقام وزراء أبيه بتدبير مملكته، لا يمضون أمراً إلا بالرجوع إلى عمته صاحبة ضيفة خاتون، إلى أن توفيت سنة ٦٤٠، فاستقل الناصر بالملك، وأمر ونهى وعمره ١٣ عاماً، ثم أضاف إلى حلب أعمالاً كثيرة، منها: بلاد الجزيرة وحران والرها والرقه ورأس عين وحمص، ودخلت الموصل وماردين في طاعته، وأضاف إلى ذلك كله دمشق سنة ٦٤٨، وفي هذه السنة توجه إلى مصر فدخلها عنوة، ثم انهزم عنها إلى دمشق، واستقر فيها إلى أن دهم التتار البلاد، فهرب وتشرد، ثم أسر، وقتله هولوكو في ٢٥ شوال سنة ٦٥٨، وعمل عزاؤه في قلعة الجبل بالديار المصرية في ٢٦ ربيع الآخر سنة ٦٥٩. (انظر ترجمته في: العبر للذهبي (٢٥٦/٥)، والنجوم الزاهرة لابن تغري بردي (٢٠٣/٧)، ومراة الجنان لليافعي (١٥١/٤)، ونيل مرآة الزمان لليونيني (٤٦١/١)، ٢/١٣٤)، والقلائد الجوهريّة في تاريخ الصالحية لابن طولون (١٤٧/١)، وأمراء دمشق في الإسلام للصفدي (١٠٢)، ووفيات الأعيان لابن خلكان (١٠/٤)، وفوات الوفيات لابن شاعر الكتبي (٣٦١/٤)، وشذرات الذهب لابن العماد (٢٩٩/٥).

سَاعِيَةً، فَهَذَا سَهْلٌ إِقْدَامِي عَلَى مَا أَنَا فِيهِ، وَإِنْ فُقْتُ الدَّارِينَ،  
كَحَامِلِ الْمِسْكِ إِلَى دَارِينَ<sup>٣</sup>، وَفِي تَقَبُّلِ اللَّهِ تَعَالَى تَقَرُّبُ أَوْلِيَائِهِ  
بِأَعْمَالٍ هِيَ مِنْ جُمْلَةِ آيَاتِهِ، تَمْهِيدُ الْمَعْذِرَةِ لِلْأَنْفُسِ الْحَذِرَةِ، وَاللَّهُ  
تَعَالَى يُسَعِفُ بِحُصُولِ الْمَنَوِيِّ، وَقَبُولِ الْمَحْفُوظِ وَالْمَرْوِيِّ، بِمَنْهٍ  
وَيُؤْمِنُهُ.

### [ تَعْرِيفُ التَّصْرِيفِ ]

فَصْلٌ: التَّصْرِيفُ عِلْمٌ يَتَعَلَّقُ بِبِنْيَةِ الْكَلِمَةِ، وَمَا لِحُرُوفِهَا مِنْ  
زِيَادَةٍ، وَأَصَالَةٍ، وَصِحَّةٍ، وَاعْتِلَالٍ، وَشِبْهِ ذَلِكَ.

### [ مَا يَدْخُلُهُ التَّصْرِيفُ ]

وَمُتَعَلِّقُهُ مِنَ الْكَلِمَاتِ: الْأَسْمَاءُ الَّتِي لَا تُشْبِهُ الْحُرُوفَ،  
وَالْأَفْعَالُ.

### [ الْمَجْرَدُ مِنَ الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ ]

وَكُلُّ مَا لَيْسَ بَعْضُ حُرُوفِهِ زَائِدًا مِنَ الْقَبِيلِينَ يُسَمَّى مُجْرَدًا.

### [ أَقْصَى مَا تَصِلُ إِلَيْهِ الْأَسْمَاءُ وَالْأَفْعَالُ بِالتَّجْرُدِ ]

وَلَا يَتَجَاوَزُ الْمَجْرَدُ خَمْسَةَ أَحْرَفٍ إِنْ كَانَ اسْمًا، وَ(وَلَا  
أَرْبَعَةً)<sup>٤</sup> أَحْرَفٍ إِنْ كَانَ فِعْلًا.

<sup>٣</sup> دَارِينَ: فَرُضَةَ بِالْبَحْرَيْنِ يُجْلِبُ إِلَيْهَا الْمِسْكُ مِنَ الْهِنْدِ، وَيُنْسَبُ إِلَيْهَا، فَيُقَالُ: مِسْكُ دَارِينَ، وَمِسْكُ  
دَارِيٍّ. انظر الصحاح واللسان (درن)، ومعجم البلدان لياقوت (٤٣٢/٢).

<sup>٤</sup> ب: "وأربعة".

## [ أَقْلُ مَا تُبْنَى مِنْهُ الْأَسْمَاءُ وَالْأَفْعَالُ ]

وَلَا يَنْقُصَانِ فِي الْوَضْعِ عَنِ ثَلَاثَةِ أَحْرُفٍ؛ حَرْفِ مَبْدُوءٍ بِهِ<sup>٥</sup>، وَحَرْفِ مَوْقُوفٍ عَلَيْهِ، وَحَرْفِ مَفْصُولٍ بِهِ بَيْنَهُمَا.

## [ أَبْنِيَةُ الْأَسْمِ الثَّلَاثِيِّ الْمَجْرَدِ ]

فَالْأَسْمُ الْمَجْرَدُ الثَّلَاثِيُّ مَفْتُوحُ الْأَوَّلِ، أَوْ مَكْسُورُهُ، أَوْ مَضْمُومُهُ.

### — وَالْمَفْتُوحُ الْأَوَّلُ:

إِمَّا سَاكِنُ الثَّانِي، نَحْوُ: كَعْبٍ، وَصَعْبٍ<sup>٦</sup>.

وَإِمَّا مَفْتُوحُ الثَّانِي، نَحْوُ: رَسَنِ، وَحَسَنِ.

وَإِمَّا مَكْسُورُ الثَّانِي، نَحْوُ: نَمِرٍ، وَحَذِرٍ.

وَإِمَّا مَضْمُومُ الثَّانِي، نَحْوُ: سَبْعٍ، وَطَمْعٍ.

### — وَ(مَكْسُورُ) الْأَوَّلِ:

إِمَّا سَاكِنُ الثَّانِي، نَحْوُ: ظَلْفٍ، وَجَلْفٍ.

وَإِمَّا مَفْتُوحُ الثَّانِي، نَحْوُ: إِرْمٍ، وَزَيْمٍ<sup>٨</sup>.

<sup>٥</sup> نهاية السقط من النسخة "ب"، إذ تبتدئ هذه النسخة بقوله: "وحرف موقوف عليه، وحرف...".

<sup>٦</sup> مثل ابن مالك، رحمه الله تعالى، لهذا البناء بمثلين: الأول اسم، والثاني صفة، وكذا الأمر فيما يأتي من الأبنية.

<sup>٧</sup> ب: "والمكسور".

<sup>٨</sup> إِرْمٌ: حجارة تنصب علماً في المقازة، والجمع أرامٌ وأرؤمٌ. وإِرْمٌ: والدُ عادِ الأولى، وقيل: هي عادُ الأخيرة، وقيل: هي اسم بلدتهم. اللسان (أرم).

وإِمَّا مَكْسُورُ الثَّانِي، نَحْوُ: إِبِلٍ، وَبِلِزٍ<sup>٩</sup>.

— (وَمُضْمُومٌ)<sup>١٠</sup> الْأَوَّلِ:

إِمَّا سَاكِنُ الثَّانِي، نَحْوُ: بُرٍّ، وَمُرٍّ.

وإِمَّا مَفْتُوحُ الثَّانِي، نَحْوُ: نَغْرٍ<sup>١١</sup>، وَغُدْرٍ.

وإِمَّا مُضْمُومُ الثَّانِي، نَحْوُ: طُنْبٍ<sup>١٢</sup>، وَجُنْبٍ.

فهذه عشرة أبنية، أقلها استعمالاً المكسور الأول والثاني<sup>١٣</sup>.

= زَيْمٌ: اسمُ فرسٍ جابر بن حنين، وهو في الأصل وصفٌ بمعنى متفرِّقٍ، قال سيبويه: لا نعلمُ فعلاً جاء صفةً إلا في عدى، وهو اسمُ جنسٍ وصفٌ به الجمع، كالسَّفَرِ والركبِ، وليس بتكسيرٍ؛ لأنه لا نظيرَ له في الجموع المكسرة، وزاد المبرد: قَيْمًا. وزاد غيره: زَيْمًا، بمعنى: متفرِّقٍ غير مجتمع بمكانٍ واحدٍ، وبمعنى: ضَيِّقٍ أيضاً، ورجلاً رَضِيًّا. وفي الممتع: وأما سَوِيٌّ وقِيَمٌ من قوله تعالى: (مكاناً سَوِيًّا)، و(ديناً قِيماً) فلا حجة فيهما على إثباتِ فِعْلٍ وصفاءً، لأنَّ الأول في الأصل اسمٌ للشيء المستوي، والثاني في الأصل مصدرٌ. قال: وكذلك قولهم: سَبِيٌّ طَيِّبَةٌ، وماءٌ رَوِيٌّ، وماءٌ صَرِيٌّ، لا حُجَّةٌ في شيءٍ من ذلك على إثباتِ فِعْلٍ في الصفات؛ لأنَّ جميع ذلك لا يطابقُ موصوفه: أما طَيِّبَةٌ فإنه مؤنث اللفظ، وهو تابع لمذكور، وأما رَوِيٌّ وصَرِيٌّ، فيوصف بهما الجمع والمفرد على صورة واحدة، وقد تقدم أن الصفة إذا كانت كذلك كان محكوماً لها بحكم الأسماء. وانظر الكتاب (٢٤٤/٤)، والمقتضب للمبرد (١٩٢/١)، ونكت الشنترى (١١٤٢/٢)، وشرح الملوكي لابن يعيش (٢١-٢٢)، وشرح المفصل له (١١٣/٦)، والممتع لابن عصفور (٢٢/١-٢٥)، والبحر لأبي حيان (٥٦/٨).

<sup>٩</sup> البِلِزُّ والبِلِزُّ: الرجلُ القصير، والمرأةُ القصيرة، والضخمةُ المكتنزة، وقيل: والخفيفةُ أيضاً. اللسان والتاج (بلز).

<sup>١٠</sup> ب: "والمضموم".

<sup>١١</sup> النَغْرُ: ضَرْبٌ مِنَ العَصَافِيرِ، وَقِيلَ: يُشْبِهُ العَصَافِيرَ، أَحْمَرُ المنقارِ، وَأَصُولُ الحنكِ، وَقِيلَ: هُوَ مِنْ صِغَارِ العَصَافِيرِ تَرَاهُ أَبْدَأَ صَغِيرًا ضَاوِيًا، وَالْجَمْعُ: نِغْرَانٌ. اللسان (نغر).

<sup>١٢</sup> الطَّنْبُ والطَّنْبُ: حَبْلُ الخَبَاءِ والسُّرَادِقِ ونحوهما، والوَكْدُ، وَعِرْقُ الشَّجَرِ، وَعَصَبُ الجسدِ، والطرفِ والناحية، وسَيْرٌ فِي القوسِ العربية. اللسان (طنب).

<sup>١٣</sup> إذ لم يأت على فِعْلٍ اتفاقاً إلا إِبِلٌ، وَأَمَّا بِلِزٌ فَقَالَ بعضهم: الأصلُ فِيهِ بِلِزٌ، بِتَشْدِيدِ الزايِ، فمخفَّفها فرغ عنه، ولذا لا يُعْتَدُّ به؛ لأنَّ الكلامَ عن الأبنيةِ الأصولِ. وذكرُوا غيرَ إِبِلٍ وَبِلِزٍ عدداً مِنَ الأمثلةِ، =

وأهملوا مكسورَ الأوّلِ مضمومَ الثاني<sup>١٤</sup>؛ لأنَّ الكسرةَ ثقيلةٌ،  
والضّمّةُ أثقلُ منها، فكَرِهوا الانتقالَ من مُسْتَقَلٍّ إلى أَثَقَلٍ منه،

- والمتأملُ فيها يجدها لغاتٍ فرعيةً، أو ضعيفةً، أو حكاياتِ أصواتٍ مما استعمل في زجر التواب، أو في غير ذلك، وهي:

- ١- إيذٌ للأتان الوحشية، والولود من النساء.
- ٢- ولا أفعلُ ذلك إيذَ الأبد.
- ٣- حيرٌ: للصقيرة تعلق الأسنان.
- ٤- بليصٌ: لطائر البليصوص.
- ٥- عيلٌ: اسم بلد.
- ٦- حلزٌ: للرجل البخيل الضيق.
- ٧- جليخٌ جليبٌ، جليخٌ طليبٌ، جليخٌ جيبٌ، جليخٌ بليخٌ، جليخٌ بليخٌ: لعبة للصبيان.
- ٨- جحيطٌ جحيطٌ، جحيطٌ جحيطٌ، جحيطٌ جحيطٌ: زجر للغنم.
- ٩- جحوضٌ: زجر للكباش.
- ١٠- جطيخٌ: زجر للعنز.
- ١١- إحصنٌ: زجر للعنز والجمل.
- ١٢- جظيرٌ: زجر للعنز والجمل أيضاً.
- ١٣- إجدٌ: زجر للإبل، وقيل: للخيل.
- ١٤- بذخٌ بذخٌ: زجر للبعير.
- ١٥- تغرٌ تغرٌ، تقررٌ تقررٌ: حكاية للضحك.
- ١٦- دبسٌ، إثرٌ: خلاصة السمن، إطلٌ، إبطٌ، مسكٌ، خطبٌ، نكحٌ، سنمٌ: كلها لغاتٌ في ساكن العين منها.
- ١٧- إجدٌ: للناقة القوية، حيكٌ: لغاتٌ من أجدٍ وحيكٌ.
- ١٨- إقطٌ: لغة في أقط.
- ١٩- مشطٌ: لغة في مشط، مثلث الفاء ساكن العين.

وانظر ليس في كلام العرب لابن خالويه (٩٦)، والمنصف لابن جني (١٨/١)، ونظم الفرائد لابن مالك (١/٦)، والممتع لابن عصفور (٦٥/١)، وبغية الطالب لابن الناظم (١٤)، والارتشاف لأبي حيان (١٩/١)، والمرادي على الألفية (٢١٩/٥)، وشرح ركن الدين على الشافية (٣٢٨/١)، والمزهر للسيوطي (٦٥/٢).

<sup>١٤</sup> نكسروا على ذلك لفظة واحدة، وهي: حيكٌ، والحيكٌ: تكسرٌ كل شيء، كالرمل والماء، إذا مرت به الريح، وقد وردت هذه اللفظة قراءة في قوله تعالى: (والسماوات الحيك) في الآية ٧ من سورة الذاريات.

وليس كذلك الانتقالُ من ضمَّةٍ إلى كسرةٍ؛ لأنه تَخَلُّصٌ من زيادَةِ التَّقَلِّ، ولذلك لم يُهْمَلُوا (فُعِلُّ)؛ بل خَصَّوه بِالْفِعْلِ الذي لم يُسَمَّ فاعلُهُ، ثُمَّ نَبَّهُوا على أَنَّ اطِّرَاحَهُ في الأسماءِ ليس لِمَانعٍ فيه، بقولِهِم: دُنِّلٌ<sup>١٥</sup> لدُوَيْبِيَّةٍ، ووُعِلٌ<sup>١٦</sup> في الوُعَلِ، و(رُئِمٌ)<sup>١٧</sup> للِسَّةِ، إلاَّ أَنَّ أَكْثَرَ النُّحَوِيِّينَ لم يَعْتَدُوا بهذا البِنَاءِ في الأسماءِ؛ لعلمِهِم أَنَّهُ في الأَصْلِ مَقْصُودٌ به اخْتِصَاصُ الفِعْلِ الذي لم يُسَمَّ فاعلُهُ،

- وخرَّجتُ هذه القراءةُ بما يلي:

- ١- سهوٌ من القارئ: هذا التوجيه ذكره ابن جني في المحتسب.
- ٢- تداخلت على القارئ لغتا الحَبِكِ بكسرتين والحَبِكِ بضمّتين، فنطق بالحاء على اللغة الأولى والباء على اللغة الثانية: وهذا التوجيه عن ابن جني كذلك.
- ٣- إن القارئ لما نطق بالحاء مكسورة ذَهَلْ وتوَهَّم أَنَّهُ نطق بها مضمومة على لغة من ضم الحاء والباء، فجاء بالباء مضمومة على هذه اللغة: توجيه ذكره الجاربردي.
- ٤- إن القارئ لما نطق بالحاء مكسورة على لغة من يقول (حَبِكٌ) تنبَّه إلى أن القراءة الأشهر هي (الحَبِكُ) بضمّتين، فعدل في الباء إلى القراءة المشهورة: توجيه ثالث لابن جني.

٥- إن القارئ كسر الحاء إتياعاً لكسرة تاء (ذات)، ولم يعتدَّ باللام الساكنة، في (الحبك)؛ لأن الساكن حاجز غير حصين: توجيه ذكره أبو حيان. ولا يخفى ما في هذه التوجيهات جميعها من التكلف، كما لا يخفى إمكان إسقاطها جميعها. بقي أن يقال: في هذه اللفظة (الحبك) تسع قراءات.

وانظر جميع القراءات وتوجيهاتها، وما يمكن أن ترد به في: المحتسب (٢٨٧/٢)، وشواذ ابن خالويه (١٤٥)، وشواذ الكرمانلي (٢٢٩)، وشرح الكافية الشافية (٢٠٢٢-٢٠٢١/٤)، والشافية (١٠-١٢)، وشرحها لمصنفها (١/٥)، وللرضي (٣٩/١)، وللجاربردي (٣٠)، وإيجاز التعريف لابن إياز (٢/٥)، وبغية الطالب لابن الناظم (٨)، والارتشاف لأبي حيان (١٩/١)، والبحر له أيضاً (١٣٤/٨)، والتصريح للأزهري (٣٥٥/٢).

<sup>١٥</sup> الدُّنِّلُ: دُوَيْبِيَّةٌ شبيهةٌ بآبنِ عرسٍ، وقيل: دُوَيْبِيَّةٌ كالتَّغْلِبِ. الصحاح واللسان (دأل).  
<sup>١٦</sup> الوُعَلُ والوَعِلُ والوَعِلُ: تَيْسُ الجبلِ. التهذيب للأزهري (وعل: ٢٠١/٣)، والمحكم لابن سيده (٢/٢٦٠)، واللسان (وعل).

<sup>١٧</sup> أ: "زيم". تصحيف. والمَسَّةُ والسَّتةُ والسَّنةُ: الاسْتةُ. اللسان (رأم، سته).

واعْتَدُوا بِمُوزَانٍ (فِعْلٍ)، عَلَى قَلْتِهِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُوجَدْ فِي غَيْرِ  
الْأَسْمَاءِ، وَلِأَنَّهُ لَا مَانِعَ لَهُ مِنْ نَفْسِهِ؛ إِذِ الْكَسْرَتَانِ أَقْلٌ تَقْلًا مِنْ  
الضَّمَّتَيْنِ، وَذُو الضَّمَّتَيْنِ فِي الْكَلَامِ كَثِيرٌ، فَذُو الْكَسْرَتَيْنِ حَقِيقٌ  
بِكثَرَةِ النَّظَائِرِ، إِلَّا أَنَّهُ قَلَّتْ نَظَائِرُهُ اتِّفَاقًا، فَلَمْ يَسَعِ إِلَّا التَّسْلِيمُ.

### [ أَبْنِيَةُ الْأَسْمِ الرَّبَاعِيِّ الْمُجَرَّدِ ]<sup>١٨</sup>

فَصْلٌ: الرَّبَاعِيُّ الْمُجَرَّدُ مِنَ الْأَسْمَاءِ

إِنْ كَانَ مَفْتُوحَ الْأَوَّلِ فَلَهُ وَزْنٌ وَاحِدٌ: (فَعَلَّ)، كَجَعَقَرٍ،  
و(قَرَهَبٍ)<sup>١٩</sup>، وَهُوَ الثَّوْرُ الْمُسِينُ.

وَإِنْ كَانَ مَكْسُورَ الْأَوَّلِ فَلَهُ ثَلَاثَةُ أَوْزَانٍ:

(فَعَلَّ)<sup>٢٠</sup>:

<sup>١٨</sup> كَانَتِ الْقِسْمَةُ الْعَقْلِيَّةُ تَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ لِلْأَسْمِ الرَّبَاعِيِّ ثَمَانِيَّةٌ وَأَرْبَعُونَ بِنَاءً؛ لِأَنَّ لِفَاءَ ثَلَاثَةِ أَحْوَالٍ  
هِيَ الْحَرَكَاتُ الثَّلَاثُ، وَلِلْعَيْنِ أَرْبَعَةٌ أَحْوَالٌ هِيَ الْحَرَكَاتُ الثَّلَاثُ وَالسُّكُونُ، وَإِذَا ضُرِبَ ثَلَاثَةٌ فِي أَرْبَعَةٍ  
خَرَجَا اثْنَا عَشَرَ بِنَاءً، وَلِلْأَمِ الْأُولَى أَرْبَعَةٌ أَحْوَالٌ أَيْضًا كَالْعَيْنِ، وَإِذَا ضُرِبَ اثْنَا عَشَرَ، وَهِيَ أَبْنِيَةُ الْفَاءِ  
مَعَ الْعَيْنِ، فِي أَرْبَعَةٍ خَرَجَ ثَمَانِيَّةٌ وَأَرْبَعُونَ بِنَاءً، تَسْقُطُ ثَلَاثَةٌ مِنْهَا لِاشْتِمَالِهَا عَلَى النِّقَاءِ السَّاكِنِينَ، وَذَلِكَ  
مَحْذُورٌ، وَهِيَ فَتْحُ الْفَاءِ مَعَ سُكُونِ الْعَيْنِ وَاللَّامِ الْأُولَى، أَوْ ضَمُّهَا مَعَ سُكُونِهَا، أَوْ كَسْرُهَا مَعَ سُكُونِهَا،  
فَيَبْقَى خَمْسَةٌ وَأَرْبَعُونَ بِنَاءً، وَلَمْ يَنْقَلِ مِنْهَا إِلَّا خَمْسَةٌ مَنَّقٌ عَلَيْهَا، وَسَادِسُ الَّذِي أَضَافَهُ الْأَخْفَشُ، اسْتِنْقَالًا  
لِلْبَاقِي، وَاسْتِغْنَاءً بِالثَّلَاثِي عَنْهَا لِحَفْتِهِ. انظُرْ شَرْحَ الشَّافِيَّةِ لِلرُّضِيِّ (٤٧/١)، وَلِلْيَزْدِيِّ (٤٣/١).

<sup>١٩</sup> أ: "قَرَهَبٌ". تَصْحِيفٌ.

<sup>٢٠</sup> يَرَى الْجَارِبَرْدِيُّ أَنَّ فِي ثُبُوتِ فَعَلَّ بَحْثًا، لِأَنَّ دَرَهْمًا مُعَرَّبٌ، وَهَبْلَعًا وَهَجْرَعًا رُبَاعِيَّانِ إِنْ قَلْنَا  
بِأَصَالَةِ الْهَاءِ، وَثَلَاثِيَّانِ إِنْ قَلْنَا بِزِيَادَتِهَا، كَمَا هُوَ مَذْهَبُ الْأَخْفَشِ فِيهِمَا. وَالْحَقُّ ثُبُوتُ هَذَا الْوِزْنِ، عَلَى  
قَلَّةِ أُمَّثَلَتِهِ، لِأُمُورٍ:

أولها: لَنَا إِنْ لَا نَسَلِمُ تَعْرِيبَ دَرَهْمٍ.

وثانيها: وَأَنْ لَا نَسَلِمُ زِيَادَةَ هَاءِ هَبْلَعٍ وَهَجْرَعٍ، كَمَا هُوَ مَذْهَبُ الْأَخْفَشِ، فَقَدْ حَكَمَ  
بِأَصَالَتِهَا عِدَّةٌ غَيْرُ قَلِيلٍ مِنَ الْأَنْمَةِ، كَالْخَلِيلِ وَسَيَبُويهِ وَالْمَبْرَدِ وَالْأَصْمَعِيِّ وَغَيْرِهِمْ. -



كِدْرَهُمْ، وَهَجْرَعٌ<sup>٢١</sup>.

و(فَعَّلٌ): كَهَجْرِسٍ، وَخِرْمِلٍ<sup>٢٢</sup>.

و(فَعَّلٌ): كَفِطْحَلٍ، وَقِمَطْرٍ<sup>٢٣</sup>.

وَإِنْ كَانَ مَضمومَ الأوَّلِ فَلهُ وَزنَانِ:

(فُعَّلٌ) كِبُرْتُنٍ، وَجُرْشَعٍ<sup>٢٤</sup>.

و(فُعَّلٌ): كِبُرْقَعٍ، وَجُرْشَعٍ.

- وثالثها: أن أمثله غير محصورة في هذه الثلاثة، فقد جاء على فَعَّلٍ أيضاً: قَلَعَمٌ:  
للمسّن الهرم، والطويل، وهو علمٌ أيضاً، وَقَلْفَعٌ: اللّطِين الذي إذا نضب عنه الماء يبس  
وتشقق، وَقِرْطَعٌ: لقميل أحمر يكون في الإبل.

ورابعها: أن الملحق يستدعي وجود الملحق به، وقد تحقّق الملحق، وهو العثيرُ وما  
شابهه، فيكون الملحق به متحققاً.

وانظر الكتاب (٢٨٩/٤)، والمقتضب للمبرد (٢/١، ١٠٦/٢٠٤)، والأصول لابن  
السراج (٣/١٨٣)، والمنصف لابن جنّي (١/٢٥)، وشرح الملوكي لابن يعيش (٢٦)،  
٢٠٤-٢٠٥)، والممتع لابن عصفور (١/٦٦، ٢١٩)، وشرح الشافية للجاربردي (٣٤)،  
ولليزدي (١/٤٣-٤٤).

<sup>٢١</sup> الهَجْرَعُ والهَجْرَعُ والهَرَجَعُ: الطويل، وقيل: الطويل الأعرج، والأحمق، والشجاع، والجبان، ومن  
وصف الكلاب السُّلوقِيَّةَ الخِفاف. اللسان (هجرع).

<sup>٢٢</sup> الهَجْرِسُ: ولد الثعلب، وقيل: نوعٌ من الثعالب، وقيل: جميع ما تَعَسَسَ من السباع ما دون الثعلب  
وفوق اليربوع، وقيل: القرد. اللسان (هجرس).

والخِرْمِلُ: المرأة الرّعاء، وقيل العجوز المتهتمة الحمقاء. وناقاة خِرْمِلٌ: مُسِنَّةٌ. اللسان (خرمل).

<sup>٢٣</sup> الفِطْحَلُ: دهرٌ لم يُخلَقِ الناسُ فيه بعد، وزمنٌ نوحٍ عليه السلام، وسئل رؤية عن زمن الفطحل، فقال:  
أيام كانت الحجارة فيه رطاباً، ويقال: عام الفطحل: عام الخصب والرّيف، والفطحل: السّيل، وجمل  
فطحل: ضخم. اللسان (فطحل).

القِمَطْرُ: الجمل القوي السّريع، وقيل: الجمل الضخم القوي، ورجل قِمَطْرٌ وقِمَطْرِيٌّ: قصير ضخم،  
وامرأة قِمَطْرَةٌ: قصيرة عريضة. والقِمَطْرُ والقِمَطْرَةُ: شبه سقطٍ من قصب، وذئبٌ قِمَطْرُ الرَّجُلِ:  
شديدها، وكلب قِمَطْرُ الرَّجُلِ: إذا كان به عَقَالٌ من اعوجاج ساقيه. اللسان (قمطر).

<sup>٢٤</sup> الجُرْشَعُ: العظيم الصدر، وقيل: الطويل، وخصه الجوهري بالإبل، وزاد: المنتفخ الجنبين. الصحاح  
واللسان (جرشع).



ولم يَرَوْه سيبويه<sup>٢٥</sup>، لكن رواه الأخفش<sup>٢٦</sup> من أئمة البصرة،  
والفراء<sup>٢٧</sup> من أئمة الكوفة، وزيادة الثقة مقبولة.

وزعم الفراء أن الفتح في جرشع أكثر من الضم<sup>٢٨</sup>.

ومما يؤيد رواية هذين الإمامين قول العرب: ما لي من  
ذلك عند<sup>٢٩</sup>؛ أي: بُدّ، فجاءوا به مفكوكاً، غير مُدغم، ولا

---

<sup>٢٥</sup> سيبويه ( ... - ١٨٠): أبو بشر، عمرو بن عثمان بن قنبر، شيخ شيوخ النحاة.  
ترجمته في: أخبار النحويين البصريين (٤٨-٥٠)، وطبقات النحويين واللغويين للزبيدي (٦٦-٧٤)،  
ومراتب النحويين لأبي الطيب (١٠٥)، وتاريخ العلماء النحويين للتلخوي المعري (٩٠-١١٢)، ونزهة  
الألباء لابن الأنباري (٥٤-٥٨)، وإنباه الرواة للقفطي (٢/٣٤٦-٦٠)، والبلغة للفيروزبادي (١٦٣-٦٥)،  
وإشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين (٢٤٢-٤٥)، وبغية الوعاة للسيوطي (٢/٢٢٩-٣٠).  
<sup>٢٦</sup> الأخفش (... - ٢١٥): أبو الحسن، سعيد بن مسعدة المجاشعي، شيخ البصرة بعد سيبويه، وأخذ عنه.  
ترجمته في: أخبار النحويين البصريين (٥٠-٥١)، وطبقات النحويين واللغويين للزبيدي (٧٤-٧٦)،  
ومراتب النحويين لأبي الطيب (٦٨)، وتاريخ العلماء النحويين للتلخوي المعري (٨٥-٩٠)، ونزهة  
الألباء لابن الأنباري (١٠٧-١٠٩)، وإنباه الرواة للقفطي (٢/٣٦٤-٤٤)، والبلغة للفيروزبادي (١٠٤-  
١٠٥)، وإشارة التعيين لليمانى (١٣١-٣٢)، وبغية الوعاة للسيوطي (١/٥٩٠-٩١).  
<sup>٢٧</sup> الفراء (... - ٢٠٧): أبو زكرياء، يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي، شيخ الكوفة بعد  
الكسائي.

ترجمته في: أخبار النحويين البصريين (٥١)، وطبقات النحويين واللغويين للزبيدي (١٤٣-٤٦)،  
ومراتب النحويين لأبي الطيب (٨٦-٨٨)، وتاريخ العلماء النحويين للتلخوي المعري (١٨٧-٨٩)،  
ونزهة الألباء لابن الأنباري (٨١-٨٤)، وإنباه الرواة للقفطي (٤/١٧-١)، والبلغة للفيروزبادي (٢٣٨)،  
وإشارة التعيين لليمانى (٣٧٩)، وبغية الوعاة للسيوطي (٢/٣٣٣).

<sup>٢٨</sup> انظر الكتاب (٤/٢٨٩)، والتكملة لأبي علي (٥٤٠)، والمنصف لابن جني (١/٢٧)، والجمل  
للزجاجي (٣٩١)، وأمالى ابن الشجري (٢/٣٣٣)، وشرح المفصل لابن يعيش (٦/١٣٦)، وشرح  
الملوكى له (٢٦)، والممتع لابن عصفور (١/٦٧)، وشرح الكافية الشافية لابن مالك (٤/٢٠٢٢)،  
وشرح الخلاصة لابن الناظم (٨٢٤)، والمساعد لابن عقيل (٤/١٥)، وقال ابن مالك في التسهيل  
(٢٩١): "وتفريع، فَعَلَّل على فَعَلَّل أظهر من أصلته".

<sup>٢٩</sup> انظر التهذيب للأزهري (عند: ٢/٢٢٣)، والمحكم لابن سيده (٢/١٦)، والجمهرة لابن تريدم (٣/٣٤٩،  
٤٥٥)، وتفسير أبنية سيبويه لأبي حاتم السجستاني (١١٢)، واللسان (عند).

يفعلون ذلك بذي مثلين متحركين لا يوازن (فَعَلًا)، ولا (فِعَلًا)،  
 ولا (فُعَلًا)، ولا (فُعَلًا)، ولا (فِعَلًا)<sup>٣٠</sup>، إلا إذا كان أحدهما مزيداً  
 للإلحاق، كقَرَدَدٍ<sup>٣١</sup>، أو كان ما قبلهما مزيداً للإلحاق، نحو: أَلَنَدَدٍ  
 بمعنى الألد<sup>٣٢</sup>، ومعلوم أن عندداً ليس موازناً لفعل وأخواته،  
 فيتعيّن كونه ملحقاً بفعل؛ إمّا بزيادة إحدى الدالين، فيكون من  
 العنود، وإمّا بزيادة النون قبلها، فيكون من الإعداد.

وأيضاً إذا ثبت (فَعَلَل) <sup>٣٣</sup> كان للضمّة ثلاثة مواقع في  
 الرباعي، وللكسرة أربعة، وللفتحة خمسة، فتثبت المزيّة للفتحة  
 بموقع خامس.

فلو لم يكن (فَعَلَل) مثبتاً كان للفتحة أربعة مواقع: فاء  
 (فَعَلَل) ولامه الأولى، وعين (فَعَلَل)، ولام (فَعَلَل) الأولى؛ على  
 عدد مواقع الكسرة، وهنّ: فاء (فَعَلَل) ولامها الأولى، وفاء  
 (فَعَلَل) و (فَعَلَل)، فكان يقوت (التبئية)<sup>٣٤</sup> على كون الفتحة أخفّ

<sup>٣٠</sup> ضبط الأبنية في "ب" غير مستقيم، فيما عدا البناء الأول، والبناءان الأخيران ليسا في "أ"،  
 والتصويب عن التسهيل (٣٢١)، وشرحه لابن عقيل (٢٥٥/٤)، ولللسلي (١١١٨/٣)، وشرح الكافية  
 الشافية لابن مالك (٢١٧٦/٤).

<sup>٣١</sup> القَرَدَدُ والقَرْدُودُ والقَرْدُودَةُ: ما ارتفع من الأرض وغلظ، وقالوا في وصفه: قُرْنَةٌ إلى جنب وَهْدَةٌ،  
 وقال الأصمعي: القَرْدُدُ: نحو القَفِّ. والقَرْدُدُ أيضاً: الأرض المستوية. اللسان (قرد).

<sup>٣٢</sup> الأَلَنَدَدُ واليَلَنَدَدُ: الألد، وهو الخصم الجبل الشحيح الذي لا يزيغ إلى الحق، شديد في خصومته،  
 ووزنه (أفعل)، انظر سفر السعادة للسخاوي (٨٩/١)، وشرح الرضي على الشافية (٢٥٤/١)، واللسان  
 (لدد).

<sup>٣٣</sup> ب: "فَعَلَل".

<sup>٣٤</sup> أ: "الشبه". تحريف.

في الاستعمال، وأحقّ بسعة المجال، وقد نبّه على ذلك أيضاً في  
الخُماسيِّ المُجرّد.

### [ أبنية الاسم الخُماسيِّ المُجرّد ]<sup>٣٥</sup>

وله أربعة أوزان:

فَعَلَّلٌ: بفتح الأوّل والثاني والرابع، كسَفَرَجَلٍ، وهَمَرَجَلٍ<sup>٣٦</sup>.

وفَعَلَّلٌ: بفتح الأوّل والثالث، كقَهْبَلِسٍ، وجَحْمَرِشٍ<sup>٣٧</sup>.

<sup>٣٥</sup> القسمة العقلية تقتضي أن تكون أبنية الاسم الخُماسيِّ المُجرّد مئة واثنين وتسعين بناءً، وذلك، كما فعلنا مع الاسم الرباعيِّ، لأن للفاء ثلاثة أحوال هي الحركات الثلاث، وللعين أربعة أحوال هي الحركات الثلاث والسكون، وإذا ضرب ثلاثة في أربعة خرج اثنا عشر بناءً، وللام الأولى أربعة أحوال كالعين، وإذا ضرب اثنا عشر في أربعة خرج ثمانية وأربعون بناءً، وللام الثانية أربعة أحوال أيضاً، وإذا ضرب ثمانية وأربعون في أربعة خرج مئة واثنان وتسعون بناءً، يسقط منها واحد وعشرون بناءً، لستعذر النطق بها، لاشتمال ثلاثة منها على التقاء ثلاثة سواكن، وثمانية عشر لاشتمالها على التقاء ساكنين؛ إذ يسقط لامتناع سكون العين واللامين الأولى والثانية ثلاث حالات الفاء، ويسقط لامتناع سكون العين واللام الأولى فقط تسع حالات الفاء واللام الثانية، ويسقط لامتناع سكون اللام الأولى والثانية فقط تسع حالات الفاء والعين، فهذه الإحدى والعشرون صورة الساقطة. فيبقى مما يمكن النطق به مئة وواحد وسبعون بناءً، ولم يستعمل منها، استتقالاتها، واستغناءً بالثلاثي عنها، إلا الأربعة المذكورة في المتن اتفاقاً، وما أضافه بعضهم عليها غير معتد به. وانظر شرح الرضي (٤٧/١-٤٨)، واليزدي (٤٦/١).

<sup>٣٦</sup> الهَمَرَجَلُ: الجَواذُ السَّريعُ، وعمَّ به السيرافي كلَّ خفيفٍ سريعٍ، والهَمَرَجَلَةُ من النُوقِ السريعةِ، والنَّجِيبَةُ، وعن ابن الأعرابي: الهَمَرَجَلُ: الجملُ الضخْمُ، وعد الجوهري الميم زائدة. انظر الصحاح واللسان (هرجل، همرجل).

<sup>٣٧</sup> القَهْبَلِسُ: الذَّكْرُ، وقيل: الكَمْرَةُ منه، والقملة الصغيرة، والضخمة من النساء، والأبيض الذي تلوه كدرة. اللسان (قهبلِس).

الجَحْمَرِشُ: المرأة الثقيلة السمجة، والعجوز الكبيرة، وقيل: العجوز الكبيرة الغليظة، ومن الإبل: الكبيرة السن، ومن الأفاعي: الخشناء الغليظة، ومن الأرناب: الضخمة، وقيل: والمرضع. انظر اللسان (جحمرش).

وَفِعَّلَلَّ: بكسرِ الأوَّلِ، وفتحِ الثَّالثِ، كَقَرِطَعَبٍ، وَجِرْدَحَلٍ<sup>٣٨</sup>.  
 وَفُعَلَّلَ: بضمِّ الأوَّلِ، وفتحِ الثَّانِي، (وكسرِ الرَّابِعِ)<sup>٣٩</sup>،  
 كَقَذَعَمِلٍ، وَخُبَعْتِنٍ<sup>٤٠</sup>.

فهذه عشرون مثالا للمجرّد من الأسماء.

### [ الانتصارُ لسبويه في إغائه فُعَلَلًا ]

وقد يَنْتَصِرُ لسبويه<sup>٤١</sup>، رحمه الله، في إغائه (فُعَلَلًا) بأنْ يُقال: سَلَّمْنَا صِحَّةَ نَقْلِهِ عَنِ الْعَرَبِ، إِلَّا أَنَّهُ فَرَعَ عَلَيَّ (فُعَلَّلَ)؛ لِأَنَّ كُلَّ مَا نُقِلَ فِيهِ الْفَتْحُ نُقِلَ فِيهِ الضَّمُّ، وَلَا يَنْعَكْسُ، فَلَوْ كَانَ (فُعَلَّلَ) أَصْلًا كَغَيْرِهِ مِنَ الرَّبَاعِيِّ لَجَازَ أَنْ يَنْفَرِدَ عَنِ (فُعَلَّلَ)، فَعَلِمَ بِذَلِكَ أَنَّ فَتْحَ مَا فَتِحَ لَمْ يَكُنْ إِلَّا فِرَارًا مِنْ تَوَالِي الضَّمَّتَيْنِ لَيْسَ بَيْنَهُمَا إِلَّا سَاكِنٌ، وَهُوَ حَاجِزٌ غَيْرُ مَنِيْعٍ، فَكَانَ عُدُوْلُهُمْ عَنِ

<sup>٣٨</sup> قَرِطَعَبٌ: يُقال: ما عَلَيْهِ قَرِطَعَبَةٌ؛ أَي: قِطْعَةٌ خَرِيقَةٌ، وما لَهُ قَرِطَعَبَةٌ؛ أَي: ما لَهُ شَيْءٌ، وما عِنْدَهُ قَرِطَعِبَةٌ؛ وَلَا قَذَعَمِلَةٌ وَلَا سَعْنَةٌ وَلَا مَعْنَةٌ؛ أَي ما عِنْدَهُ شَيْءٌ. اللسان (قرطعب).  
 الجِرْدَحَلُ: الغليظ الضخم، يُقال: جَمَلٌ جِرْدَحَلٌ، وَنَاقَةٌ جِرْدَحَلٌ، وَرَجُلٌ جِرْدَحَلٌ: إِذا كانَ كَذاكَ، وَنَقَلَ عَنِ المازنِيِّ أَنَّ الجِرْدَحَلَ أَيضاً: الوادي. اللسان (جردحل).  
<sup>٣٩</sup> ليس في "ب".

<sup>٤٠</sup> القَذَعَمِلُ: القَصِيرُ الضَّخْمُ مِنَ الإِبِلِ، وَنَاقَةٌ قَذَعَمِلَةٌ: قَصِيرَةٌ، وَامْرَأَةٌ قَذَعَمِلَةٌ: قَصِيرَةٌ خَسِيْسَةٌ، وَالْقَذَعَمِلُ وَالْقَذَعَمِيلُ: الشَّيْءُ الِيسِيرُ الحَقِيرُ، وما فِي السَّماءِ قَذَعَمِلَةٌ: أَي ما فِيها شَيْءٌ مِنَ السَّحابِ، وما أَصَبَتْ مِنْهُ قَذَعَمِيلاً: ما أَصَبَتْ مِنْهُ شَيْئاً، وما عِنْدَهُ قَذَعَمِلَةٌ وَلَا قَرِطَعِبَةٌ: أَي لَيْسَ لَهُ شَيْءٌ، وَشَيْخٌ قَذَعَمِيلٌ: كَبِيرٌ. اللسان (قذعمل).

الخُبَعْتِنُ وَالخُبَعْتِنَةُ: الرَّجُلُ القَوِي الشَّدِيدُ، وَعَنِ أَبِي عُبَيْدَةَ: الرَّجُلُ الشَّدِيدُ الخَلْقِ العَظِيمِ، وَعَنِ اللَّيْثِ: الخُبَعْتِنُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ: التَّارُ البَدَنُ، وَقِيلَ: هُوَ العَظِيمُ الشَّدِيدُ مِنَ الأَسَدِ، وَتَيْسٌ خُبَعْتِنٌ: غَليظٌ شَدِيدٌ، وَنَاقَةٌ خُبَعْتِنَةٌ: حَرِيْزَةٌ. اللسان (خبعتن).

<sup>٤١</sup> الكتاب (٢٨٩/٤).

(فُعِّل) إلى (فُعِّل) <sup>٤٢</sup> شبيهاً بعُدُولِهِمْ في جمع (جَدِيد) <sup>٤٣</sup> ونحوه من (فُعِّل) إلى (فُعِّل) تَخْلُصاً من توالي الضمَّتين، وكان مُقْتَضِي الدَّلِيلِ أَنْ يَفِرُّوا إِلَى السُّكُونِ، إِلَّا أَنَّهُ مَنَعَ مِنْهُ فِي (فُعِّل) خَوْفُ السِّتْقَاءِ السَّاكِنِينَ، وَفِي (جُدِّد) وَنَحْوِهِ خَوْفُ إِدْغَامِ اسْمٍ لَا يُشْبِهُ الْفِعْلَ، فَلَجِيَ إِلَى (شَبِيهِ) <sup>٤٤</sup> السُّكُونِ فِي الْخِفَّةِ، وَهُوَ الْفَتْحُ.

### [ أُبْنِيَّةُ مَاضِي وَمُضَارِعِ الْفِعْلِ الثَّلَاثِيِّ الْمُجَرَّدِ ]

فَصْلٌ: وَأَمَّا الْمُجَرَّدُ مِنَ الْأَفْعَالِ فَلِلثَلَاثِيِّ مِنْهُ ثَلَاثَةُ أَوْزَانٍ: (فَعَّل) مَفْتُوحُ الْعَيْنِ، كضَرَبَ، وَ(فَعِل) مَكْسُورُ الْعَيْنِ، كَشَرِبَ، وَ(فَعَل) (مُضْمُومُ الْعَيْنِ) <sup>٤٥</sup>، كقَرَّبَ <sup>٤٦</sup>.

### [ مُضَارِعُ فَعَل ]

فمضارعُ الأوَّلِ: مَكْسُورُ الْعَيْنِ، أَوْ مُضْمُومُهَا، كِيضْرِبُ، وَيَكْتُبُ. وَلَا تُفْتَحُ إِلَّا وَهِيَ، أَوْ لَامُهُ، حَرْفُ حَلْقٍ، نَحْوُ: يَسْأَلُ، وَيَقْرَأُ. وَقَدْ لَا تُفْتَحُ مَعَ كَوْنِهَا، أَوْ كَوْنِ اللَّامِ، حَرْفَ حَلْقٍ، نَحْوُ: يَنْحِتُ، وَيَمْنَحُ <sup>٤٧</sup>، وَيَلْغَبُ <sup>٤٨</sup>، وَيَبْلُغُ.

<sup>٤٢</sup> ب: " عن فُعِّل إلى فُعِّل "

<sup>٤٣</sup> ب: " جُدِّد "

<sup>٤٤</sup> ب: " شبه "

<sup>٤٥</sup> ب: " مضمومها "

<sup>٤٦</sup> انظر الحاشية (٩٠) ص (٢٨) .

<sup>٤٧</sup> مَنَحٌ يَمْنَحُ وَيَمْنَحُ، وَهِيَ الْمَنْحَةُ وَالْمَنْيْحَةُ. قَالَ أَبُو عبيدة: وَالْمَنْحَةُ عِنْدَ الْعَرَبِ عَلَى مَعْنَيْنِ؛ أَحَدُهُمَا: أَنْ يُعْطِيَ الرَّجُلُ صَاحِبَهُ الْمَالَ هِبَةً أَوْ صِلَةً فَيَكُونُ لَهُ، وَأَمَّا الْمَنْحَةُ الْأُخْرَى فَأَنْ يَمْنَحَ الرَّجُلُ أَخَاهُ نَاقَةً أَوْ شَاةً يَحْلِبُهَا زَمَانًا وَأَيَّامًا ثُمَّ يَرُدُّهَا. اللسان (منح).

<sup>٤٨</sup> لَغَبٌ يَلْغَبُ، بِالضَّمِّ، وَلَغَبٌ بِالْكَسْرِ لُغَةٌ ضَعِيفَةٌ، يَلْغَبُ: أَعْيَا أَشَدَّ الْإِعْيَاءِ. اللسان (لغب).

وشدَّ الفتحُ في مُضارعِ (أبي)، وليس حرفُ الحلقِ إلا  
فاؤه<sup>٤٩</sup>.

### [ مُضارعُ فعلٍ ]

ومضارعُ (فعلٍ) مفتوحُ العينِ، نحو: شَرِبَ يَشْرَبُ.

وجاء بفتحٍ وكسرٍ مضارعُ: حَسِبَ، وَنَعِمَ، وَيَسَّ، وَيَبَسَ،  
وَوَسَّ، وَوَعَرَ، وَوَجَرَ، وَوَلَّهَ، وَوَهَلَ<sup>٥٠</sup>.

وبكسرٍ وحدهُ مضارعُ: وَرِثَ، وَوَلَّى، وَوَرَعَ، وَوَثَّقَ،  
وَوَمَّقَ، وَوَفَّقَ، وَوَرِمَ، وَوَرِيَ المَخُّ؛ أي: اكَتَزَ<sup>٥١</sup>.

<sup>٤٩</sup> ذكرُوا من ذلك أيضاً: قَلَى يَقْلَى، وَعَسَى اللَّيْلُ يَغْسَى، وَسَلَى يَسْلَى، وَجَبَى يَجْبَى، وَعَسَى يَعْسَى، وَقَسَطَ يَقْسَطُ، وَرَكَنَ يَرْكُنُ، وَرَكَنَ يَرْكُنُ، وَعَضَضْتُ تَعْضُ، وَشَجَى يَشْجَى، وَعَنَا يَعْئَى، وَقَدْ وَجَّهَ هَذَا الْمَذْكُورَ بِتَوَجُّهَاتٍ عَدَّةٍ، مِنْهَا: أَنَّهُ لُغَاتٌ عَامَرِيَّةٌ أَوْ طَائِفِيَّةٌ، وَمِنْهَا أَنَّهُ مِنْ تَرَكَبِ اللُّغَاتِ وَتَدَاخُلِهَا، وَمِنْهَا تَشْبِيهُهُ الْمَخْتُومَ بِأَلْفٍ بِالْمَخْتُومِ بِالْهَمْزَةِ، وَغَيْرَ ذَلِكَ، وَانظُرِ الْكِتَابَ (١٠٦/٤)، وَالْخَصَائِصَ لِابْنِ جَنِي (٣٧٤/١)، وَالْمَنْتَخِبَ لِكِرَاعِ النَّمْلِ (٥٦٠/٢)، وَنَزْهَةَ الطَّرْفِ لِلْمِيدَانِيِّ (١٠٠)، وَشَرْحَ الْمَلُوكِيِّ لِابْنِ يَعِيشَ (٤١)، وَالْمَمْتَعِ لِابْنِ عَصْفُورٍ (١٧٨/١)، وَشَرْحَ الرِّضِيِّ عَلَى الشَّافِيَّةِ (١٢٣/١).

<sup>٥٠</sup> وَغَرَ: تَوَقَّدَ غَيْظًا، وَوَجَرَ: امْتَلَأَ حَقْدًا، وَوَلَّهَ: ذَهَبَ عَقْلُهُ لِفَقْدِ مَا يُحِبُّ، وَوَهَلَ: فَرَّغَ أَوْ نَسِيَ. وَجَاءَ غَيْرَ مَا ذَكَرَهُ أَيْضًا: وَبَغَ الْكَلْبُ فِي الْإِنَاءِ، وَوَبَقَ: هَلَكَ، وَوَحِمَتِ الْحَبْلَى.

وَانظُرِ: الْمَنْتَخِبَ لِكِرَاعِ النَّمْلِ (٥٦١/٢)، وَالتَّسْهِيلَ لِابْنِ مَالِكٍ (١٩٥)، وَشَرْحَهُ لِمَصْنُفِهِ (٤٣٨/٣)، وَابْنَ عَقِيلٍ (٥٨٨/٢)، وَالسَّلْسِلِيَّ (٨٤٢/٢)، وَالْإِرْتِشَافَ لِأَبِي حَيَّانٍ (٧٦/١)، وَالْمَزْهَرَ لِلْسِّيُوطِيِّ (٢). ٣٧٩

<sup>٥١</sup> وَجَاءَ أَيْضًا: وَجَدَ بِهِ: أَحَبَّهُ، وَعَلِيهِ: حَزَنَ عَلَيْهِ، وَوَعَقَ عَلَيْهِ: عَجَلَ، وَوَرِكَ: اضْطَجَعَ عَلَى وَرِكَه، وَوَكِمَ: اغْتَمَّ، وَقَمَّ: سَمِعَ وَأَطَاعَ، وَأَنْ يَتَيْنَ، وَتَاهَ يَتِيهِ، وَوَفَّقَ الْفَرَسَ، وَوَهَمَ، وَوَعِمَ الدَّارَ: قَالَ لَهَا: عَمِي صَبَاحًا، وَطَاحَ يَطِيحُ، وَوَطَّى يَطَأُ، وَوَسِعَ يَسَعُ، وَالْأَصْلُ فِي الْأَخِيرِينَ: يُوَطِّئُ وَيُوسِعُ، ثُمَّ فَتَحَتِ الْعَيْنُ بَعْدَ حَذْفِ الْوَاوِ لِأَجْلِ حَرْفِ الْحَلْقِ. وَانظُرِ مَرَاجِعَ الْحَاشِيَةِ السَّابِقَةَ.



[ اسما الفاعلِ والمفعولِ والمصدرِ المقيسِ من الثلاثيِّ المجردِ ]

واسمُ الفاعلِ من (فعل) مُتَعَدِّياً كان أو لازماً، ومن (فعل) المتعدِّي على وزنِ (فاعلِ)، نحو: ضاربِ، وذاهبِ، وشاربِ.  
واسمُ المفعولِ منهما على وزنِ (مفعولِ)، نحو: مضروبِ، ومشروبِ.

والمصدرُ المقيسُ من مُتَعَدِّيهما على وزنِ (فعلِ)، كأكلَ أَكَلًا، وقَضَمَ قَضْمًا.

ومن (فعل) اللازمِ [غيرِ المُفهمِ صوتاً، أو غَرِيزَةً] <sup>٥٢</sup>، على وزنِ (فُعولِ)، نحو: جلسَ جُلُوساً.  
ومن (فعل) اللازمِ على فعلِ.

واسمُ الفاعلِ [منه] <sup>٥٣</sup> على (فعلِ)، أو (أفعلِ)، أو (فعلانِ)، نحو: فرِحَ فرِحاً فهو فرِحٌ، وعَرَجَ عَرَجاً فهو أَعْرَجٌ، وغَضِبَ غَضِباً فهو غَضِبَانٌ.

[ اسما المَرَّةِ والهِئَةِ من الثلاثيِّ ]

والمَرَّةُ من الثلاثيِّ كُلُّه على وزنِ (فَعْلَةٌ)، والهِئَةُ على وزنِ (فَعْلَةٌ)، نحو: الجِلسَةُ والجِلسَةُ، والأُمَّةُ والإمَّةُ <sup>٥٤</sup>.

<sup>٥٢</sup> ساقط من "أ".

<sup>٥٣</sup> زيادة للإيضاح.

<sup>٥٤</sup> الأُمَّةُ: واحدة الأمِّ، وهو القصدُ، والإمَّةُ: الحالةُ منها. اللسان (أمم).

## [ مضارعُ فَعْلٍ ومصدرُهُ واسمُ فاعِلِهِ ]

وَأَمَّا (فَعْلٌ) المضمومُ العينِ فمضارعُهُ على وزنِ (يَفْعُلُ)،  
ومصدرُهُ المقيسُ على وزنِ (فَعَالَةٌ) أو (فُعُولَةٌ)، واسمُ فاعِلِهِ على  
وزنِ (فَعِيلٌ) أو (فَعَلٌ)، نحو: نَظَفَ يَنْظِفُ نَظَافَةً فهو نَظِيفٌ،  
وسَهَّلَ يَسْهَلُ سُهُولَةً فهو سَهْلٌ.

## [ اسمُ الفاعِلِ الدَّالُّ على الحُدُوثِ ]

وإذا قُصِدَ باسمِ فاعِلِ الفعلِ الثلاثيِّ الحُدُوثُ جاءَ على  
(فاعلِ) على كلِّ حالٍ، كقولِكَ: زيدٌ شاجِعٌ اليومَ، وفازِعٌ غداً، كما  
قال الشاعر<sup>٥٥</sup>:

وما أنا من رُزءٍ، وإنَّ جَلَّ، جازِعُ  
ولا بِسُرُورٍ، بعدَ مَوْتِكَ، فارِحُ

## [ حركةُ أوَّلِ مضارعِ غيرِ الرِّباعيِّ ]

فصلٌ: حرفُ المضارعةِ من غيرِ الرِّباعيِّ مفتوحٌ، ويكسِرُهُ  
غيرُ الحجازيِّينَ، إن لم يكنْ ياءً، بشرطِ كونِ الماضي على وزنِ

<sup>٥٥</sup> الشاهد من الطويل لأشجع بن عمرو السلمي، شاعر عباسي، عاصر بشاراً وكان مختصاً بالبرامكة،  
وله مدائح في الرشيد، وترجمته في الأغاني (٢١٢/١٨)، والوافي بالوفيات للصفدي (٢٦٥/٩)، والشعر  
والشعراء لابن قتيبة (٨٨١/٢)، والأعلام للزركلي (٣٣١/١). والشاهد من شرح ديوان الحماسة  
للمرزوقي (٨٥٨/٢)، وللتبريزي (٣٥)، والعيني (٥٧٤/٣)، والمساعد (٢٢٢/٢)، والخزانة للبغدادي  
(١٤٣/١)، وشرح لامية الأفعال لابن الناظم (٦٥)، والشرح الكبير على لامية الأفعال لبحرق اليماني  
(١٧١).



(فَعِلَ)، نحو: تَعَلَّمَ، أو ذا همزة وصلٍ، نحو: تَتَطَلَّقُ، أو ذا تاءٍ  
مزيدةٍ في أوَّلِهِ، نحو: تَتَعَلَّمُ.

وقد تُشَارِكُ الياءُ أخواتها في الكسرِ إن كان الفعلُ على  
وزنِ (فَعِلَ) وأوَّلُهُ واوٌّ، نحو: وَجَلَّ يَجِلُّ<sup>٥٦</sup>.

وفعلوا ذلك أيضاً في مُضَارِعِ أَبِي، فقالوا: يَبْنِي وَيُنْبِي.

### [ وزنُ الفعلِ الرباعيِّ المجرَّد ]

فصل: للفعلِ الرباعيِّ المُجرَّدِ من الأوزانِ (فَعَلَّ)، نحو:  
نَحْرَجُ.

### [ مضارِعُهُ ]

وأوَّلُ مضارِعِهِ مضمومٌ، وما قبلُ آخرِهِ مكسورٌ، نحو:  
يُنْحَرِجُ.

<sup>٥٦</sup> يُقالُ في مضارع ما فاؤه واو، نحو وَجَلَّ: يُوَجِّلُ، وهي لغة الحجازيين، وَيَنْجِلُ، وهي لغة تميم،  
ويَاجِلُ، وهي لغة بني قُشَيْرٍ وَعَقِيلِ، وَيَنْجِلُ، وهي لغةٌ مختلفٌ في نسبتها، فقيل لبني أسد، وقيل لتميم  
وتميم، وقيل: لجميع العرب إلا الحجازيين وبني أسد.  
وأما كسر أول مضارع ما ليس واوياً، نحو: تَعَلَّمَ وإِعَلَّمَ، فالمشهور أنها لغة تميم وبهراء، وقيل: لغة  
جميع العرب عدا الحجاز.

وانظر الكتاب (٥٢/٤-٥٣، ١١١-١١٢)، والمقتضب للمبرد (٢٢٨/١)، وشرح الملوكي للثمانيني  
(١٩٦-٢٠٠)، والأفعال للسرقسطي (٢٧٠/٤ القسم الأول)، والممتع لابن عصفور (٤٣٢/٢)، وحاشية  
الغزي على الجاربردي (٢٧٣)، وشرح التسهيل لمصنفه (٤٤٨/٣)، ولابن عقيل (٥٩٩/٢)، وشرح  
الشافعية للرضي (١٤١/١)، وشرح لامية الأفعال لابن الناظم (٥٣).

## [ مصدره ]

ومصدره على (فَعَلَّاةٍ)، و(فَعَلَّالٍ)، نحو: دَخَرَجَةٌ،  
وِدِحْرَاجٌ<sup>٥٧</sup>.

## [ مضارع الرباعي بالزيادة ]

ويُشارِكُه في ضمِّ الأوَّلِ وكسرِ ما قبلِ الآخرِ مضارعُ  
الرُّبَاعِيِّ بزيادةٍ، نحو: (عَلَّمَ يُعَلِّمُ)<sup>٥٨</sup>، وَأَنْعَمَ يُنْعِمُ، وَسَالَمَ يُسَالِمُ.

## [ فتح أول مضارع الخماسي والسداسي وكسر ما قبل آخره ]

وكذا يُكسرُ ما قبلِ آخرِ مضارعِ الخماسيِّ والسداسيِّ، نحو:  
انطَلَقَ يَنْطَلِقُ، واستَخْرَجَ يَسْتَخْرِجُ.

## [ الأصل فتح حرف المضارعة ]

والأصلُ فتحُ حرفِ المضارعةِ مطلقاً؛ لأنَّه حرفٌ مبدوءٌ  
به، فلا بُدَّ من تحريكه، والفتحةُ أخفُّ الحركاتِ، فهي أولى،  
فاستعملَ غيرُ الرُّبَاعِيِّ على الأصلِ<sup>٥٩</sup>.

<sup>٥٧</sup> المصدرُ المقيسُ للرُّبَاعِيِّ غيرُ المضاعفِ فَعَلَّاةٍ، وأمَّا فَعَلَّالٌ فقليلٌ فيه، غيرُ مقيسٍ، وإن كان  
مضاعفاً، نحو: زلزل، فهما فيه مقيسان، وفَعَلَّالٌ فيه مسموعٌ قليلٌ، وأصله مكسور الفاء. وهذا ما عليه  
الجمهور، وكلامُ ابن مالك يوهم غير ذلك.

وانظر الكتاب (٨٥/٤)، والمقتضب للمبرد (٩٣/٢)، والتبصرة للصميري (٧٧٣/٢)، وشرح المفصل  
لابن يعيش (٤٩/٦)، وشرح الشافية للرضي (١٧٨/١).

<sup>٥٨</sup> ب: "أَعَلَّمَ يُعَلِّمُ".

<sup>٥٩</sup> فإن قيل: ولم كان فتح حرف المضارعة هو الأصل، دون الضم أو الكسر؟  
فالجواب: لأنه هو الأنسب لمضارع الثلاثي.

= فإن قلت: ولم نظرت أولاً إلى مضارع الثلاثي، وأعطيته ما يناسبه، قبل الرباعي والخماسي والسداسي؟

فالجواب: لأن هذا هو ما يفرضه المنطق، أن تبدأ من الأقل أحرفاً، الأخف لفظاً، الأكثر استعمالاً، وهو الثلاثي، ثم تنتقل إلى ما يليه.

فإن قلت: ولم كانت الفتحة لحرف المضارعة من الثلاثي هي الأنسب؟

فالجواب: أما وقد امتنع السكون لتعذر الابتداء به بقي الفتح، أو الضم، أو الكسر، فاخترتوا الفتحة؛ لأن الثلاثي قد خف على ألسنتهم، وكثر استعماله، بخلاف الرباعي، فاخترتوا له من الحركات ما كان وصفه كذلك، أقصد أخف وأكثر استعمالاً، وهي الفتحة، فهي أخف من الضمة وأكثر استعمالاً، فحصل بهذا التناسب والتوافق.

وضرب آخر من التوافق حاصل بهذا، وهو إعطاء الأخف من الأفعال، وهو الثلاثي، الأخف من الحركات، وهي الفتحة، والرباعي لأنه الأثقل أعطي حركة أثقل من الفتحة، وهي الضمة.

وبالمخالفة بين حركتي أول مضارع الثلاثي والرباعي حصل التنبيه على خفة الأول وثقل الثاني.

فإن قلت: فلم إذن خالف ما هو الأصل من لغته كسر حرف المضارعة، فيقول: أنا أعلم، وأنت تعلم، ونحن نعلم؟

فالجواب: إن الذين كسروا حرف المضارعة أرادوا أن يدلوا على أن الفعل الماضي مكسور العين، فلما أرادوا أن يدلوا على هذا لم يخل أن يكسروا حرف المضارعة، أو فاء الفعل أو عينه، أو لامه، ولم يجز أن يكسروا لامه لأنه حرف الإعراب، ولو ألزموا اللام الكسر لبطل أن يدخلها إعراب، ولم يجز أن يكسروا عينه لأن بحركة العين يفصل بين الأبنية من يَفْعَلُ وَيَفْعَلُ وَيَفْعَلُ، فلو ألزموا العين الكسر لبطل هذا الفرق، ولم يجز أن يكسروا فاء الفعل؛ لأن العرب ألزموها السكون لئلا يتوالى في اللفظ أربع حركات ليس بينها حاجز في اللفظ ولا في التقدير، فلو كسروا الفاء، والكسرة حركة، توالى المتحركات، وحصل الثقل، وهو ما هربوا منه أولاً، فلم يبق إلا حرف المضارعة فكسروه.

وإن قلت: ولم ضموا حرف المضارعة من الرباعي دون الخماسي والسداسي؟

فالجواب: إنما فعلوا ذلك لأمر:

أولها: لأن الفتحة قد غلب عليها الثلاثي للأمر التي ذكرتها قبل.

وثانيها وثالثها: هما ما ذكره ابن مالك هنا.

وإن قيل: قد عرفنا لم خالفوا الفتحة، فلم عدلوا إلى الضمة دون الكسرة؟

فالجواب: لم يعدلوا إلى الكسرة لئلا يلتبس بلغة الذين يكسرون حرف المضارعة، فخلصت له بهذا الضمة دون غيرها.

فإن قيل: فالخماسي والسداسي أقل من الرباعي وأثقل، وقد عللت أنت للضم في الرباعي في جملة ما

عللت به ثقله وخفة الثلاثي، فلم لم يضم في الخماسي والسداسي؟

فالجواب: إنما جاء بالفتح لأمر:

أولها: أن الفتح هو الأصل، وما جاء على الأصل لا يسأل عن علته.

## [ عِلَّةُ ضَمِّ أَوَّلِ مُضَارِعِ الرَّبَاعِيِّ ]

وَتُرِكَ الْفَتْحُ فِي الرَّبَاعِيِّ لِئَلَّا يَلْتَبَسَ مُضَارِعُ (أَفْعَلْ) بِمُضَارِعِ الثَّلَاثِيِّ الْمَكْسُورِ الْعَيْنِ، وَلِئَلَّا يَلْتَبَسَ ذُو التَّاءِ مِنْ مُضَارِعِ (فَعَّلْ)، وَ(فَاعَلْ)، وَ(فَعَّلَ) الْمُعْتَلَّةِ اللَّامَاتِ بِالمصدرِ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَوْ قِيلَ فِي مُضَارِعِ أَضْرَبَ عَنِ الشَّيْءِ: يَضْرِبُ

= وثانيها: أنه لا بد من تحريك حرف المضارعة، لتعذر الابتداء بالساكن، فكان حمله وحركته على ما هو أكثر استعمالاً وأخف لفظاً، وكذلك حركته، أولى من حمله على الأقل استعمالاً والأقل لفظاً، وكذلك حركته.

وثالثها: أن الخماسي والسداسي ثقيلان لكثرة حروفهما، فإن بنوهما على غير الفتح، وهو الضم أو الكسر، لأدى ذلك إلى أن يجمعوا بين كثرة الحروف، وفي هذا ثقل، وبين ثقل آخر، وهو الضم أو الكسر، وهذا لا يجوز، فأعطوهما أخف الحركات وهو الفتحة، وبهذا يحصل شيء من المعادلة والتخفيف.

ورابعها: أن أكثر ما يكون الخماسي والسداسي مزيدين من الثلاثي، فلما يكونان مزيدين من الرباعي، فلم يحفلوا بما كان منهما من الرباعي نقلته فلم يعط حركته، وحملوا الأكثر منهما، وهو ما كان منهما مزيد الثلاثي على الأصل الذي هو الثلاثي، فأعطوه حركته، هو الفتح، فيكون بهذا حمل للفرع على الأصل، وللأقل على الأكثر.

فإن قلت: فلم لم يكسروا حرف المضارعة من الخماسي والسداسي، فنقع بهذا المخالفة والتفريق بين الثلاثي والرباعي والخماسي والسداسي؟

فالجواب: إن ما كرهوه من الضم فيهما هو عين ما كرهوه من الكسر فيهما، وهو الثقل.

فإن قلت: قد حكى ابن الأنباري أن قوماً يضمون في الخماسي والسداسي، أفلا يقاس عليه؟

فالجواب: إن هؤلاء القوم كأنهم حملوا ضمهما على ذوات الأربعة، وهذا شاذ، لا يؤخذ بمثله، ولا يقاس عليه.

فإن قلت: قد سبق أن من العرب من يكسر أوائل مضارعات الثلاثي، وهم لا يكسرون في الثلاثي فقط، بل فيه وفي غيره من الرباعي والخماسي والسداسي، أفلا يعضد الضم فيهما الكسر ويقويه ليجعلا، أقصد الضم فيهما أو الكسر، مقيسين؟

فالجواب: إن الكسر في الثلاثي وغيره خلاف الفصيح، وإن الضم في الخماسي والسداسي أكثر ضعفاً وشذوذاً من الكسر في الثلاثي وغيره، ولذا لا يجعل أي من الضم أو الكسر في الخماسي والسداسي مقيساً.

وانظر شرح الملوكي للثمانيني (١٩٨-٢٠٠)، وأسرار العربية لابن الأنباري (٤٠٤-٤٠٥).

لَكَانَ كَمُضَارِعِ ضَرَبَ، وَلَوْ قِيلَ فِي مُضَارِعِ قَوَّى: (تَقَوَّى)<sup>٦٠</sup>،  
وَفِي مُضَارِعِ وَآلَى: (تَوَالَى)<sup>٦١</sup>، وَفِي مُضَارِعِ زَكَّى: (تَزَكَّى)<sup>٦٢</sup>،  
لَكَانَ اللَّفْظُ بِهَا كَاللَّفْظِ بِالمَصْدَرِ، فَعُدِلَ عَنِ الفَتْحِ لِذَلِكَ.

### [ فَتْحُ مَا قَبْلَ آخِرِ المَضَارِعِ ذِي التَّاءِ المَزِيدَةِ ]

فَإِنْ كَانَ أَوَّلُ المَاضِي تَاءً مَزِيدَةً، فَتُحَ مَا قَبْلَ آخِرِ  
مُضَارِعِهِ، نَحْوُ: تَعَلَّمَ يَتَعَلَّمُ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كُسِرَ كَمَا فَعِلَ بغيرِهِ، لَزِمَ  
مِنْ ذَلِكَ التَّبَاسُ المَصْدَرِ (حِينَئِذٍ)<sup>٦٣</sup> بِالمَضَارِعِ ذِي التَّاءِ، إِذَا  
حُذِفَ إِحْدَى تَائِيهِ تَخْفِيفًا؛ أَلَّا تَرَى أَنَّ تَزَكَّى، لَوْ كَانَ مَا قَبْلَ  
آخِرِهِ مَكْسُورًا، ثُمَّ خُفِّفَ بِحَذْفِ إِحْدَى التَّائِيْنَ، كَمَا خُفِّفَ  
تَنَزَّلُ<sup>٦٤</sup>، فَقِيلَ: (تَنَزَّلُ، لَقِيلُ)<sup>٦٥</sup> فِيهِ: تَزَكَّى، (فِيكون)<sup>٦٦</sup> بِلَفْظِ  
المَصْدَرِ، فَوَجِبَ تَرْكُ مَا أَدَّى إِلَى ذَلِكَ.

<sup>٦٠</sup> هِيَ فِي "ب" بِالْيَاءِ، وَالصَّوَابُ مَا فِي "أ"، وَالمَقْصُودُ مُضَارِعُ الوَاحِدِ المَخَاطَبِ، أَوِ الوَاحِدَةِ الغَائِبَةِ،  
وَبِهِمَا يَقَعُ اللِّبْسُ مَعَ المَصْدَرِ.

<sup>٦١</sup> هِيَ فِي "ب" بِالْيَاءِ، وَالصَّوَابُ مَا فِي "أ"، وَالمَقْصُودُ مُضَارِعُ الوَاحِدِ المَخَاطَبِ، أَوِ الوَاحِدَةِ الغَائِبَةِ،  
وَبِهِمَا يَقَعُ اللِّبْسُ مَعَ المَصْدَرِ.

<sup>٦٢</sup> هِيَ فِي "ب" بِالْيَاءِ، وَالصَّوَابُ مَا فِي "أ"، وَالمَقْصُودُ مُضَارِعُ الوَاحِدِ المَخَاطَبِ، أَوِ الوَاحِدَةِ الغَائِبَةِ،  
وَبِهِمَا يَقَعُ اللِّبْسُ مَعَ المَصْدَرِ.

<sup>٦٣</sup> لَيْسَ فِي "ب".

<sup>٦٤</sup> إِشَارَةٌ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: (هَلْ أَنبَيْتُمْ عَلَى مَنْ نَزَّلَ الشَّيَاطِينَ) للشُّعْرَاءِ: ٢٢١، وَقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ: (تَنَزَّلُ  
عَلَى كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ) للشُّعْرَاءِ: ٢٢٢، وَقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: (تَنَزَّلُ المَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ فِيهَا) القَدَرِ: ٤.

<sup>٦٥</sup> لَيْسَ فِي "ب".

<sup>٦٦</sup> ب: "يكون".

## [ اسما الفاعل والمفعول من غير الثلاثي ]

ويُجَعَلُ موضعَ حرفِ المضارعةِ من غيرِ الثلاثيِّ ميمٌ مضمومةٌ، فيكونُ اسمَ فاعِلٍ إنْ كُسِرَ ما قبلَ آخرِهِ، نحو: مُكْرِمٌ ومُسْتَخْرَجٌ.

وإنْ فُتِحَ ما قبلَ آخرِهِ كانَ اسمَ مفعولٍ، نحو: مُكْرَمٌ ومُسْتَخْرَجٌ.

## [ مصدرُ غيرِ الثلاثيِّ ]

### [ مصدر الرباعي بالزيادة ]

والمصدرُ من (أَفْعَل) على (إِفْعَالٍ)، نحو: أَكْرَمَ إِكْرَاماً<sup>٦٧</sup>.  
ومن (فَعَّل) على (تَفْعِيلٍ)، و(تَفْعَلَةٍ)، و(فِعَالٍ)، نحو: ذَكَرَ تَذْكَيراً،  
وتَذْكَراً، وكَذَّبَ كِذَاباً<sup>٦٨</sup>.

<sup>٦٧</sup> ما ذكر من مصادر لهذا الباب وما يليه هو المقيس، أو الغالب، أو الكثير، أو المشهور، وقد جاء لكل باب غير ما ذكره.

ثم يقال: (أَفْعَل) إن كان أجوف معتل العين حذفت ألف المصدر و عوض منها تاء في آخره، فيكون على (إِفْعَلَةٍ)، نحو: إِقَامَةٌ وإِعَادَةٌ وإِيَانَةٌ، هذا مذهب الخليل وسيبويه، وذهب الأخفش والفراء إلى أن المحذوف من هذا النحو هو العين، فيكون عندهما على وزن (إِفَالَةٍ)، وعلى كل من المذهبين جمهور، وأرى الثاني أقرب.

وانظر الكتاب (٨٣/٤)، ومعاني الفراء (٢٥٤/٢)، والمقتضب للمبرد (٢٤٣/١)، والمنصف لابن جني (٢٩١/١)، وشرح المفصل لابن يعيش (٥٨/٦)، والممتع لابن عصفور (٤٩٠/٢)، وشرح الرضي على الشافية (١٦٥/١)، والتصريح للأزهري (٧٤/٢).

<sup>٦٨</sup> المقيس في مصدر (فَعَّل) الصحيح اللام غير المهموز هو (تَفْعِيلٌ)، وجاء (تَفْعَلَةٌ) كثيراً، نحو: كَرَّمَ تَكْرِيماً وتكرمةً، فإن كان مهموزاً كانا معاً كثيرين فيه، نحو: خَطَأً تَخْطِئاً وتخطئةً، وأما المعتل اللام فالمقيس فيه (تَفْعَلَةٌ)، وجعل (تَفْعِيلٌ) فيه من المسموع الشاذ، وقيل: من الموقوف على الضرورة، نحو: لَبِي تَلْبِيَّةً، وسمع نَزَى تَنْزِيّاً.

ومن (فاعل) على (مفاعلة)، و(فعال)، و(فيعال)<sup>٦٩</sup>، نحو:  
قاتل مقاتلة، وقتالاً، وقيتالاً.

### [ مصدرُ الماضي المبدوءِ بهمزة وصل ]

(ومما)<sup>٧٠</sup> أوله همزة وصل: بكسرِ ثالِثه وزيادةِ ألفٍ قبلِ  
آخره، نحو: اقتدرَ اقتداراً، واستخرجَ استخراجاً.

### [ مصدرُ الماضي المبدوءِ بتاء زائدة ]

(ومما)<sup>٧١</sup> أولُ ماضيه تاءٌ مزيدةٌ: بضمِّ رابعه، نحو:  
تدحرجَ تدحرجاً، وتداركَ تداركاً.

### [ ما خرجَ عن اتفقَ عليه ]

فصل: ما خرجَ عن الأوزانِ المذكورةِ للمجردِ من الأسماءِ  
والأفعالِ فهو: وزنٌ شاذٌّ، أو مزيدٌ فيه، أو محذوفٌ منه، أو شبهُ  
الحرفِ، أو أعجميٌّ، أو فعلٌ صيغٌ للمفعولِ، أو الأمرِ.

- انظر التبصرة للصيمري (٧٧٥/٢)، وشرح المفصل لابن الحاجب (٦٣٢/١)، ولابن يعيش (٥٨/٦)،  
والمساعد لابن عقيل (٦٢٦/٢).

<sup>٦٩</sup> ذكر الميداني في نزهة الطرف (١٧٩)، وركن الدين الأسترابادي في شرح الشافية (٢٦)، واليزدي  
في شرحها أيضاً (١٠٦/١)، أنها لغة أهل اليمن، والذي عليه التصريفيون أن (فيعالاً) أصل (فعال)،  
ولا يدفع ذلك بكثرة الفرع وشذوذ الأصل؛ إذ كثيراً ما يهجر الأصل حتى بعد النطق به شذوذاً. وانظر  
الكتاب (٨٠/٤)، والمقتضب للمبرد (٩٨/٢)، وشرح المفصل لابن يعيش (٤٨/٦)، وشرح اليزدي على  
الشافية (١٠٦/١)، والصبان على الأشموني (٣٠٩/٢)، والتصريح للأزهري (٧٦/٢).

<sup>٧٠</sup> ب: "وما".

<sup>٧١</sup> ب: "وما".



[ فالتَّشَادُ ]<sup>٧٢</sup>: كالدُّنْلِ<sup>٧٣</sup>، والطَّحْرِبَةِ، وهو الملبوسُ الحَقِيرُ،  
حكاه (أبو عُبَيْد)<sup>٧٤</sup> عن أبي الجراح<sup>٧٥</sup>، بفتح الطَّاءِ وكسر الرَّاءِ،  
وهو (نادر)<sup>٧٦</sup>، والمشهورُ كسرُهُما، وفتحُهُما، وضمُّهُما<sup>٧٧</sup>.

وحكى يعقوب<sup>٧٨</sup>: لَقِيتُ مِنْهُ الْفُتُكْرَيْنِ؛ أَي: الدَّوَاهِي، بضمَّ  
الفاءِ، وفتحِ التَّاءِ، وسُكُونِ الكافِ.

وحكى فيه أيضاً ابنُ السَّيِّدِ البَطْلَيْوْسِيِّ<sup>٧٩</sup>: فَتَحَ الْفَاءِ وَالتَّاءِ،  
وسُكُونِ الكافِ.

<sup>٧٢</sup> زيادة يقتضيهما السياق.

<sup>٧٣</sup> مر شرحه في الحاشية (١٥) ص (٧) من هذا الكتاب.

<sup>٧٤</sup> في النسختين: "أبو عبيدة"، والتصويب عن التهذيب للأزهري (٣٢٦/٥ طحرب)، والمحكم لابن  
سيده (٥٠/٤)، واللسان والتاج (طحرب).

وأبو عبيد (١٥٧-٢٢٤) هو القاسم بن سلام الهروي، من كبار العلماء بالحديث واللغة والأدب والفقهاء.  
ترجمته في: طبقات النحويين للزبيدي (١٩٩)، ونزهة الألباء لابن الأنباري (١٠٩)، وإنباه الرواة  
لللقطي (١٢/٣). وانظر ما حكاه عن أبي الجراح في كتابه الغريب المصنف (٧٦٧/٣).

<sup>٧٥</sup> وأما أبو الجراح العقيلي، فهو أحد فصحاء الأعراب ممن احتكم إليهم سيويوه والكساني في المناظرة  
المشهورة بينهما، وكان معه أبو فقعس، وأبو نثار، وأبو ثروان، ومن هؤلاء كان يأخذ الكساني  
وأصحابه، ويقول أصحاب سيويوه: الأعراب الذين شهدوا للكساني من أعراب الحطمة الذين كانوا يقوم  
بهم ويأخذ عنهم. وانظر طبقات النحويين للزبيدي (٦٨)، والفهرست للنديم (٥٧).

<sup>٧٦</sup> ب: "تاذر". في هذا الموضع وما يليه.

<sup>٧٧</sup> انظر التهذيب للأزهري (٣٢٦/٥ طحرب)، والمحكم لابن سيده (٥٠/٤)، واللسان والتاج (طحرب).  
<sup>٧٨</sup> ابن السكيت (١٨٦-٢٤٤):

أبو يوسف، يعقوب بن إسحاق، المعروف بابن السكيت، عالم بنحو الكوفيين، وأخذ عنهم وعن  
البصريين، من كتبه إصلاح المنطق. وانظر ما حكاه فيه (١٣٤). وانظر ترجمته في: إنباه الرواة  
لللقطي (٥٦/٤)، والبلغة للفيروز ابادي (٢٤٣)، والبغية للسيوطي (٣٤٩/٢)، وإشارة التعيين لعبد الباقي  
اليمني (٣٨٦)، ووفيات الأعيان لابن خلكان (٣٩٥/٦).

<sup>٧٩</sup> و أبو محمد، عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي (٤٤٤-٥٢١) أندلسي، من أشهر أعيان  
الأندلس، إمام في اللغة والنحو، ينسب إلى بطليوس، مدينة كبيرة بالأندلس من أعمال ماردة غربي-



وهما نادران؛ لأنَّ تقديرَ الواحدِ منهما: فَتَكَرَّ وَفَتَكَرَّ، على وزن: فَعَلَّلِ وَفَعَلَّلِ، والمشهورُ فيه: فَتَكَرَّوْنَ، بكسرِ الفاءِ، وفتح التاءِ، وسُكُونِ الكافِ، فيكونُ واحداً في التقديرِ: فَتَكَرَّ<sup>٨٠</sup>، كَفَطَحَلِ<sup>٨١</sup>.

والمزيدُ فيه نحو: عَرَقُوهُ<sup>٨٢</sup>، وَعَرَقُوبِ<sup>٨٣</sup>، وَمَلَكُوتِ، وَمَسْجِدِ.

والمحذوفُ منه نحو: يَدِ، هي في الأصل: يَدِيّ، كظنيّ، ولذلك قيلَ في جمعِهما: أَيْدٍ وَأَظْبِ، والأصل: أَيْدِيّ وَأَظْبِيّ<sup>٨٤</sup>.

= قرطبة. وانظر ترجمته في إنباه الرواة للقطبي (١٣١/٢)، والبلغة للفيروزابادي (١٢٦)، والبعية للسيوطي (٥٥/٢)، وإشارة التعيين لعبد الباقي اليماني (١٧٠)، ومعجم البلدان لياقوت (٤٤٧/١). وانظر ما حكاه في كتابه المثلث (٣٢٤/٢).

<sup>٨٠</sup> انظر الصحاح واللسان والتاج (فتكر).

<sup>٨١</sup> مر شرحه في الحاشية (٢٣) ص (٩) من هذا الكتاب.

<sup>٨٢</sup> العَرَقُوهُ والعَرَقَاةُ: خشبةٌ معترضةٌ على النَّوْلِ، وعَرَقَيْتُ النَّوْلَ عَرَقَاةً: جعلتُ لها عَرَقُوهً وشددتها عليها، وقال الأصمعي: يقال للخشبين اللتين تعترضان على الدلو كالصليب العَرَقُوتَانِ، وهي العَرَقِيّ. والعَرَقُوهُ: كُلُّ أَكْمَةٍ منقادةٍ في الأرض كأنها جثوةٌ قبرٍ مستطيلة، والعَرَقُوهُ والعَرَقِيّ من الجبال: الغليظ المنقاد في الأرض يمنعك من علوه، وليس يرتقى لصعوبته، وليس بطويل، والعَرَقُوتَانِ الخشبَتَانِ اللتان تضمان ما بين واسط الرحل والمؤخرة. وانظر التهذيب للأزهري (٢٢٧/١ عرق)، والجمهرة لابن دريد (٣٨٤/٢)، والمحكم لابن سيده (١١٢/١)، واللسان والتاج (عرق).

<sup>٨٣</sup> العَرَقُوبُ: هو في الإنسان: العَصَبُ الغليظُ المؤترُ خلفَ الكعبينِ فَوْقَ العَقَبِ، ومن الدواب: هو الوتر الذي خلف الكعبين من مفصل القدم والساق، والعَرَقُوبُ من القطا: ساقها، وعَرَقُوبُ الوادي: طريق ضيق يكون في الوادي البعيد القعر لا يمشي فيه إلا واحد، والعراقيب: خياشيم الجبال وأطرافها، وعراقيب الأمور وعراقيلها: عظامها وصعابها، وما دخل من اللبس فيها، واحدها عرقوب. وعرقوب بن معبّد: رجل من العمالقة كان أكذب أهل زمانه، وعرقوب: فرس زيد الفوارس الضبي. وانظر التهذيب للأزهري (٢٩٠/٣ عرقب)، والجمهرة (٣٠٨/٣)، والمحكم (٢٩١/٢)، واللسان والتاج (عرقب).

<sup>٨٤</sup> انظر سر الصناعة لابن جنّي (٧٢٩/٢)، وشرح الملوكي لابن يعيش (٤٠٩).

وَيَدْخُلُ أَيْضاً فِي الْمَحذُوفِ مِنْهُ: عُلْبِطٌ<sup>٨٥</sup>؛ بِمَعْنَى: عُلَابِطٍ، وَهُوَ الضَّنْحُ، وَجَنْدَلٌ<sup>٨٦</sup>؛ وَهُوَ الْمَكَانُ ذُو الْجَنَادِلِ؛ أَيْ الْحِجَارَةِ، فَحَذَفُوا الْمُوصُوفَ، وَهُوَ الْمَكَانُ، وَالْمُضَافَ، وَهُوَ ذُو، وَاقْتَصَرُوا عَلَى الْمُضَافِ إِلَيْهِ، وَهُوَ جَنَادِلٌ<sup>٨٧</sup>، ثُمَّ حَذَفُوا الْأَلْفَ؛ لِأَنَّ الْعِلْمَ بِرَفْضِ أَرْبَعِ حَرَكَاتٍ مُتَوَالِيَةٍ فِي كَلِمَةٍ، مُنْبِئَةٌ عَلَى حَذْفِ سَاكِنٍ، وَأَجَلٍ رَفْضِهِمْ ذَلِكَ أَسْكَنُوا فَأَاءَ الْفِعْلِ مَعَ حَرْفِ الْمُضَارَعَةِ، وَهَمْزَةِ التَّعْدِيَةِ.

وَالِاسْمُ الَّذِي يُشْبَهُ الْحَرْفَ نَحْوُ: مَنْ، وَكَمْ.

وَالْعَجْمِيُّ كَسْرَجِسٌ<sup>٨٨</sup>، وَفَرِنْدٌ<sup>٨٩</sup>.

<sup>٨٥</sup> العُلْبِطُ وَالْعُلَابِطُ: الضَّنْحُ الْعَظِيمُ الْغَلِيظُ الْعَرِيضُ، وَالْقَطِيعُ مِنَ الْغَنَمِ، وَيُقَالُ: غَنِمَ عُلْبِطَةً: أَوْلَاهَا الْخَمْسُونَ وَالْمِئَةَ إِلَى مَا بَلَغَتْ مِنَ الْعِدَّةِ، وَقِيلَ: هِيَ الْكَثِيرَةُ، وَاللُّغَوِيُّونَ وَالنَّصْرِيُّونَ عَلَى أَنْ كُلُّ فَعَلٍّ مَحذُوفٌ مِنْ فَعَالٍ. وَانظُرِ التَّهذِيبُ لِلْأَزْهَرِيِّ (٣/٢٤٧)، وَالْجَمْهَرَةُ (١/١٧، ٣/٣١٢)، وَالْمَحْكَمُ (٢/٣٢٠)، وَالْمَمْتَعُ لِابْنِ عَصْفُورٍ (١/٦٨)، وَشَرْحُ الْمُلُوكِيِّ لِابْنِ يَعِيشَ (٢٨).

<sup>٨٦</sup> الْجَنْدَلُ: الْجَنَادِلُ، وَهُوَ الْمَكَانُ الْغَلِيظُ فِيهِ حِجَارَةٌ، وَقَالَ ابْنُ سَيِّدَةَ: وَحِكَاهُ كِرَاعُ بَضْمِ الْجِيمِ، وَلَا أَحَقَّهُ، وَفِي التَّهذِيبِ: الْجَنْدَلُ: صَخْرَةٌ مِثْلُ رَأْسِ الْإِنْسَانِ، وَالْجَمْعُ: جَنَادِلٌ، وَالْجَنَادِلُ: الشَّدِيدُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ، وَالْعَظِيمُ الْقَوِيُّ. وَانظُرِ التَّهذِيبُ (١١/٢٥١)، وَالْجَمْهَرَةُ لِابْنِ دَرِيدٍ (٣/٣٢٣)، وَالْمَحْكَمُ لِابْنِ سَيِّدَةَ (٧/٤٠٧)، وَاللِّسَانُ وَالتَّاجُ (جَنْدَل).

<sup>٨٧</sup> سَيَّبِيوِيَّةٌ وَالْبَصْرِيُّونَ عَلَى أَنْ (فَعَلٍّ) مَقْصُورٌ مِنْ (فَعَالٍ)، نَحْوُ: جَنْدَلٌ وَجَنَادِلٌ، وَالْفَرَاءُ وَالْكَوْفِيُّونَ وَأَبُو عَلِيٍّ، وَوَأَفْقَهُمُ ابْنُ مَالِكٍ فِي بَعْضِ كُتُبِهِ عَلَى أَنَّهُ مَحذُوفٌ مِنْ (فَعَلٍّ)، نَحْوُ: جَنْدَلٍ، وَلِكُلِّ قَوْمٍ حِجْجُهُمْ. وَانظُرِ الْكِتَابُ (٤/٢٨٩)، وَالْمَنْصَفُ لِابْنِ جَنِيٍّ (١/٢٧)، وَالتَّسْهِيلُ لِابْنِ مَالِكٍ (٢٩١)، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَّةِ لَهُ (٤/٢٠٢٧)، وَالْمَسَاعِدُ لِابْنِ عَقِيلٍ (٤/١٦).

<sup>٨٨</sup> هُوَ فِي النُّسخَتَيْنِ بِالْجِيمِ، وَالْمَعْرُوفُ: (مَارُ سَرْجِسٌ)، وَ(مَارُ سَرْجِسِيٌّ)، مَوْضِعٌ، قَالَ الْجَوْهَرِيُّ: مِنْ أَسْمَاءِ الْعَجْمِ، وَهُمَا اسْمَانِ جَعَلَا وَاحِدًا. وَإِنْ كَانَ الْمَصْنَفُ يَرِيدُهُ (سَرْخَسَ) بِالْخَاءِ، وَبِاسْتِثْنَاءِ الرَّاءِ، أَوْ بَفَتْحِهَا، وَالْأَوَّلُ أَكْثَرُ، وَهِيَ كَذَلِكَ فِي الْمَسَاعِدِ (٤/١٩)، فَهِيَ مَدِينَةٌ قَدِيمَةٌ كَبِيرَةٌ وَاسِعَةٌ مِنْ نَوَاحِي خِرَاسَانَ بَيْنَ نَيْسَابُورَ وَمَرُورَ. وَانظُرِ الصَّحَاحَ (مُورَ)، وَاللِّسَانَ وَالتَّاجَ (مُورَ، سَرْجِسَ)، وَمَعْجَمَ الْبُلْدَانِ لِإِيَّاقُوتَ (٣/٢٠٨)، وَقَصْدَ السَّبِيلِ لِلْمَحْبِيِّ (٢/١٢٩).

<sup>٨٩</sup> الْفَرِنْدُ: بِكسْرَتَيْنِ، مَعْرَبٌ، وَهُوَ السِّيفُ، أَوْ جَوْهَرُ السِّيفِ، وَمَاؤُهُ، وَطَرَائِقُهُ، وَحِكْمِيٌّ بِالْفَاءِ وَالْبَاءِ، وَهُوَ أَيْضًا الْحَرِيرُ، وَاسْمُ ثَوْبٍ مَعْرُوفٍ. وَانظُرِ الْمَعْرَبَ لِلْجَوَالِقِيِّ (٢٤٣)، وَقَصْدَ السَّبِيلِ لِلْمَحْبِيِّ (٢/٣٢٥)، وَشِفَاءَ الْغَلِيلِ لِلْخَفَاجِيِّ (٢٢٩)، وَالْأَلْفَاظَ الْفَارْسِيَّةَ الْمَعْرَبَةَ لِأَدِي شِيرَ (١١٩).

والفعلُ المَصْنُوعُ للمفعولِ نحو: ضَرِبَ، والمَصْنُوعُ للأمرِ  
 نحو: دَخَرَجُ. وهما أصلانِ بنصِّ سيبويه<sup>٩٠</sup>؛ لأنَّهما لو كانا  
 فرعينِ لَمَا وُجِدَ فعلٌ مَفْعُولٌ ليس له فعلٌ فاعلٌ<sup>٩١</sup>، كَنُفِستِ المرأةُ،  
 ونُخِيَ الرَّجُلُ، وسَقِطَ في يَدِهِ، ولَمَا وُجِدَ أمرٌ لا مُضَارِعَ له،  
 كَهَاتَ، وتَعَالَ، وتَعَلَّمَ بمعنى: اعْلَمَ، وهَبَّتِي فعلتُ، بمعنى: عُدَّتِي  
 فاعلاً، ولكنَّهما لَمَا عِلْمٌ عدمٌ اختلافِ صيغتهما، بحيثُ لا يمتنعُ

<sup>٩٠</sup> ذهب جمهور البصريين، وعزى إلى سيبويه، إلى أن صيغة الفعل المبني للمفعول مغيرة عن صيغة  
 الفعل المبني للفاعل، وفرع عنها، فضرب معدول عن ضرب، وعلم معدول عن علم.

وذهب الكوفية، والمبرد، وابن الطراوة، ونقل أبو حيان عنه أن هذا هو مذهب سيبويه وابن مالك إلى  
 أنها صيغة أصل، وليست فرعاً عن صيغة المبني للفاعل، لمجيء أفعال على صيغة المبني للمفعول،  
 وليس لها مبني للفاعل، نحو: زُهِيَ، وعُنِيَ، ونُخِيَ، ونُفِستُ، وسَقِطَ في يَدِهِ، وغيرها، ولو كانت فرعاً  
 للزم ألا توجد إلا حيث يوجد الأصل، كما احتجوا بأن كل واحدة من الصيغتين مشتقة من الحدث  
 للإسناد إلى الاسم، ثم فرّق بينهما.

ورُدَّ احتجاج الكوفية ومن وافقهم بأن العرب قد تستغني بالفرع عن الأصل، بدليل مجيء جموع لا  
 مفرد لها، والجمع لا شك فرع عن المفرد. ونسب ابن مالك إلى سيبويه والمازني القول بما قاله  
 الكوفية، وهو ظاهر كلامهما، كما هو ظاهر كلام كثير غيرهما. وانظر الكتاب (١٢/١)، والمصنف (١/  
 ١٧/، ٢٣-٢٤)، وشرح الملوكي للثمانيني (١٩٢)، وشرح الكافية الشافية لابن مالك (٢٠١٤/٤)،  
 وشرح الملوكي لابن يعيش (٣٠-٣١)، وشرح المفصل له (٦٩/٧-٧٣، ١٥٢)، والكافي لابن أبي  
 الربيع (٦٣٢/٣، ٦٥٨)، والبسيط له (٩٥١/٢)، والارتشاف لأبي حيان (١٩٥/٢)، والهمع للسيوطي  
 (٣٦/٦).

وذهب بعض النحاة إلى أن الأصل في الأفعال هو الماضي؛ لأنه أسبق الأمثلة؛ لإعلال المضارع  
 والأمر باعتلاله، ولأن المضارع هو الماضي، مع الزوائد، والأمر من المضارع بعد طرح الزوائد.  
 والجمهور على أن الثلاثة: الماضي والمضارع والأمر أصول. وذهب الكوفيون إلى أن أصول الفعل:  
 الماضي والمضارع فقط، وأن الأمر مقتطع من المضارع. ولذا فهو مُعَرَّبٌ عند الكوفيين، مَبْنِيٌّ عند  
 البصريين. وانظر المسألة في الإنصاف لابن الأنباري (٥٢٤-٥٤٩)، وأسرار العربية له (٣٢١٧-  
 ٣٢١)، وشرح الكافية الشافية لابن مالك (٢٠١٤/٤)، والهمع للسيوطي (٢٦/١-٢٧)، والمفتاح لعبد  
 القاهر (٥٤)، وشرح التصريف العزي للفتازاني (٦٩).

<sup>٩١</sup> انظر أدب الكاتب لابن قتيبة (٤٠١)، والاقتضاب لابن السيد (٢١٩/٢)، والمزهر للسيوطي (٢٢٣/٢).

مَنْ عَلِمَ نَطَقَ الْعَرَبِ بِنَبَذَتِ الشَّيْءِ، وَسَرَبَلَتْ<sup>٩٢</sup> الْعُرْيَانِ؛ مَنْ قَوْلِهِمْ: نَبَذَ الشَّيْءُ، وَسَرَبَلَ الْعُرْيَانُ، وَإِنْ لَمْ يَبْلُغْهُ أَنَّ الْعَرَبَ قَالَتْ ذَلِكَ، فَأَشْبَهَا الْفُرُوعَ، فَلَمْ يُذَكَّرْ مَعَ الْأَصُولِ.

### [ بِنَاءُ فِعْلِ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ ]

فصل: صَوَغُ الْفِعْلِ لِلْمَفْعُولِ بِضَمِّ أَوَّلِهِ وَفَتْحِ مَا قَبْلَ آخِرِهِ إِنْ كَانَ مُضَارِعًا، نَحْوُ: يُضْرَبُ وَيُسْتَعْتَبُ.

وَبِضَمِّ أَوَّلِهِ وَكَسْرِ مَا قَبْلَ آخِرِهِ إِنْ كَانَ مَاضِيًا، نَحْوُ: أُكْرِمَ وَعَلَّمَ. فَإِنْ اعْتَلَّ مَا قَبْلَ الْآخِرِ نَقَلَتِ الْفَتْحَةُ وَالْكَسْرَةُ إِلَى مَا قَبْلَهُ، نَحْوُ: قِيلَ وَاخْتِيرَ.

فَإِنْ تَسَاوَى الْمَعْتَلُّ وَمَا قَبْلَهُ فِي الْحَرَكَةِ لَمْ يُحْتَجَّ إِلَى نَقْلِ، نَحْوُ: يُخْتَارُ وَيُحْتَارُ.

وَيَشْرَكُ (الْأَوَّلُ)<sup>٩٣</sup>، إِنْ كَانَ تَاءً مَزِيدَةً، الثَّانِي، نَحْوُ: تُعَلَّمُ. وَإِنْ كَانَ هَمْزَةً وَصَلَّ شَارِكُهُ الثَّلَاثُ، نَحْوُ: أُسْتُخْرَجَ، وَأُقْتَدِرُ.

### [ كَيْفِيَّةُ صِيَاغَةِ فِعْلِ الْأَمْرِ ]

فصل: الْمَصْوُوغُ لِلْأَمْرِ مُوَازِنٌ لِلْمُضَارِعِ بَعْدَ إِسْقَاطِ حَرْفِ الْمُضَارِعَةِ وَجَعَلَ آخِرَهُ كَأَخْرِ الْمَجْزُومِ.

<sup>٩٢</sup> يقال: سَرَبَلْتَهُ السَّرْبَالَ فَتَسْرَبِلُ بِهِ؛ أَي: أَلْبَسْتَهُ إِيَّاهُ فَلَبَسَهُ، وَالسَّرْبَالُ: الْقَمِيصُ وَالذَّرْعُ، وَقِيلَ: كُلُّ مَا لَبَسَ فَهُوَ سَرْبَالٌ. وَانظُرِ اللَّسَانَ (سَرِبَلَ).  
<sup>٩٣</sup> ب: "الأول".

وَيُقْتَصَرُ عَلَى ذَلِكَ فِيمَا وَلِيَ حَرْفَ مُضَارَعَتِهِ مُتَحَرِّكًا،  
وَلَيْسَ مِنْ أَفْعَلَ، فَإِنْ كَانَ مِنْهُ جِيءَ بِالْهَمْزَةِ رَفَعًا لِتَوْهُمِ كَوْنِ  
الْأَمْرِ مِنْ ثَلَاثِيٍّ، نَحْوُ: عَلَّمَ وَأَقَمَّ؛ فِي الْأَمْرِ مِنْ: تَعَلَّمَ وَتُقِيمُ.

فَإِنْ وَلِيَهِ سَاكِنٌ أُعِيدَتْ إِلَيْهِ هَمْزَةُ أَفْعَلَ إِنْ كَانَ الْأَمْرُ  
مِنْهُ<sup>٩٤</sup>، وَإِلَّا جِيءَ بِهَمْزَةِ الْوَصْلِ؛ مَضْمُومَةً قَبْلَ ضَمَّةٍ لَازِمَةٍ  
خَالِصَةً<sup>٩٥</sup>، أَوْ مُشَمَّةً<sup>٩٦</sup>، نَحْوُ قَوْلِكَ فِي الْأَمْرِ مِنْ يَخْرُجُ: أَخْرَجُ،  
وَمَنْ يَدْعُو<sup>٩٧</sup>: أَدْعِي يَا هُنْدُ.

وَمَكْسُورَةً قَبْلَ كَسْرَةٍ، أَوْ فَتْحَةٍ، أَوْ ضَمَّةٍ غَيْرِ لَازِمَةٍ، نَحْوُ:  
اضْرِبْ، وَادْهَبْ، وَامْشُوا.

### [ مَا يُعْرَفُ بِهِ الْأَصْلِيُّ مِنَ الْحُرُوفِ ]

فَصْلٌ: يُعْلَمُ أَنَّ الْحَرْفَ أَصْلٌ بَأَنَّ لَا يَكْمُلُ أَقْلُ الْأُصُولِ إِلَّا  
بِهِ، كَحُرُوفِ يَوْمٍ.

<sup>٩٤</sup> نَحْوُ: أَخْرَجُ وَأَكْرَمُ.

<sup>٩٥</sup> وَجَاءَ كَسْرُهَا شَذُوذًا، قَالَ ابْنُ جَنِيٍّ فِي الْمَنْصَفِ (٥٤/١): "وَحَكَى بَعْضُهُمْ: أَقْتَلُ بِكَسْرِ الْهَمْزَةِ، فَجَاءَ  
بِهِ عَلَى الْأَصْلِ، وَاعْتَدَ بِالسَّاكِنِ حَاجِزًا، لِأَنَّهُ وَإِنْ كَانَ لَا حَرَكَةَ فِيهِ فَهُوَ حَرْفٌ عَلَى كُلِّ حَالٍ، وَهَذَا مِنْ  
الشَّاذِّ."

<sup>٩٦</sup> هَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ، وَفِي الْمَسْأَلَةِ مَذَاهِبٌ، وَالَّذِي فِي التَّسْهِيلِ وَشُرُوحِهِ أَنَّ الْهَمْزَةَ تُشَمُّ ضَمًّا فِيمَا كَانَ  
مُشَمًّا مِنَ الْأَجُوفِ، مِنْ نَحْوِ اخْتِيرَ وَانْقِيدَ، بِالْبِنَاءِ لِلْمَجْهُولِ. وَانظُرِ التَّسْهِيلَ لِابْنِ مَالِكٍ (٢٠٣)، وَشَرْحَهُ  
لَهُ (٤٦٦/٣)، وَابْنَ عَقِيلٍ (٦١٤/٢)، وَالسَّلْسِلِيَّ (٨٥٤/٢).

<sup>٩٧</sup> أ: "يَدْعُوا".

فإن لم يكن كذلك (فبمباينته)<sup>٩٨</sup> لحروف الزيادة التي يجمعها  
أربع مرات قولي:

أمان وتسهيل، تلا أنس يومه  
نهاية سؤل أم، هناء وتسليم<sup>٩٩</sup>

كحروف جعفر.

وبتصديره قبل أكثر من ثلاثة أصول في غير فعل واسم  
يشبهه، كياء يستعور<sup>١٠٠</sup>.

وبانتفاء أدلة الزيادة التي تذكر بعد، كسين سقرجل  
(ولامه)<sup>١٠١</sup>.

<sup>٩٨</sup> ب: " فيما بينته " .

<sup>٩٩</sup> ب: " أمان وتسهيل، تلا يوم أنسه نهاية مسؤل، هناء وتسليم "

ونكر ناسخ "ب" في حاشيته رواية أخرى، وهي ما في " أ " .

<sup>١٠٠</sup> اليستعور: الباطل، والذاهية، وكساء يجعل على ظهر البعير، وشجر تصنع منه المساويك،  
ومساويكه أشد من المساويك إنقاء للثغر وتبييضاً له، ومنايته بالسراة، وفيها شيء من مرارة ولين،  
واليستعور البلد العيد، وقيل: بلد بعينه قبل حرّة المدينة كثير العضاء موحش لا يكاد يدخله أحد، وقيل:  
وهو المقصود بقول عروة بن الورد:

أطعت الأمرين بصرم سلمى فطاروا في البلاد اليستعور

ويستعور: فعّلول، بأصالة الياء، وهذا مذهب سيويه والجمهور، وقال بعضهم: هو يفتعول. قال ابن  
خالويه: ليس أحد يقول يستعور: يفتعول إلا ابن دريد، وفي اللسان أن الشيخ رضي الدين الشاطبي يقول  
بذلك أيضاً، قرأ ذلك ابن منظور في حاشية للشاطبي بخطه.

وانظر تفسير غريب أبنية سيويه لأبي حاتم (١٢٦)، وليس في كلام العرب لابن خالويه (٢٠٥)،  
والجمهرة لابن دريد (٤٠٤/٣)، وسفر السعادة للسخاوي (٥٢٥/١)، ومعجم ما استعجم للبكري (١٣٩٤)،  
ومعجم البلدان لياقوت (٤٣٦/٥)، واللسان (يستعور).

<sup>١٠١</sup> ليس في " ب " .



وَبُثِّبَتْ فِي جَمِيعِ التَّصَارِيفِ، كَنُونِ ضَيِّقِنِ فَإِنَّهَا أَصْلٌ،  
خِلَافاً لِلْخَلِيلِ<sup>١٠٢</sup>، فَإِنَّ الْعَرَبَ قَالَتْ: ضَفَّنَ الرَّجُلُ فَهُوَ: ضَافِنٌ  
وَضَيِّقِنٌ إِذَا تَبَعَ الْأَضْيَافَ تَطْفُلاً. حَكَى ذَلِكَ أَبُو زَيْدٍ<sup>١٠٣</sup>.

<sup>١٠٢</sup> الخليل (١٧٠-١٠٠):

أبو عبد الرحمن، الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم، الفراهيدي، الأزدي. أشهر من أن يقال فيه: هو فلان.

ترجمته في: أخبار النحويين البصريين للسيرافي (٣٨-٤٠)، وطبقات النحويين واللغويين للزبيدي (٤٣-٤٧)، ومراتب النحويين لأبي الطيب (٥٤-٧٠)، وتاريخ العلماء النحويين للتتوخي المعري (١٢٣-١٣٤)، وإنباه الرواة للقفطي (٣٤١/١-٣٤٧)، ونزهة الألباء لابن الأنباري (٤٥-٤٧)، والبلغة للفيروزابادي (٩٩)، وإشارة التعيين لليمانى (١١٤)، وبغية الوعاة للسيوطي (١/٥٥٧-٥٦٠).

<sup>١٠٣</sup> أبو زيد (... - ٢١٥)

هو سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري، من ثقات البصريين وأئمة اللغة.

ترجمته في: أخبار النحويين البصريين (٥٣-٥٧)، وطبقات النحويين واللغويين للزبيدي (١٨٢-١٨٣)، ومراتب النحويين لأبي الطيب (٦٧-٧٠)، وتاريخ العلماء النحويين للتتوخي المعري (٢٢٤-٢٢٥)، وإنباه الرواة للقفطي (٢/٣٠-٣٥)، ونزهة الألباء لابن الأنباري (١٠١-١٠٤)، والبلغة للفيروزابادي (١٠٣)، وإشارة التعيين لليمانى (١٢٨)، وبغية الوعاة للسيوطي (١/٥٨٢-٥٨٣).

وظاهر كلام الخليل في العين أن ضَيِّقْنَا فَعَلْنَا، والنون زائدة، قال: "وضَفَّنْتُ مع الضَيِّفِ، إذا جُنْتُ معه، وهو الضَيِّقِنُ".

والقول بأن مذهب الخليل بزيادة النون نكرد أبو عثمان المازني في تصريفه.

وهو مذهب سيبويه القول بزيادة النون، ذكر ذلك في مواضع من كتابه، والمبرد وجمهرة من أهل اللغة.

ومذهب أبي زيد، ورجحه ابن عصفور، واختاره ابن مالك: أنه فَعِلَّ، والنون أصلٌ.

وجاء في المنصف: قال أبو عثمان: وقال - أي الخليل - ضَيِّقِنِ النون فيه زائدة، لأنه من الضيف. وزعم أبو زيد أنه يقال: ضَفَّنَ الرَّجُلُ يَضْفِنُ: إذا جاء ضيفاً مع الضيف، فضَيِّقِنِ في هذا المذهب فَعِلَّ. قال أبو الفتح: كلا الاشتقاقين مذهب، وقول أبو زيد في هذا كأنه أقوى؛ لأن المعنى يطابقه، ألا ترى إلى قول الشاعر:

إذا جاء ضيف جاء للضيف ضيفن      فأودى بما تُقَرَى الضيوفُ الضيافنُ

فالضيفن هو الذي يجيء مع الضيف، وقولهم: ضَفَّنَ يَضْفِنُ، في هذا المعنى يشهد بأن ضَيِّقْنَا فَعِلَّ. فهذا قولٌ.

## [ الميزانُ الصَّرْفِيُّ ]

فصلٌ: وزنُ الكلمةِ أنْ يُقَابَلَ أَوَّلُ أَصُولِهَا بِفَاءٍ، وَثَانِيهَا  
بِعَيْنٍ، وَثَالِثُهَا وَرَابِعُهَا وَخَامِسُهَا بِلَامَاتٍ<sup>١٠٤</sup>.

وَيُعْطَى الْمُقَابِلُ بِهِ (مَا)<sup>١٠٥</sup> لِلْمُقَابِلِ مِنْ حَرَكَةٍ وَسُكُونٍ  
وَمُصَاحَبَةٍ مُزِيدٍ، غَيْرَ مُغَيَّرٍ عَنِ حَالِهِ وَمَحَلِّهِ، كَقَوْلِكَ فِي وَزْنِ

---

سوفيه شيء آخر يقوي ما قاله أبو زيد، وهو أن فيعللاً أكثر في الكلام من فعّلن، فهذه بيّنة أخرى تشهد لكونه فيعللاً.

والقول الأول أيضاً وجه؛ لأنه وإن كان ضيفاً ضيفاً، فهو على كل حال ضيف، فينبغي أن تكون نونه زائدة.

وقد جاء على فعّلن: "... ثم ذكر من ذلك قولهم: امرأة خلبن: من الخلاب، وناقاة علجن: غليظة. وليس في نوادر أبي زيد تصريح بمذهبه، وإن كان الظاهر أنه فعّلن، قال فيه: "والذي يأتي مع الضيف ولم يُذغ: الضيفن". ثم أنشد البيت المذكور قبل.

وانظر العين للخليل (٤٦/٧)، والكتاب (٢٥٢/٤، ٢٧٠، ٣٢٠)، ونوادر أبي زيد (١٨٨)، والتهديب للأزهري (ضفن: ٤٣/١٢)، والمقتضب للمبرد (٣٣٧/٣)، والمنصف لابن جني (١٦٧/١)، وسفر السعادة للسخاوي (٣٤١/١)، والممتع لابن عصفور (٢٧١/١).

<sup>١٠٤</sup> ذهب الكوفيون إلى أن كل اسم زادت حروفه على ثلاثة أحرف فيه زيادة، فإن كان على أربعة، نحو جعفر، ففيه زيادة حرف واحد، واختلفوا في تعيين الزائد، فذهب الكسائي إلى أنه ما قبل الآخر، وذهب تلميذه الفراء إلى أنه الآخر، وإن كان على خمسة، نحو سفرجل، ففيه زيادة حرفين، وهما آخره وما قبله. هذا إن لم يكن الرباعي أو الخماسي من المكرر، نحو وسوس وصمصح، فإن كان منه فلهم فيه مذهب آخر سيأتي بيانه.

وذهب البصريون إلى أن بنات الأربعة والخمسة، من الأسماء، ضربان غير بنات الثلاثة، وأنهما من نحو جعفر وسفرجل لا زائد فيهما البتة.

وانظر المسألة مبسوطاً في الإنصاف لابن الأثيري (٧٩٣/٢، المسألة ١١٤)، والمساعد لابن عقيل (٣٠/٤).

<sup>١٠٥</sup> ليس في "ب".



جَوْهَرٌ، وَقَسُورٌ، وَحَيْدَرٌ<sup>١٠٦</sup>، وَعَثِيرٌ<sup>١٠٧</sup>: فَوْعَلٌ، وَفَعُولٌ، وَفَيْعَلٌ،  
وَفَعِيلٌ<sup>١٠٨</sup>.

فإن كان المزيد أصلاً مكرراً قوبل بما يقابل به الأصل،  
كقولك (في)<sup>١٠٩</sup> قرند<sup>١١٠</sup>: فَعَلَّ.

فلأجل هذه المقابلة سُمِّي أولُ الأصولِ فاءً، وثانيها عيناً،  
وثالثها ورابعها وخامسها لامات.

### [ حروف الزيادة ]<sup>١١١</sup>

<sup>١٠٦</sup> القسور: الرامي، والصائد، والأسد، والجمع: قسورة، على حدّ كمءٍ وكمأة. هذا ما قاله الليث، وقال ابن سيده: هذا قول أهل اللغة، وتحريره أن القسور والقسورة اسمان للأسد، أنثوه كما قالوا أسامة، إلا أن أسامة معرفة. وخطأ الأزهرى الليث، موافقاً لابن الأعرابي فيما ذهب إليه، وقالوا: القسور نبات ناعم معروف في البادية، وهو جمع واحدته قسورة، على حد تمرٍ وتمرة، وفي المحكم: والقسور: ضرب من النباتات سهبي، وحادته قسورة، وقال أبو حنيفة: القسور: حمضة من النجيل، وهو مثل جمّة الرجل يطول ويعظم، والإبل حراصٌ عليه. وانظر التهذيب للأزهري (٣٩٨/٨ قسر)، والمحكم لابن سيده (٦/١٤٠)، واللسان (قسر).

وحيدرٌ: الحيدرُ والحيدرُ كالحابر، وهو الأسد، سُمِّي بذلك لشدة بطشه، وعن ابن الأعرابي: الحيدرة في الأسد مثل الملك في الناس، قال ثعلب: يعني لغلظ عنقه وقوة ساعديه، نقل الأزهرى عن الليث: الحادر والحادرة: الغلام الممتلئ الشباب، وقال ثعلب: يقال: غلام حادر إذا كان ممتلئ البدن شديد البطش. انظر التهذيب للأزهري (٤٠٧/٤ حدر)، واللسان والتاج (حدر).

<sup>١٠٧</sup> العثير: العجاج الساطع، والترابُ والأثرُ الخفي، وكل ما قلبت من ترابٍ أو مدرٍ أو طينٍ بأطراف أصابع رجليك إذا مشيت، لا يرى من القدم أثر غيره، فيقال: ما رأيت له أثراً ولا عثيراً. ومثله: العثير. وانظر اللسان والتاج (عثر).

<sup>١٠٨</sup> هذه الأوزان كتبت في "أ" بالكسر والتنوين.

<sup>١٠٩</sup> ليس في "أ".

<sup>١١٠</sup> تردد: مضى شرحه في الحاشية (٣٥) من هذا الكتاب.

<sup>١١١</sup> انظر في الزيادة وعللها ومسائلها في سر الصناعة لابن جني، والمنصف له (٩٩/١-١٧٢)، والتكملة لأبي علي (٥٤٢-٥٦٢)، والمفصل للزمخشري (٢٥٧-٣٦٠)، وشرحه لابن الحاجب =

## [ أحقُّ الحروفِ بالزيادةِ حروفُ اللّين ]

فصلٌ: أحقُّ الحروفِ بالزيادةِ حروفُ اللّين، وهي الألفُ والياءُ والواوُ؛ لسهولةِ الإتيانِ بها عندَ إشباعِ الحركاتِ، ولأنَّ كُلَّ كلمةٍ لا تخلو ممَّا أخذَ منها، وهي الحركاتُ الثلاثُ. والألفُ أخفُّها، فهي أحقُّ بالزيادةِ من أختيها.

## [ منعُ زيادةِ الألفِ والواوِ أولاً <sup>١١٢</sup> ]

لكنَّ منعَ من زيادتها أولاً تعذرُ الابتداءِ بها، لمُلازمتها السكونَ، فزادوا الهمزةَ أولاً، كالعوضِ منها؛ لاتِّحادِ مخرجيهما. ومنعَ من زيادةِ الواوِ أولاً استتقالها، وتعرضُها للإبدالِ الجائزِ، إن لم (يلها) <sup>١١٣</sup> واوٌ أخرى، والإبدالُ اللازمُ إن وليها واوٌ أخرى، كما فعلَ بالأصليَّةِ في نحو: أُقَّتتْ وأواقِ، (والأصلُ) <sup>١١٤</sup>: وَقَّتتْ ووواقِ؛ جمعُ واقيةٍ. وسيأتي بيان ذلك <sup>١١٥</sup>.

= (٣٩١-٣٧١/٢)، ولابن يعيش (١٤١/٩-٥٨، ٧-٢/١٠)، ولصدر الأفاضل الخوارزمي (٣٠٥/٤-٢١)، والشافية لابن الحاجب (٨٢-٧٠)، وشرحها للرضي (٩٧-٢٣٠/٢)، وللجاربردي (٢٣٧-١٩٣)، واللباب للعكبري (٨٣-٢٢٧)، وشرح التصريف الملوكي لابن يعيش (٢١٢-١٠٠)، وللثاماني (٢٢٢-٨٩)، والممتع لابن عصفور (١-٢٠١/١-٩٤).

<sup>١١٢</sup> انظر في علل عدم زيادة الألف أولاً في: سر الصناعة لابن جني (٦٨٧/٢)، والتبصرة للصميري (٧٩١/٢)، وشرح الملوكي لابن يعيش (١٢٧)، وشرح المفصل له (١٤٧/٩)، واللباب في علل البناء والإعراب للعكبري (٢٢٧/٢).

<sup>١١٣</sup> ب: "تلها".

<sup>١١٤</sup> ب: "الأصل".

<sup>١١٥</sup> انظر ص ( ) من هذا الكتاب.

فَلَمَّا اَمْتَنَعَتْ زِيَادَتُهَا أَوَّلًا، مَعَ كَوْنِهَا مِنْ أُمَّهَاتِ الزَّوَائِدِ،  
زِيدَتْ المِيمُ أَوَّلًا كَالْعَوَضِ مِنْهَا، وَلِذَلِكَ لَمْ تَزِدِ المِيمُ غَيْرَ أَوَّلِ الْإِلَا  
شُدُودًا؛ لِعَدَمِ الْحَاجَةِ إِلَى التَّعْوِيزِ.

### [ حرف اللين مع ثلاثة فأكثر ]

فَإِذَا كَانَ حَرْفُ اللَّيْنِ مَعَ ثَلَاثَةِ أَصُولٍ، أَوْ أَكْثَرَ، فَهُوَ زَائِدٌ،  
نَحْوُ: غُرَابٍ، وَغَارِبٍ<sup>١١٦</sup>، وَشَيْهَمٍ<sup>١١٧</sup>، وَقَلْبٍ<sup>١١٨</sup>، وَكَوْثَرٍ،  
وَسُدُوسٍ<sup>١١٩</sup>.

وَكَذَلِكَ الْمُمَاتِلُ أَحَدَ الْأَصُولِ الثَّلَاثَةِ، نَحْوُ: جَلْبَابٍ.

<sup>١١٦</sup> الغارِبُ: أَعْلَى مَقْدَمِ السَّنَامِ مِنَ البَعِيرِ، وَقِيلَ: مَا بَيْنَ السَّنَامِ وَالعُنُقِ، وَقَوْلُهُمْ: حَبْلُكَ عَلَى غَارِيكَ: أَيِ  
خَلَيْتُ سَبِيلَكَ، فَادْهَبِي حَيْثُ شِئْتِ، وَكَانَ هَذَا مِنْ طَلَاقِ المَرَأَةِ فِي الجَاهِلِيَّةِ، وَقِيلَ: غَارِبٌ كُلُّ شَيْءٍ  
أَعْلَاهُ، فَغَارِبِ المَوْجِ وَالظَّهْرِ أَعْلَاهُمَا، انظُرِ اللِّسَانَ (غَرِبَ).

<sup>١١٧</sup> الشَّيْهَمُ: الذَّكْرُ مِنَ القَنَافِذِ، وَقِيلَ: هُوَ الدُّدْلُ، وَهُوَ العَظِيمُ مِنَ القَنَافِذِ، وَقِيلَ: بَلْ هُوَ ضَرْبٌ مِنَ القَنَافِذِ  
أَعْظَمُ مِنْهَا، لَهُ شَوْكٌ طَوَالٌ، وَإِذَا انْتَفَضَتْ دِفَاعاً رَمَتْ بِهِ كَالسَّهَامِ، وَالفَرْقُ بَيْنَ الدُّدْلِ وَالقَنَافِذِ كَالْفَرْقِ  
بَيْنَ الفِئْرَةِ وَالجِرْدَانِ وَالبَقْرِ وَالجَوَامِيسِ. انظُرِ اللِّسَانَ (دَلَّ، شَهَمَ).

<sup>١١٨</sup> القَلْبِيُّ: البِئْرُ، ثُمَّ اخْتَلَفَ فِي صِفَتِهَا، فَقِيلَ: المَطْوِيَّةُ، وَقِيلَ: وَغَيْرِ المَطْوِيَّةِ، وَقِيلَ: العَادِيَّةُ الَّتِي لَا  
يَعْرِفُ لَهَا رَبٌّ وَلَا حَافِرٌ، وَقِيلَ: وَالمُسْتَحْدِثَةُ كَذَلِكَ، وَقِيلَ: مَا كَانَ فِيهَا مَاءٌ، وَقِيلَ: وَالَّتِي لَا مَاءَ فِيهَا  
أَيْضًا. اللِّسَانَ (قَلَبَ).

<sup>١١٩</sup> سُدُوسٌ، بِفَتْحِ السِّينِ: أَبَوَانِ لِقَبِيلَتَيْنِ؛ الْأُولَى فِي تَمِيمٍ، وَهُوَ سُدُوسُ بَنِ دَارِمِ بَنِ مَالِكِ بَنِ حَنْظَلَةَ،  
وَالثَّانِيَّةُ فِي رِبِيعَةَ، وَهُوَ: سُدُوسُ بَنِ ثَعْلَبَةَ بَنِ عَكَابَةَ بَنِ صَعْبِ.

وَسُدُوسٌ، بِضَمِّ السِّينِ: أَبٌ لِقَبِيلَةٍ فِي طِيءٍ، وَهُوَ: سُدُوسُ بَنِ أَصْمَعَ بَنِ أَبِي عُبَيْدِ بَنِ رِبِيعَةَ بَنِ نَضْرِ بَنِ  
سَعْدِ بَنِ نِيهَانَ.

وَسُدُوسٌ، بِالضَّمِّ أَيْضًا: الطَّيْلَسَانُ الْأَخْضَرُ، وَعَكْسُ الْأَصْمَعِيِّ فَقَالَ: هُوَ بِالْفَتْحِ الطَّيْلَسَانُ الْأَخْضَرُ،  
وَبِالضَّمِّ القَبِيلَةُ، وَخَطَّيٌّ فِي ذَلِكَ. وَانظُرِ الصَّحَاحَ وَاللِّسَانَ وَالتَّاجَ (سَدَسَ).

## [ نحو وَسَوَسَ وَسِمِسِمِ ]

فإن كان التَّمَاثُلُ في أربعةِ أَحْرُفٍ، لا أصلَ للكلمةِ غيرَ هُنَّ، ولا يُفْهَمُ المعنى بسقوطِ بعضِهِنَّ، كَوَسَوَسَ وَسِمِسِمِ، فالجميعُ أصولٌ.

## [ نحو: صَمَخَمَخِ وَمَرْمَرِيسِ ]

فإن كان للكلمةِ أصلٌ غيرَ هُنَّ، كصَمَخَمَخِ<sup>١٢٠</sup> ومرْمَرِيسِ<sup>١٢١</sup>، فالمتلّانِ زائدانِ.

فإن فُهِمَ المعنى بسقوطِ أحدهما فهو زائدٌ، نحو: كَفَفَتُ الشيءَ، بمعنى: كَفَفْتُهُ، كان في الأصل: (كَفَفْتُ)<sup>١٢٢</sup>؛ بثلاثِ فاءاتٍ؛ الأولى عينٌ، والثانيةُ زائدةٌ، والثالثةُ لامٌ، فاستتقلَّ توالي

---

<sup>١٢٠</sup> الصَّمَخَمَخُ والصَّمَمَخَمِي: الرجلُ الشديّدُ، وهو في السن ما بين الثلاثين والأربعين، وقيل: هو القصيرُ، والغليظُ في قِصرِ، والأصلعُ، والمحلوّقُ الرأسُ، والأنثى من كل ذلك: صَمَخَمَخَةٌ.  
<sup>١٢١</sup> المَرْمَرِيسُ: الأملسُ، والأرضُ التي لا تثبت، والداهيةُ الشديدةُ، ورجل مرمريس: داهية.  
انظر اللسان (صمخ، مرس)، وسفر السعادة للسخاوي (١/٣٢٤، ٤٥٩).

وقد اختلف في صَمَخَمَخِ، ومثله: دمكك، وغشمشم، وعثمثم، وسرعرع، وعصبصب، وشمقمق، وعنطنط، وهو كل خماسي مكرر فيه ثانيه وثالثه وسبقاً بحرفٍ مغايرٍ.

فقال البصريون: هو فَعَلَّلٌ، ومذهبهم فيه مكذّبههم في نحو كَفَفَ. وقال الكوفيون: هو فَعَلَّلٌ، ومذهبهم فيه كمذّبههم في نحو كَفَفَ، إذ قالوا: أصله صَمَخَخٌ، فكره العرب توالي ثلاثة أمثال، فأبدلوا الثاني حرفاً من جنس حروف الكلمة، مماثلاً لما قبل المضعف، وهو الميم، فقالوا: صمخمخ، كما أبدلوا الفاء الثانية من كفف حرفاً من جنس حروف الكلمة، مماثلاً لما قبل المضعف وهو الكاف، فقالوا: كففكف.

وانظر الحاشية (١٢٥) ص (٣٨) ومراجعتها، والإنصاف لابن الأثير (٢/٧٨٨).

<sup>١٢٢</sup> ب: "كفففت".

الأمثال، فردَّ إلى بابِ سَمْسِمِ، بزيادةِ مِثْلِ الفاءِ بدلَ مِثْلِ العينِ تخفيفاً.

### [ الإبدال في نحو تَظَنِّتُ ]

وقد خَفَّفوا هذا النَّوعَ بإبدالِ أحدِ الأمثالِ ياءً، نحو: تَظَنِّتُ؛  
لأنَّه من الظَّنِّ<sup>١٢٣</sup>.

وكلا التَّخفيفينِ مطَّرِدٌ في أقيسةِ الكوفيِّينِ.

والبصريُّونَ فيهما معَ السَّماعِ، ويروُنَ أنَّ كَفَكَفَ وأمثالَه  
بناءً مُرْتَجِلٌ (رُباعيٌّ كلُّ حروفه أصولٌ)<sup>١٢٤</sup>، وليس من مادَّةِ  
الثَّلَاثيِّ في شيءٍ.

وهذا تَكَلَّفٌ، والمُختارُ فيه ما قاله الكوفيُّونَ، وأمَّا تَظَنِّتُ  
فالمُختارُ فيه الاقتصارُ على السَّماعِ<sup>١٢٥</sup>.

---

<sup>١٢٣</sup> انظر الإبدال لابن السكيت (١٣٣)، وأدب الكاتب لابن قنينة (٤٨٧)، وسر الصناعة لابن جني (٢/٧٤٠-٦٦)، والممتع لابن عصفور (١/٣٧٠-٧٤).

<sup>١٢٤</sup> ليس في "ب".

<sup>١٢٥</sup> اختلف في أصول وزنات ما كان رباعياً مضاعفاً، نحو زلزل وسمسم، وما كان خماسياً كذلك،  
نحو: صمحمح وغشمشم، وتفصيل الخلاف كالآتي:

أولاً: الرباعي المضاعف على ضربين:

١- ما له ثلاثي مضعف بمعناه، وهو ما اصطلح على وصفه بأنه ما صح إسقاط ثالثه مع سلامة  
المعنى، نحو: كفكف، وككبب، وصرصر، وحثحث، إذ يصح إسقاط ثالثها، فيقال بمعناها: كف، وكب،  
وصر، وحث.

٢- ما ليس له ثلاثي مضعف بمعناه، وهو ما لا يصح إسقاط ثالثه مع سلامة معناه، وذلك نحو: فلفل،  
وسمسم، وكركم.

وفي أصول هذين الضربين وزناتهما خلاف توضيحه:

= - المشهور عن جمهور البصريين أنهم يرون أن نحو كَفَكَفَ وسمسم رباعي الأصول، صح إسقاط ثالثه أو لم يصح، وزنته: فعَل.

وقالوا في الاحتجاج لمذهبهم:

إن أصالة اثنين من الأربعة متيقنة، ولا بد من ثالث مكمل لأقل الأصول، فلا بد من الحكم بأصالة ثالث، وليس أحد الباقيين بأولى من الآخر، فحكم بأصالتهما معاً.

وإن الزيادة إنما تعتقد بدليل، ولا دليل، بل الدليل قائم بخلاف ذلك.

وإننا لو حكمنا بزيادة أحد المثليين، وقد تعذر الحكم بزيادتهما معاً، لأدى ذلك إلى بناء مفقود.

إذ يصير وزن الكلمة على تقدير زيادة أولها: (فَعَل)، وهذا بناء مفقود. وأيضاً فإن الكلمة إذ ذلك تكون من باب (سَلَسَ وَقَلَقَ)، أي: مما لامه وفاؤه من جنس واحد، وهذا قليل.

ويصير وزن الكلمة عند تقدير زيادة ثانيها: (فَعَل)، وهو أيضاً بناء غير موجود. وكذلك تصير الكلمة إذ ذلك من باب (دَنَنَ)، أي: مما فاؤه وعينه من جنس واحد، وهو نادر.

ويصير وزن الكلمة على تقدير زيادة ثالثها: (فَعَل)، وهو أيضاً بناء غير موجود، وأيضاً تصبح الكلمة إذ ذلك من باب ما ضوعفت فيه الفاء، نحو مرمريس ومرمريت، على زنة ففعيل، وهذا البناء قليل جداً، لم يسمع في غير هاتين الكلمتين.

ويصير وزن الكلمة على تقدير زيادة رابعها: (فَعَل)، وهذا بناء غير موجود. وأيضاً تصبح الكلمة من باب (سَلَسَ وَقَلَقَ)، وقد تقدم أنه قليل.

فقد اتضح أن الحكم بزيادة أحد الأربعة يؤدي إلى بناء مفقود غير موجود، وإلى دخول في باب قليل، فرفض ذلك، فتعين الحكم بالأصالة.

فإن قيل للبصريين: فما تقولون في نحو: كَفَكَفَ وَكَفَّ، وَصَرَصَرَ وَصَرَ؟

قالوا: كلا الكلمتين أصل، وليست إحداهما من الأخرى في شيء، بل هما من المترادفات التي توافقت في معظم اللفظ.

- والمشهور عن الكوفيين أن الرباعي المضاعف بنوعيه ثلاثي على زنة فَعَل، صح إسقاط ثالثه أو لم يصح.

قالوا: أصل نحو كَفَكَفَ: كَفَّ، فاستنقل العرب توالي ثلاثة أمثال، وهي الفاءات هنا، فأبدلوا من ثانيها، وهي العين الثانية من فَعَل، حرفاً من جنس فاء الكلمة، وهي الكاف، تخفيفاً، فقالوا: كَفَكَفَ، وكان الإتيان بحرف مماثل لأحد حروف الكلمة أخف وأولى من الإتيان بأجنبي.

وعليه فزنة نحو كَفَكَفَ وَصَرَصَرَ وَحَثَثَ: فَعَل، أي: وزنوا الثالث بحسب ما يقابل المبدل منه في الميزان، لا بحسب لفظ البدل؛ لأن المبدل تكرير لأصلي، وما كان كذلك فهو في الوزن على مثل ما يوزن به الأصلي، وهو العين، فقالوا: كَفَكَفَ فَعَل، كما قالوا في قال: فَعَل، وفي اصطلاح: افتعل.

ورد هذا المذهب بأن مثل هذا الإبدال لم يثبت، بل العرب إذا استنقلوا التضعيف أتوا بحرف علة بدل المضاعف، كقولهم في تظننت: تظنيت، وفي تقصصت: تقصيت، دون: تظننت وتقصصت. -

= وبأن مصدر نحو ككفف جاء على ككففة بزنة فعلة، ولو كان على زنة فعلاً لجاء مصدره على تفعيل، فقالوا: تكفيف.

وقال أبو حيان في الجواب عن هذا الثاني من وجهي الاعتراض على الكوفيين: يمكن الجواب عن هذا بأنه إنما كان يلزم ذلك، أي مجيء المصدر على التفعيل، فيما لو بقي على إدغامه، فأما بعد الإبدال والتفكيك فقد أشبه في الصورة ما ألحق بالرباعي، نحو جلبب، فجاء مصدره على وزان مصدره، فجاء على فعلة.

— وهذا الذي نسب إلى الكوفيين، نمسب أيضاً إلى سيويه وأصحابه، وبه قال أبو عبيد، وابن قتيبة، وأبو بكر الزبيدي، وهو أحد قولين للفراء.

— وقيل: بل الصواب أن مذهب الكوفيين التفريق بين ما يصح إسقاط ثالثه وما لا يصح ذلك فيه.

فما لا يصح إسقاط ثالثه فهم فيه على وفاق مع البصريين، وأنه رباعي الأصول على زنة فعلاً.

وما يصح إسقاط ثالثه، فهم على أنه ثلاثي مزيد على زنة فعلاً، كما تقدم بيانه من مذهبهم.

— وعن الكوفيين أيضاً أن ما لا يصح إسقاط ثالثه على زنة فعلاً مكرر الفاء، وما يصح إسقاطه على زنة فعلاً.

— ومذهب الزجاج التفريق بين الضربين:

فما لا يصح إسقاط ثالثه مذهب فيه أنه فعلاً مكرر الفاء، وقيل: بل: فعلاً كجمهور البصريين.

ومما يصح إسقاط ثالثه مذهب في أنه ثلاثي مزيد، والزائد فيه ثالثه الصالح للمقوط من غير إبدال من شيء، ويوزن الزائد عنده بلفظه، فيقال في زنة ككفف: فعلاً، وزنة صرصر: فعلاً، وزنة جرجر: فعلاً، وهكذا.

ويمكن أن يرد هذا المذهب بأنه يؤدي إلى تكثير الأوزان، وهو وجه الاعتراض على من رأى أنه يوزن بحسب البديل؛ لا بحسب المبدل منه، في نحو اصطالح وازدان وانكر وباع، فقال هي: افضعل وافدعل وافدعل وقال.

وبأنه يؤدي إلى إدخال ما ليس من أحرف الزيادة فيها، كالكاف والجيم والصاد من: ككفف وجرجر وصرصر.

ويمكن أن يجاب عن هذا الأخير بأنه احتمال لكونه مماثلاً لأصل، فأخذ حكم ما كان تكريراً له، وهذا لا يشترط فيه أن يكون من حروف الزيادة.

— وللخليل في هذا الجنس بنوعيه قولان؛ الأول: أنه فعلاً، وبه قال أيضاً قطرب وابن كيسان.

والثاني: أنه فعلاً، وتابعه بعض البصريين، وبعض الكوفيين.

— وللفراء قولان؛ وافق في الأول الكوفيين، فقال: هو ثلاثي على زنة فعلاً، وقال في الثاني: هو ثنائي مكرر على زنة: فعلاً.

— وسامح المبرد فيه، فقال: يمكن أن يكون ثلاثياً على زنة فعلاً، والظاهر أنه رباعي.

وانظر هذه المسألة في الخصائص لابن جني (٥٢/٢)، والممتع لابن عصفور (٣٠٠/١)، وشرح الكافية الشافية لابن مالك (٢٠٣٥/٤)، والمساعد لابن عقيل (٦٠/٤)، والارتشاف لأبي حيان =



## [ إبدال رابع الأمثال ياءً إن لم يكنها ]

فلو كانت الأمثال أربعةً تَعَيَّنَ إبدالُ الرابعِ ياءً إن لم يكنها<sup>١٢٦</sup>، نحو: (رُدْدِيَّة)<sup>١٢٧</sup>، وهو مثالُ خُبَعْتِنَةَ<sup>١٢٨</sup> من الرَّدِّ.

ومَنْ قال: أُمِّيُّ، فجمعَ في النسبِ أربعَ ياءاتٍ، قال في المثال: (رُدْدَدَّة)<sup>١٢٩</sup>، كذا قال أبو الحسن في تصريفه<sup>١٣٠</sup>.

## [ نحو: قرقف ]

فإن كان المُماثلُ الفاءَ وحدها فمُماثلُها أصلٌ، كـ(قَرَقَف)<sup>١٣١</sup>؛ لانتفاء دليلِ الزيادةِ وغيره، ولأنَّ استعمالَ مثل

= (١١٠، ٢٤/١)، والأشموني على الألفية (٢٥٥/٤)، والتصريح للأزهري (٣٥٩/٢)، والهمع للسيوطي (٢٤١/٦).

<sup>١٢٦</sup> أ: " يكن "

<sup>١٢٧</sup> ب: " رددنية "

<sup>١٢٨</sup> الخُبَعْتِنُ والخُبَعْتِنَةُ، على مثالِ قُدْعَمِلٍ وقُدْعَمِلَةَ: الضخم الشديد القوي من الرجال والبعير وغيرهم، قال أبو زبيد الطائي يصف أسداً:

تقولُ وعى من بعد ما قد تكسراً

خُبَعْتِنَةَ في ساعديه تَزايِلُ

وقال الفرزدق يصف إبلًا:

إذا النكباءُ عارَصَتِ الشَّمالا

خُواساتُ العِشاءِ خُبَعْتِناتُ

وأشَدُّ أبو عمرو في صفة رجل:

خُبَعْتِنُ الخَلْقِ في أخلاقه ذَعْرُ.

وانظر سفر السعادة للسخاوي (٢٤٦/١)، والجمهرة لابن دريد (١٨٤/١)، واللسان (خبعتن).

<sup>١٢٩</sup> ب: " ردة "

<sup>١٣٠</sup> انظر المساعد لابن عقيل (٨١/٤)، والمنصف لابن جني (٢٧٣/٢).

<sup>١٣١</sup> القَرَقَفُ: الماءُ الباردُ المرعدُ، واسم للخمر سميت بذلك لأنها تُقَرَفُ صاحبها؛ أي: تُرَعَدُ،

والقَرَقَفَةُ: الرعدةُ، وقد قَرَقَفَهُ البَرْدُ: أرعدَهُ. انظر اللسان (قرقف).



الأصل مزيداً (متأخراً)<sup>١٣٢</sup> في الرتبة عن استعماله أصلاً فيما أهملت أصالة مثله، فلا يصلح أن يستعمل بزيادته.

ومعلوم أن وقوع مثل الفاء مهمل، إلا فيما (ندر)<sup>١٣٣</sup> من نحو: ددن<sup>١٣٤</sup>، فإهمال وقوعه زائداً أحق.

على أن لقائل أن يقول في قاف (قرقس)، وهو البعوض؛ إنها زائدة؛ لقولهم في معناه: قرس<sup>١٣٥</sup>.

ويُعْتَذَرُ عنه (بالندور)<sup>١٣٦</sup>، كما اعتذر عن باب ددن.

### [ زيادة الهمزة والميم مع ثلاثة أصول ]

فصل: تعلم زيادة الهمزة والميم بتصديرهما ووجدان ثلاثة أصول بعدهما، نحو: إصْبَع<sup>١٣٧</sup> ومِحْلَب.

فإن كان مع الثلاثة التي بعدهما حرف لين فهو أيضاً زائداً،

<sup>١٣٢</sup> ب: "يتأخر".

<sup>١٣٣</sup> أ: "ندر".

<sup>١٣٤</sup> الددن، والدندان، والدئبون، والددا، والددا، والددا، والددا، واللعب، كلها لغات صحيحة، وفي الحديث: ما أنا من دد ولا الدد مني، وفي رواية: ما أنا من دداً ولا دداً مني.

وقالوا: لا تكاد تجد ما فاؤه وعينه من جنس واحد غير ددن، وبيّان، بتشديد الباء وتخفيفها، قال عمر رضي الله عنه: "لئن عشت إلى قابل لألحقن آخر الناس بأولهم حتى يكونوا بيّاناً واحداً" أي: شيئاً واحداً. قال الخفاجي: ليس بعربي محض. قالوا: وأما بيزر، وهو حيوان يعادي الأسد، سُبِعَ شبيهه بابن أوى، فهندي معرب، ويسمى أيضاً: فرانق البريد، وقيل: بل عربي وافق الأعجمي، وبيّة: حكاية صوت لقب به عبد الله بن الحارث بن نوفل بن عبد المطلب، والبيّة أيضاً: السمين، والشاب الممتلئ البدن نعمة. وانظر سر الصناعة لابن جني (٨١٩/٢)، واللسان (ددن)، وقصد السبيل للمحبي (٢٥٢/١)، وشفاء الغليل للخفاجي (٨١، ٨٦).

<sup>١٣٥</sup> القرس والقريس: البعوض، والبق، وشبهه البق الذي تقول له العامة جرجس، وطين يُختم به: فارسي معرب، يقال له: جرجشت، بناء وليس بالباء كما في اللسان. وانظر المعرب للجواليقي (٢٧٠)، وشفاء الغليل للخفاجي (٢٤٢)، واللسان والتاج (قرس، قرقس).

<sup>١٣٦</sup> أ: "بالندور".

<sup>١٣٧</sup> في الإصْبَع عشر لغات، وهي: بإسكان الصاد، وتثنية الهمزة، والباء مثناة مع كل حركة للهمزة، فهذه تسع لغات، والعاشر: أصبوع كعصفور. انظر التاج (صبع).

## كاسْكَافٍ<sup>١٣٨</sup> وإِيرِيقٍ<sup>١٣٩</sup> وأُسْلُوبٍ<sup>١٤٠</sup>.

فإن كان أحدُ الثلاثةِ حرفَ لينٍ، أو مُكرِّراً، فهو أصلٌ،  
والهمزةُ، أو الميمُ، زائدةٌ، نحو: أوزقٌ<sup>١٤١</sup> وأيدعٌ<sup>١٤٢</sup> وموئيلٌ،  
وميسرٌ، وأشدُّ، ومجنٌ<sup>١٤٣</sup>.

فإن انفكَّ المِثْلانِ، كمَهْدَدٌ<sup>١٤٤</sup>، فأحدهما زائدٌ،

<sup>١٣٨</sup> الإسْكَافُ، وهو أيضاً الأُسْكُوفُ، والأُسْكَفُ، والسَيْكَفُ، والسْكَافُ: الخَفَافُ، أي صانع الخفاف، وقيل: كل صانع عند العرب، وقيل: بل هذه اللغات في كل صانع ما عدا الخفاف، وقيل بعضهم فقال: كل صانع بيده حديد، وخصه بعضهم بالنجار، وقيل: إن تخصيصه بالنجار وهم، وقالوا: وأما صانع الخفاف فهو الأُسْكَفُ، لا غير. انظر اللسان والتاليج (سكف)، وديوان الأدب للغاربي (٢٧٧/١)، وشرح أبنية سيبيويه لابن الدهان (٣٧)، وسفر السعادة للسخاوي (٥٩/١).

<sup>١٣٩</sup> الإِيرِيقُ: فارسي معرب، أبو ريز. وانظر المعرب للجواليقي (٧١)، وقصد السبيل للمحبي (١٤٩/١)، والألفاظ الفارسية المعربة لأدي شير (٦)، والألفاظ الدخيلة لطوبيا العنسي (١).

<sup>١٤٠</sup> الأُسْلُوبُ: الطَّرِيقُ، والوجه، والمذهب، وكل طريق ممتد، والسطر من النخيل، والفن، يقال: أخذ في أساليب من القول: أي أفانين منه، ومن تراكيبهم: أنفه في أسلوب: إذا كان متكبراً. انظر اللسان (سلب).  
<sup>١٤١</sup> أوزق الشجر: خرج ورقه تاماً، وأورق الحابل: إذا لم يقع في حبالته صيد، والغازي: إذا لم يغم، والطالب: إذا لم ينل، والصائد: إذا لم يصد وأخطأ وخاب، وإذا غم أيضاً، فهو من الأضداد، وأورق الرجل: كثر ماله. وعام أوزق: لا مطر فيه، والأورق من البهائم: الذي في لونه بياض إلى سواد، وأكثر ما يكون في الإبل، والأورق من الناس: الأسمر، ومن اللبن: الذي ثلثاه ماء وثلثه لبن. اللسان (ورق).

<sup>١٤٢</sup> الأيدع: صبغ أحمر يوتى به من جزيرة سقطرى، وهي جزيرة إلى سواحل عدن، وقيل: الأيدع شجر البقم الذي يقال له دم الأخوين، ودم اللئيس، ودم الثعبان، والشيطان، وقيل: هو الزعفران.

انظر معجم البلدان لياقوت (٢٢٧/٣)، وسفر السعادة للسخاوي (١٠١/١)، والمعتمد في الأنوية المفردة للملك المظفر (١٥٨)، وقصد السبيل للمحبي (٢٩٢/١)، واللسان (يدع).

<sup>١٤٣</sup> المِجَنُّ: الترس، والوشاخ. اللسان (جنن).

<sup>١٤٤</sup> مَهْدَدٌ اسمُ امرأةٍ، ومَحْتَبٌ اسمُ رجلٍ.

فأما مَهْدَدٌ فميمه أصل، وهو على زنة فَعَلَّلٍ، ملحق بجعفر، وحافظوا على الفك للمحافظة على الإلحاق، ولو كانت الميم زائدة وكان على زنة مَفْعَلٍ لوجب الإدغام، فقيل: مَهْدَدٌ، كما قالوا: مَسَدٌ ومَرَدٌ ومَقَرٌ ومَقَرٌ. وإنما ترجع فَعَلَّلٌ فيه على مَفْعَلٍ، مع أن الزنتين موجودتان، ولا تخرج للكلمة عند الحكم بأصالة الميم أو زيادتها عن النظير، وذلك لأن الحكم بأصالة الميم لا يؤدي إلى الإظهار الشاذ، أي الفك الشاذ، لكونه إذ ذلك ملحقاً، ومثل هذا الفك في الملحق شائع، كسُودِدٍ وعُنْدِدٍ وقَرَدِدٍ، ولو حكم بأصالة الميم لكان الإظهار شاذاً، إذ مَفْعَلٌ ليس من الملحق.

إلا أن يُوجِبَ تقديرُ زيادته استعمالَ ما أهملَ، كمَحَبَبٍ<sup>١٤٥</sup>، فإنه مَفْعَلٌ؛ لأنَّ تقديرَ زيادةٍ إحدى باعِيه يُوجِبُ أن يكونَ الأصلُ (م ح ب)، وهو تركيبٌ أهملتِ العربُ جميعَ وجوهه.

وكذلك إن سقطَ حرفُ اللينِ في بعضِ التصاريفِ فهو زائدٌ، والهمزةُ، أو الميمُ، أصلٌ، كواو أو لُق، وهو الجنونُ، فإنها زائدةٌ؛ لسقوطها في قولهم: أَلِقَ الرَّجُلُ أَلْقَاءً، فهو مَأْلُوقٌ؛ أي: جُنٌّ. هذا هو الأشهرُ. وبعضُ العربِ يقولُ: وَلِقَ وَلَقَاءً، فهو

<sup>١٤٥</sup> وأما مَحَبَّبٌ فمَفْعَلٌ، وإن لم يدغم؛ لأنه علم، والأعلامُ تغير كثيراً عما عليه غيرها مما ليس علماً، والفك فيه شاذ، وكان القياس: مَحَبٌّ.

فإن قيل: ولم جاز في الأعلامِ التغيير عن الأصول؟

قيل: لأنها كثيرة الاستعمال، معروفة المواضع، والشيء إذا كثر استعماله، وعرف موضعه، جاز فيه من التغيير ما لا يجوز في غيره.

فإن قيل: فهلا جعلتم الميم في محبب أصلية؛ بدليل فك الإدغام، كما فعلتم ذلك في مهدد؟

فالجواب: إنه لما كان جعل الميم أصلية يؤدي إلى الحمل على القليل، وجعلها زائدة يؤدي أيضاً إلى ذلك، كان الأولى الحكم بالزيادة هنا، لأن الميم إذا كانت زائدة كانت الكلمة من تركيب (ح ب ب) وهو موجود، وإذا كانت أصلية كانت الكلمة من تركيب (م ح ب) وهو غير موجود، فكان الحمل على الموجود أولى.

وإن قيل: فهلا جعلنا الميم في مهدد زائدة كما جعلناها في محبب كذلك، ويكون الفك في مهدد شاذاً، كما في محبب، ويكون من باب: لَحِجَتُ عَيْنِهِ، وَأَلَلَّ السَّقَاءُ، وَضَبَبَ الْبَلْدُ، كما أن جعل الميم أصلية أولاً قبل ثلاثة أصول قليل؟

فالجواب: إذا كانت الأصالة والزيادة تفضيان إلى قليل، كان الحكم بالأصالة أولى.

وإن قيل: قد اعتدلت بالإظهار الشاذ في محبب، واحتجبت لذلك بعلميته، وأن الأعلام تغير كثيراً، وبنيت على ذلك حكماً بزيادة الميم، ومهدد علم مثله، فلم لا تحكم بزيادة ميمه أيضاً؟

فالجواب: إنما قيل في محبب إنه مفعّل؛ لأنه من الحُبِّ لا غير، وليس في مهدد ما يدل على أنه من الهدِّ دون المهد، فيقضى بأنه مفعّل، ولا يترك الظاهر إلى غيره إلا بدليل، ولا دليل هنا، بل إظهارهم الدالين يدل على أنه فعّل، فيكون اشتقاق هذا الاسم من المِهَادِ، وَمَهَّدَتُ الشَّيْءَ، كأن المرأة سميت بذلك لأنها مُمَهَّدَةُ المَوَدَّةِ، وطبئة الأخلاق، فيكون قريباً من تسميتهم إياها سَعْدَةُ من المساعدة، ووصول من المواصلة، فهذا أشبه، مع إظهار الدال، من أن يكون من الهدِّ، ولا يعلم في الكلام تصريح (م ح ب) ليكون محبباً فعلاً منه.

وانظر المنصف لابن جني (١/١٤١-٤٣)، وسر الصناعة له (١/٤٢٦-٢٨)، والممتع لابن عصفور (١/٢٥٢-٥٣).

مَوْلُوقٌ، بمعنى جُنَّ أيضاً، حكاه ابنُ القَطَّاعِ<sup>١٤٦</sup>، فعلى هذا يكونُ وزنُ أَوْلَقَ: أَفْعَلَ، وعلى الأوَّلِ يكونُ وزنه: فَوْعَلًا<sup>١٤٧</sup>.

### [ أصالة الهمزة والميم أولاً مع أكثر من ثلاثة أصول ]

فإن كانت الأصول أكثر من ثلاثة بعد الهمزة، أو الميم، فهي أصل، كإِصْطَبَل<sup>١٤٨</sup>، ومَرَزَجُوش<sup>١٤٩</sup>، ووزنهما:

<sup>١٤٦</sup> ابن القطاع (٤٣٣-٥١٥):

أبو القاسم، علي بن جعفر بن علي السعدي الصقلي، المعروف بابن القطاع، إمام لغوي مشهور. انظر ترجمته في: إنباه الرواة للقطبي (٢٣٦/٢-٣٩)، ومعجم الأدباء لياقوت (١٦٦٩/٤-٧٠)، والبلغة للفيروزآبادي (١٤٩-٥٠)، ووفيات الأعيان لابن خلكان (٤٢٧/١-٢٨)، وإشارة التعيين لليمانى (٢١٣-١٤)، وبغية الوعاة للسيوطي (١٥٣/٢-٥٤)، وحسن المحاضرة له أيضاً (٢٢٨/١).

<sup>١٤٧</sup> انظر الأفعال لابن القطاع (٤٣/١، ٣١٠/٣)، وانظر الخلاف في زنته في المنصف لابن جنبي (١/١١٣-١٨)، والخصائص له (٩/١، ٢٩١/٣)، وما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج (٢٠-٢١)، والممتع لابن عصفور (٤٢/١، ٢٣٥-٣٧)، وسفر السعادة للسخاوي (٩٤/١)، وشرح الشافية لليزدي (٣٢٦/١).

<sup>١٤٨</sup> الإصطبل: لغة شامية، ومعناه موقف الدواب وحظيرة الخيل والبغال، قيل: هو معرب، وقيل: بل عربي، قال المحبى: "وهمزته أصلية؛ لأن الزيادة لا تلتحق بنات الأربعة من أولها إلا إذا جرت على أفعالها، ويجوز تأنيثه باعتبار اليقعة، وقول العامة: إصطبل عامرة، بمعنى معمورة، كعيشة رضية، ولبعض الناس فيه كلام لا حاجة لإيراده هنا. وفي كتاب الهميان: الإصطبل بلغة أهل الشام معناه الأعمى، ولذا قال صاحب في قصته مع المعري: جُرُوا الإصطبل". انظر المعرب للجواليقي (١٩)، والجمهرة لابن دريد (٣١١/٣)، وسفر السعادة للسخاوي (٧١/١)، وقصد السبيل للمحبى (١٩٤/١)، وشفاء الغليل للخفاجي (٧٨).

<sup>١٤٩</sup> مَرَزَجُوش: فارسي معرب مَرَزَنكُوش، ويقال فيه أيضاً: مَرَزَنجُوش؛ أي ميت الأذن، كما يقال فيه: مَرَزَنقُوش معرب مُرْدَة كُوش، وهو الزعفران، أو نبت آخر طيب الرائحة من الرياحين، دقيق الورق بزهر أبيض عطري. قال ابن البيطار: اسمه في العربية السَّمْسَقُ والعَبْقَرُ وحبُّ القنَّاء، وحبُّ القيل، وأذان الفار، وميت الأذن.

وانظر الجامع لمفردات الأدوية والأغذية لابن البيطار (٤٢٩/٤)، والمعتمد في الأدوية المفردة للملك المظفر (٤٨٨)، وسفر السعادة للسخاوي (٤٦١/١)، وقصد السبيل للمحبى (٤٥٦/٢، ٤٥٨)، وشفاء الغليل للخفاجي (٢٧٤) والألفاظ الفارسية المعربة لأدي شير (١٤٤).

فَعَلَّ، كَجَرِدَحَلٍ<sup>١٥٠</sup>، وَفَعَلَّلَوْلٌ كَعَضْرُقُوطٍ<sup>١٥١</sup>.

### [ الياءُ كالهَمْزةِ والميمِ أصالةً وزيادةً ]

والياءُ المُصَدَّرَةُ كالهَمْزةِ والميمِ في جميعِ ما ذُكِرَ، حتَّى في أصالتها إنْ تصدَّرتْ في اسمِ خُماسيٍّ، كَيْسْتَعُوزٍ<sup>١٥٢</sup>، وهو شجرٌ، واسمُ أرضٍ (أيضاً)<sup>١٥٣</sup>.

### [ زيادةُ الهمزةِ والنونِ طرفاً بعد ألفٍ زائدةٍ قبلها ثلاثةُ فصاعداً ]

فصلٌ: يُحَكَّمُ، أيضاً، بزيادةِ الهمزةِ المتأخِّرةِ بعدَ ألفٍ زائدةٍ قبلها ثلاثةُ أصولٍ، أو أكثرُ، كـ (عِلباءٍ)<sup>١٥٤</sup>، وقُرْفُصاءٍ<sup>١٥٥</sup>.  
ويُشارِكُ الهمزةُ فيما لها متأخِّرةُ النونِ، نحو: سِرْحانٍ<sup>١٥٦</sup>، وزَعْفَرانٍ.

<sup>١٥٠</sup> مضى شرحه في الحاشية (٣٨) ص (١٣) من هذا الكتاب.

<sup>١٥١</sup> العَضْرُقُوطُ: وهو العُدْقُوطُ والعضفوط: دُوَيْبَةٌ بيضاء ناعمة، وقيل: هو ضرب من العِظاء، وقيل: هو ذكر العِظاء، وقيل: هي دويبة بيضاء ناعمة تسمى العِسْوَدَّة. انظر اللسان والتاج (عذفت، عضرقت).

<sup>١٥٢</sup> مضى شرحه الحاشية (١٠٠) ص (٣١) من هذا الكتاب.

<sup>١٥٣</sup> ليس في "ب".

<sup>١٥٤</sup> العِلباءُ والعِلبُ: عَصَبُ العنقِ الغليظ، وهما علباوان جانبي العنق في مقدمته، يأخذان إلى الكاهل، وعلباء اسم رجلٍ سمي بعصب العنق. انظر التهذيب واللسان والتاج (علب)، وما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج (٤٣-٤٥).

<sup>١٥٥</sup> القُرْفُصاءُ والقُرْفُصاءُ والقُرْفُصاءُ: عن أبي عبيد أن يجلس المرء على أليتيه، ويلصق فخذه ببطنه، ويحتبي بيديه يضعهما على ساقيه كما يحتبي بالثوب، تكون يدها مكان الثوب، وقال أبو المهدي: هو أن يجلس على ركبتيه منكباً، ويلصق بطنه بفخذه، ويتأبط كفيه، وهي جلسة الأعراب. اللسان (قرقص).

<sup>١٥٦</sup> السَّرْحانُ والسَّرْخالُ: الذَّنْبُ، وهو الأسد بلغة هذيل، والأنثى سِرْحانة. وسرحان الحوض: وسطه. اللسان (سرح).

[ سقوطُ الحرفِ لغيرِ علّةٍ دليلُ زيادته، وثبوتهُ في جميعِ

التصارييفِ دليلُ أصالته ]

والاستدلالُ على زيادةِ الحرفِ بسقوطه في بعضِ  
التصارييفِ لغيرِ علّةٍ، وعلى أصالته بلزومه في جميعِ  
التصارييفِ، راجحٌ على كلِّ دليلٍ.

[ ميمٌ معدٌّ وتمنّدل ]

كلزومِ ميمٍ معدٍّ<sup>١٥٧</sup> في قولهم: تَمَعَدَدَ تَمَعَدُّدًا فهو مُتَمَعَدَّدٌ:  
إذا تشبّه بمعدٍّ، مع انتفاءِ صيغةِ تقاربٍ هذا المعنى عاريةً من

<sup>١٥٧</sup> هو معدٌّ بن عدنان، أبو العرب، من أحفاد إسماعيل، من سلسلة النسب النبوي.

والأرجح في معدٍّ أنه فعلٌ، وقال أبو حاتم: هو مفعّلٌ، وأجاز ابن دريد الوجهين.

قال ابن دريد: "واشتقاق معدٍّ من شينين: إما أن يكون مفعلاً من العدد، فكأنه كان معدّذاً فأدغمت الدال،  
وإما أن يكون من المعدّ، وهو اللحم في مرجع كتف الفرس. قال الشاعر:

فإمّا زال سرجٌ عن معدٍّ وأجدرُ بالحوادث أن تكونا

والتَمَعَدُّدُ: تمام الشدة والقوة. قال الراجز:

رَبَّيْتَهُ حَتَّى إِذَا تَمَعَدَّدَا وَصَارَ نَهْدًا كَالْحَصَانِ أَجْرَدَا

كان جزائي بالعصا أن أجلدا

وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: احتفوا، واخشوشنوا، وتمعددوا، واقطعوا الركب، وانزوا على  
الخيال نزواً. أي اركبوا وثبوا. والمعدة من هذا اشتقاقها لصلابتها، ويقال: نبتت معدّذاً إذا كان غصناً،  
ومعد في هذا الموضع إنباع، وليس من الأول. وقد سمت العرب مُعَدِّدًا وَمَعَدِّدًا وَمَعَدَانًا، وأحسب  
اشتقاقه من المعدّ، والمعدّ الصلابة".

وقال السخاوي: "والميم في تمعدّد أصلٌ، وهو تَفَعَّلٌ، لأنها لا تزداد في الفعل، ودلّ تمعدّد على أنّ الميمَ  
في معدٍّ أصلٌ، ولولا ذلك لقصوا بزيادتها؛ لأنها إذا وقعت أولاً وبعدها ثلاثة أحرفٍ أصولٌ كانت زائدةً.  
وهذا مذهب سيبويه في معدٍّ".

وقال الرضي في شرحه على الشافية: "لو لم يكن الميم أصلياً لكان تمعدّد: تمفعّل، ولم يجيء في  
كلامهم. وخولف سيبويه فقيل: معدّ مفعّل، لأنه كثير، وفعلٌ في غاية القلة، كالشربة في اسم موضع،  
والهبي الصغير، والجربة العانة من الحمير. وأما قوله تمفعّل لم يثبت فممنوع، لقولهم: تمسكن وتمنّدل =



الميم، بخلاف تَمَنَدَل ونحوه؛ فإنهم قالوا في معناه: تَنَدَّل، فدلَّ على أن الميم زائدة.

### [ ياءُ فَيَّان ]

وكسقوط ياءِ فَيَّان<sup>١٥٨</sup>، وهو الوافرُ الشَّعرِ؛ من الفَنَنِ، وهو الغُصْنُ، فوزنه: فَيَّعالٌ.

- وتمردع وتمغفر، وهي تمفعّل بلا خلاف، فكما توهموا في مسكين ومندبل أنهما فعليل، وفي مدرعة أنها فعلة، وفي مغفور أنه فعلول، للزوم الميم في أوائلها، كذلك توهموا في معدّ أنه فعل، فقيل: تمندل وتمسكن وتمدرع، وتمغفر وتمعدد، على أنها تفعلل كتدحرج، وهذا كما توهموا أصالة ميم ممسيل فجمعوه على مُسلان، كما جمع قفيزٌ على قُفزان.

ولو سلّم أنهم لم يتوهموا ذلك وبنوا تمدرع وأخواته على أنها تمفعّل قلنا: فعلٌ غريب غرابة تمفعّل، فبجعل معدّ فعلاً يلزم ارتكاب الوزن الغريب، كما يلزم بجعله مفعلاً ارتكاب تمفعّل الغرسيب، فلا يترجح أحدهما على الآخر، فالأولى تجوز الأمرين، ولسيبويه أن يرجح كونه فعلاً بكون تمدرع وتمسكن وتمندل وتمغفر قليلة الاستعمال رديئة، والمشهور الفصيح: تَنَرَّعَ وَتَسَكَّنَ وَتَنَدَّلَ وَتَغَفَّرَ، بخلاف شَرَبَتْ وَجَرَبَتْ وَهَبَّتْ فإنها ليست برديئة.

وانظر الكتاب (٣٠٨/٤)، والاشتقاق لابن دريد (٣٠-٣١)، والمنصف لابن جني (١٢٩/١، ٢٠/٣)، وتفسير غريب أبيه سيبويه لأبي حاتم (١٧٠)، وسفر السعادة للسخاوي (١٨٥/١)، وشرح الرضي على الشافية (٢٣٥-٢٣٧)، والأعلام للزركلي (٢٦٥/٧).

<sup>١٥٨</sup> رجلٌ فَيَّانٌ: حسنُ الشعرِ طويله، ولا خلاف في زيادة ألفه، وفيه غير الألف غالبان في الزيادة، وهما الياء والنون.

فالأكثر على أن الياء زائدة، وأنه على زنة فَيَّعال، مصروف، والأنثى فَيَّعالة، وذاك لأمرين: أولهما: شهادة الاشتقاق؛ يقال: فَنَّنَ، وهو الغصن، والفرع من الشجر، والخصلة من الشعر، شبه بالغصن، والجمع أفنان وأفانين، وشعر فينان: ذو أفانين، له فنون كأفنان الشجر.

وثانيهما: مجيء فَيَّعال في أبينتهم، قالوا: خَيَّامٌ، وَبَيَّطارٌ، وَشَيَّطانٌ، وهَيَّامٌ، وَطَيَّثارٌ، وَعيَّامٌ، وَعيَّزارٌ، وَقيَّدارٌ، وَضيَّطارٌ، وهَيَّصارٌ، وهَيَّذارٌ، وَقيَّعارٌ.

وذهب بعضهم إلى الحكم بزيادة النون الثانية، وأنه على فعلان، غير مصروف معرفة، ومصروف نكرة، وذاك لأمر ثلاثة:

أولها: شهادة الاشتقاق: حكى ابن الأعرابي: امرأةٌ فَيَّيٌّ، على زنة فعلى مقصوراً: كثيرة الشعر، قالوا: مأخوذ من الفَيَّنة، وهو الوقت من الزمان.

## [ ياء شيطان ]

وكذلك شَيْطَانٌ<sup>١٥٩</sup>، فَإِنَّ اشْتِقَاقَهُ مِنَ الشُّطُونِ، وَهُوَ البُعْدُ؛  
لأنَّ نُونَهُ لَزِمَتْ فِي قَوْلِهِمْ: تَشَيْطَنَ الرَّجُلُ: إِذَا تَشَبَّهَ بِالشَّيَاطِينِ،  
وَلَوْ كَانَ مِنَ الشَّيْطِ، وَهُوَ الاحْتِرَاقُ، لَقِيلَ: تَشَيْطَ.

- وواضح أنه اشتقاق بعيد، وأخذه من الفنن أقرب.

وثانيها: مجيء النون الثانية طرفاً بعد ألف زائدة، والأغلب فيما كان كذلك زيادة نونه.

وثالثها: التضعيف مع ثلاثة أصول، وشأن ما كان كذلك الحكم فيه بزيادة ثاني المتماثلين.

وأجاز قوم الوجهين معاً بلا ترجيح.

وانظر الكتاب (٢١٨/٣)، والمقتضب للمبرد (٣٢٦/٣)، والتهذيب للأزهري (فنن، فين: ٤٦٦/١٥، ٤٧٨)،

والجمهرة لابن دريد (٣٩٠/٣)، والصحاح واللسان (فنن، فين)، وشرح الشافية للرضي (٣٣٩/٢).

<sup>١٥٩</sup> الشيطان: كل عاتٍ متمرد فائقٍ في التمرد من الجن والإنس والدواب، واختلف في زنته.

فالأكثر على أنه فِعَالٌ، مأخوذٌ من الشَطْنِ وهو البُعْدُ، بمعنى: بَعْدَ عن الخير، أو من الشَطْنِ وهو الحبل

الطويل، بمعنى طال في الشر، والدليل على أصالة نونه ثبوتها في الاشتقاقات، بخلاف الياء، قال أمية

بن أبي الصلت يصف النبي سليمان:

أَيُّمَا شَاطِنٍ عَصَاهُ عَكَاهُ  
ثُمَّ يُلْقَى فِي السَّجَنِ وَالْأَغْلَالِ

وأنشد ابن بري:

أَكَلْ يَوْمَ لَكَ شَاطِنَانِ  
عَلَى إِزَارِ البُتْرِ مَلْهَرَانِ

ويقال: تَشَيْطَنَ الرَّجُلُ وَشَيْطَنَ إِذَا صَارَ كَالشَّيْطَانِ، وَفَعَلَ فِعْلَهُ، قَالَ رُؤْبَةُ:

شَافٍ لِبَغِي الكَلْبِ المُشَيْطِنِ.

وذهب بعضهم إلى أنه فَعْلَانٌ، من شَاطَ يَشَيْطُ: إِذَا هَلَكَ وَاحْتَرَقَ، قَالَ الأَعشى:

وَنَطَعْنَ العَيْرَ فِي مَكُونِ فَانِلِهِ  
وَقَدْ يَشَيْطُ عَلَى أَرْمَاحِنَا البَطْلُ

وقال أبو النجم يصف فحلاً من الإبل:

كشَانِطِ الرُّبِّ عَلَيْهِ الأشْكَلِ.

أو من استشاط: إِذَا احْتَدَّ وَالتَّهَبَ.

وانظر التهذيب للأزهري (شطن: ٣١/١١)، والجمهرة لابن دريد (٥٨/٣)، ونكت الشنتمري (١١٦٠/٢)،

والمنصف لابن جني (١٣٥/١)، والممتع لابن عصفور (١-٢٦١-٦٢)، واللسان (شيط، شطن).



## [ حكم همزة نحو حماء، ونون نحو حسان ]

فصل: إن كان قبل الألف المتقدمة على الهمزة المتأخرة، أو النون المتأخرة، حرفان أحدهما مضاعف، ك(حماء)<sup>١٦٠</sup> وقَبَّان<sup>١٦١</sup>، فجائز أن يكون الزائد ما بعد الألف، ويكون ذو الهمزة: (فَعْلَاء)؛ من الحُمَّة، وهو السَّوَادُ، وذو النون: فَعْلَان؛ من القَبِّب، وهو الضُّمورُ.

وجائز أن يكون الزائد أحد المثلين، فيكون ذو الهمزة: فَعَّالاً؛ من الحَمِّءِ، وهو تنقية البئر من الحمأة، ويكون الآخر: فَعَّالاً؛ من القُبُونِ، وهو الذهب في الأرض.

<sup>١٦٠</sup> أ: " كحمار قبان "

<sup>١٦١</sup> القَبَّان: الذي يُوزَن به، ميزان أرضي ضخم توزن به البضائع الثقيلة.

وحمارُ قَبَّان: دُوَيْبَّةٌ معروفة أصغر من الخنفساء، أنشد القراء:

يا عجباً لقد رأيتُ عجباً	حمارُ قَبَّان يسوقُ أرنباً
خاطمها زأمتها أن تذهباً	فقلت أردفني فقال مرحباً

وذهب قوم إلى أنه فعَّالٌ من قَبِّن، وقال آخرون: بل هو فعْلان من القَبِّ بدليل منعه من الصرف، وأجاز قوم الوجهين، بلا ترجيح بينهما، وقال آخرون: بل كونه فعَّالاً من القبون هو الأقرب والأنسب إلى معناه.

وانظر الصحاح واللسان (قَبِّب، قَبِّن)، والشافية (٧٢)، وشرحها للرضي (٣٤٤/٢)، ولليزدي (٣٢٦/٢)، والمفصل (٣٥٨)، وشرحه لابن الحاجب (٣٨٤/٢)، ولابن يعيش (١٥٥/٩)، وبغية الطالب لابن الناظم (١٢٠).

[ ما لا دليل على زيادته فهو أصل، أو بدل من أصل، إلا الألف ]

وما لم يَقم دليلٌ على زيادته فهو أصلٌ، كهمزة هَنا، أو  
بدلٌ من أصلٍ، كهمزة كِساء.

إلا الألفَ فإنها إن لم تكن زائدةً (فهي)<sup>١٦٢</sup> بدلٌ من أصلٍ،  
كألفي رامٍ<sup>١٦٣</sup> ورَمَى، ولا تكونُ أصلاً إلا في حرفٍ أو شبهه،  
كألفِ (ما) النافيةِ والموصولةِ<sup>١٦٤</sup>.

### [ زيادة النون ]

فصلٌ: يُحكَمُ بزيادةِ النونِ في الفعلِ المضارعِ، نحو:  
نَضْرِبُ؛ لسقوطِها في الضَّرْبِ وغيره من التَّصاريِفِ.

وفي نحو: انصَرَفَ واحْرَنْجَمَ<sup>١٦٥</sup>؛ لأنَّهما طَاوَعَا: صَرَفَ  
وَحَرَجَمَ الإِبِلَ؛ أي: رَدَّ بعضها على بعضٍ.

وفي التثنيةِ والجمعِ؛ لخلوِّ الواحدِ منها.

<sup>١٦٢</sup> ليس في "ب".

<sup>١٦٣</sup> أ: "رامٍ فتكون هي و"رمى" مثالين للألف المنقلبة عن أصل، وهي بلا ضبط في "ب"، وإن كنت أرجح أنها "رامٍ فتكون مثلاً للألف الزائدة، وتكون "رمى" مثلاً للمنقلبة.

<sup>١٦٤</sup> انظر سر الصناعة لابن جني (٦٥٣/٢)، والممتع لابن عصفور (٢٧٩/١).

<sup>١٦٥</sup> يريد ما كان على زنة أنفعل من الثلاثي المزيد بحرفين وجميع أمثله ماضياً ومضارعاً وأمرأ ومصدرأ واسم فاعلٍ واسم مفعولٍ، وكذلك الأمر بالنسبة لآخرنجم، ويقصد به ما كان على زنة افعلل من الرباعي المزيد بحرفين، أو من الثلاثي المزيد بثلاثة إلحاقاً بالرباعي المزيد بحرفين، كاسحنك واقعنسس.

واحرنجم بمعنى اجتمع، وهو مطاوع حَرَجَمَ، يقال: حَرَجَمَ الإِبِلَ: رَدَّ بعضها على بعضٍ، وحرجمتُ الإِبِلَ فأحرنجمتُ: إذا رددتها فارتدَّتْ بعضها على بعضٍ واجتمعت، واحرنجم القوم: ازدحموا واجتمع بعضهم إلى بعضٍ. اللسان (حرجم).

وفي غَضَنْفَرٍ<sup>١٦٦</sup> وشبهه من كُلِّ خُمَاسِيٍّ ثَالِثُ حُرُوفِهِ نُونٌ  
سَاكِنَةٌ؛ لِسُقُوطِهَا فِي اسْتِثْقَاكِ أَكْثَرِ النَّظَائِرِ، كَعَقَنْقَلٍ<sup>١٦٧</sup>، وَهُوَ  
الرَّمْلُ الْمُتَرَاكِمُ (الْمُتَعَقِّدُ)<sup>١٦٨</sup>، وَاسْتِثْقَاكُهُ مِنَ الْعَقْلِ، وَهُوَ الْإِمْسَاكُ.

وَكَالِدَلَّنْظِي، وَهُوَ الدَّافِعُ؛ مِنَ الدَّلْظِ، وَهُوَ الدَّفْعُ.

وَكَالْأَلْدَدِ<sup>١٦٩</sup>، وَهُوَ الشَّدِيدُ الْخُصُومَةُ؛ مِنَ اللَّدَدِ.

وَكَالْعَفَنْجَجِ<sup>١٧٠</sup>، وَهُوَ الْأَحْمَقُ؛ مِنَ الْعَفْجِ، وَهُوَ كَثْرَةُ  
الاضْطِرَابِ فِي الْعَمَلِ، وَأَيْضاً الضَّرْبُ بِالْعَصَا<sup>١٧١</sup>.

وَمَا لَا اسْتِثْقَاكِ لَهُ مِنْ هَذَا النَّوْعِ قَلِيلٌ، فَيُحْمَلُ عَلَى الْكَثِيرِ.

### [ زِيَادَةُ التَّاءِ ]

فَصْلٌ: وَيُحْكَمُ بِزِيَادَةِ التَّاءِ فِي أَوَّلِ الْمُضَارِعِ، وَفِي مُوَازِنِ  
تَفَعَّلَ، وَفِي تَفَاعَلَ، وَافْتَعَلَ، نَحْوُ: تَضْرِبُ، وَتَعَلَّمَ، وَتَقَارَبَ،

<sup>١٦٦</sup> الغَضَنْفَرُ: كُلُّ جَافٍ غَلِيظٍ مَتَغَضَّنٍ، يُقَالُ رَجُلٌ غَضَنْفَرٌ، وَأَسَدٌ غَضَنْفَرٌ، وَأُذُنٌ غَضَنْفَرَةٌ. اللِّسَانُ (غَضْفَر).

<sup>١٦٧</sup> وَالْعَقَنْقَلُ أَيْضاً: مَا عَظَمَ وَاتَّسَعَ مِنَ الْوُدْيَانِ، وَالكَثِيبُ الْعَظِيمُ الْمَتَدَاخِلُ الرَّمْلِ، وَمِصَارِينُ الضُّبِّ، وَقَانِصَتُهُ، وَكَشَيْبَتُهُ وَهِيَ أَسْلُ الذَّنْبِ، وَفِي الْمَثَلِ: أَطْعَمُ أَخَاكَ مِنْ عَقَنْقَلِ الضُّبِّ إِنَّكَ إِنْ تَمَنَعُ أَخَاكَ يَغْضَبُ، يُضْرَبُ فِي الْحَثِّ عَلَى الْمَوَاسَاةِ، أَوْ هُوَ مَوْضُوعٌ عَلَى الْهِزَاءِ. انظُرْ مَجْمَعَ الْأَمْثَالِ لِلْمِيدَانِيِّ (٢٨٤/٢) وَاللِّسَانُ (عَقْل).

<sup>١٦٨</sup> ب: " الْمُنْعَدُّ ". وَالتَّصْوِيبُ عَنِ الْمَعَاجِمِ (عَقْل).

<sup>١٦٩</sup> وَهُوَ أَيْضاً: الْيَلْدَدُ، وَالْأَلْدُ. اللِّسَانُ (لَدَد).

<sup>١٧٠</sup> وَالْعَفَنْجَجُ أَيْضاً: الْأَخْرَقُ الْجَافِي الَّذِي لَا يَتَّجِهُ لِعَمَلٍ، وَالضَّخْمُ الْأَحْمَقُ، وَالضَّخْمُ اللَّهَّازِمُ وَالْجِنَاتُ وَالْأَلْوَاخِ، وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ أَكُولٌ فَسَلَّ عَظِيمُ الْجِنَّةِ ضَعِيفُ الْعَقْلِ، وَهُوَ الْغَلِيظُ مَعَ مَا تَقْدَمُ. اللِّسَانُ (عَفْج).

<sup>١٧١</sup> فِي اللِّسَانِ (عَفْج): " وَعَفَّجَهُ بِالْعَصَا يَعْفِجُهُ عَفْجاً: ضَرَبَهُ بِهَا فِي رَأْسِهِ وَظَهْرِهِ، وَقِيلَ: هُوَ الضَّرْبُ بِالْيَدِ ".

واقْتَرَبَ؛ لِسُقُوطِهَا مِمَّا هُنَّ مُشْتَقَّاتٌ مِنْهُ، وَهُوَ الضَّرْبُ، وَالْعُلْمُ،  
وَالْقُرْبُ.

وكذلك ما أشبهه.

وكذلك يُحْكَمُ بزيادتها إذا قلبت في الوقف هاءً.  
وإن تكمل الكلمة بها ثلاثة أحرف، كلثة، وظبة<sup>١٧٢</sup>.

### [ زيادة السين ]

ويُحْكَمُ بزيادتها وزيادة سين قبلها بعد همزة وصل، أو  
حرف مضارعة، أو ميم زائدة، نحو: استخرج، ويستخرج،  
ومستخرج.

ولم تُزدِ السينُ وحدها إلا في أسطاع، ويُسطيع<sup>١٧٣</sup>.

<sup>١٧٢</sup> الظبة: حدّ السيف والسنان والنصل والخنجر، وما أشبه ذلك. انظر اللسان (ظبا).

<sup>١٧٣</sup> في لفظة يُسطيعُ خلاف، وتوضيحه:

— ذهب سيويه إلى أن أصله أطاع يُطيع، وأن السين زيدت عوضاً من سكون عين الفعل، وذلك أن  
أطاع أصله: أطوع، فنقلت فتحة الواو إلى الطاء الساكنة قبلها، فصار: أطوع، فانقلبت الواو ألفاً  
لتحركها في الأصل، وانفتح ما قبلها الآن.

— ولم يرتض المبرد هذا المذهب، وقال: إنما يعوض من الشيء إذا فقد وذهب، وفتحة العين التي كانت  
في الواو قد نقلت إلى الطاء ولم تعد، فلا وجه للتعويض من شيء موجود غير مفقود.

— وذهب الفراء إلى أن أصل أسطاع: استطاع، فحذفت التاء، ثم فتحت همزة وقطعت، ومضارعه  
يُسطيع، بفتح الياء.

والمرجح مذهب سيويه، ولليزدي مناقشة مستفاضة لهذه المسألة. وانظر الكتاب (٢٥/١، ٢٨٥/٤)  
(٤٨٣)، والنكت عليه للشنتمري (١٣١/١)، ومر الصناعة لابن جني (١٩٩/١)، وأبنة ابن القطاع  
(٣٥٨)، وشرح الملوكي لابن يعيش (٢٠٦)، والممتع لابن عصفور (٢٢٤/١)، وشرح اليزدي على  
الشافعية (٣٦٠/١).

ولمُدَّعِ أَنْ يَدَّعِيَ زِيَادَتَهَا فِي ضَنْغُبُوسٍ، وَهُوَ الصَّغِيرُ مِنَ  
الْقِتَاءِ<sup>١٧٤</sup>، وَيَسْتَدِلُّ بِقَوْلِ الْعَرَبِ: (ضَنْغَبَتِ)<sup>١٧٥</sup> الْمَرْأَةُ: إِذَا اشْتَهَتْ  
الضَّغَابِيْسَ، فَأَسْقَطُوا السَّيْنَ الْإِشْتِقَاقَ<sup>١٧٦</sup>.

وَأَظْهَرَ مِنْ ذَلِكَ زِيَادَتَهَا فِي قَدْمُوسٍ<sup>١٧٧</sup>؛ بِمَعْنَى قَدِيمٍ.

## [ زِيَادَةُ الْهَاءِ ]

### فصل: زِيدَتِ الْهَاءُ<sup>١٧٨</sup> وَقَفَاً فِي نَحْوِ قَوْلِهِ تَعَالَى:

<sup>١٧٤</sup> وَالضَّغْبُوسُ أَيْضاً: الضَّعِيفُ، وَالرَّجُلُ الْمَهِينُ، وَوَلَدُ الثَّرْمَلَةِ، وَأَغْصَانُ شِبْهِ الْعُرْجُونِ تَنْبَتُ بِالْغُورِ  
فِي أَصُولِ الثَّمَامِ وَالشَّوَاكِ طَوَالَ حَمْرِ رِخْصَةِ تَوْكَلِ.

<sup>١٧٥</sup> أ: "ضَنْغَبَتِ" بِفَتْحِ الْغَيْنِ.

<sup>١٧٦</sup> جَاءَ عَنِ الْأَصْمَعِيِّ: قَالَتْ امْرَأَةٌ: طَعَامُنَا الْحَارُّ وَالْقَارُّ، وَإِنْ ذَكَرْتَ الضَّغَابِيْسَ فَإِنِّي ضَنْغَبَةٌ، قَالَ:  
وَضَنْغَبَةٌ مُشْتَقٌّ مِنْهَا.

وَفِي اللِّسَانِ: "وَرَجُلٌ ضَنْغَبٌ"، وَامْرَأَةٌ ضَنْغَبَةٌ: إِذَا اشْتَهَى الضَّغَابِيْسَ، أَسْقَطَتِ السَّيْنَ مِنْهَا لِأَنَّهَا آخِرُ  
حُرُوفِ الْإِسْمِ، كَمَا قِيلَ فِي تَصْغِيرِ فَرَزْدَقٍ: فَرِيزِدٌ.

وَقَالَ بَعْدَهَا: "وَلَيْسَتْ الضَّغَبَةُ مِنْ لَفْظِ الضَّغْبُوسِ، لِأَنَّ الضَّغَبَةَ ثَلَاثِي، وَالضَّغْبُوسَ رِبَاعِي، فَهُوَ إِذَنْ مِنْ  
بَابِ لِأَلٍ".

انظُرِ التَّهْذِيبَ (ضَنْغَبِسُ: ٢٢٩/٨)، وَاللِّسَانَ (ضَنْغَبُ).

<sup>١٧٧</sup> وَالْقَدْمُوسُ أَيْضاً: الْعَظِيمُ، وَالْمَلِكُ الضَّخْمُ، وَالسَّيِّدُ، وَالْمَتَّقِمُ، وَمَقْدَمُ الْعَسْكَرِ، وَالشَّدِيدُ، وَالْقَدْمُوسُ  
وَالْقَدْمُوسَةُ: الصَّخْرَةُ الْعَظِيمَةُ، وَعِزُّ قَدْمُوسٍ وَقَدْمَاسُ: قَدِيمٌ. اللِّسَانُ (قَدْمَسُ).

<sup>١٧٨</sup> جَمِيعُ مَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ هُنَا مِنْ مَسَائِلِ زِيَادَةِ الْهَاءِ رَاجِعٌ إِلَى بَابِ الْوَقْفِ، وَانظُرِ جَمِيعَ هَذِهِ الْمَسَائِلِ  
فِي: الْأَصُولِ لِابْنِ السَّرَاجِ (٢٨١/٢)، وَشَرْحِ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ لِابْنِ مَالِكٍ (١٩٩٩/٤)، وَالْمُسَاعَدِ لِابْنِ  
عَقِيلٍ (٣٢٤/٤)، وَشَرْحِ الشَّافِيَةِ لِلرُّضِيِّ (٢٩٦/٢).

وَقَدْ ذَكَرَ عِدَّةٌ غَيْرُ قَلِيلٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ أَنَّ الْمَبْرِدَ لَا يَعِدُ الْهَاءَ مِنْ حُرُوفِ الزِّيَادَةِ، وَلَعَلَّ أَوْلَاهُمْ ابْنُ جَنِيٍّ، ثُمَّ  
تَبِعَهُ الْبَاقُونَ، غَيْرَ أَنَّ مَا فِي الْمَقْتَضِبِ لِلْمَبْرِدِ يَخَالِفُ مَا نَقَلَ عَنْهُ، فَقَدْ صَرَّحَ فِيهِ، وَبِمَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ،  
بِكَوْنِ الْهَاءِ مِنْ حُرُوفِ الزِّيَادَةِ. وَانظُرِ سِرَّ الصَّنَاعَةِ لِابْنِ جَنِيٍّ (٦٢/١، ٥٦٣/٢)، وَشَرْحَ الْمَفْصَلِ لِابْنِ  
يَعِيشَ (١٤٣/٩)، وَشَرْحَ الْمُلُوكِيِّ لَهُ (٢٠١)، وَالْمَمْتَعِ لِابْنِ عَصْفُورٍ (٢١٧/١)، وَالشَّافِيَةَ لِابْنِ الْحَاجِبِ  
(٧٧)، وَشَرْحَهَا لِلرُّضِيِّ (٣٨٣/٢)، وَاللَّيْزِدِيِّ (٢٦٤/١)، وَالْمَقْتَضِبِ لِلْمَبْرِدِ (١٩٤/١، ١٩٨، ٢٠١، ٣  
١٦٩).

(وما أدراك ما هية)<sup>١٧٩</sup>، وقوله: (اقرأوا كتابية)<sup>١٨٠</sup>.

ويُختارُ ذلك في الوقف على ما الاستفهامية المجرورة بحرف، نحو: لِمَ.

وعلى الفعل المعتل الآخر مجزوماً، نحو قوله تعالى: (لم يتسنه)<sup>١٨١</sup>، أو موقوفاً، نحو قوله تعالى: (فبهدهم اقتده)<sup>١٨٢</sup>.

ويتعيّن ذلك إن كانت ما الاستفهامية مضافاً إليها اسمٌ، نحو: مَجِيءٌ مَ جِئْتَ؟

أو كان الفعل المذكور لم يبق في اللفظ من حروفه الأصلية إلا واحداً، كقولك في جزم يقى والأمر منه: لم يقه، وقه.

ولا يجوز الوقف عليهما، وعلى ما أشبههما، بدون الهاء، وكذلك لا يجوز أن يقال في الوقف: مَجِيءٌ مَ؛ بل الواجب أن يُقال: مَجِيءٌ مَه.

## [ زيادة اللام ]

### فصل<sup>١٨٣</sup>: كَوْنُ اللّامِ فِي:

<sup>١٧٩</sup> القارعة: ١٠.

<sup>١٨٠</sup> الحاقة: ١٩.

<sup>١٨١</sup> البقرة: ٢٥٩.

<sup>١٨٢</sup> الأنعام: ٩٠.

<sup>١٨٣</sup> لا يعد أبو عمر الجرمي اللام من حروف الزيادة، وذهب غيره، ومنهم المازني وابن جني والثمانيني، أن زيادة اللام مما يحفظ ولا يقاس عليه وورد في أحرف قليلة محفوظة، وعلل قوم زيادة اللام لأنها أبعد حروف الزيادة شبيهاً بحروف المد واللين.

وانظر سر الصناعة لابن جني (٣٢١/١)، والمنصف (١٦٥/١)، وشرح الملوكي للثمانيني (٢٨٢)، ولاين يعيش (٢٠٩)، والممتع لابن عصفور (٢١٣/١).

ذلك، (وتلك)<sup>١٨٤</sup>، وهناك، وأللك، زائدة واضح؛ لسقوطها في: ذاك، وتيك، وهناك، والائك.

### [ زيادة عدا السين وحروف المد مشروطة ]

ومن ادعى زيادة الهزرة، أو الميم، أو النون، أو (التاء)<sup>١٨٥</sup>، أو الهاء، أو اللام، مع خلوهن من القيود التي شرطت في زيادتهن، فهو محجوج، إلا أن يسقط ما ادعى زيادته منهن في اشتقاق واضح، أو بتصريف، أو صيغة ترادف ما هو فيه، (أو)<sup>١٨٦</sup> يلزم بتقدير أصالته وزن مهمل في الأصول.

### [ شمأل، احبناً ]

فهمزتا: شمأل<sup>١٨٧</sup>، واحبناً البطن؛ أي: عظم، زائدتان؛ لقولهم: شمأت الريح تشمل شمولاً، وحبط بطنه حبطاً؛ أي: انتفخ<sup>١٨٨</sup>.

<sup>١٨٤</sup> ليس في " أ " .

<sup>١٨٥</sup> ب: " الياء " .

<sup>١٨٦</sup> ب: " إذ " .

<sup>١٨٧</sup> الشمأل، والشامل، وبشديد اللام فيهما، والشمول، والشيمل، والشمال، والشمل، والشمل: الريح التي تهب من ناحية القطب. اللسان (شمل).

<sup>١٨٨</sup> الحبط: أن تأكل الماشية فتكثر حتى تنتفخ لذلك بطونها ولا يخرج عنها ما فيها، فتهاك لذلك. اللسان (حبط).



## [ دلامص، زرقم ]

وميمًا: دُلامِصٌ<sup>١٨٩</sup> وزُرُقُمٌ<sup>١٩٠</sup> زائدتان؛ لأنهما من الدلاصة، وهو البريق، ومن الزُرُقَة.

## [ رعشن، سحفية ]

ونونا: رَعَشَنٌ<sup>١٩١</sup> وسُحْفِيَّةٌ<sup>١٩٢</sup> زائدتان؛ لأنهما من الرَّعَشِ والسَّحْفِ، وهو الحلق، والسُّحْفِيَّةُ: المحلوق الرأس.

## [ أمهات، سلهب ]

وهاءُ أمّهاتٍ زائدة؛ لسقوطها في أمِّ بَيِّنَةِ الأمومة<sup>١٩٣</sup>.

<sup>١٨٩</sup> الدُّلامِصُ، والدُّمالِصُ، والدُّمارِصُ، والدُّلاصُ، والدُّلاصُ، والدُّلِصُ، والدُّلِصُ: اللّين البراق الأملس. ودرعٌ دِلاصٌ: براءة ملساء لينة.

ومذهب الخليل وسيبويه، ورجحه ابن جنّي، أن الميم زائدة، وزنته فُعاملٌ. ومذهب الأخفش والمازني أنه فُعائلٌ، والميم أصل. وانظر الكتاب (٣٢٥/٤)، والمنصف لابن جنّي (١٥١/١)، وسر الصناعة له (٤٢٨/١)، ودقائق التصريف للمؤدّب (٣٧٠)، والممتع لابن عصفور (٢٤٥/١)، وشرح المفصل لابن يعيش (١٥٣/٩)، والارتشاف لأبي حيان (٩٧/١)، واللسان (دلص).

<sup>١٩٠</sup> الزُّرُقُمُ: الشديّدُ الزُّرُقَة، والميم للمبالغة، يقال إذا اشتدت زُرُقَة عين المرأة: إنها لزُرُقاء زرقم، ومن كلامهم: زُرُقاء زرقم، بيدها ترقم، تحت القمقم. اللسان (زرق).

<sup>١٩١</sup> الرَّعَشَنُ: المرتعش، وجملٌ رَعَشَنٌ: سريعٌ لا هتزازَه في السير، وناقاة رَعَشَنَةٌ، كذلك. والأرجح أنه فُعَلَنٌ، والنون زائدة على حد زيانتها في صَيِّكِنِ، وخَلْبِنِ، وضَيِّقِنِ، وعلى هذا الجمهور. وقيل: هو فُعَلَلٌ، بناء رباعي على حدة، وليس مزيد ثلاثي. ونسب هذا إلى أبي زيد.

وانظر سر الصناعة لابن جنّي (٤٤٥/٢)، والمنصف له (١٦٧/١)، واللسان (رعش).

<sup>١٩٢</sup> السُّحْفِيَّةُ: المحلوق الرأس، هذا هو المشهور، أي: مجيء سحفية صفة. يقال: سَحَفَ رأسه سَحْفًا: حلّقه فاستأصل شعره، فهو رجل سحفية، وذكر أنها تكون اسمًا، فيقال: السحفية: الرأس المحلوق. اللسان (سحف).

<sup>١٩٣</sup> وأجاز قوم أن تكون الهاء في أمّهة وأمّهاتٍ أصليّةً، بدليل قولهم: تأمّهتُ أي صارتُ أمًا، وقولهم: أمّهة الشباب: كبره وتبيّه، وقول الراجز، وهو قصي بن كلاب:



وهاء سَأَهَبَ زائدة؛ لسقوطها في (سَلَب) <sup>١٩٤</sup>، وكلاهما  
بمعنى طويل.

### [ سَنْبَتَةٌ، وَحَنْظَلَةٌ، وَسَنْبَلَةٌ ]

وتاء سَنْبَتَةٍ زائدة؛ لسقوطها في سَنْبَةٍ، وكلاهما بمعنى المُدَّةِ  
من الدهر. ويمكن أن يقال: بل التاء أصل، والنون زائدة؛ لقولهم  
في المُدَّةِ: سَبَّتْ، ويرجح هذا بكونِ فَعَلَّتْ لا نظيرَ له، وفَعَّلَةٌ  
معلومةُ النظيرِ، نحو حَنْظَلَةٌ، فنونها زائدة بقولهم: حَظَلَ البعيرُ:  
إذا مرضَ من (أَكَلَ) <sup>١٩٥</sup> الحَنْظَلِ، ويقال أيضاً: سَنَبَلَ الزَّرْعَ  
سَنْبَلَةً؛ بمعنى: أسنبل إسبالاً: إذا أخرج سَنْبَلَهُ، فسَنْبَلَةٌ فَعَّلَةٌ  
أيضاً <sup>١٩٦</sup>.

- عبد يناديهم بهال وهب أمهتي خنِيفُ والياسُ أبي

فتكون أمهَةٌ على هذا فَعَّلَةٌ، ونظيرُهما: أُبُهَةٌ، وتُرْهَةٌ.

وأجاز قوم أن يكونا، أي أمٌ وأمّهةٌ، أصليين، كما قالوا: دَمَتْ ودمتُرٌ، وسَبَطَ وسبَطُرٌ، وثرَةٌ وثرَتارٌ.  
وقال آخرون: بل أمهَةٌ أصلٌ، وأمٌ فرغ عنه على زنة: فَعُ، والأمومة: الفعوعة.

وأصحاب كل مذهبٍ وأدلتهم مبسوطه في شروح الشافية، وقد أسهب اليزدي وأجاد كثيراً في مناقشة  
هذه المسألة: وانظر سر الصناعة لابن جني (٥٦٤/٢)، وشرح الملوكي لابن يعيش (٢٠١)، والممتع  
لابن عصفور (٢١٧/١)، والشافية لابن الحاجب (٧٨)، وشرحها للرضي (٣٨٤/٢)، ولليزدي (٣٦٤/١)  
-٦٨)، واللسان (أمم، أمه).

<sup>١٩٤</sup> أ: "سَلَب".

<sup>١٩٥</sup> ليس في "ب".

<sup>١٩٦</sup> هذا الذي رجحه ابن مالك في كون النون في سَنْبَتَةٍ زائدة رآه ولده بدر الدين الأقرب، وقال  
الرضي: "ولا منع من الحكم بزيادة نون سَنْبَتَةٍ؛ لأن السببت أيضاً هو الحين من الدهر".  
وترجيح ابن مالك فَعَّلَةٌ، واحتججه لها بحَنْظَلَةٍ وسَنْبَلَةٍ لا حُجَّةَ فيه لدى ابن عصفور على إثبات هذه  
الزنة.

انظر الشافية لابن الحاجب (٧١)، وشرحها للرضي (٣٤٠/٢)، وللجاربردي (٢٠٤)، وبغية الطالب  
لابن الناظم (١١٨)، وشرح المفصل لابن يعيش (١٥٦/٩)، والممتع لابن عصفور (١٧١/١).

## [ فَحَجَلٌ - وَهَدِمَلٌ ]

ولاماً فَحَجَلٌ وَهَدِمَلٌ زائدتان؛ لأنهما بمعنى: أَفْحَجَ؛ أي: مُتَبَاعِدَ الْفَخَذَيْنِ، وبمعنى: هَدِمَ، وهو الثَّوْبُ الْخَلْقُ.

## [ نَرَجِسٌ، وَتَنْضُبٌ ]

ونونُ نَرَجِسٍ<sup>١٩٧</sup> وتاءُ تَنْضُبٍ<sup>١٩٨</sup> زائدتان؛ لأنَّ تقديرَ أصالتهما يُوجِبُ (أنَّ يكونَ وزنهما)<sup>١٩٩</sup>: فَعَلَّأَ وَفَعَّلَّأَ، وهما وزنَانِ مُهْمَلَانِ؛ إذْ قد تَقَدَّمَ أَنَّ الرَّبَاعِيَّ الْمُجْرَدَ إِذَا كَانَ مَفْتُوحَ الْأَوَّلِ لَا يَأْتِي إِلَّا عَلَى مِثَالِ جَعْفَرٍ.

## [ كَنَهَبِلٌ - وَهَنْدَلِغٌ ]

وكذلك نونا كَنَهَبِلٌ<sup>٢٠٠</sup> وهَنْدَلِغٌ<sup>٢٠١</sup> زائدتان؛ لأنَّ تقديرَ أصالتهما يُوجِبُ أَنْ يَكُونَ وَزْنُهُمَا: فَعَلَّأَ وَفَعَّلَّأَ، وهما وزنَانِ

<sup>١٩٧</sup> نَرَجِسٌ: من الرياحين، أعجمي معرب، وفتح نونه أشهر، وانظر المعرب للجواليقي (٣٣١)، وشفاء الغليل للخفاجي (٢٩٧)، والألفاظ الفارسية المعربة لأدي شير (١٥١)، وتفسير الألفاظ الدخيلة لطوبيا العنسي (٧٣)، والجمهرة (٨٩/١)، واللسان (رجس، نرجس).  
<sup>١٩٨</sup> التَنْضُبُ: شجر ينبت بالحجاز، شوكي، تتخذ من عيدانه العمود والسهام. انظر اللسان (نضب)، وسفر السعادة للسخاوي (١٨٧/١).  
<sup>١٩٩</sup> ليس في "ب".

<sup>٢٠٠</sup> الكَنَهَبِلُ: ضربٌ من الشجر، والحكم بأصالة نونه يؤدي إلى عدم النظير، قال سيبويه: وأما كنهبل فالنون فيه زائدة، لأنه ليس في الكلام على مثال سَفَرَجَلٍ. أراد بضم الجيم، فتعين الحكم بأنه فَعَلَّلَ. قال اليزدي: "فإن قلت: قد جاءت الرواية بفتح الباء أيضاً، فيكون على مثال سَفَرَجَلٍ. قلت: من القول بزيادة النون في المضموم الباء يلزم الحكم بزيادتها في المفتوح الباء؛ إذ معناهما واحد، وهو ضرب من الشجر. وسيأتي هذا البحث.

وقيل: جاء كَهَبِلٌ بدون النون موازن جعفر بمعناه، فتعين زيادة النون بالاشتقاق، لا بعدم النظير حينئذ.  
انظر الكتاب (٣١٧/٤، ٣٢٤)، والتكملة لأبي علي (٢٤٠)، والمنصف لابن جني (١٣٦/١)، والممتع لابن عصفور (٥٩/١، ٢٦٨)، وسفر السعادة للسخاوي (٤٥١/١)، وشرح اليزدي على الشافية (٣٤٢/١).

<sup>٢٠١</sup> الْهَنْدَلِغُ: بقلة. والقول بأصالة نونه؛ وأنه بناء خامس من أبنية الاسم الخماسي المجرد على زنة فَعَلَّلَ هو مذهب ابن السراج، وغيره على خلاف ذلك، وهو الصواب.

مُهْمَلَانِ؛ إِذْ قَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ الْخُمَاسِيَّ الْمُجَرَّدَ إِذَا كَانَ مَفْتُوحَ الْأَوَّلِ لَا يَأْتِي إِلَّا عَلَى مِثَالِ سَفَرَجَلٍ أَوْ جَحْمَرِشٍ<sup>٢٠٢</sup>، وَإِذَا كَانَ مَضْمُومَ الْأَوَّلِ لَا يَأْتِي إِلَّا عَلَى مِثَالِ قُدْعَمِلٍ<sup>٢٠٣</sup>، وَهَذَا بِخِلَافِ ذَلِكَ.

وَأَيْضاً فَإِنَّ الْهُنَائِيَّ<sup>٢٠٤</sup> حَكَى فِي الْهُنْدَلِجِ كَسْرَ الْهَاءِ، فَلَوْ كَانَتِ النَّونُ أَصْلاً لَزِمَ كَوْنُ الْخُمَاسِيَّ عَلَى سِتَّةِ أَمْثَلَةٍ، فَكَانَ يَفُوتُ بِذَلِكَ تَفْضِيلُ الرَّبَاعِيِّ عَلَيْهِ، وَهُوَ مَطْلُوبٌ.

فَإِنْ قِيلَ: مَا تَجَنَّبْتُمُوهُ مِنْ عَدَمِ النَّظِيرِ بِتَقْدِيرِ أَصَالَةِ نُونِي كَنَهْبَلٍ وَهُنْدَلِجٍ لِأَزْمٍ بِتَقْدِيرِ زِيَادَتِهِمَا، فَلِمَ أُوتِرَ الْحُكْمُ بِالزِّيَادَةِ عَلَى الْحُكْمِ بِالْأَصَالَةِ؟

فَالْجَوَابُ: إِنَّ بَابَ ذَوَاتِ الزَّوَائِدِ أَوْسَعُ مَجَالاً مِنْ بَابِ ذَوَاتِ التَّجْرِيدِ، فَهُوَ أَحْمَلٌ لِنَادِرٍ يُسْتَعْمَلُ.

وَأَيْضاً، فَإِنَّ كَنَهْبَلًا وَإِنْ لَمْ يُوجَدْ فِي الرَّبَاعِيِّ الْمَزِيدِ فِيهِ مَا يُوَافِقُهُ فِي مَوَازِنَةٍ فَنَعْلَلُ، فَقَدْ وَجِدَ مَا يُوَافِقُهُ فِي زِينَةٍ مُسْتَنْدَرَةٍ،

---

= وانظر: الأصول لابن السراج (١٨٦/٣، ٢٢٥)، والخصائص لابن جني (٢٠٣/٣)، وشرح الملوكي لابن يعيش (٢٩)، والممتع لابن عصفور (٧١/١)، وشرح الرضي على الشافية (٤٩/١)، واللسان والتاج (هدلج).

<sup>٢٠٢</sup> مضى تفسيرها في الحاشية (٣٧) ص (١٢) من هذا الكتاب.

<sup>٢٠٣</sup> مضى تفسيرها في الحاشية (٤٠) ص (١٣) من هذا الكتاب.

<sup>٢٠٤</sup> الهنائي (... - ٣١٠)

هو أبو الحسن، علي بن الحسن الهنائي، المعروف بكراع النمل. وانظر ترجمته في: إنباء الرواة للقطبي (٢٤٠/٢)، ومعجم الأدباء لياقوت (١٦٧٣/٤)، وبغية الوعاة للسيوطي (١٥٨/٢)، وإشارة التعيين لعبد الباقي اليماني (٢١٥).

وانظر حكايته كسر الهاء من الهندلج في شرح الأشموني على الألفية (٢٤٩/٤).

كخَضْرَفٍ، وهي العجوزُ التي خَضُرَفَ جِلْدُهَا؛ أي: استرخى،  
وَشَفَنْتَرَى: اسم رجلٍ<sup>٢٠٥</sup>؛ من اشْفَتَرَ الشيء؛ أي: تَفَرَّقَ،  
وَسَلْحَقَاءَ، وَشَمَنْصِيرٍ: وهو مكانٌ<sup>٢٠٦</sup>.

فهذه: فَنَعَلٌ، وَفَعَنْلَى، (وَفُعَلَاءُ)<sup>٢٠٧</sup>، وَفَعَنْلَيْتٌ، ولا نظيرَ  
لواحدٍ منهنَّ، فَلَكَنْهَيْلٍ وَهَنْدَلِيعٍ فِيهِنَّ أُسُوءٌ.

---

٢٠٥ انظر أبنية الأسماء والأفعال والمصادر لابن القطاع (٣٠٣)، ونكت الشنتمري (١١٧٣/٢)،  
والممتع لابن عصفور (١٥٥/١)، والمرهر للسيوطي (٣٣/٢).  
<sup>٢٠٦</sup> شَمَنْصِيرٌ: جبل في بلاد هذيل. وبخط ابن جنبي: هو جبل بساية، وساية واد عظيم به أكثر من  
سبعين عيناً، وهو وادي أمج، وقال عرّام: يتصل بضرعاء، وهي قرية قرب ذرّة من أرة شمنصير،  
وهو جبل مَلَمَّمٌ لم يعله قط أحد. انظر معجم البلدان لياقوت (٣٦٤/٣)، وأبنية ابن القطاع (٣٠٦)،  
ونكت الشنتمري (١١٧٤/٢)، والممتع (١٥٥/١).  
<sup>٢٠٧</sup> أوب: "فُعَلَاءٌ".

## [ مسائل في الإعلال ]

[ إذا تطرفت الواو أو الياء بعد ألف زائدة أبدلت همزة ]

فصل: يجب إبدال الهمزة من كل ياء أو واو تطرفت لفظاً أو تقديراً، وقبلها ألف زائدة.

فإبدالها من الياء كقضاء؛ لأنه مصدر قضيت.

وإبدالها من الواو كدعاء؛ لأنه مصدر دعوت.

فإن لم تكن الألف زائدة فلا إبدال، نحو: زاي، وواو.

وكذلك لو لم يتطرف ما وليها من ياء أو واو، كهداية وشقاوة؛ فإنهما موضوعان على التأنيث لا يفارقهما، كالعبادة والزهادة.

ولو وُضِعَا على التذكير ثم عَرَضَ لهما التأنيث لاستُصْحِبَ إعلال الياء والواو؛ لتطرفهما تقديراً؛ إذ (لحاق)<sup>٢٠٨</sup> التاء بهما عارض، فلا اعتداد به، كسقاء وعداء في تأنيث سقاء وعداء، والأصل: سقاي وعداؤ؛ لأنهما من السقي والعدو، وفي المثل: "اسق رقاش فإنها سقاية"<sup>٢٠٩</sup>. فصححوا الياء لأن المثل لا يُغَيَّرُ،

<sup>٢٠٨</sup> ب: " إلحاق " .

<sup>٢٠٩</sup> انظر جمهرة الأمثال للعسكري (١٥٦/١)، ومعجم الأمثال للميداني (١٠٦/٢)، والمستقصى للزمخشري (١٧٠/١)، واللسان (سقي، رقاش).

فَأَمِنْ سُقُوطِ التَّاءِ مِنْهُ، فَأَشْبَهَ مَا وُضِعَ عَلَى التَّائِيثِ كَهَدَايَةٍ،  
فَجَرَى مَجْرَاهُ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: "فَأَنَّهَا سَقَاءَةٌ"، فَيُجْرِي الْكَلِمَةَ  
عَلَى مَا كَانَ لَهَا قَبْلَ أَنْ تَقَعَ مِثْلًا<sup>٢١١</sup>.

وَإِنَّمَا اشْتَرَطَ كَوْنُ الْأَلْفِ زَائِدَةً لِأَنَّهَا إِذَا كَانَتْ زَائِدَةً نُوي  
سُقُوطُهَا، وَقُدِّرَ اتِّصَالُ الْفَتْحَةِ الَّتِي قَبْلَهَا بِالْيَاءِ، أَوْ الْوَاوِ، فَتَنْقَلِبُ  
أَلْفًا، كَمَا هُوَ لَازِمٌ لِكُلِّ يَاءٍ أَوْ وَاوٍ تَحْرُكَتْ وَانْفَتَحَ مَا قَبْلَهَا<sup>٢١١</sup>، ثُمَّ  
يَلْتَقِي فِي اللَّفْظِ أَلْفَانِ؛ إِحْدَاهُمَا الزَّائِدَةُ، وَالْأُخْرَى الْمُنْقَلِبَةُ،  
(فَتَحْرُكُ الثَّانِيَةَ)<sup>٢١٢</sup> مِنْهُمَا، فَتَنْقَلِبُ هَمْزَةً، كَمَا انْقَلَبَتْ فِي بَعْضِ  
اللُّغَاتِ أَلْفٌ دَابَّةٌ وَنَحْوِهَا حِينَ حُرِّكَتْ، فَقِيلَ: دَابَّةٌ<sup>٢١٣</sup>.

٢١٠ انظر المساعد (٨٩/٤)، وشفاء العليل للسلسلي (١٠٨١/٣)، وشرح الأشموني على الألفية (٤/٤)  
(٢١٤).

<sup>٢١١</sup> ليس تحرك الواو أو الياء وانفتاح ما قبلهما الشرط الوحيد لقبهما ألفًا، بل الشروط أحد عشر، وهذا  
أحدهما. وانظر نزهة الطرف للميداني (٢٢٤)، وشرح الأشموني على الألفية (٣١٤/٤)، والتصريح  
على التوضيح للأزهري (٣٨٦/٢).

<sup>٢١٢</sup> ب: " فيحول التائيث "

<sup>٢١٣</sup> قال ابن جني: "فأما إبدالها - أي الهمزة - من الألف فنحو ما حكى عن أيوب السخيتاني، أنه قرأ:  
(ولا الضالين)، فهمز الألف، وذلك أنه كره اجتماع الساكنين؛ الألف واللام الأولى، فحرك الألف  
لالتقاءهما، فانقلبت همزة لأن الألف حرف ضعيف واسع المخرج، لا يتحمل الحركة، كما قدمنا وصفه،  
فإذا اضطروا إلى تحريكه قلبوه إلى أقرب الحروف منه، وهو الهمزة. وعلى هذا ما حكاه أبو زيد، فيما  
قرأته على أبي علي في كتاب الهمز عنه، ومن قولهم: شأبة، ومأدة، ثم ساق عدداً من الشواهد القرآنية  
والشعرية لذلك، ومنها زأمة في زأمة، وجأن في جان، وأشعال في اشعال، وبياض في ابياض  
وادهامت في ادهامت.

والتصريفون على أن ذلك إبدال جائز غير مطرد، وحكى ابن جني أن المبرد سأل المازني: أتقيس  
ذلك؟ فقال: لا.

انظر سر الصناعة لابن جني (٧٢/١)، والخصائص له (١٤٧/٣)، والمحتسب له (٤٦/١)، والمفصل  
للزمخشري (٣٥٤، ٣٦١)، والشافية لابن الحاجب (٥٩)، وشرحها للرضي (٢٤٨/٢).

واشترط كون (المبدل)<sup>٢١٤</sup> طرفاً؛ لأنَّ الواقعَ في الطرفِ قد يتأثرُ بسببِ لا يتأثرُ به لو كان حشواً، وذلك لضعفِ الطرفِ وتعرُّضه لعوارضِ الوقفِ والوصلِ.

فإنَّ لم تكنِ الألفُ زائدةً لم يحسنْ أنْ يُنوي سقوطها؛ لأنها بدلٌ من أصلٍ، وإذا لم يُنوي سقوطها انفصلَ سببُ الإبدالِ لفظاً (ونيةً)<sup>٢١٥</sup>، وهو الفتحُ، فوجب التصحيحُ.

وأيضاً فلو استعملَ الإبدالُ مع كونِ الألفِ مبدلةً من أصلٍ (لتوالي)<sup>٢١٦</sup> إعلالان، ذلك ممتنع في الغالب.

### [ من مسائل إعلال الواو أو الياء همزة ]

#### [ إعلال عين اسم الفاعل همزة إن أعلت في فعله ]

فصل: وتبدلُ الهمزةُ أيضاً من عينِ اسمِ الفاعلِ الموازينِ فاعلاً إن اعتلتُ عينُ فعله، نحو: بائعٍ وطائعٍ؛ (أصلهما)<sup>٢١٧</sup>: بايعٌ وطايغٌ، فتحركتِ الياءُ والواوُ مع ضعفِهما لمجاورةِ الطرفِ، وتقدّمَ إعلالهما في الفعلِ، وكان قبلَ كلِّ واحدةٍ (منهما)<sup>٢١٨</sup> فتحةٌ مفصولةٌ بألفٍ زائدةٍ، فنوي سقوطها واتصالُ الفتحةِ، فانقلبتُ

<sup>٢١٤</sup> ب : " البدل "

<sup>٢١٥</sup> ليس في " ب "

<sup>٢١٦</sup> أ : " لتوالي "

<sup>٢١٧</sup> ب : " أصلها "

<sup>٢١٨</sup> أ : " منها "



ألفاً، فالتقت ألفان في اللفظ، فحُرِّكتِ الثانيةُ، وانقلبتْ همزةً، وكان ذلك أولى من حذف إحدى الألفين؛ لأنَّ الحذفَ يُوقِعُ في الإلباسِ.

[ نحو: شاكٌ، وهارٌ ]

وربَّما أُوتِرَ حذفُ إحدى الألفين، نحو قولهم في شائكٍ:  
شاكٌ<sup>٢١٩</sup>.

[ تصحيح عين اسم الفاعل إن صحَّت في فعله ]

فلو صحَّتِ العينُ في الفعلِ صحَّتْ في اسمِ الفاعِلِ، (كحايٍ  
وقاوٍ)<sup>٢٢٠</sup>.

[ إبدالُ أولى الواوينِ المصدرتينِ همزةً ]

فصلٌ: تُبدَلُ الهمزةُ أيضاً من أوّلِ واوينِ وقَعتا أوّلَ كلمةٍ،  
وليستِ الثانيةُ مدَّةً مزيديَّةً، أو مُبدلةً.

<sup>٢١٩</sup> في اسم الفاعل من الأجوف ثلاث لغات؛ الفصحى إبدال العين همزة، بالشروط المذكورة، فيقال في شاكٌ ولاثٌ وهارٌ: شائكٌ ولاثٌ وهائرٌ، واللغة الثانية القلب بجعل العين موضع اللام، ثم الإعلال إعلال ماضٍ، فيقال في شاكٌ ولاثٌ وهارٌ: شاكٌ ولاثٌ وهارٌ، على زنة فالٍ، واللغة الثالثة، وهي أشد من سابقتها، حذف العين تخفيفاً من غير تعويضٍ، فيقال: شاكٌ ولاثٌ وهارٌ، وزنتها: فالٌ، ومذهب الزمخشري في الكشف أن المحذوف في هذه اللغة ألف اسم الفاعل، وليس عين الفعل، قال: "هارٌ، وهو الهائرٌ، وزنه فعلٌ، أي: بكسر العين، قُصر عن فاعلٍ، كخلفٍ عن خالفٍ، ونظيره: شاكٌ وصاتٌ في شائكٍ وصانتٌ، وألفه ليست بألف فاعلٍ، بل هي عينه، وأصله هورٌ وشوكٌ وصوتٌ، ومذهبه في المفصل أن المحذوف العين، وهذا مذهب الأكثر.

وانظر الكتاب (٣٧٧/٤)، والمنصف لابن جني (٥٢/٢)، والكشاف للزمخشري (٢١٥/٢)، والمفصل له (٢٠٣، ٣٧٨)، وشرح الشافية للرضي (١٢٨/٣)، وللبيروني (٤٩١/٢).

<sup>٢٢٠</sup> ب: "كحايٍ وقاوٍ" وهما اسم فاعلٍ من حَيٍّ وقَوِيٍّ. وانظر شرح الملوكي للثمانيني (٥٠٥)، ولابن يعيش (٤٩١)، والممتع لابن عصفور (٣٢٨/١).

والمُرَادُ بِالْمَدَّةِ كَوْنُهَا سَاكِنَةً بَعْدَ ضَمِّةٍ، كَأُوَيْصِلِ تَصْغِيرِ  
وَاصِلٍ؛ أَصْلُهُ: وَوَيْصِلِ؛ الْوَائِ الْأُولَى فَاءُ الْكَلِمَةِ، وَالثَّانِيَةُ بَدَلٌ  
مِنْ أَلْفِ فَاعِلٍ، فَاسْتَنْقَلَ تَصْدِيرُ وَائِيْنِ، فَأُبْدِلَ مِنْ أَوْلَاهُمَا هَمْزَةٌ؛  
لَأَنَّ الْهَمْزَةَ، وَإِنْ لَمْ تُؤَاجِ الْوَائِ، فَهِيَ مُؤَاجِيَةٌ لِأَخْتِهَا، وَهِيَ  
الْأَلْفُ، مِنْ حَيْثُ إِنَّهَا مِنْ مَخْرَجِهَا، وَنَائِبَةٌ عَنْهَا فِي الزِّيَادَةِ أَوْلًا،  
كَمَا سَبَقَ ذِكْرُهُ ٢٢١.

وَكَانَتْ الْأُولَى أَحَقَّ بِالِإِبْدَالِ لِأَنَّ الْهَمْزَةَ لَا تُغَيَّرُ إِذَا كَانَتْ  
أَوْلًا، بِخِلَافِهَا إِذَا كَانَتْ غَيْرَ أَوْلٍ.

فَلَوْ كَانَتْ الثَّانِيَةُ مَدَّةً زَائِدَةً، أَوْ مَبْدَلَةً مِنْ أَصْلِ، أَوْ مِنْ  
زَائِدٍ، لَمْ يَجِبْ إِبْدَالُ الْأُولَى هَمْزَةً؛ لِأَنَّ الثَّانِيَةَ عَارِضَةٌ لِضَمِّ مَا  
قَبْلَهَا، أَوْ شَبِيهَةٌ بِمَا هُوَ كَذَلِكَ.

فَالْعَارِضَةُ فِي بِنَاءِ فَعِيلٍ مِنْ وَيْسٍ ٢٢٢، وَفَاعِلٍ وَفَيْعَلٍ مِنْ  
وَعَدٍ لِمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، وَذَلِكَ: وَوَيْسَ وَوُوعِدَ، فَالثَّانِيَةُ فِي وَوَيْسَ  
بَدَلٌ مِنْ أَصْلِ، وَفِي وَوُوعِدَ بَدَلٌ مِنْ أَلْفِ فَاعِلٍ، أَوْ يَاءِ فَيْعَلٍ، فَهِيَ  
وَائٌ فِي اللَّفْظِ، غَيْرٌ وَائٌ فِي التَّقْدِيرِ، فَلَمْ يُسْتَنْقَلْ اجْتِمَاعُهُمَا.

٢٢١ انظر ص (٣٥) من هذا الكتاب.

٢٢٢ وَيْسٌ: كَلِمَةٌ تُقَالُ فِي مَوْضِعِ الرَّافَةِ وَالِاسْتِمْلَاحِ، لِلصَّبِيِّ وَغَيْرِهِ، وَقِيلَ: بَلْ لَا تَسْتَعْمَلُ إِلَّا لِلصَّبِيَّانِ،  
وَقِيلَ: هِيَ بِمَنْزِلَةِ وَيْحٍ، تُقَالُ لِكُلِّ مَنْ يُرْحَمُ وَيُرْتَقَى بِهِ. وَقِيلَ: وَيْسٌ وَوَيْحٌ وَوَيْلٌ بِمَعْنَى، وَقِيلَ: بَلْ وَيْلٌ:  
كَلَامٌ فِيهِ غَلْظٌ وَشْتَمٌ، وَلَقِيَ فُلَانٌ وَيْسًا: لَقِيَ مَا يَرِيدُ، هَذَا هُوَ الْكَثِيرُ فِيهِ، وَقِيلَ: مَا لَا يَرِيدُ. وَيُقَالُ: وَيْسٌ  
لَهُ بِمَعْنَى فَقْرٍ لَهُ، وَالْوَيْسُ: الْفَقْرُ. اللَّسَانُ (وَيْسٌ).

والشبيهة بالعارضية كثانية فَوَعَلَ مِنَ الوَعْدِ مَبْنِيًّا لَمَّا لَمْ يُسَمَّ فاعله، فإنَّكَ تقولُ فيه أيضاً: وُوَعِدَ، دُونَ إيدالٍ؛ لأنَّ الثانيةَ، وإنْ كانتْ واواً في الحالين، لكنَّها أشبهتِ المنقلبةَ عن ألفِ فاعلِ بزيادتها وعروضِ مدَّها.

وكذلك لو كان مدُّها غيرَ عارضٍ، مع زيادتها، كبناءٍ مثلِ طُوَمَارٍ<sup>٢٢٣</sup> مِنَ الوَعْدِ، فإنَّكَ تقولُ فيه أيضاً: وُوَعِدَ، دُونَ إيدالٍ؛ لأنَّ السواوِ الثانيةَ، وإنْ كان مدُّها غيرَ مُتجدِّدٍ، لكنَّها، على كُلِّ حالٍ، مدَّةٌ زائدةٌ، فلمْ تَخُلْ مِنَ الشَّبهِ بالمنقلبةِ عن ألفِ فاعلِ، بخلافِ ما لو كانتْ غيرَ زائدةٍ، كالعينِ منْ أوَّلَى، وأصلُّها: وُوَلَّى، على وزنِ فُعَلَى، فأبدلتِ الواوِ الأولى همزةً؛ لأنَّ الثانيةَ غيرُ عارضةٍ، ولا شبيهةٍ بعارضٍ.

ومنْ لغتهِ إيدالُ الهمزةِ مِنَ الواوِ المضمومةِ ضمَّةً لازمةً، فيقولُ في وُدٍّ: أُدٌّ<sup>٢٢٤</sup>، قال أيضاً في وُوَعِدَ: أُوعِدَ، وكذلك ما أشبهه، فيهمز لأجلِ الضمَّةِ، لا لأجلِ اجتماعِ الواوينِ، فإنْ اجتماعهما عارضٌ.

<sup>٢٢٣</sup> الطُّومارُ والطَّامورُ: الصَّحيفَةُ، ذكر ابنُ دريدٍ أنه معربٌ، وقال ابنُ سيده: وأراه عربياً محضاً؛ لأنَّ سيبويه اعتدَّ به في الأبنية، فقال: هو ملحقٌ بفسطاطٍ. انظر الجمهرة لابن دريد (٣٧٤/٢)، واللسان (طمر)، وسفر السعادة للسخاوي (٣٥٣/١)، ونكت الشنتمري (١١٦٠/٢).

<sup>٢٢٤</sup> وُدٌّ: صنمٌ كان لقريش، ومنهم من يهمز فيقول: أُدٌّ، ومنه سُمِّيَ عبدُ وُدٍّ، ومنه سُمِّيَ أُدُّ بنُ طابخة، والوُدُّ: مصدرٌ وِدِدْتُ. اللسان (ودد).

وَمَنْ قَالَ فِي وُدٍّ: أُدُّ، مُبْدِلَ الهمزةِ منَ الواوِ للزومِ  
ضمِّتها، فله أن يفعلَ ذلكَ بواوٍ تصاوُنٍ ونحوه؛ للزومِ الضمَّةِ،  
والغُورُ<sup>٢٢٥</sup> بذلكَ أحقُّ؛ لأنَّ التصحيحَ فيه أشقُّ، ولا يفعلُ ذلكَ  
بواوٍ تَعَوُّدٍ ونحوه، لتحسينِ التضعيفِ، ولا بنحوِ قوله تعالى:  
(اشْتَرَوْا الضَّلَالَةَ)<sup>٢٢٦</sup>، وقوله تعالى: (قُلْ العَفْوُ)<sup>٢٢٧</sup>؛ لعدمِ لزومِ  
الضمَّةِ.

### [ إعلال ثاني اللينين همزة في نحو أوائل وبيئات ]

فصل: إذا وقعت ألف التفسير بين حرفي علة وجب إبدال  
الهمزة من ثانيهما إن اتصل بالطرف، نحو: أوائل جمع أول،

<sup>٢٢٥</sup> الغُورُ: مصدر غار.

<sup>٢٢٦</sup> البقرة: ١٦، ١٧٥. وفي الواو خمسة أوجه:

أولها: ضم الواو، وهي قراءة الجمهور، وهي الوجه.

وثانيها: فتحها، قراءة رواها أبو زيد الأنصاري عن أبي السَّمَّالِ قَعْنَبِ العَدَوِيِّ، وحكى الفتح أيضاً  
الأخفش وقطرب.

وثالثها: الكسر، وهي قراءة عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي، ويحيى بن يعمر، وفي المحتسب أنها  
لأبي السَّمَّالِ أيضاً.

ورابعها: همز الواو وضمها، وفي مختصر ابن خالويه أنها لغة الكسائي، ونسبها أبو الفتح في المحتسب  
لقيس.

والخامسة: اختلاس ضمة الواو.

وانظر هذه الأوجه وعللها في: إعراب القرآن للنحاس (١٩٢/١)، والمختصر في شواذ القراءات لابن  
خالويه (١٠)، والمحتسب لابن جني (٥٤/١)، وإعراب القراءات الشواذ للعكبري (١٢٥/١)، والبحر  
المحيط لأبي حيان (٧١/١)، والدر المصون للسمين الحلبي (١٥١/١).

<sup>٢٢٧</sup> البقرة: ٢١٩.

وَبَيَّانٍ جَمْعٌ بَيِّنٌ، وَسَيَائِدٌ جَمْعٌ سَيِّدٌ، وَصَوَائِدٌ جَمْعٌ صَائِدَةٌ، مِنْ  
الْأَصْنَدِ ٢٢٨.

فَالأَوَّلُ مِثَالٌ لَذي وَأُوَيْنِ، وَالثَّانِي مِثَالٌ لَذي يَا عَيْنِ، وَالثَّلَاثُ  
مِثَالٌ لَذي يَاءٍ بَعْدَهَا وَأُو، وَالرَّابِعُ مِثَالٌ لَذي وَأُو بَعْدَهَا يَاءً.

### [ التَّصْحِيحُ فِي نَحْوِ جَيَايَا ]

(فإن) ٢٢٩ كَانَ ثَانِي حَرْفِي الْعَلَّةِ مُبَدَّلًا، كَالْيَاءِ الثَّانِيَةِ فِي  
جَيَايَا، سَلَّمَ.

وَجَيَايَا جَمْعُ جَيَّيٍّ؛ مِثَالُ عَيْلٍ؛ مِنْ (جِئْتُ) ٢٣٠؛ أَصْلُهُ:  
جَيَايِيٌّ، ثُمَّ عُوْمَلَتْ مُعَامَلَةٌ عَيَائِلَ، ثُمَّ مُعَامَلَةٌ خَطَايَا، فَاسْتَسْهَلَ أَمْرُ  
الْيَاءِ فِي الْحَالَةِ الثَّانِيَةِ مِنْ جَيَايَا؛ لِأَنَّهَا مَفْتُوحَةٌ وَبَدَلٌ مِنْ هَمْزَةٍ،  
(وَكَانَ) ٢٣١ تَصْحِيحُهَا كَتَصْحِيحِ وَأُو بِوَيْعٍ، وَلَمْ يُسْتَسْهَلْ أَمْرُهَا  
فِي الْحَالَةِ الأُولَى؛ لِأَنَّهَا حِينَئِذٍ مَكْسُورَةٌ، وَيَاءٌ غَيْرٌ مُبَدَّلَةٌ مِنْ  
شَيْءٍ ٢٣٢.

---

٢٢٨ الأَصْنَدُ: الَّذِي لَا يَسْتَطِيعُ الْاِلْتِفَاتَ مِنْ دَاءٍ، وَمِنْهُ سُمِّيَ الْمَلِكُ أَصْنَدًا؛ لِأَنَّهُ لَا يَلْتَفِتُ يَمِينًا وَلَا شِمَالًا  
مِنْ الْكِبَرِ وَالتَّيَبِ وَالعَجْبِ. اللِّسَانُ (صِيد).

٢٢٩ ب: " فلو "

٢٣٠ ب : " حيث "

٢٣١ ليس في " أ "

٢٣٢ الخطوات الإعلالية في جيايا هي: جَيَايِيٌّ، جَيَائِيٌّ، جَيَائِيٌّ، جَيَاءِيٌّ، جَيَاءِيٌّ، جَيَايَا. وانظر المنصف  
لابن جني (٦١/٢-٦٢)، والممتع لابن عصفور (٥١٢/٢).

### [ التصحيح في نحو عواويز ]

فلو انفصل (ثانيهما)<sup>٢٣٣</sup> من الطرف، دون اضطرار، وجب التصحيح، نحو: عواويز؛ جمع عوار، وهو الرمد، والخفّاش، والجبان أيضاً.

### [ الإبدال في نحو أوائل ]

فلو كان الانفصال للضرورة لم يمنع من الإبدال، كما لو اضطرّ شاعرٌ إلى أن يقول في أوائل: أوائل<sup>٢٣٤</sup>.

### [ التصحيح في نحو عواور ]

(وكذلك)<sup>٢٣٥</sup> لو اضطرّ إلى أن يقول في عواويز: عواور، بغير فصل، فلا سبيل إلى الإبدال؛ لأنّ (العارض)<sup>٢٣٦</sup> لا يُعتدُّ به<sup>٢٣٧</sup>.

### [ بناء مثل عوارض من القول ]

ولو وقع في واحد حرفاً علّةً بينهما ألف، كما وقع في أوائل وأخواته، عومل معاملةً؛ لشبهه بهنّ، وذلك نحو بناء

<sup>٢٣٣</sup> ليس في "ب".

<sup>٢٣٤</sup> انظر المنصف (٤٩/٢)، والخصائص (١٩٥/١، ٢٢٦/٣)، وشرح الملوكي للثمانيني (٤٩٤)، والممتع (٢٣٨/١)، وشرح شواهد الشافية (٣٧٤).

<sup>٢٣٥</sup> ب: "وكذا".

<sup>٢٣٦</sup> ليس في "أ".

<sup>٢٣٧</sup> انظر مراجع الحاشية (٢٣٤).

مثل عوارض<sup>٢٣٨</sup> من قول، فإنك تقول فيه: قوائل، والأصل: قواول؛ بواوين أولاهما زائدة في مقابلة واو عوارض، والثانية عين بمنزلة ثانية واوي أواول، فعمل بها ما عمل بها هناك؛ لتساويهما.

والأخفش<sup>٢٣٩</sup> يخص هذا الإعلال بجمع يكتف ألفه واوان، كأوائل، ويقول في جمع بين وسيد وصائدة: بياين وسيأود وصوايد، وفي مثال عوارض من القول: قواول، فلا يهمز<sup>٢٤٠</sup>.

### [ الإبدال في نحو رسائل وصحائف ]

فصل: تبدل الهمزة أيضاً مما يلي ألف جمع (يشاكل)<sup>٢٤١</sup> مفاعل من مدة زيدت في الواحد، نحو: رسالة ورسائل، وصحيفة وصحائف، وركوبة وركائب.

أما إبدال الألف فلأنها التقت مع ألف التكسير، وهي مثلها في الزيادة والإتيان لمجرد المد، فلم يكن بُدُّ من حذف إحداهما أو تحريكها، امتنع الحذف لإيجابه اللبس بالمفرد، فتعين تحريك

<sup>٢٣٨</sup> عوارض: اسم علم مرتجل لجبل أسود في أعلى ديار طيء وناحية دار فزارة، عليه قبر حاتم الطائي، وقيل: هو جبل لبني أسد، وقال الأبيوري: قناً وعوارض جبلان لبني فزارة. انظر معجم البلدان لياقوت (١٦٤/٤).

<sup>٢٣٩</sup> الأخفش (... - ٢١٥) مضت ترجمته في الحاشية (٢٦) ص (١٠).

<sup>٢٤٠</sup> مذهب الخليل وسيبويه والجمهور الهمز، والأخفش والزجاج لا يهمزون. وذكر المازني أن الهمز هو الوجه والقياس، ورواه عن الأصمعي. وانظر الكتاب (٣٥٧/٤، ٣٦٩)، والمقتضب للمبرد (٢٦٠/١)، والأصول لابن السراج (٣٩٦/٣)، والمنصف لابن جني (٤٤/٢)، وشرح الملوكي لابن يعيش (٤٨٦)، والممتع لابن عصفور (٣٢٧/١، ٣٤٣)، والمساعد لابن عقيل (٩٤/٤).

<sup>٢٤١</sup> ب: "مشاكل".



أقربهما إلى الطرف، فانقلبت همزة، وحملت الياء والواو على الألف لتساويهن في الزيادة والإتيان لمجرد المد.

### [ التصحيح في نحو معايش ومفاوز ]

فإن كانت المدّة عيناً، كما هي في معيشة ومفازة، تعيّن تصحيحها في الجمع؛ لأنّ إعلالها في الإفراد لموازنة الفعل، وذلك في الجمع مفقود، ولأنّها لما كانت متحركة في الأصل، ووقعت بعد ألف زائدة، أشبهت ياء بايع وواو عاود، (فصححت) <sup>٢٤٢</sup>، فقليل في معيشة: معايش <sup>٢٤٣</sup>، وفي جمع مفازة: مفاوز.

### [ الإعلال في نحو مصائب ومناير ]

وقد تشبّه غير الزائدة بالزائدة، فتحمّل عليها في الإعلال، نحو: مصيبة ومصائب، ومنايرة ومناير، هكذا (سمعا) <sup>٢٤٤</sup>، والقياس: مصاوب ومناور، وقد وردا كذلك أيضاً <sup>٢٤٥</sup>.

<sup>٢٤٢</sup> ب: " فصحت "

<sup>٢٤٣</sup> وجاء الهمز أيضاً، قرأ الأعرج، وزيد ابن علي، والأعمش، وخارجة عن نافع، وابن عامر في رواية: "معائش" من الأعراف: ١٠، والحجر: ٢٠، وقراءة الجمهور بالياء. قال أبو حيان: "وليس بالقياس - أي الهمز - لكنهم رووه وهم ثقافت، فوجب قبوله، وشذ هذا الهمز كما شذ في مناير جمع منارة، وأصلها: منورة، وفي مصائب جمع مصيبة، وأصلها: مصنوبة، وكان القياس مناور ومصاوب، وقد قالوا مصاوب، على الأصل، كما قالوا في جمع مقامة: مقاوم، ومعونة: معاون."

وانظر معاني القرآن للأخفش (٣٢٠/١)، وللغراء (٣٧٣/١)، وللزجاج (٣٢٠/٢)، وإعراب القرآن للنحاس (١١٥/٢)، والبحر لأبي حيان (٢٧١/٤)، والارتشاف له (١٢٨/١)، والدر المصون للسمين الحلبي (٢٥٨/٥)، والمنصف (٣٠٧/١)، والسبعة لابن مجاهد (٢٧٨)، وشواذ ابن خالويه (٤٨)، والكشاف للزمخشري (٣٦٨/٢).

<sup>٢٤٤</sup> ب: " سمعا "

<sup>٢٤٥</sup> وانظر مراجع الحاشية (٢٤٠) في الصفحة السابقة.

## [ الإعلال في نحو هراوى وزوايا ]

فصل: تفتح الهمزة العارضة في الجمع المشاكل مفاعل  
مجعولة واوا فيما لامه واو سلمت في الواحد بعد ألف، ومجعولة  
ياء في غير ذلك من المعتل اللام، ويتعين<sup>٢٤٦</sup> جعل آخر الجميع  
ألفاً، كهراوة وهراوى، وقضية وقضايا، وزاوية وزوايا؛  
والأصل: الهراي كالرسائل، والقضائي كالصحائف، والزواي  
كالدواعي، لكن استتقل هذا الجمع؛ لكونه منتهى الجموع، فخففوه  
في الصحيح بمنع الصترف.

فإن اعتل آخره كان أثقل، فزيد تخفيفاً بفتح ما قبل آخره  
جوازا فيما سُمع كمهاري<sup>٢٤٧</sup> ومداري<sup>٢٤٨</sup>.

## [ مطايا وهراوى ]

فإن انضم إلى اعتلال الآخر اعتلال ما قبله، كما هو فيما  
ذكر في ذي الهمزة العارضة في الجمع، تضاعف الثقل، فقوي

<sup>٢٤٦</sup> ب: " ويتعين ذلك جعل "

<sup>٢٤٧</sup> يقال: إبل مهريّة ومهاريّ ومهاري ومهاري، منسوبة إلى مهرة بن حيدان، أبو قبيلة، وهم حيّ عظيم،  
قال روية:

به تمطت غول كل ميّله      بنا حراجيج المهاري التّفه

وقال الشاعر:

إذا ما المهاري بلغتنا بلادنا      فبعد المهاري من حسيرٍ ومتعّب

انظر اللسان (مهر)، والمنصف لابن جني (٥٥/٢).

<sup>٢٤٨</sup> المذري والمذراة والمذرية: شيء يعمل من حديد أو خشب على شكل المشط وأطول منه، يسرح به  
الشعر المتلبّد، ويستعمله من لم يكن له مشط، والجمع: مدارٍ ومداريّ. انظر اللسان (دري)، والمنصف  
لابن جني (٥٥/٢).

داعي التخفيف، فالتزيم في مطايا وبابه ما جاء في مدارى  
وأخواته، لكن بوجه (يكمل)<sup>٢٤٩</sup> التخفيف؛ لأن المفتوح هنا يقع  
بين ألفين، فلو سلمت الهمزة عند فتحها، كانت كالف ثالثة،  
فوجب التخفيف بإبدالها ياءً أو واوًا، فأوثر الياء؛ لكونها  
تجانس حركة الهمزة في الأصل، (وكان)<sup>٢٥٠</sup> للواو في ذلك حق،  
فجاؤوا بها في جمع ما لامه واوٌ سالمة (ليشاكل)<sup>٢٥١</sup> الجمع  
الواحد في سلامة الواو رابعة بعد ألف، وإن كانتا متغايرتين،  
فقالوا: هراوى وعلاوى لذلك.

### [ مطاوى وهداوى ]

وربما فعل ذلك بما لم تسلم الواو في واحده، نحو: مطاوى  
وهداوى<sup>٢٥٢</sup>.

<sup>٢٤٩</sup> ب: "بكمال".

<sup>٢٥٠</sup> ب: "فكان".

<sup>٢٥١</sup> ب: "ليشاكل".

<sup>٢٥٢</sup> انظر الكتاب (٣٩١/٤)، ونكت الشنتمري (١٢١٥/٢)، والمنصف (٦٣/٢)، والممتع (٦٠٣/٢).

## [ خطايا ]<sup>٢٥٣</sup>

وعاملوا ما لامه همزة مما ذكرَ مُعاملةً نظيره مما لامه  
حرفُ لين، فقالوا: خطايا، وذلك أن أصله: خطائي، بهمزتين،  
فصارت الثانية ياءً لامتناع تحقيق همزتين في كلمة (وقبلهما)<sup>٢٥٤</sup>  
همزة عارضة في جمع، فصار اللفظُ بها كاللفظِ بالقضائي،  
فجرى على طريقته.

## [ خطائي ومناي ]

وقد شدَّ قولُ بعضهم: خطائي<sup>٢٥٥</sup>، بالتحقيق، شدوذ قولهم  
في منية: منائي، على الأصل المتروك، قال عبيدة بن الحارث،  
رضي الله عنه:

---

<sup>٢٥٣</sup> خطايا عند سيبويه وجمهور البصريين: فعائل، والأصل: خطائي، ثم خطائي، ثم خطائي، ثم خطائي، ثم خطائي.

وهي عند الخليل والكوفيين: فعالي، والأصل: خطائي، ثم خطائي بالقلب المكاني، ثم خطائي، ثم خطائي، ثم خطايا.

وانظر المسألة في الكتاب (٥٥٣/٣، ٢٧٧/٤)، والمقتضب للمبرد (٢٧٨/١)، والمنصف لابن جني (٢/٥٦)، والإنصاف لابن الأنباري (٨٠٥/٢، المسألة ١١٦)، والمساعد لابن عقيل (١٠١/٤)، وبغية الطالب لابن الناظم (١٧٥).

<sup>٢٥٤</sup> ب: "وقبلها".

<sup>٢٥٥</sup> حكى عن بعض العرب قولهم: غفر الله له خطائنه، وحكى عن أبي السَّمْح ورَدَادِ ابنِ عمّه: اللّهم اغفر لي خطائني، وحكى أبو زيد في كتاب الهمز المقيس: درينة ودرائي، وخطينة وخطائي. وانظر المنصف لابن جني (٥٧/٢)، وسر الصناعة له (٧١/١)، وشرح المفصل لابن يعيش (١١٦/٩)، والمساعد لابن عقيل (١٠٠، ١٠٢/٤)، والتصريح للأزهري (٣٧١/٢)، والأشموني على الألفية (٤/٢٩٢)، وبغية الطالب لابن الناظم (١٧٦)، وشرح الألفية له (٨٤٦).

فما بَرَحَتْ أَقْدَامَنَا فِي مَقَامِنَا ثَلَاثَتُنَا حَتَّى أُرِيروا الْمَنَائِيَا<sup>٢٥٦</sup>

وكذلك شذَّ مَرَايَا فِي جَمْعِ مِرْآةٍ، بِإِبْدَالِ الْهَمْزَةِ، وَهِيَ غَيْرِ  
عَارِضَةٍ فِي جَمْعِ<sup>٢٥٧</sup>.

### [ اجتماع همزتين في كلمة ]

**فصل:** اجتماعُ الهمزتين في كلمةٍ مُوجِبٌ لإبدالِ الثانيةِ  
حرفَ لينٍ، ما لم يَشْذُ التحقيقُ، أو تكنِ الأولى عينا تليها ألفٌ  
شبه مفاعِلٍ، فتُبدَلُ واوًا، كذَوَابَةٍ وَذَوَائِبِ<sup>٢٥٨</sup>، أو يجتمعا  
كاجتماعهما في سَأَلٍ، وذلك أنَّ الهمزةَ حرفٌ ثقيلٌ مهتوتٌ يَعْسُرُ  
النُّطْقَ بها، حَتَّى كَأَنَّ اللَّافِظَ بها ساعِلٌ، فَخَفَّفَتْ عَلَى سَبِيلِ  
الجوازِ من غيرِ وجهٍ إذا كانت مفردةً، أو ملاقيةً أخرى من غيرِ  
كلمتها، مع ضعفِ الداعي بالإفرادِ، أو الاجتماعِ العارضِ.

<sup>٢٥٦</sup> الشاهد من الطويل، وانظره في: سيرة ابن هشام (٢٤/٢)، والدر المصون للسمين الحلبي (٥٣٩/٣)،  
٥٠٧/٤، (٤٩٠/٩)، والمساعد لابن عقيل (١٠٠/٤)، وشفاء العليل للسلسلي (٧٦٩/٢)، والتصريح  
للأزمري (٣٧٢/٢)، والأشموني على الألفية (١٢٩/٣، ٢٩٢/٤)، وحاشية الغزي على الجاربردي  
(٣٠٩). ويروى الشاهد برفع (أقدامنا) ونصبه، ويرفع (ثلاثتنا) ونصبه وجره.

<sup>٢٥٧</sup> انظر الحليبات لأبي علي (٦٠)، والمساعد لابن عقيل (١٠١/٤)، وشفاء العليل للسلسلي (١٠٨٤/٣)  
٢٥٩: قال ابن عصفور: "وتبدل أيضاً - أي الواو من الهمزة - باطراد، إذا كانت قبل الألف في الجمع  
الذي لا نظير له في الأحاد، بشرط أن يكتف ألف الجمع همزتان، نحو ذوائب في جمع ذوابة. أصله:  
ذائب، فأبدلت الهمزة واوًا، هروياً من ثقل البناء، مع ثقل اجتماع الهمزتين والألف؛ لأن الألف قريبة  
من الهمزة؛ لأنها من الحلق، كما أن الهمزة كذلك، فكأنه قد اجتمع في الكلمة ثلاث همزات، فالتزموا  
لذلك إبدال الهمزة واوًا". الممتع (٣٦٢/١-٦٣).

فإذا قويَ الداعيَ باجتماعِ (الهمزتين) <sup>٢٥٩</sup> من كلمةٍ واحدةٍ  
صارَ الجائزُ واجباً.

والمُبَدَلَةُ هي الثانيةُ؛ لأنَّ مزيدَ الاستتقالِ بها حصلَ.  
فإنَّ كانتُ ساكنةً بعدَ متحرِّكةٍ أُبدلتُ مدَّةُ تُجانسُ الحركةَ،  
نحو: آمَنْتُ أوْ مِنْ إيماناً <sup>٢٦٠</sup>.

فإنَّ تحرَّكتا أُبدلتِ الثانيةُ ياءً إنْ كُسرتُ بعدَ كسرةٍ، أو فتحةٍ  
أو ضمَّةٍ، نحو: إِيْمٌ، وهو مِثَالُ إِيْمِدٍ <sup>٢٦١</sup>، منْ أَمٍّ، وأصلُّه: إِيْمَمٌ،  
فنُقِلتْ كسرةُ الميمِ الأولى إلى الهمزةِ توصلُلاً إلى الإدغامِ،  
(فَقِيلَ) <sup>٢٦٢</sup>: إِيْمٌ، ثُمَّ أُبدلتِ الهمزةُ ياءً <sup>٢٦٣</sup>.

وأما المكسورةُ بعدَ المفتوحةِ والمضمومةُ فنحو: (أَيْنُ،  
وَأَيْنُ) <sup>٢٦٤</sup> مضارعي أَنْتُ؛ أي: كُنْتُ ذَا أَيْنِ، وَأَنْتُ؛ أي: جعلتُه  
يَنْ.

<sup>٢٥٩</sup> ب: " همزتين " .

<sup>٢٦٠</sup> أ: " وأومن إيماناً " .

<sup>٢٦١</sup> الإيْمِدُ: حجرٌ يَنْخَذُ مِنْهُ الكُحْلُ، أو ضربٌ من الكحلِّ، أو الكحلُّ نفسه، أو شبيهه به. اللسان (تمد).

<sup>٢٦٢</sup> أ: " فقال " .

<sup>٢٦٣</sup> انظر المسألة في شرح الكافية الشافية لابن مالك (٢٠٩٧/٤)، وشرح الألفية لابن الناظم (٨٤٥)،

وشرح التسهيل لابن عقيل (١٠٥/٤)، والسلسلي (١٠٨٥/٣).

<sup>٢٦٤</sup> ب: " أَيْنَ وَأَيْنٌ " . بهمزتين، وهو تصحيف.

وَمَنْ قَرَأَ (أَيِّمَةً) <sup>٢٦٥</sup> بِالتَّسْهِيلِ، أَوْ بِالتَّحْقِيقِ، فَمُخَالَفٌ لِلْقِيَاسِ،  
وَالِاقْتِدَاءُ بِهِ مُتَعَيَّنٌ لَصِحَّةِ النُّقْلِ.

وكذلك تُبَدَلُ الثَّانِيَةُ يَاءً إِنْ فُتِحَتْ بَعْدَ كَسْرَةٍ، نَحْوُ: إِيْمٌ، وَهُوَ  
مِثَالُ إِصْبَعٍ مِنْ أَمٍّ، وَأَصْلُهُ: إِئِمٌّ، ثُمَّ صُنِعَ بِهِ مَا ذُكِرَ فِي مِثَالِ  
إِئِمِّدٍ <sup>٢٦٦</sup>.

ولو كانت التي وليت المكسورة مضمومةً أُبدلت واوًا، كما  
أُبدلت المكسورة التي وليت مضمومةً ياءً؛ حُوِّلَتَا إِلَى مُجَانِسِي  
(حَرَكَتَيْهِمَا) <sup>٢٦٧</sup>.

وقياسُ قولِ الأَخْفَشِ تحوِيلُهُمَا إِلَى مُجَانِسِ حَرَكَتِ مَا  
قَبْلَهُمَا <sup>٢٦٨</sup>، فَيُقَالُ فِي أُتِنٌ: أُونٌ، وَفِي مِثْلِ إِصْبَعٍ مِنْ أَمٍّ: إِيْمٌ <sup>٢٦٩</sup>.

---

<sup>٢٦٥</sup> التوبة: ١٢، الأنبياء: ٧٣، القصص: ٥، ٤١، السجدة: ٢٤، وقد قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو:  
(أَيِّمَةً) بِيَاءٍ خَالِصَةٍ، وَهَذَا هُوَ مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ عَنِ أَبِي عَمْرٍو، وَقَرَأَ ابْنُ عَامِرٍ وَعَاصِمٌ وَحَمْزَةٌ  
وَالْكَسَائِيُّ، وَهُمْ الْمَتَمِّمُونَ لِلسَّبْعَةِ: (أئمة) بِهَمْزَتَيْنِ، وَرَوَى هَذَا أَيْضًا عَنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي أُوَيْسٍ عَنِ  
نَافِعٍ، وَرَوَى عَنِ نَافِعِ بْنِ كَثِيرٍ وَأَبِي عَمْرٍو التَّسْهِيلَ بَيْنَ بَيْنِ، وَقَرَأَ قَالُونَ وَهْشَامٌ وَأَبُو عَمْرٍو كَذَلِكَ:  
(أَائِمَّةً) بِالْفِ بَيْنَ الْهَمْزَتَيْنِ. وَانظُرِ الْكُشْفَ لِمَكِّي (١/٤٩٨-٥٠٠)، وَالْإِقْنَاعَ لِابْنِ الْبَانِشِ (١/٣٧٠)،  
وَالْتَيْسِيرَ لِلدَّانِي (٣٢)، وَالْبَحْرَ لِأَبِي حَيَّانٍ (٥/١٥٠)، وَشَرَحَ الْمَفْصَلَ لِابْنِ يَعِيشَ (٩/١١٦-١٧).

<sup>٢٦٦</sup> انظر المسألة في شرح الكافية الشافية لابن مالك (٤/٢٠٩٦)، وشرح الرضي على الشافية (٣/  
٥٦)، وشرح الألفية لابن الناظم (٨٤٥)، ولابن عقيل (٤/٢١٦)، وشرح التسهيل لابن عقيل (٤/١٠٦)،  
وَالسَّلْسِلِي (٣/١٠٨٥).

<sup>٢٦٧</sup> ب: "حَرَكَتَهُمَا".

<sup>٢٦٨</sup> انظر رأي الأَخْفَشِ فِي التَّسْهِيلِ لِابْنِ مَالِكٍ (٢/٣٠٢)، وَشَرَحَهُ لِابْنِ عَقِيلٍ (٤/١٠٧)، وَشَرَحَ الشَّافِيَةَ  
لِلرَّضِيِّ (٣/٥٦).

<sup>٢٦٩</sup> انظر المسألة في شرح الكافية الشافية لابن مالك (٤/٢٠٩٨)، وَالْمُسَاعِدَ لِابْنِ عَقِيلٍ (٤/١٠٧)،  
وَشَرَحَ الْأَلْفِيَةَ لَهُ (٤/٢١٧)، وَشَرَحَ الشَّافِيَةَ لِلرَّضِيِّ (٣/٥٦).



وإن كانت الثانية موضع اللام أبدلت ياءً مطلقاً؛ لأنها لا تكون حينئذٍ إلا رابعةً فصاعداً، فلو أبدلت واواً لاستحقت الواو أن تصير ياءً، كما قيل من الغزو والعلو: أغزيت واستعليت، (على) <sup>٢٧٠</sup> ما يتقرر.

ومثال وقوعها موضع اللام أن تبني من (قرء) <sup>٢٧١</sup> مثال قمطر <sup>٢٧٢</sup> ومثال نحرجت، فإنك تقول فيهما: قرأيت وقرأيت، والأصل: قرأء وقرأأت، ثم فعل بهما ما ذكر <sup>٢٧٣</sup>.

ولو لم تكن الثانية موضع اللام، (و) <sup>٢٧٤</sup> كانت مفتوحةً بعد مضمومة، أو مفتوحة، أو مضمومة بعد مضمومة، أو مفتوحة، أبدلت واواً، نحو: أويديم وأوادم في تصغير آدم وتكسيره، والأصل: أويديم وأآدم.

ونحو: أومم، وهو مثال أبلم <sup>٢٧٥</sup>، من أمم، والأصل: أومم، ثم فعل به (مثل) <sup>٢٧٦</sup> ما فعل بمثال إثم <sup>٢٧٧</sup>.

<sup>٢٧٠</sup> ب: "مع".

<sup>٢٧١</sup> ب: "قرأ". والقرء: الحيض والطهر. اللسان (قرأ).

<sup>٢٧٢</sup> مضى تفسيره في الحاشية (٢٣) ص (٩) من هذا الكتاب.

<sup>٢٧٣</sup> انظر المثاليين في: المنصف (٢٥٢/٢)، وشرح الملوكي للثمانيني (٥٥١)، والممتع (٧٦٥/٢)، وشرح الكافية الشافية (٢٠٩٩/٤)، وشرح الرضي على الشافية (٥٥/٣)، وشرح الألفية لابن الناظم (٨٤٤، ٨٤٦)، والمساعد (١٠٦/٤، ١٠٩)، وشفاء العليل (١٠٨٥/٣).

<sup>٢٧٤</sup> ب: "ولو".

<sup>٢٧٥</sup> الأبلم والأبلم والإبلم والإبلمة والأبلمة: الخوص، وهو ورق المقل والنخل والنارجيل وما شاكلها، واحدته خوصة. اللسان (خوص، بلم).

<sup>٢٧٦</sup> ليس في "ب".

<sup>٢٧٧</sup> انظر المسألة في: المنصف (٣١٥/٢)، وشرح الكافية الشافية (٢٠٩٨/٤)، وشرح الرضي على الشافية (٥٦/٣)، وشرح الألفية لابن الناظم (٨٤٥)، ولابن عقيل (٢١٦/٤).

ونحو: أَوْمٌ مضارع أُمَّ.

وعلى هذا يُقال في أَفْعَلٌ مِنَ الْأُمَّ: أَوْمٌ<sup>٢٧٨</sup>.

وكانت الواو هنا بالهمزة أولى من الياء كما كانت أولى بها في نحو: صَحْرَاوَيْنِ وَصَحْرَاوَاتٍ وَصَحْرَاوِيٍّ وَذَوَائِبٍ، وكما كانت الهمزة أولى بها في أَوَاصِلٍ وَأُقْتَّتْ وَإِكَافٍ<sup>٢٧٩</sup> وَأَحَدٍ؛ لأنَّ الياء وإن كان فيها بعضُ خِفةٍ ففيها خَفَاءٌ، وفي الواو جهراً كالهمزة، وهما من طرفين، فتناسبا، وتبادلاً، ما لم يعرض مانعٌ.

ورجَّح المازني<sup>٢٨٠</sup> الياء بالخِفةِ، فقال: أَيْمٌ، وكفى بقول العرب: ذَوَائِبٌ، دون ذِيَائِبٍ، فَيَصْلًا.

واستصحب أيضاً الياء المبدلة من ثانية الهمزتين لكسرةٍ فيها أو في التي قبلها إذا أزالها التصغيرُ أو التكريهُ، كأَيْمَةٌ في

---

<sup>٢٧٨</sup> هذا هو مذهب الأخفش، وعليه الجمهور، وذهب المازني إلى قلب الهمزة المفتوحة بعد مفتوحة ياء، فيقول في أَفْعَلٌ مِنَ أُمَّ: أَيْمٌ، ونسب رأيه هذا إلى الفساد. وانظر المنصف لابن جني (٢/٣١٥-١٨)، والممتع لابن عصفور (١/٣٦٥-٦٧)، والمساعد لابن عقيل (٤/١٠٨).

<sup>٢٧٩</sup> الإِكَافُ والأُكَافُ والوِكَافُ والوُكَافُ: من المراكب شِبْهُ الرِّحَالِ والأَقْتَابِ، يكون للبعيرِ والحصارِ والبغلِ، وزعم ابن السكيت أن الهمزة بدل من الواو. اللسان (أكف، وكف).  
<sup>٢٨٠</sup> المازني (.... - ٢٤٩):

بكر بن محمد بن بقية، أبو عثمان، المازني، الشيباني، من شيوخ البصريين، وعنه أخذ المبرد. ترجمته في أخبار النحويين البصريين للسيرافي (٧٤-٨٥)، ومراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي (١٢٦-٢٨)، وتاريخ العلماء النحويين لأبي المحاسن التنوخي (٦٥-٧١)، ونزاهة الألبا لابن الأتباري (٢٤٢-٥٠)، وإنباء الرواة للقفطي (١/٢٨١-٩١)، وبغية الوعاة للسيوطي (١/٤٦٣-٦٦). وانظر مذهبه في هذه المسألة وتالياتها، ومخالفته للأخفش فيهما، وأدلة كلٍ منهما، ومناقشة هذه الأدلة في مراجع الحاشية (٢٧٨).

أَيِّمَّةً، وَأَيَادِمَ فِي إِيْدِمِ مِثَالِ إِصْبَعٍ مِنْ آدَمَ، وَالصَّحِيحُ: أُوَيْمَّةٌ  
وَأَوَادِمٌ؛ لِأَنَّ الْوَاوَ أَحَقُّ بِالْهَمْزَةِ، كَمَا تَقَرَّرَ أَنْفَاءً، وَإِنَّمَا صِيْرَ إِلَى  
الْيَاءِ لِأَجْلِ الْكُسْرَةِ، فَلَمَّا ذَهَبَتْ تَعَيَّنَتْ الْوَاوُ كَمَا تَعَيَّنَتْ فِي  
تَصْغِيرِ آدَمَ وَتَكْسِيرِهِ. وَهَذَا قَوْلُ أَبِي الْحَسَنِ<sup>٢٨١</sup>.

### [ توالي أكثر من همزتين في كلمة ]

وَلَوْ اتَّفَقَ تَوَالِي أَكْثَرَ مِنْ هَمْزَتَيْنِ أُبْدِلَتِ الثَّانِيَةُ وَالرَّابِعَةُ،  
وَحَقَّقَ مَا سِوَاهُمَا، وَذَلِكَ بِأَنَّ تَبْنِيَّ مِثْلِ قِمَطْرٍ<sup>٢٨٢</sup> مِنْ هَمْزَاتٍ،  
فَتَقُولُ: إِيَّيْ، وَالْأَصْلُ: إِأَأُ، فَأُبْدِلَتِ الثَّانِيَةُ لِأَنَّهَا بَعْدَ هَمْزَةٍ  
مُحَقَّقَةٍ، وَحَقَّقَتِ الثَّلَاثَةَ لِأَنَّهَا بَعْدَ يَاءٍ، وَأُبْدِلَتِ الرَّابِعَةُ لِأَنَّهَا بَعْدَ  
هَمْزَةٍ مُحَقَّقَةٍ. وَهَكَذَا قِيَاسُ مَا لَمْ يُذَكَّرْ<sup>٢٨٣</sup>.

### [إبدال الواو ياءً في فعالٍ مصدرًا معتلّ العين صحيح اللام]

فَصْلٌ: يَجِبُ إِبْدَالُ الْوَاوِ يَاءً إِذَا انْكَسَرَ مَا قَبْلَهَا، وَهِيَ عَيْنٌ  
لِمَصْدَرٍ اعْتَلَّتْ فِي فِعْلِهِ، نَحْوُ: قَامَ قِيَامًا، وَانْقَادَ انْقِيَادًا.

فَلَوْ لَمْ يَنْكَسِرْ مَا قَبْلَهَا فِي الْمَصْدَرِ، أَوْ لَمْ يَنْلُهَا إِعْلَالٌ فِي  
الْفِعْلِ، وَجِبَ التَّصْحِيحُ، نَحْوُ: رَاحَ رَوَاحًا، وَقَاوَمَ قَوَامًا.

<sup>٢٨١</sup> انظر مراجع الحاشية (٢٨٧) ص (٨٠).

<sup>٢٨٢</sup> مضى تفسيره في الحاشية (٢٣) ص (٩) من هذا الكتاب.

<sup>٢٨٣</sup> انظر حكم اجتماع الهمزات مما يوافق هذه المسألة في المنصف (٩٧/٣)، والممتع (٧٧٠/٢)،  
والمساعد (١١٢/٤)، وشفاء العليل (١٠٨٦/٣).

### [ إبدال الواو ياءً في فعالٍ جمعاً معتلاً العين صحيح اللام ]

وكذلك يجب إبدال الواو ياءً إذا كانت عين فعالٍ، وكان فعالٌ جمعاً لواحدٍ صحّت لامه واعتلت عينه، كدارٍ وديارٍ، أو سكنت، كثوبٍ وثيابٍ، أو اجتمع فيها الأمران، كريحٍ ورياحٍ.

### [ تصحيح عين فعالٍ جمعاً معتلاً العين واللام ]

فلو كانت اللام واواً، أو ياءً، وجب تصحيح العين في الجمع؛ لئلا يتوالى إعلالان، وذلك أن اللام في هذا الجمع تتطرف بعد ألف زائدة، فيجب إبدالها همزة، لما تقدم ذكره.

فلو أعلت العين أيضاً بإبدالها ياءً، فقبل في جمع نحو جوءٍ: جياءً، وفي جمع ريانٍ: (رياءً)<sup>٢٨٤</sup> لزم توالي إعلالين، وذلك إجحاف بالأصل، فلجئ إلى تصحيح العين، فقبل: جواءٍ ورواءٍ. وكذلك حكم ما أشبههما.

### [ تصحيح نحو دولٍ وكوزة ]

فلو كان الجمع على فعلٍ، أو فعلةٍ، وجب التصحيح، كدولةٍ ودولٍ، وكوزٍ وكوزةٍ.

<sup>٢٨٤</sup> أ: "رواء".

## [ إن اعتلت العين في الواحد اعتلت في جمعه ]

إلا إن اعتلت العين في الواحد فيجب في الجمع الإعلالُ  
بالإبدال المذكور، نحو: قامةٍ وقيمٍ، ودائمةٍ وديمٍ؛ عيناها واونٍ؛  
لأن تصغيرهما: قويمَةٌ ودويمَةٌ، ولأن القامة من القوام، والدائمة  
من الدوام.

وبعضُ العرب يقول<sup>٢٨٥</sup>: ديمت الأرض ديمًا: إذا أمطرت  
بالدائمة، فعلى هذا يقال: إن عينها ياءٌ، لا واوٌ.

وقد يُجابُ عن هذا بأن يقال: (أصله)<sup>٢٨٦</sup> الواوُ، ولكن لما لم  
يُستعمل الفعلُ منه إلا مُسنداً للمفعولِ لازمةُ الإعلالِ، فبني  
المصدرُ عليه مُعلًا، وإن كان سببُ الإعلالِ مفقودًا، كما قيلَ في  
مفعولٍ من الشوبِ: مشيبٌ، حملاً على شيب.

## [ شدوذُ الإعلالِ في عيدٍ ]

(وشذَّ)<sup>٢٨٧</sup> الإعلالُ في نظيرِ دولٍ، فقالوا: عوذٌ وعيدةٌ<sup>٢٨٨</sup>،  
والعوذُ البعيرُ المُسنُّ.

<sup>٢٨٥</sup> انظر اللسان (دوم، ديم).

<sup>٢٨٦</sup> ب: " أصلها "

<sup>٢٨٧</sup> ب: " وقد شذ "

<sup>٢٨٨</sup> في النسختين: " عيدٌ، والتصويب عن المعاجم (عود).

قال في التهذيب: العوذ: الجمل المسن الذي فيه بقية قوة. وفي الصحاح: هو الذي جاوز في السن البازل  
والمُخلف.

والظاهر أن العوذ يُطلق على كل قديم كالطريق والسودد، وعلى كل مسن: كالجمل، والرجل، والشاة،  
والفرس، والناقة، والماعر، والأنثى من ذلك: عوذة.

## [ شذوذ التصحيح في حوج ]

وشذ التصحيح في نظير قِيم، فقالوا: حاجة حوج.

## [ إعلال الألف أختيها ]

فصل: تتقلب الألف ياءً إذا انكسر ما قبلها، وواواً إذا انضم ما قبلها، كقولك في مصباح: مُصَيَّبِيحٌ، وفي ضاعف: ضُوْعِفَ.

## [ إعلال الواو ياءً ]

وكذلك تتقلب الواو الساكنة ياءً إذا انكسر ما قبلها، نحو: إِيْعَادٍ؛ مصدرٍ أُوْعِدَ، فإنّ الياء فيه بدل من الواو التي هي فاء الكلمة، ومثله: المِيزَانُ والمِيرَاثُ والمِيقَاتُ، فإنهن من الوزن والوراثه والوقت، (فانقلبت)<sup>٢٨٩</sup> فيهن الواو ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها.

## [ إعلال الياء واواً ]

وكذلك تتقلب الياء الساكنة واواً إذا انضم ما قبلها، نحو: مُوقِنٍ؛ اسم فاعلٍ من أَيْقَنَ، فإنّ الواو فيه بدل من الياء التي هي فاء الكلمة.

---

= ويقال: عَوْدٌ وَعِسْوَدَةٌ، وكهْرٌ وَهَرَرَةٌ، وعِدَّةٌ لغة قبيحة، رواها أبو زيد في نواتره، ويقال: عَوْدَةٌ وَعَوْدٌ، كهْرَةٌ وَهَرَرٌ.

انظر الصحاح واللسان (عود)، والتهديب (عود: ١٢٥/٣-١٢٦).

<sup>٢٨٩</sup> أ: " فانقلبت "

## [ تصحيح الواوِ أو الياءِ الساكنةِ المدغمةِ في مثلها ]

فلو لم تكن الواوِ، ولا الياءُ، مفردةً، بل مدغمةً في مثلها، وجب التصحيحُ، نحو: إوَابٍ؛ مصدرِ أَوَّبَ: إذا استوعبَ النهارَ (بسير) <sup>٢٩٠</sup>، أو بغيره من الأعمالِ، ونحو: يُّيَاعٍ، جمعِ بَائِعٍ، فبعدَ كسرةِ الهمزةِ من إوَابٍ واوٍ ساكنةً، وبعدَ ضمِّ الباءِ من يُّيَاعٍ ياءٌ ساكنةً، لكن حَصَّنَهُمَا الإدغامُ، فلم (تتأثراً للكسرةِ والضمِّ) <sup>٢٩١</sup>، وذلك أنَّ المدغمَ والمدغمَ فيه يُتلفَّظُ بهما دفعةً واحدةً، فيصيرُ كلُّ واحدٍ منهما لصاحبه وقايةً ممَّا كان يناله مفرداً من الإعلالِ.

أمَّا كونُ الثاني وقايةً للأوّلِ فيظهرُ في نحو: إوَابٍ، فإنَّ واوَهُ الأولى ساكنةٌ بعدَ كسرةٍ، وبإدغامِها في الثانيةِ والتلفُّظِ بهما دفعةً واحدةً أشبهتْ واوَ (سواك) <sup>٢٩٢</sup> ونحوه، فاستحقَّتِ التصحيحَ. وكذلك ياءُ يُّيَاعِ الأولى ساكنةٌ بعدَ ضمِّةٍ، وبإدغامِها في الثانيةِ والتلفُّظِ بهما دفعةً واحدةً أشبهتْ ياءَ هُيَامٍ ونحوه، فاستحقَّتِ التصحيحَ.

وأما كونُ الأوّلِ وقايةً للثاني فيظهرُ بنحو صَبِيٍّ وَعَفُوٍّ؛ فإنَّ الياءَ الثانيةَ من صَبِيٍّ بإدغامِ الأولى فيها أشبهتْ ياءَ ظَبِيٍّ فلمْ تُسْتَقَلْ فيها الضمّةُ والكسرةُ، كما استتقلتْ في ياءِ قاضٍ ونحوه،

<sup>٢٩٠</sup> ب: "بسيرة".

<sup>٢٩١</sup> ب: "تتأثر الضمّة والكسرة".

<sup>٢٩٢</sup> أ: "سؤال".



ولو خلت من إدغام فيها باشرتها الكسرة، فجرت في الإعلالِ  
مجرى نظيرتها.

وكذلك الواو الثانية من عفو لو خلت من إدغام فيها وجب  
لها ما وجب لواو أدل، جمع دلو، من إبدال الضمة قبلها كسرة،  
وانقلابها هي ياء، وتقدير الرفع والجر فيها لاستتقال ظهوره،  
(لكن بإدغام)<sup>٢٩٣</sup> الأولى فيها أشبهت واو عفو وشبهه، فجرت  
مجرأها.

### [ إعلالُ الياء المتطرفة المضموم ما قبلها واوا ]

فصل: يجوز بناء الفعل للتعجب على فعل، فإن كانت لامه  
ياء صارت واوا؛ لتطرفها بعد ضمة، نحو: قَضُو الرَّجُلُ،  
بمعنى: ما أقضاه، ولم يَجِئْ مِثْلُ ذَلِكَ فِي مُتَصَرِّفٍ، إِلَّا مَا نَدَرَ  
مِنْ قَوْلِهِمْ: نَهَوَ الرَّجُلُ فَهُوَ نَهْيٌ: إِذَا كَانَ كَامِلًا نَهْيَةً؛ أَي:  
العقل<sup>٢٩٤</sup>.

### [ إعلالُ الياء واوا في مثل مقدرة من الرمي ]<sup>٢٩٥</sup>

وكذلك تُقَلَّبُ الياءُ بَعْدَ الضِّمَّةِ واوا في بناءِ مِثْلِ مَقْدَرَةٍ مِمَّا  
لَامُهُ ياءٌ، إِنْ قُدِّرَ بِنَاءُ الكَلِمَةِ عَلَى التَّأْنِيثِ، وَذَلِكَ نَحْوُ: مَرْمُوءَ،

<sup>٢٩٣</sup> ب: "وبإدغام".

<sup>٢٩٤</sup> انظر التهذيب (نهي: ٤٣٩/٦)، واللسان (نهي)، وسر الصناعة (٥٨٩/٢)، وشرح الكافية الشافية (٢١١٨/٤)، وشرح الشافية لركن الدين (١٢٢٣/٢)، وللبيروني (٥٠٠/٢)، والمساعد (١٣٠/٤).  
<sup>٢٩٥</sup> انظر المسألة في: المنصف (٢٨٨/٢)، والممتع (٧٤١/٢)، وشرح الألفية لابن الناظم (٨٥١)،  
ولابن عقيل (٢٢٥/٤)، والمساعد (١٣١/٤).

(فَتَقَلَّبُ الْيَاءُ وَاوًا بَعْدَ الضَّمَّةِ)<sup>٢٩٦</sup>؛ لكونها لاماً، واللام ضعيفةً على كُلِّ حالٍ.

ولم تُبدلِ الضَّمَّةُ كسرةً فتسلمَ الياءُ؛ لأنها ليست طرفاً، ولأنَّ لِحَاقِ التَّاءِ غيرُ عارضٍ.

[ تصحيحُ الياءِ في مثلِ مَقْدَرَةٍ مِنَ الرَّمِيِّ

إِنْ قُدِّرَ عَرَضُ التَّائِيثِ ]

فَلَوْ قُدِّرَ بِنَاءُ مَرْمُوءَةٍ عَلَى التَّذْكِيرِ ثُمَّ عَرَضَ لِحَاقِ التَّاءِ وَجِبَ إِيدَالُ الضَّمَّةِ كسرةً، وَتَصْحِيحُ الياءِ، كَمَا يَجِبُ ذَلِكَ مَعَ التَّجْرُدِ مِنَ التَّاءِ؛ لِأَنَّ لِحَاقَهَا عَارِضٌ، فَلَا يُعْتَدُّ بِهِ.

[ مِثْلُ سَبْعَانَ مِنَ الرَّمِيِّ ]<sup>٢٩٧</sup>

فَإِنْ بُنِيَ مِثْلُ (سَبْعَانَ)<sup>٢٩٨</sup> مِمَّا لَامُهُ يَاءٌ فَعِلَ بِالْيَاءِ بَعْدَ الضَّمَّةِ، مَعَ الْأَلْفِ وَالنُّونِ، مَا فَعِلَ بِهَا مَعَ التَّاءِ الْمَقْدَّرِ لُزُومُهَا، فَيُقَالُ: رَمَوَانٌ، وَهُوَ مِثْلُ سَبْعَانَ مِنَ الرَّمِيِّ.

<sup>٢٩٦</sup> ب: "تقلب الياء بعد الضمة واوا".

<sup>٢٩٧</sup> انظر شرح الألفية لابن الناظم (٨٥١)، ولابن عقيل (٢٢٥/٤)، والمسعودي (١٣١/٤)، وشفاء العليل للسلميلي (١٠٩١/٣).

<sup>٢٩٨</sup> ب: "سبعان" في هذا الموضع وتاليه. تصحيف.

وسبعان: موضع معروف في ديار قيس، وقيل: جبل قبل فلج، وقيل: وادٍ شمالي سلم، قال تميم بن مقبل:

ألا يا ديارَ الحَيِّ بِالسَّبْعَانِ أَمَلَّ عَلَيْهَا بِالْبَلَى الْمَوَانِ

وانظر معجم البلدان لياقوت (١٨٥/٣)، ونكت الشتتمري (١١٥١/٢)، واللسان (سبع).

## [ سلامة الياء في مثل بيض وعيسة ]

فصل: إذا انضمَّ ما قبل الياء الساكنة المفردة، واتصلت بالآخر، أو ما هو في حكم الآخر، أبدلت الضمة كسرة، فسلمت الياء، جمعاً كان ما هي فيه كبيض، أو مفرداً كعيسة؛ من قولهم: جمل أعيس؛ أي: أبيض بين العيسة والعيس، فالأصل فيهما: بِيضٌ وَعِيسَةٌ، ثُمَّ فُعِلَ بهما ما ذُكِرَ.

والدليل على ضم هذه الباء وهذه العين في الأصل (أن بيضاً)<sup>٢٩٩</sup> جمع لصفة على أفعل؛ مذكر فعلاء، فيجب كونه على فُعِلَ، كأحمر وحمر، وأخضر وخضر، وأن العيسة اسم للون الوصف منه على أفعل وفعلاء، فيجب كونه على فُعِلَ، كالحمرة والخضرة.

## [ إعلال الياء الساكنة المضموم ما قبلها واوا في مثل مؤسر ]

فلو انفصلت الياء أقرت الضمة التي قبلها، وقلبت الياء واوا، كمؤسر؛ اسم فاعل من أيسر إذا استغنى، وعوطط بمعنى عُيِّط<sup>٣٠٠</sup>، وهي النوق التي لم تحمل، يقال: عاطت الناقة تعيط:

<sup>٢٩٩</sup> ليس في "ب".

<sup>٣٠٠</sup> يقال: ناقة عائط، ونوق عوط، وعييط، وعييط، وعوطط، وعييطط. انظر الصحاح واللسان (عوط).

إذا ضربها الفحل ولم تحمل، (والعوطط) <sup>٣٠١</sup> أيضاً مصدر عاطت الناقة <sup>٣٠٢</sup>.

وإنما لم تُقرَّ الضمة قبل الياء المتصلة بالآخر فتقلب واواً، وأقرت قبل الياء المنفصلة من الطرف؛ لأن أحد الأمرين لازم؛ إما إبدال الضمة كسرةً، وإما إبدال الياء واواً. أخفهما إبدال الضمة، فاستعمل في أحق (المحليين) <sup>٣٠٣</sup> بالتخفيف، وهو ما اتصل بالآخر، واستعمل الآخر فيما انفصل عنه؛ لأن الواو مستتقة، واستتقالها متزايد بتأخرها، وإن كان الموضع لها بالأصالة، فكيف إذا كان لغيرها.

وقد يعترض على هذا بأن يقال: التغيير بتبدل (الحرف) <sup>٣٠٤</sup> أشد من التغيير بتبدل الحركة، فكان القريب من الآخر أحق به من البعيد.

والأولى أن يقال: لما كان تبدل الحركة يلزم منه زوال الوزن الأصلي كان أمكن في الإعلال، وأبعد من التصحيح، فخص به ما قرب من الآخر الذي هو بالإعلال أولى، بخلاف

<sup>٣٠١</sup> ب: "والعوططة". تحريف.

<sup>٣٠٢</sup> جاء في الصحاح: "قال أبو عبيد: وبعضهم يجعل عوططاً مصدراً، ولا يجعله جمعاً". الصحاح (عوط).

<sup>٣٠٣</sup> ب: "المحليين".

<sup>٣٠٤</sup> ب: "الحروف".

تبدل الياءِ واواً مع بقاءِ الضمّةِ فإنه كلاً تغييرٍ؛ لبقاءِ الوزنِ الأصليِّ.

وأيضاً: فإنّ تبديلَ الضمّةِ بكسرةٍ محضةٍ عملٌ محضٌ؛ لأنّه اختياريٌّ، وتبدلُ الياءِ بعدَ الضمّةِ واواً عملٌ اضطراريٌّ، فأشبهه التصحيحُ، فخصَّ بما بعدَ من الطرفِ.

وفرقَ أبو الحسنِ بينَ الجمعِ والمفردِ في هذا الحكمِ، فرأى أنّ إبدالَ الضمّةِ كسرةً؛ لتسلمِ الياءِ، مخصوصٌ بالجمعِ؛ لأنّ فيه ثقلاً ليس في المفردِ، فأوثرَ بأخفِ الإعلالين<sup>٣٠٥</sup>.

ولو كانَ الأمرُ كما ادّعى لقيلاً في عيشةٍ: عؤسةٌ؛ لأنّه مفردٌ.

ويمكنُ الاعتذارُ لأبي الحسنِ عن عيشةٍ بأنّ فيه ثقلاً؛ للزومِ تأنيثه، فأشبهه الجمعَ.

### [ مَعِيشَةٌ وَمَعُوشَةٌ ]

وقد حكى الأزهرى<sup>٣٠٦</sup> أنّ من العربِ من يقولُ: مَعُوشَةٌ، في مَعِيشَةٍ، وهذا ممّا يقوّي قولَ أبي الحسنِ؛ لأنّ المَعُوشَةَ:

<sup>٣٠٥</sup> ومذهب الخليل وسيبويه والجمهور عدم التفريق في هذه المسألة بين الجمع والمفرد، وخالف الأخفش فيها. وانظر المسألة مفصلة في المنصف لابن جني (٢٩٦/١-٣٠١)، وشرح المفصل لابن يعيش (٦٧/١٠، ٨١)، ولابن الحاجب (٤٣٦/٢)، والمساعد لابن عقيل (١٣٢/٤)، بالإضافة إلى الكتاب (٣٤٩/٤)، والمقتضب للمبرد (٢٣٨/١).

<sup>٣٠٦</sup> الأزهرى (٢٨٢-٣٧٠):

أبو منصور، محمد بن أحمد بن الأزهر بن طلحة بن نوح الأزهرى، صاحب التهذيب. ترجمته في:-

مَفْعَلَةٌ؛ مَنْ العِيشِ، وهو مفردٌ، ولكنَّ الاستدلالَ به لا يُساوي  
الاستدلالَ بِعَيْسَةٍ ولا (يُقَارِبُهُ)<sup>٣٠٧</sup>؛ لأنَّ جميعَ العربِ يقولونَ:  
عَيْسَةٌ، وجُمهورُهُم يقولونَ: مَعِيشَةٌ، لا مَعُوشَةٌ، فنُتبتَ أنَّ إيدالَ  
الضُمَّةِ كسرةً في المفردِ؛ لتسَلَّمَ الياءُ، حكَمَ مبنِيٌّ على ما استعمله  
جميعُ العربِ، وإيدالَ الياءِ فيه واوًا حكَمَ مبنِيٌّ على قولِ شاذٍّ،  
والشاذُّ لا يُعوَّلُ عليه<sup>٣٠٨</sup>.

### [ فُعَلَى: مضموم الفاء، معتل العين ]

وأما الصِّفَةُ<sup>٣٠٩</sup> التي على وزنِ فُعَلَى، كالكَيْسَى والخَيْرَى؛  
مؤنَّثِي الأَكَيْسِ والأَخِيرِ، (فالأجودُ)<sup>٣١٠</sup> فيه إيدالُ الضُمَّةِ، وتسَلَّمُ  
الياءُ، تشبيهاً لألفِ التَّأْنِيثِ بهائِهِ في تقديرِ تمامِ الكلمةِ

= إنباء الرواة للقطبي (١٧٧/٤-٨١)، والبلغة للفيروزابادي (١٨٦)، وبغية الوعاة للسيوطي (١٩/١-  
٢٠)، ومعجم الأدياء لياقوت (٢٣-٢٣٢١/٥)، ووفيات الأعيان لابن خلكان (٣٦-٢٣٤/٤)، والوفاي  
بالوفيات للصفدي (٤٦-٤٥/٢)، وإشارة التعيين لليمانى (٢٩٤)، ومراة الجنان لليافعي (٣٩٥/٢)،  
ونزهة الألباء لابن الأنباري (٢٣٧-٢٨).

قال الأزهرى: "وقال مؤرِّجٌ: هي المعيشة، قال: والمعوشة لغة الأزدي. وأنشد لحاجز بن الجعدي:  
من الخفرات لا يئمُّ غذاها ولا كدَّ المعوشة والعلاج."

التهذيب (عيش: ٦٠/٣).

٣٠٧ ب: "يقاومه".

٣٠٨ انظر المساعد (١٣٢/٤).

٣٠٩ هذه مسألة كثر الخلاف فيها، وليس الخلاف فيها مقصوراً على سيبويه والأخفش، وانظرها في  
الكتاب (٣٦٤/٤)، والمقتضب للمبرد (٣٠٤/١)، والتكملة لأبي علي (٦٠٢)، والمنصف لابن جني (٢/  
١٦١-٦١٣)، وشرح الكافية الشافية لابن مالك (٢١٢١/٤)، وشرح المفصل لابن يعيش (٩٧/١٠)،  
ولابن الحاجب (٤٥١/٢)، وشرح الشافية للرضي (١٣٤/٣)، وبغية الطالب لابن الناظم (١٩٦-٢٠٠)،  
والمساعد لابن عقيل (١٣٢/٤)..

٣١٠ ب: "والأجود".

(بدونهما) <sup>٣١١</sup>، وإيثاراً بأخف الإعلالين أثقل المثالين، [وهو الصفة، فلو كان اسماً، كطوبى، تعين أثقل الإعلالين] <sup>٣١٢</sup>، وهو إبدال الياء واواً؛ لأن الاسم أخف من الصفة، فكان أحمل لمزيد الثقل، كما حركوا عين فعلة اسماً حين جمعه، ولم يحركوه من الصفة، نحو: جفّات وضخّمت.

وقد روي عن العرب: الكوسى والخورى، فعوملاً معاملة عوطط؛ تشبيهاً للآلف، للزومها وعدم انفصالها، بالحرف الثاني من عوطط.

وكذلك روي: الضوقى، في أنثى الأضيقي <sup>٣١٣</sup>.

[إعلال الواو ياءً إن وقعت طرفاً، أو كالطرف، بعد كسرة]

فصل: يجب بعد الكسرة، قلب الواو ياءً إن تأخرت، أو كانت كالتأخرة، نحو: رضى، وشجيرة، وأصلهما الواو؛ لأنهما من الرضوان والشجور.

[شدوذ تصحيح الواو في نحو مقاتوة]

وشدذ التصحيح في قولهم: مقاتوة <sup>٣١٤</sup>؛ جمع مقتوي، وهو الخادم.

<sup>٣١١</sup> ب: "بدونها".

<sup>٣١٢</sup> ساقط من "أ".

<sup>٣١٣</sup> انظر مراجع الحاشية (٣٠٩) ص (٩١)، واللسان (طيب، خير، كوس، ضيق).

<sup>٣١٤</sup> وجاء الإعلال أيضاً فقالوا: مقاتية، وقالوا: ليس مثله غير سواسية في سواسية. وانظر المنصف لابن جني (١٣٣/٢-٣٤)، والمساعد (١٢٨/٤)، وشفاء العليل (١٠٩٠/٣)، والصحاح واللسان (قتا).



## [ إعلال الواوِ رابعةً فصاعداً ياءً ]

وكذلك بعدَ الفتحة بشرط وقوع الواوِ رابعةً فصاعداً، نحو:  
أعليتُ، واستعليتُ، والمُعَلَّى<sup>٣١٥</sup>، والمُسْتَعْلَى، والمَعْلَاةُ<sup>٣١٦</sup>،  
والمُسْتَعْلَاةُ.

وإنما قُلبتِ الواوُ المتأخّرةً لفظاً أو تقديراً؛ لأنَّ أكثرَ ما  
يكونُ ذلك في محمولٍ على مكسورٍ ما قبلَ آخره، كأعلى فإنه  
محمولٌ على يُعَلِّي؛ لأنَّه مُضارِعُه، وكيرِضِي فإنه محمولٌ على  
رَضِي، فإنه ماضيه، وكتزكي ويتزكي فإنهما محمولان على  
زُكِّي وتزُكِّي، وكمُعَلَّى فإنه محمولٌ على (مُعَلِّ) <sup>٣١٧</sup>، وكالآزكي  
فإنه محمولٌ على زاك.

ثمَّ حُمِلَ على المشتقِّ ما ليس مشتقاً.

## [ يشأيان ]

وقالوا في يشأى مُضارعٍ شأوتُ: هما يشأيان<sup>٣١٨</sup>؛ لأنهم لما  
فتحوا عينه؛ لأجل أنها حرفٌ حلقٍ، أشبه (ما تفتح) <sup>٣١٩</sup> عينه

<sup>٣١٥</sup> المُعَلَّى: القِدْحُ السابعُ في الميسر، وهو أفضلها، إذا فاز حازَ سبعةَ أنصباءٍ من الجزور، وقال  
الليثاني: وله سبعةُ فروضٍ، وله غنمٌ سبعةَ أنصباءٍ إن فاز، وعليه غرْمٌ سبعةَ أنصباءٍ إن لم يفز. انظر  
اللسان (علو).

<sup>٣١٦</sup> المَعْلَاةُ: مكسبُ الشرفِ، وهي واحدةُ المعالي، وموضعٌ بين مكةَ وبدرِ بينه وبين بدرِ الأثيلِ، وقرية  
من قرى الخرجِ باليمامةِ، ومقبرةُ مكةَ بالحجونِ. انظر اللسان والقاموس (علو)، ومعجم البلدان لياقوت  
(١٥٨/٥).

<sup>٣١٧</sup> ب: "معلي".

<sup>٣١٨</sup> شأوتُ القومِ أشأهمُ شأواً: سبقتهم، وشأيتهم أشأهمُ شأياً: سبقتهم كذلك.

وما يذكره ابن مالك في يشأيان وشذوذُه أو قبحه مسألةٌ خلافيةٌ لسيبويه والأخفش وقطرب والمازني  
وابن جني. وللأخير فيها مناقشاتٌ ومسائلٌ مستفاضة. وانظرها في المنصف (٢/١٦٦-٦٩)، وانظر  
التهذيب (شأى: ٤٤٦/١١)، واللسان (شأى).

<sup>٣١٩</sup> أ: "ما لا تفتح".

لأجل كسرِها في الماضي، كَشَقِيَ يَشْقَى، ففُعِلَ به من القلبِ ما  
فُعِلَ (بشبيهِه) <sup>٣٢٠</sup>.

وهذا الذي فُعِلَ بِيَشَأَى حملاً على يَشْقَى شبيهة بقولهم في  
(تَأْبَى تَبَّى) <sup>٣٢١</sup>، حملاً على يَبْقَى وغيره ممَّا فُتِحَ عينُ مضارِعِه  
لكسرِها في (المُضِيّ) <sup>٣٢٢</sup>؛ إذْ حرفُ المضارعةِ لا يُكسرُ من  
الثلاثيِّ إلَّا لذلك <sup>٣٢٣</sup>.

وقد يُقالُ في يَشَأَى: إنّه محمولٌ على أَشَأَى المُسندِ إلى  
المتكلمِ، وأَشَأَى المُسندُ إلى المتكلمِ محمولٌ على ذي همزةِ  
التعدية؛ لتوافقِهما وزناً ولفظاً.

ويمكنُ أنْ يُقالَ: إنَّ قولهم: يَشَأَيانِ، ليس على لغةٍ منْ قالَ:  
شَأَوْتُ؛ بل على لغةٍ منْ قالَ: شَأَيْتُ، حكاها ابنُ السكيتِ <sup>٣٢٤</sup>، ثمَّ  
استغنيَ بذلك عن أنْ يُقالَ: يَشَأَوانِ.

<sup>٣٢٠</sup> ب: " بشبهه " .

<sup>٣٢١</sup> ب: " نأى يئأى " . تحريف، وانظر ص (١٨).

<sup>٣٢٢</sup> ب: " الماضي " .

<sup>٣٢٣</sup> أي: لا يكسر أول المضارع من الثلاثي إلا إذا كان من باب عِلِمَ يَعْلَمُ، أو تَوَعَّمُ أَنْ ماضيه مكسور العين كأبى يَأبَى. انظر الكتاب (١١٠/٤)، والمنصف لابن جني (١٦٧/٢)، وشرح الملوكي للثمانيني (١٩٦).

<sup>٣٢٤</sup> ابن السكيت (١٨٦-٢٤٤) مضت ترجمته في الحاشية (٧٨) ص (٢٥)، وانظر ما حكاها في إصلاح المنطق له (١٤١).

## [ إبدال الضمة قبل الياء المتطرفة كسرة لتسلم الياء ]

فصل: يجبُ إبدالُ الضمةِ كسرةً إنْ وليها في آخرِ الاسمِ ياءً، أوْ واوً، كأظبِ جمعِ ظبني، وأجرِ جمعِ جرو، فأصلهما: أظبني وأجرو، كأفلسٍ وأضرُسٍ، فكسرت عيناهما، (وجرياً)<sup>٣٢٥</sup> مجرى قاضٍ وغازٍ؛ لأنه ليس في الأسماء المتمكنة ما آخره حرفٌ علّةٌ يلي ضمةً، إنّما يكونُ في الأفعالِ، نحو: يدعو ويغزو.

فإن قيل<sup>٣٢٦</sup>: لم خصّ الفعلُ، وهو أثقلُ من الاسمِ، بهذا الذي رُفِضَ من الاسمِ؟

فالجوابُ: إنّ ذلك سهلٌ عليهم في الفعلِ لتعرضه لحذفِ آخره في الجزمِ، والمستثقلُ إذا كان بصددِ الزوالِ هانَ أمرُهُ، والاسمُ ليس كذلك.

وأيضاً: فإنّ آخرَ الاسمِ مُعرضٌ لما تتعذرُ الواوُ معه، أو يكثرُ استتقالها، كالجرِّ، وياءِ المتكلمِ دونِ نونِ وقايةٍ، وياءِ النسبِ، وآخرُ الفعلِ ليس كذلك، ولذلك لم يُبالِ بهوٌ وذو بمعنى الذي؛ لأنه لا يلحقهما ما ذكرته.

<sup>٣٢٥</sup> ب: "وجرى".

<sup>٣٢٦</sup> انظر هذا الافتراض والجواب عنه في المنصف لابن جني (١١٧/٢-١٨).

[ إن بُني نحو عَرْقُوةٍ على التَّأنيثِ سَلِمَتِ الواوُ والضمةُ ]

فصل: لا تُغَيَّرُ الضمَّةُ الكائنةُ في غيرِ واوٍ قبلِ واوٍ بعدها  
هاءُ التَّأنيثِ، إن بُنيتِ الكلمةُ عليها، كعَرْقُوةٍ<sup>٣٢٧</sup>.

[ إن قُدِّرَ عروضُ التَّأنيثِ في عَرْقُوةٍ أُبدلتِ الضمَّةُ وأُعلتِ الواوُ ]

فلو قُدِّرَ عُروضُها أُبدلتِ الضمَّةُ كسرةً، والواوُ ياءً، مثلُ أنْ  
يُجاءَ للعَرَقِيِّ والقَلْنَسِيِّ<sup>٣٢٨</sup> بواحدٍ مبنيٍّ عليهما بناءً عَباءةٍ على  
عَباءٍ<sup>٣٢٩</sup>، فإنَّ الواجبَ أنْ يُقالَ فيه من العَرَقِيِّ: عَرَقِيَّةٌ، ومن  
القَلْنَسِيِّ: قَلْنَسِيَّةٌ، والأصلُ: عَرْقُوةٌ وقَلْنَسُوةٌ، فلمْ يُستعملِ الأصلُ  
مع الهاءِ العارضةِ كما لمْ يُستعملِ قبلَ عُروضِها.

<sup>٣٢٧</sup> مضى تفسيرها في الحاشية (٨٣) ص (٢٦) من هذا الكتاب.

<sup>٣٢٨</sup> العَرَقِيُّ: جمعُ عَرْقُوةٍ، والقَلْنَسِيُّ: جمعُ قَلْنَسُوةٍ، ويجمعانِ على غيرِ ذلك. والصاحح وانظر اللسان  
(قلس، عرق)، والمنصف لابن جني (٢/١٢٠-٢١، ١٢٨-١٢٩).

<sup>٣٢٩</sup> أي: بناء الواحد على الجمع، قال ابن جني في سر الصناعة (١/٩٤-٩٧): "فأما قولهم: عَباءةٌ  
وصَلَاءةٌ وَعِظَاءةٌ فقد كان ينبغي لما لحقت الهاءُ آخرًا، وجرى الإعرابُ عليها، وقويت الياءُ بعدها عن  
الطرف، أَلَا يُهْمَزُ، وَأَلَا يُقالُ إِلَّا عَبَايَةٌ وَصَلَايَةٌ وَعِظَايَةٌ، فيقتصر على التصحيح دون الإعلال، وألَّا  
يجوز فيه الأمران، كما اقتصر في نهايةٍ وَغِبَاوَةٌ وَشَقَاوَةٌ وَسَعَايَةٌ وَرِمَايَةٌ على التصحيح دون الإعلال،  
إلا أن الخليل قد علل ذلك، فقال: إنهم إنما بنوا الواحد على الجمع، فلما كانوا في الجمع يقولون: عِظَاءٌ  
وَعِبَاءٌ وَصَلَاءٌ، فيلزمهم إعلال الياء لوقوعها طرفًا، أدخلوا الهاء وقد انقلبت اللام همزةً، فبقيت اللام  
معتلةً بعد الهاء، كما كانت معتلةً قبلها". وانظر أيضاً المنصف (٢/١٢٨-١٢٩).

للخليل في هذه المسألة مذهب، وللأخفش آخر، وانظر هذه المسألة في الكتاب (٤/٤١٤)، والمنصف  
لابن جني (٢/٢٩٠)، والممتع لابن عصفور (٢/٧٤٥)، والمساعد (٤/١٣٧).

### [ مثل عَرْقُوةٍ من الغزو ]

فلو كانت الضمة في واوٍ قبل الواو التي بعدها هاءُ التانيثِ  
تضاعف الاستتقالُ، فيتعيَّن الإعلالُ مطلقاً، نحو أن تبني مثل  
عَرْقُوةٍ من غزوٍ، فإنك تقول فيه: غزويةٌ، والأصل: غزوةٌ، ثم  
فعل به ما ذكر من (الكسر) <sup>٣٣٠</sup> والإبدال.

### [ مثل مقدرة من القوة ]

وكذلك لو كانت الواوانِ أصليتين، كبناء مثل مقدرة من قوةٍ  
فإنك تقول فيه: مقويةٌ، والأصل: مقووةٌ، ثم فعل به ما ذكر.

### [ مسائل من إعلال الياء ]

#### [ حذف ياءي نحو كرسي للنسب ]

فصل: تُحذفُ الياءانِ المدغمِ إحداهما في الأخرى إن كانتا  
زائدتين وولييهما مثلاًهما، كقولك: كرسيٌّ، في النسبِ إلى  
كرسيٍّ، والأصل: كرسييٌّ، فاستنقل توالي إدغامين في أربع  
ياءاتِ زوائد، وكانت الأوليانِ في حكم زيادةٍ واحدةٍ فحذفنا معاً،  
كما حذفنا معاً في الترخيم.

<sup>٣٣٠</sup> أ: " الكسرة " .

## [ بَخَاتِي ]

وَيَدُلُّ عَلَى إِحْقاقِ يَاعِينَ غَيْرِ الْكَائِنَتَيْنِ قَبْلَ النَّسْبِ أَنَّ  
بَخَاتِي<sup>٣٣١</sup> اسْمَ رَجُلٍ لَا يَنْصَرَفُ، فَإِذَا نُسِبَ إِلَيْهِ انْصَرَفَ، فَقِيلَ:  
هَذَا بَخَاتِيٌّ، فَلَوْ كَانَتْ الْيَاءُ انْصَرَفَتْ لَمَا تَغَيَّرَ  
حِكْمُهُ.

## [ النَّسْبُ إِلَى نَحْوِ عَلِيٍّ ]

فَإِنَّ كَانَتْ الْأُولَى مَخْصُوصَةً بِالزِّيَادَةِ سَابِقَةً فِي الْوُجُودِ  
لِلثَّلَاثَةِ وَالرَّابِعَةِ حُذِفَتْ، وَقُلِبَتِ الثَّانِيَةُ وَأَوَّأَ، وَانْفَتَحَ مَا قَبْلَهَا، إِنْ لَمْ  
يَكُنْ مَفْتُوحًا، كَعَلَوِيٍّ فِي النَّسْبِ إِلَى عَلِيٍّ، وَالْأَصْلُ: عَلِيٌّ،  
فَاسْتُنْقَلَ فِيهِ مَا اسْتُنْقَلَ فِي الْأَوَّلِ، وَلَمْ تَكُنِ الْأَوَّلِيَّانِ زَائِدَتَيْنِ،  
فَاقْتَصَرَ عَلَى حَذْفِ الزَّائِدِ، فَبَقِيَ: عَلِيٌّ، ثُمَّ كَمَلَ التَّخْفِيفُ بِإِبْدَالِ  
الْكَسْرِ فَتَحَةً، وَالْيَاءِ وَأَوَّأَ؛ فِرَارًا مِنْ تَوَالِي الْأَمْثَالِ.

<sup>٣٣١</sup> الْبَخَاتِيُّ: جَمْعُ جَمَلٍ بَخْتِيٍّ مِنْ جَمَالٍ بَخْتٍ، وَهِيَ الْإِبِلُ الْخِرَاسَانِيَّةُ تَنْتَجُ مِنْ عَرَبِيَّةٍ وَفَالَجِ، وَالْفَالَجُ  
الْجَمَلُ الضَّخْمُ ذُو السَّنَامِينَ يَحْمَلُ مِنَ الْهِنْدِ لِلْفَحَالَةِ، وَعَلَى ذَلِكَ أَكْثَرُ أَهْلِ اللُّغَةِ، وَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّهُ  
مَفْرَدٌ.

وقيل: إن الياعين في آخره زائدتان ليستا من أصل بنية الكلمة، وهما ياء الإضافة، وقيل: كانتا كذلك  
في الأصل، ولما صار البختي جارياً مجرى الأوصاف القائمة مقام الموصوف كالقارس والأطلس نزلت  
الياء منزلة الجزء.

وذهب أكثر أهل اللغة إلى أن البخت: فارسية معربة، وقال بعضهم: مولدة، وذهب ابن دريد إلى أنها  
عربية.

وانظر التهذيب للأزهري (بخت: ٣١٢/٧)، والجمهرة لابن دريد (١/١٩٣)، والصحاح والقاموس  
واللسان والسنج (بخت)، والمعرب للجواليقي (١٣٦)، ومعجم مقاييس اللغة لابن فارس (١/٢٠٨)،  
وقصد السبيل للمجبي (١/٢٥٥)، وشرح الشافية لليزدي (١/١٧٥).

<sup>٣٣٢</sup> ب: " اللتان " .

## [ النَّسْبُ إِلَى نَحْوِ قُصَيٍّ ]

فلو كان ما قبل الياء المحذوفة مفتوحاً اقتصر على الحذف والقلب، كقولك في النسب إلى قُصَيٍّ: قُصَوِيٌّ.

## [ النَّسْبُ إِلَى عَدِيٍّ ]

فلو كانت الأولى متأخرة في الوجود لم تُحذف كالياء الأولى في: (عُدِّيٌّ)<sup>٣٣٣</sup> تصغيرِ عَدَوِيٍّ، والأصل فيه: عُدَيَوِيٌّ، فعمل به ما يعمل (بِعُرْوَةٍ)<sup>٣٣٤</sup> في التصغير حين (يقال: عُرِيَّةً)<sup>٣٣٥</sup>؛ لأن الواو فيهما لامٌ، ولا سبيل إلى تصحيح اللام مع وجود سبب الإعلال، وإنما يوجد ذلك في الواو الكائنة عيناً، كأسيود، والأجود مع ذلك: أسيّد؛ بالإعلال<sup>٣٣٦</sup>.

واغتفر توالي ياعين مشدّتين<sup>٣٣٧</sup>؛ لأن التّخلص منه لا يمكن إلا بتفويت الدّالة على التصغير لو قيل: عُدَوِيٌّ، أو بتصحيح ما لا يصحّ لو قيل: عُدَيَوِيٌّ، فكان توالي الياعين

<sup>٣٣٣</sup> ب: "عدي".

<sup>٣٣٤</sup> ب: "بغزوة".

<sup>٣٣٥</sup> ب: "قيل: غُرِيَّةً".

<sup>٣٣٦</sup> انظر الكتاب (٤٦٩/٣)، والمفصل للزمخشري (٢٠٤)، وشرحه لابن يعيش (١٢٤/٥)، والشافعية لابن الحاجب (٣٢)، وشرحها للرضي (٢٣٠/٢).

ونبه ابن الناظم في بغية الطالب (٥١) إلى أن الواو إن كان بعدها حرف واحد، وحركت في الواحد والجمع، جاز إبدالها ياءً وتصحيحها، وذلك كما في الأسود للعظيم من الحيّات، وجمعه أساود، فتقول في تصغيره: أسيّد وأسيود، أما إن لم تحرك الواو في الواحد والجمع، كما في الأسود للضد من الأبيض، وجمعه سوتّ بإسكان الواو، فلا يجوز في الواو إلا الإبدال ياءً، فتقول في تصغيره: أسيّد فقط.  
<sup>٣٣٧</sup> أي: في عُدِّيٍّ.



المشددتين أهون من ذلك، مع أن من العرب من يرتكبه، ولو لم يلزم من تركه ما ذكر، كقول بعضهم في النسب إلى أمية: أميي<sup>٣٣٨</sup>، فلأن يغتفر في تصغير عدوي ونحوه أحق وأولى.

### [ النسب إلى تحية ]

فلو كانت الأولى والثانية أصلين، وقبلهما زائد، عوملتا معاملة ياءي علي وقصي، وذلك (كقولك)<sup>٣٣٩</sup> في النسب إلى تحية: تحوي.

### [ النسب إلى محي ]

وإن (فصل الأصلين)<sup>٣٤٠</sup> المسبوقين بزائد حرف لين حذف، وعوملا المعاملة المذكورة، كقولك في النسب إلى محي: محوي<sup>٣٤١</sup>.

### [ النسب إلى حي ]

فإن لم يكن قبلهما زائد (كحي)<sup>٣٤٢</sup> قلبت الثانية واواً، وفتحت الأولى، فتقول في النسب إلى حي: حيوي.

<sup>٣٣٨</sup> ذكر سيبويه أن يونس حكاه عن ناس من العرب. والقياس: أموي، وبعض العرب أيضاً يقول: أموي، بفتح الهمزة. انظر الكتاب (٣/٣٤٤)، والأصول لابن السراج (٣/٦٥)، والتبصرة للصميري (٢/٥٩٧)، والشافية لابن الحاجب (٣٨)، وشرحها للرضي (٢/٣٠)، وشرح الكافية الشافية لابن مالك (٤/١٩٤٩).

<sup>٣٣٩</sup> ب: "قولك".

<sup>٣٤٠</sup> ب: "اتصل بالأصلين".

<sup>٣٤١</sup> وجاء أيضاً محيي كأميي، وقال أبو عمرو: محوي أجود، وقال المبرد: بل محيي أجود، وعد ابن مالك ما رآه المبرد أجود شاداً. وانظر شرح الكتاب للسيرافي (٤/١٦٥ ب)، وشرح الكافية الشافية لابن مالك (٤/١٩٤٩)، وحاشية الغزي على الجاربردي (١١٢)، وشرح الرضي على الشافية (٢/٤٥).  
<sup>٣٤٢</sup> ليس في "ب".

## [ النَّسْبُ إِلَى طَيٍّ ]

فلو كانت الأولى منقلبةً عن واوٍ رُدَّتْ إلى أصلها، كطَوَوِيٍّ  
في النسبِ إلى طَيٍّ؛ أصله: طَوِيٌّ؛ لأنه مصدرُ طَوَيْتُ، فقلبتِ  
(الواو) <sup>٣٤٣</sup> ياءً؛ إذ كانت ساكنةً تليها ياءٌ، فلما حُرِّكتْ ووليتها  
واوٌ عادت إلى أصلها.

ولم تُقلَّبِ الياءُ والواوُ هنا ألفينِ حينَ حُرِّكتَا وانفتح ما  
قبلهما لئلا يتوالى إعلالان؛ إذ لا بدُّ من انقلابِ الثانيةِ واوًا.

(وأيضاً) <sup>٣٤٤</sup>: فإنَّ ياءَ النسبِ (زيادتان) <sup>٣٤٥</sup> مخصوصتان  
بالأسماءِ، فصُحِّحتا معهما كما صُحِّحتا مع ألفِ التانيثِ والألفِ  
والسنونِ في الصَّوَرِيٍّ <sup>٣٤٦</sup> والحَيْدِيٍّ <sup>٣٤٧</sup> والجَوْلَانِ والهِيمَانِ <sup>٣٤٨</sup>،  
وسياتي بيانُ ذلك إن شاء الله تعالى <sup>٣٤٩</sup>.

<sup>٣٤٣</sup> ب: " الأولى " .

<sup>٣٤٤</sup> ب : أيضا .

<sup>٣٤٥</sup> ب: " زائدتان " .

<sup>٣٤٦</sup> صَوَرِيٍّ: قال الجرمي: هو موضع أو ماء قرب المدينة، وقال ابن الأعرابي: هو وادٍ في بلاد مَرْيَنَةَ  
قرب المدينة. وانظر معجم البلدان لياقوت (٤٣٢/٣)، وباب ما جاء على فَعَلَى في جمهرة ابن دريد (٣/  
٣٦٥).

<sup>٣٤٧</sup> الحَيْدِيٍّ: الذي يحيد، يُقال: أَتَانُ حَيْدِيٍّ، وكذا حمارٌ حَيْدِيٍّ: أي يحيد عن ظله لنشاطه. اللسان (حيد).

<sup>٣٤٨</sup> الهَيْمَانُ: مصدر هامٍ على وجهه، بمعنى جُنَّ مِنَ العَشْقِ. وانظر اللسان (هيم).

<sup>٣٤٩</sup> انظر ص (١٤٠) من هذا الكتاب.

## [ مثلُ جِرْدَحَلٍ مِنْ حَيٍّ ]

ويُقَالُ فِي (مِثَالِ) <sup>٣٥٠</sup> جِرْدَحَلٍ <sup>٣٥١</sup> مِنْ حَيٍّ، عَلَى مَا تَقَرَّرَ  
أَنْفَاءً: (حَيَّوِيٌّ) <sup>٣٥٢</sup>، وَالْأَصْلُ: حَيَّيٌّ، بِأَرْبَعِ يَاءَاتٍ مُقَابِلَةَ لِلرَّاءِ،  
وَمُقَابِلَةَ لِلدَّالِ، [وَمُقَابِلَةَ لِلحَاءِ] <sup>٣٥٣</sup>، وَمُقَابِلَةَ لِلَّامِ، فَعْمَلٌ بِهِ مَا عَمِلَ  
فِي النَّسْبِ إِلَى حَيٍّ وَشَبَّهَهُ.

## [ مِثْلُ عَصْفُورٍ مِنْ شَوَى ]

ويُقَالُ فِي مِثَالِ عَصْفُورٍ مِنْ شَوَى: شَوَوِيٌّ <sup>٣٥٤</sup>. وَالْأَصْلُ:  
شَوَوِيَّوِيٌّ، ثُمَّ شَيَّيٌّ، ثُمَّ شَوَوِيٌّ، فَخَالَفَ الْمُنْسُوبَ إِلَى شَيْءٍ، بِضَمِّ  
الشَّيْنِ.

<sup>٣٥٠</sup> ب: " مثل " .

<sup>٣٥١</sup> الجِرْدَحَلُ: مَضَى تَفْسِيرُهُ فِي الْحَاشِيَةِ (٣٨) ص (١٣) مِنْ هَذَا الْكِتَابِ.

<sup>٣٥٢</sup> ب: " حَيَّوِيٌّ " . تَصْحِيفٌ.

وَتَرْتِيبِ الْخَطَوَاتِ الْإِعْلَالِيَّةِ فِي بِنَاءِ مِثَالِ جِرْدَحَلٍ مِنْ حَيٍّ كَالآتِي: حَيَّيَّيٌّ: فَادْغَمْتَ الْيَاءَ الثَّلَاثَةَ فِي  
الرَّابِعَةِ، فَصَارَ حَيَّيَّيٌّ، ثُمَّ ادْغَمْتَ الْأُولَى فِي الثَّانِيَةِ، فَصَارَ: حَيَّيٌّ، ثُمَّ حَرَكْتَ الْيَاءَ الْأُولَى السَّاكِنَةَ  
بِالْفَتْحَةِ لِيَتِمَّكَنَ مِنْ قَلْبِ الثَّانِيَةِ أَلْفًا، فَقِيلَ: حَيَّيٌّ، فَقَلَبْتَ الثَّانِيَةَ أَلْفًا، فَصَارَ: حَيَّيٌّ، ثُمَّ قَلَبْتَ الْأَلْفَ وَאוًا،  
لَأَنَّهَا لَوْ حَذَفَتْ لَأَلْتَقَاءُ السَّاكِنِينَ، صَارَ اللَّفْظُ: حَيَّيٌّ، فَالْتَقَتِ ثَلَاثُ يَاءَاتٍ، وَهُوَ قَبِيحٌ، وَلَوْ قَلَبْتَ يَاءَ أَدَى  
إِلَى اجْتِمَاعِ أَرْبَعِ يَاءَاتٍ، وَهُوَ أَشَدُّ قَبْحًا، فَتَعَيَّنَ قَلْبُهَا وَاوًا، كَقَلْبِهَا فِي نَحْوِ رَحَوِيٌّ.

بَقِيَ أَنْ يُقَالَ: يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: حَيَّوِيٌّ، وَحَيَّيٌّ. وَأَوْجِبُ الْمَازِنِيَّ الْوَجْهَ الْأَوَّلَ وَالرَّضِيَّ الْوَجْهَ الثَّانِيَّ.  
وَالْمَسْأَلَةُ فِي الْمُسَاعَدِ لِابْنِ عَقِيلٍ (٤/١٤٤)، وَشَرْحِ الشَّافِيَةِ لِلرَّضِيِّ (٣/١٩٢).

<sup>٣٥٣</sup> سَاقَطَ مِنْ " أ " .

<sup>٣٥٤</sup> الْمَسْأَلَةُ خِلَافِيَّةٌ، وَهِيَ فِي الْكِتَابِ (٤/٤٠٨)، وَالْمُنْصَفُ لِابْنِ جَنِيٍّ (٢/٢٧٧)، وَشَرْحُ الْمُلُوكِيِّ لِابْنِ  
يَعِيْشٍ (٥٢٣)، وَالْمَمْتَعُ لِابْنِ عَصْفُورٍ (٢/٧٦١)، وَشَرْحُ الرَّضِيِّ عَلَى الشَّافِيَةِ (٣/١٩٢)، وَتَنْكَرَةُ أَبِي  
حِيَانَ (٥٩٦).

وَمَذْهَبُ سَبِيئِيَّةٍ فِيهَا أَنْ يُقَالَ: شَوَوِيٌّ، عَلَى غَرَارِ طَوَوِيٍّ وَحَيَّوِيٍّ.

## [ النَّسْبُ إِلَى فِتْيَ ]

فصل: تَبْدَلُ الْوَاوُ أَيْضاً مِنْ الْيَاءِ الْوَاقِعَةِ ثَالِثَةً بَعْدَ مَتَحَرِّكِ  
إِنْ وَلِيَهَا يَاءٌ مَدْغَمَةٌ فِي أُخْرَى، كَفَتَّوِيٍّ فِي النَّسْبِ إِلَى فِتْيَ.

## [ مِثْلُ حَمَصِيصٍ مِنْ فِتْيَ ]

وكذلك<sup>٣٥٥</sup> يُقَالُ فِي الْمَبْنِيِّ مِنْهُ عَلَى مِثَالِ حَمَصِيصٍ<sup>٣٥٦</sup>،  
وَهُوَ بَقْلَةٌ، (وَأَصْلُهُ)<sup>٣٥٧</sup>: (فَتِّييٍّ)<sup>٣٥٨</sup>؛ الْيَاءُ الْأُولَى بِإِزَاءِ الصَّادِ  
الْأُولَى مِنْهُ، وَالثَّانِيَةُ بِإِزَاءِ يَاءِهِ، وَالثَّالِثَةُ بِإِزَاءِ الصَّادِ الثَّانِيَةِ،  
فَأَدْغَمَتِ الثَّانِيَةُ فِي الثَّالِثَةِ، فَصَارَ: (فَتِّييًّا)، ثُمَّ قُلِبَتِ الثَّانِيَةُ وَاوًا  
كَمَا فُعِلَ فِي النَّسْبِ؛ فِرَارًا مِنْ تَوَالِي الْأَمْثَالِ؛ لِأَنَّ كَسْرَةَ الْيَاءِ

---

- ولم يرتضه أبو نزار ملك النحاة، وقال فيه: شُيِّيٌّ، وأجاز كسر الشين تخفيفاً، وهذا مذهب الرضي أيضاً.

والخطوات الإعلالية في بناء مثال عصفور من شوى على مذهب سيبويه هي: شُوِّيُّوِيٍّ، ثم شُوِّيُّ، ثم شُوِّيٍّ، ثم شُيِّيٍّ، ثم شُيِّيٍّ، ثم شُوِّيٍّ، ثم شُوِّيٍّ، ثم شُوِّيٍّ.

واكتفى أبو نزار بالخطوات الأربع الأول من الخطوات المشار إليها في مذهب سيبويه، أي بوجوب إعلال الياء الأولى وَاوًا.

وانظر التعليل للخطوات الإعلالية في المصادر المشار إليها.

<sup>٣٥٥</sup> يُقَالُ فِي مِثَالِ حَمَصِيصٍ مِنْ فِتْيَ: فَتَّوِيٍّ، عَلَى هَيْئَةِ الْمَنْسُوبِ إِلَى فِتْيَ، بِإِعْلَالِ الْيَاءِ الْأُولَى وَاوًا، وَيُقَالُ أَيْضاً: فَتِّيٍّ، بِسَلَامَةِ الْيَاءِ الْأُولَى، وَمَذْهَبُ الْمَازِنِيِّ هُنَا كَمَذْهَبِهِ فِي جَرَسَلٍ مِنْ حَيٍّ، وَغَيْرِهِ يَجِيزُ سَلَامَةَ الْيَاءِ الْأُولَى. وَانظُرِ الْمَسَاعِدَ لِابْنِ عَقِيلٍ (١٤٥/٤).

<sup>٣٥٦</sup> الْحَمَصِيصُ: بَقْلَةٌ دُونَ الْحَمَّاضِ فِي الْخُمُوضَةِ، طَيِّبَةُ الطَّعْمِ، تَنْبِتُ فِي رَمْلِ عَالِجٍ، وَهِيَ مِنْ أَحْرَارِ السُّبُقُولِ، وَاحِدَتُهَا حَمَصِيصَةٌ، جَعْدَةُ الْوَرَقِ، لَهَا ثَمَرَةٌ كَثْمَرَةٌ الْحَمَّاضِ، وَطَعْمُهَا كَطَعْمِهِ، يَضَعُهَا بَعْضُ النَّاسِ فِي الْأَطْفِ، يَأْكُلُهَا النَّاسُ وَالْإِبِلُ وَالْغَنَمُ. انظُرِ التَّهْذِيبَ لِلْأَزْهَرِيِّ (حَمَصٌ: ٢٧٠/٤)، وَاللِّسَانَ وَالتَّاجَ (حَمَصٌ).

<sup>٣٥٧</sup> لَيْسَ فِي "ب".

<sup>٣٥٨</sup> هُوَ فِي "ب" بِإِسْكَانِ التَّاءِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ وَتَالِيهِ.

المتحرك ما قبلها بمنزلة ياءٍ أخرى، كما أن ضمّة الواو المتحرك ما قبلها بمنزلة واوٍ أخرى، فلذلك فرّ من مقووة إلى مقوية<sup>٣٥٩</sup> على كل حال.

وقد تسلّم الياء الأولى في مثال حمصيص المذكور، خلافاً للمازني<sup>٣٦٠</sup>، وإن كانت لا تسلّم في المنسوب؛ لأنها فيه تُقدّر طرفاً؛ لأن ياء النسب عارضة، كهاء التانيث، فتقلب ألفاً لتحركها وفتح ما قبلها، وتدعو الحاجة إلى تحريكها؛ لملاقاتها الساكن بعدها، (فتقلب) <sup>٣٦١</sup> واو، ولا تحذف؛ لئلا يلتبس بفعيل، ولا تثبت كثبوتها في دابة<sup>٣٦٢</sup>؛ لأن مثل ذلك في بنات الياء والواو مرفوض.

وأما مثال حمصيص المذكور، فلا تُقدّر ياؤه الأولى طرفاً؛ للزوم ما بعدها، فمن قلبها شبّها بلام المنسوب، ومن لم يقلبها شبّها بعين حيي وعيي.

<sup>٣٥٩</sup> أي: في بناء مثال مقووة من قوّة.

<sup>٣٦٠</sup> أي: بناء على ما مضى من مذهب المازني في بناء مثال جردحل من حيي، وإجابه قلب الياء الثانية واو، فتقول: حيوي، وأجاز غيره سلامتها وعدم قلبها، فتقول: حيي. انظر الحاشية (٣٥٢) ص (٣٠٢)، والمساعد لابن عقيل (٤/١٤٤-٤٥)، وقد مضت ترجمة المازني الحاشية (٢٨٠) ص (٨٠).

<sup>٣٦١</sup> ب: "فتقلب".

<sup>٣٦٢</sup> يريد: فيما كان مما يُعتقَر فيه التقاء الساكنين، وهو المضعف قبله مد، كخويصة وتمود الثوب، والصالين. وانظر الشافية لابن الحاجب (٥٦).

### [ النَّسْبُ إِلَى صَدٍ ]

فإن كان ما قبل الياء<sup>٣٦٣</sup> مكسوراً فُتِحَ مع (قلبها)<sup>٣٦٤</sup>،  
كصدويّ في النسبِ إلى صدٍ<sup>٣٦٥</sup>.

### [ من مواضع حذف الياء ]

#### [ النَّسْبُ إِلَى قَاضٍ ]

فإن كانت هي رابعةً حُذِفَتْ، وقد تُقَلَّبُ ويُفْتَحُ ما قبلها،  
كقاضيّ وقاضويّ في النسبِ إلى قاضٍ.

#### [ النَّسْبُ إِلَى مُشْتَرٍ وَمُسْتَدْعٍ ]

ويتعيّن الحذفُ فيما زادَ على ذلك، كمشتريّ ومُستدعيّ في  
النسبِ إلى مُشْتَرٍ وَمُسْتَدْعٍ.

#### [ تصغيرُ نحوِ عطاءٍ ]

فصل: تُحذَفُ كُلُّ ياءٍ تطرقتُ لفظاً، أو تقديراً، بعدَ ياءٍ  
مكسورةٍ مُدْغَمٍ فيها أُخرى في غيرِ فِعْلٍ، أو اسمٍ جارٍ عليه،  
كقولك في تصغيرِ عطاءٍ: عَطِيٌّ<sup>٣٦٦</sup>، وفي تصغيرِ إداوةٍ:

<sup>٣٦٣</sup> الياء الأولى قبل ياء النسبة. وانظر المساعد لابن عقيل (١٤٥/٤).

<sup>٣٦٤</sup> أ: مع ياء قلبها. تحريف.

<sup>٣٦٥</sup> يقال: صَدِيٌّ يَصْدِي صَدِيٌّ، فهو: صَدٍ وصادٍ وصدّيانٌ، أي: شديدُ العطشِ، والصّدَى: شدّةُ العطشِ.  
انظر اللسان (صدي).

<sup>٣٦٦</sup> هذا هو الصحيح الفصيح، وجوز الكوفيون أيضاً أن يقال: عَطِيٌّ، ومثله في تصغيرِ كساء: كُسَيْيٌّ  
حملاً على تجويزهم: أُحْيِيٌّ في تصغيرِ أخوى، ولم يقل بهذا غيرهم. وذكر ذلك الرضي نقلاً عن  
الجوهري والأندلسي، وقال: وأنا أرى ما نسباً إليهم وهما منهما.

أُدِّيَّةٌ<sup>٣٦٧</sup>. الأصلُ فيه: عَطِينِيٌّ وَأُدِّيِيَّةٌ، بثلاثِ ياءاتٍ؛ الأولى للتصغيرِ، والثانيةُ بدلٌ من الألفِ، والثالثةُ بدلٌ من لامِ الكلمةِ، فاستتقلَّ توالي ثلاثِ ياءاتٍ، مع كسرةِ المتوسطةِ منهنَّ، فحذفتِ (الأخيرةُ)<sup>٣٦٨</sup> تخفيفاً، وكانتُ بالحذفِ أولى لتطرقها لفظاً في عَطِيٍّ، وتقديراً في أُدِّيَّةٍ.

واشترطَ كسرُ المتوسطةِ؛ لأنها لو (فُتحتِ)<sup>٣٦٩</sup> انقلبتِ الثالثةُ ألفاً، ولو سكنتُ جرتِ الثالثةُ مجرى الصَّحيحِ.

- ثم أقول: الأصلُ في عَطِيٍّ تصغيرِ عطاءٍ هو: عَطِيَاءٌ، فقلبتِ ألفه ياءً لوقوعها بعد ياءِ التصغيرِ، واقتضاء هذه الأخيرة كسر ما بعدها، ثم أدغمتِ الياءَ المنقلبةَ عن الألفِ في ياءِ التصغيرِ، فصار: عَطِيِيٌّ، ثم عادتِ همزةُ، بعد قلبِ الألفِ ياءً، إلى أصلها الواو، لزوال مقتضى إعلالها همزةً، وهو تطرفها بعد ألفِ زائدة، فصار: عَطِيُوٌّ، فقلبتِ الواو ياءً لتطرفها بعد كسرةٍ، فقيل: عَطِيِيٌّ، فاجتمعت ثلاثِ ياءاتٍ؛ الأولى ياءِ التصغيرِ، والثانيةُ هي المنقلبةُ عن ألفِ عطاءٍ، والثالثةُ لامِ الكلمةِ المنقلبةُ عن الواوِ عن همزةٍ، فحذفتِ الأخيرةُ نسياً، أي جعلتِ منسيةً، ليست منويةً، كياءِ قاضٍ، فصار البناءُ بعد حذفها على فُعَيْلٍ، فقيل: هذا عَطِيٌّ، ورأيتُ عَطِيًّا، ومررتُ بعَطِيٍّ، ولو لم يكن حذفُ الثالثةِ نسياً لوجب أن يقال: هذا عَطِيٌّ، ومررتُ بعَطِيٍّ، ورأيتُ عَطِيًّا.

وانظر شرح الشافية للرضي (٢٣١/١ - ٢٣٥)، وللبيروني (١٢٣/١)، وشرح المفصل لابن يعيش (٥/١٢٥)، والمساعد لابن عقيل (١٤٧/٤).

<sup>٣٦٧</sup> الإداوة: المظهرة، وهي إناء صغير من جلدٍ يتخذ للماء، ويستعمل للتطهر به، وقيل: لا تكون إداوة إلا إذا كانت من جلدين وقوبل أحدهما بالآخر.

وأصل أُدِّيَّةٍ في تصغيرِ إداوةٍ، هو: أُدِّيُوَّةٌ، الياءُ الأولى ياءِ التصغيرِ، والثانيةُ المنقلبةُ عن الألفِ الزائدة في إداوةٍ، فقلبتِ الواو ياءً لتطرفها بعد كسرةٍ، كقلبها في دُعِيٍّ ورَضِيٍّ، فاجتمع ثلاثِ ياءاتٍ، فحذفتِ الأخيرةُ نسياً، ثم أدغمتِ الياءَ الأولى في الثانيةِ فقيل: أُدِّيَّةٌ، وزنته في التصغيرِ: فُعَيْلَةٌ، ولو لم تكن الثالثةُ محذوفةً نسياً لقيل: أُدِّيَّةٌ، باجتماعِ ثلاثِ ياءاتٍ، بإدغامِ الأولى في الثانيةِ، وفكِ الثالثةِ؛ إذ لا سبيل إلى إدغامِ ثلاثةِ أحرفٍ. وانظر مراجع الحاشية السابقة.

<sup>٣٦٨</sup> ب: "الأخرة".

<sup>٣٦٩</sup> ب: "انفتحت".



## [ تصغيرُ نحوِ أحوى ]<sup>٣٧٠</sup>

ولا فرقَ عند سيبويه بين زيادةِ الثانيةِ، كما هي في تصغيرِ عطاءِ، وعدمِ زيادتها، كما هي في تصغيرِ أحوى؛ لاستواءِ اللَّفْظَيْنِ في التَّقْلِ لو جاءا تامِّينِ، فنقولُ في تصغيرِ أحوى: أحيّ، غيرُ مصروفٍ، والأصلُ: أحيويّ، فقلبتِ الواوُ [ياءً]<sup>٣٧١</sup>، وأدغمَ فيها ياءَ التصغيرِ، فصار: أحييّ، فاجتمع فيه ما اجتمع في عطىّ قبلَ أن يُخفَّفَ بالحذفِ، فألحقَ به.

<sup>٣٧٠</sup> الأحوى: وصفٌ من الخوةِ، وهي سوادٌ إلى الخضرةِ، وحمرةٌ تضرب إلى السوادِ، والأثني حواءُ. انظر اللسان (حوي).

ومذهب سيبويه، وهو قول المبرد وأكثر النحاة ونسب إلى يونس، في تصغيرِ أحوى: أحيّ، بحذفِ الياءِ الثالثةِ نسياً، وبالمنع من الصرفِ للوصفيةِ ووزنِ الفعلِ.

وقال عيسى بن عمر: أحيّ، بحذفِ الياءِ الثالثةِ نسياً، وبالصرفِ لأنه خرج بحذفِ الياءِ الثالثةِ عن وزنِ الفعلِ.

وقال أبو عمرو بن العلاء: أحيّ، بحذفِ الياءِ الثالثةِ حذفاً منوياً، أي: إعلالها كإعلالِ قاضٍ، فيقول: هذا أحيّ، ومررتُ بأحيّ، ورأيتُ أحييّاً.

وقال يونس بن حبيب: أحيويّ، من غيرِ إعلالِ للواوِ، كما لم يعملْ من قال: أسيودُ في تصغيرِ أسودَ، وبإثباتِ الياءِ الأخيرةِ لعدمِ موجبِ الحذفِ، وهو اجتماعُ ثلاثِ ياءاتِ، فلا يعملُ الياءِ الأخيرةِ إعلالِ ياءِ قاضٍ، ولا ينون لعدمِ الإعلالِ. وصوبه سيبويه، وجعله القياسُ، فيقال على هذا المذهب: أحيويّ رفعاً وجرأً، وأحيويّ نصباً.

وقالوا: ومن كان مذهبه أن يقول في أسودَ: أسيودُ من غيرِ إعلالِ للواوِ، وبإعلالِ الياءِ الأخيرةِ إعلالِ قاضٍ والتنوين عوضاً عن الياءِ المحذوفةِ قال: أحيوٍ رفعاً وجرأً، والتنوين هنا عوضٌ وليس صرفاً، وقال في النصب: أحيويّ.

وانظر المسألة في الكتاب (٤٧١/٣)، والتبصرة للصميري (٦٩٠/٢)، والبصريات لأبي علي (٣١٥/١)، والعضديات له (٤٩)، والمنصف لابن جني (٢٨٠/٢)، ونكت الشنقري (٩٤٠/٢)، وشرح المفصل لابن يعيش (١٢٦/٥)، ولابن الحاجب (٥٧٩/١)، وشرح الشافية للرضي (٢٣٢/١)، وللجاربردي (٨٥)، وللبيروني (١٣٥/١).

<sup>٣٧١</sup> زيادة يقتضيها السياق.

وأبو عمرو<sup>٣٧٢</sup> يُفَرِّقُ، فيحذفُ في عَطِيٍّ ونحوه مِمَّا الياءُ  
الأولى والثانيةُ فيه زائدتانِ، ولا يحذفُ في أَحْيٍ ونحوه؛ لأنَّ  
الياءَ الثانيةَ فيه موضعُ العينِ، مع الإجماعِ على اغتفارِ ذلك في  
الفعلِ، كأحْيِيٍّ مضارعِ حَيَّيْتُ، وفي الاسمِ الجاري عليه،  
كالمُحْيِيِّ والتَّزْيِيِّ؛ مصدرِ تَزَيَّأَ بالشيءِ. وإنما اغتفِرَ ذلك في  
الفعلِ من أجلِ أنه عُرِضَ لِحذفِ آخرِهِ بالجزمِ، ثُمَّ حُمِلَ عليه  
اسمُ الفاعلِ والمصدرِ.

### [ من مسائل إعلال الواو ]

#### [ مثل جَيِّدٍ من قُوَّةٍ ]<sup>٣٧٣</sup>

فصل: لو بُنِيَ مِثْلُ جَيِّدٍ من قُوَّةٍ وجب على قولِ سيبويه أنْ  
يكونَ قَيَّأً، وعلى قولِ أبي عمرو أن يكونَ: قَيَّيًّا، وأصله<sup>٣٧٤</sup>  
قَيَّوِيٌّ، فقلبتِ الواوُ [ياءً]<sup>٣٧٥</sup>، وأدغمَ فيها الياءُ، فصارَ قَيَّيًّا،

<sup>٣٧٢</sup> أبو عمرو (٧٠-١٥٤):

أبو عمرو، زَبَّانُ بنُ العلاءِ بنِ عمارِ التميمي المازني، قارئُ البصرة وأحدُ القراء السبعة.  
ترجمته في: أخبار النحويين البصريين للسيرافي (٢٨-٣١)، وطبقات النحويين واللغويين للزبيدي (٣٥-  
٤٠)، ومراتب النحويين لأبي الطيب (٣٣-٤٢)، وتاريخ العلماء النحويين للتخوي المعري (١٤٠-  
١٥١)، وإنباء السرواة للقفطي (١٣١/٤-٣٩)، ونزهة الألباء لابن الأنباري (٣٠-٢٥)، والبلغة  
للغيروزابادي (١٠١)، ومعرفة القراء الكبار للذهبي (١٠٠/١-١٠٥)، وغاية النهاية لابن الجزري (١/  
٢٨٨-٩١)، ووفيات الأعيان لابن خلكان (٣/٤٦٦-٧٠)، وفوات الوفيات لابن شاکر الكتبي (٢/٢٨-  
٢٩)، وإشارة التعيين لليمانى (١٢١)، وبغية الوعاة للسيوطي (٢/٢٣١-٣٢).

<sup>٣٧٣</sup> انظر المسألة في المنصف لابن جني (٢/٢٨٠)، والممتع لابن عصفور (٢/٧٥٨).

<sup>٣٧٤</sup> كان أصله: قَيَّوَوٌ، فقلبتِ الواوُ الأخيرة ياءً لتطرفها بعد كسرة، فقيل: قَيَّوِيٌّ، ثم قلبتِ الواوُ ياءً  
لاجتماعها مع ياءِ ساكنةٍ قبلها، ثم أدغمتِ الياءُ في الياءِ، فصار: قَيَّيٌّ، ثم تجري فيها بعد ذلك المذاهب.  
<sup>٣٧٥</sup> زيادة يقتضيها السياق.

ويحذفُ الثالثةَ سيبويه؛ لأنها كالمحذوفةٍ من عَطِيٍّ في كونها الثالثةَ  
تاليةً مكسورةً مُدغماً فيها أخرى، ولا يحذفها أبو عمرو؛ لأنَّ  
التي وليتها غيرُ زائدةٍ، فأشبهتُ آخرَ مُحْيِيٍّ وتَزَيِّيٍّ.

### [ إبدالُ الواوِ ياءً وإدغامُها في الياءِ في نحو: سَيُودٍ وطَوِيٍّ ]

**فصل:** إذا التقتِ الواوُ والياءُ في كلمةٍ، وسكن  
(سابقهما)<sup>٣٧٦</sup>، ولم يكنْ عارضاً هو، ولا سُكونُهُ، أُبدلتِ الواوُ  
ياءً، وأدغمتُ إحدى الياءينِ في الأخرى، كسَيِّدٍ وطَيٍّ؛ أصلهما:  
سَيُودٌ<sup>٣٧٧</sup> وطَوِيٍّ؛ لأنهما من سادَ يَسُودُ، وطَوَى يَطْوِي، ففعلٌ  
بهما ما ذكر.

٣٧٦ أ: "سابقها".

<sup>٣٧٧</sup> ذهب البصريون إلى أن نحو سَيِّدٍ وبيِّنٍ على زنة فَعِيلٍ، فإن كان من ذوات الواو كسَيِّدٍ ومَيِّتٍ  
فأصلهما: سَيُودٌ ومَيُّوتٌ، التقت الواو والياء وسبقت أولاهما ساكنة فقلبت الواو ياءً، ثم أدغمت الياء في  
الياء، وإن كان من ذوات الياء ككَلْبَيْنِ وبيِّنٍ فليس فيه غير إدغام الياء في الياء.

وذهب البغداديون إلى أن نحو سَيِّدٍ وبيِّنٍ، واوياً كان أو يائياً، هو في الأصل على زنة فَعِيلٍ، بفتح  
العين، ثم نقل إلى فَعِيلٍ بكسرهما، والذي حملهم على ذلك أنهم قالوا: لم تر في الصحيح بناء فَعِيلٍ إلا ما  
ندر من نحو بيِّنيسٍ، وإنما هو فَعِيلٌ، نحو: ضَيِّغَمٍ وخَيِّغَقٍ وصَيِّرَفٍ وخَيِّدَرٍ.

ووردُ مذهبهم بأن المعتلَّ قد يختص بأبنية ليست في الصحيح، كما الصحيح يختص بأبنية ليست في  
المعتلِّ، وفَعِيلٌ بكسر العين، مما اختص به المعتلُّ، وهو فيه كثير.

وذهب الفراء إلى أن نحو سَيِّدٍ وبيِّنٍ على زنة فَعِيلٍ، ثم حصل فيه قلب مكاني بتقديم الياء على العين،  
فصار على زنة فَعِيلٍ، فحصل فيه ما بيَّنْتُهُ من الإعلال والإدغام في الواو منه، والإدغام في اليائي.

ويمكن أن يرد مذهب الفراء والبغداديين بعدد من الأوجه. وتفصيل هذه المسألة في المنصف لابن جني

(١٨-١٥/٢)، والإتصاف لابن الأنباري (٧٩٥-٨٠٤)، وشرح الملوكي للثمانيني ولابن يعيش

(٤٦٤)، وشرح المفصل له (٩٥-٩٦)، والممتع لابن عصفور (٤٩٨/٢-٥٠٢)، وشرح الشافية

للرضي (١٥٢/٣-٥٥).

[ إبدال ضمة ما قبل الياء المشددة كسرة لتسلم الياء الأولى ]

فإن استُحقَّ هذا الحكم، وكان المدغم فيه لام الكلمة، وقبل المدغم ضمة وجب إبدالها كسرة، كمرميٍّ وثديٍّ<sup>٣٧٨</sup> وبغيٍّ وأمنيّة، هنَّ في الأصل: مرمُويٍّ، وثُدُويٍّ، وبِغُويٍّ، وأمُنُويّة.

لأنَّ الأوَّل: اسمُ مفعولٍ من فعلٍ ثلاثيٍّ، فتجب موازنته النظائر، كمنسوبٍ ومكتوبٍ.

والثاني: جمعٌ ثديٍّ، فيجب كونه على فُعولٍ، كفلوسٍ.

والثالث: فَعُولٌ؛ لأنه إذا كان فَعُولًا كان خُلُوه من هاء التانيث<sup>٣٧٩</sup> باستحقاقٍ، وإذا كان فَعِيلًا يكون خُلُوه من هاء التانيث شذوذًا، ولا يُصارُ إلى الشذوذِ مع إمكانِ العُدولِ عنه.

والرابع: أفعولةٌ من التَّمَنِّي؛ لأنه لو لم يكن أفعولةً لكان أفعيلةً، وهو وزنٌ مرفوضٌ<sup>٣٨٠</sup>.

[ عدم إعلال واو قوِي لعروض سكونه ]<sup>٣٨١</sup>

ويمنع من هذا الإعلال كونُ السَّابقِ من الياءِ والواوِ عارضَ السَّكونِ، نحو قولِكَ في قوِي: قوِي، بالتخفيفِ، كما يُقال

<sup>٣٧٨</sup> هي في "ب" في هذا الموضع وما يليه بالياء جمع يدٍ، والمثال صحيح بالياء وبالياء.

<sup>٣٧٩</sup> لأنه حينئذٍ مما يستوي فيه المنكر والمؤنث من الزنات.

<sup>٣٨٠</sup> أثبتته ابن القطاع. انظر أبنية الأسماء والأفعال والمصادر له (٢٣٣).

<sup>٣٨١</sup> انظر جميع ما سينكره مما يمنع من قلب الواو ياءً في الكتاب (٤/٣٦٨-٨٩)، والمساعد لابن عقيل (٤/١٥١-٥٢).

في عِلْمٍ: عِلْمٌ<sup>٣٨٢</sup>، فإنَّ الحركةَ منويَّةً، (فلا)<sup>٣٨٣</sup> يصحُّ الإدغامُ،  
كما لا تَرَجِعُ الياءُ إلى أصلِها فيه وفي شَقِيَّ بسكونِ القافِ.

### [ عدم إعلال واو بُويِعَ لعروضه ]

ويَمْنَعُ من الإعلالِ المذكورِ أيضاً كونُ السَّابِقِ من الواوِ  
والياءِ عارضاً بانقلابِهِ من غيرِهِ، كأنقلابِ الواوِ في بُويِعَ من  
ألفِ بايِعَ، فلم يُقَلِّ فيه: بُيِّعَ؛ لذلك، ولئلاً يلتبسَ بابُ المُفاعلةِ ببابِ  
التَّفْعِيلِ<sup>٣٨٤</sup>.

### [ عدم إعلال واو ديوانٍ لعروض يائه ]

وكذلك الياءُ في ديوانٍ هي منقلبةٌ من واوٍ بدلالةِ قولِهِم في  
الجمع: دَواوِينُ، فلم يُعَلِّ ديوانٌ بالإعلالِ المذكورِ؛ لأنَّ اجتماعَ  
الياءِ والواوِ فيه عارضٌ، ولأنَّ إعلالَهُ بما ذُكِرَ يُصَيِّرُهُ ديَّاناً،  
وهو مثلُ ديوانٍ الذي فُرِّ منه، وسببُ الفِراقِ منه خوفُ التباسِ  
الاسمِ بالمصدرِ، فإنَّ فِعْلاً مصدرٌ فَعَلَّ، ككذَّابٍ، فإذا جاء اسمٌ  
على وزنه أبدلوا الياءَ من الضَّعْفِ الأوَّلِ، كما قالوا: قِيراطٌ  
وديَّيارٌ<sup>٣٨٥</sup>.

٣٨٢ هذا ما يسميه التصريفيون التفرجات، وهي واقعة في الأسماء والأفعال، والتفريع مأثور عن  
التميميين، ولا يفرع الحجازيون. وانظر شرح الشافية للرضي (٤٧-٤٠/١).

٣٨٣ ب: "ولا".

٣٨٤ انظر المنصف لابن جني (٢٧/٢-٣١).

٣٨٥ انظر المنصف لابن جني (٣١/٢-٣٣)، وسر الصناعة له (٥٨٧/٢، ٧٣٥، ٧٤٨، ٧٥٧)، والممتع  
لابن عصفور (٧٣٠/١-٣١).

فإن كان فيه تاءُ التأنِيثِ أَمِنُوا اللَّبْسَ فتركوه على حاله،  
نحو: صِنَارَةٌ<sup>٣٨٦</sup>.

### [ عدم إعلال واو نُؤيٍ مخففاً من نُؤيٍ لعروضه ]

ولأجل عروض الاجتماعِ تصحُّ الواوُ المبدلةُ من همزةِ  
نُؤيٍ<sup>٣٨٧</sup> ونحوه. على أن الفراءَ<sup>٣٨٨</sup> قد حكى رِيَّةً في رُوِيَّةٍ،  
وسمِعَ الكسائي<sup>٣٨٩</sup>:

(إن كنتم للريِّا تعبرون)<sup>٣٩٠</sup> وهذا من الاعتدادِ بالعارضِ فلا  
يُقاسُ عليه<sup>٣٩١</sup>.

<sup>٣٨٦</sup> الصنَّارةُ: الحديدَةُ الدقيقَةُ المُعقَّدةُ التي في رأس المغزل، وقيل: هي رأس المغزل. والصنَّارةُ: الأذن.  
يمانية. اللسان (صنر).

<sup>٣٨٧</sup> النُّؤيُ والنُّؤيُ والنُّؤيُ: الحفيرُ حول الخبَاءِ أو الخيمة يدفع عنها السيل ويبيعهه. اللسان (نأى).  
<sup>٣٨٨</sup> مضت ترجمته في الحاشية ( ص ) .

قال الفراء في معانيه (٣٥/٢): 'وإذا تركت الهمزة من الرؤيا قلت: الرؤيا؛ طلباً للهمزة، وإذا كان من  
شأنهم تحويل الهمزة قالوا: (لا تَقْصُصْ رِيَّاكَ) في الكلام، فأما في القرآن فلا يجوز؛ لمخالفة الكتاب.  
أنشد أبو الجراح:

لعرض من الأعراض يُمسي حمامه      ويضحى على أفنانه الغين يهتفُ  
أحب إلي قلبي من السديك رِيَّةً      وباب إذا ما مال للخلق يَصْرِفُ  
أراد: رُوِيَّةً، فلما ترك الهمز وجاءت وأو ساكنة بعدها تحولتاً ياءً مشددة، كما يقال: لويته لِيَّأ، وكويته  
كِيَّأ، والأصل: كُوِيَّأ ولُوِيَّأ. وإن أشرت إلى الضمة قلت: رِيَّأ، فرفعت الراء، فجانز<sup>٣٨٩</sup>.  
<sup>٣٨٩</sup> الكسائي ( ... - ١٨٩ ):

أبو الحسن، علي بن حمزة بن عبد الله الأسدي ولأء، أحد القراء السبعة، وشيخ نحاة الكوفة.  
ترجمته في: طبقات النحويين واللغويين للزبيدي (٨٨-٩١)، ومراتب النحويين لأبي الطيب (١٢٠-٢٢)،  
وتاريخ العلماء النحويين للتنوخي المعري (١٩٠-٩٣)، وإنباء الرواة للقفطي (٢٥٦/٢-٧٤)، ونزومة  
الألباء لابن الأنباري (٥٨-٦٤)، والبلغة للفيروزبادي (١٥٢-٥٣)، ومعرفة القراء الكبار للذهبي  
(١٢٠/١-٢٨)، وغاية النهاية لابن الجزري (١/٥٣٥-٤٠)، وإشارة التعيين لليمانى (٢١٧-١٨)،  
وبغية الوعاة للسيوطي (١٦٢/٢-٦٤).  
<sup>٣٩٠</sup> يوسف: ٤٣.

<sup>٣٩١</sup> انظر الكتاب (٣٦٨/٤)، والمقتضب للمبرد (١٨-٣١٦/١)، والمنصف لابن جني (٢٧/٢)، ونكت  
الشتتري (١٢٢٥/٢)، والمساعد لابن عقيل (٤/١٥١-٥٣)، والكشاف للزمخشري (٣٠٣/٢)، والدر  
المصون للسمين الحلبي (٤٣٨/٦) ..



## [ السابق من الواو والياء المبدل بدلاً لازماً كالأصلي ]

فإن كان السابق مُبدلاً بدلاً لازماً في اسم لا يُناسبُ الفعلَ فحكمه حكمُ الأصليِّ.

### [ مثال إنفحة من أوب ]<sup>٣٩٢</sup>

كمثال إنفحة من أوب؛ أصله: إئوبة، ثم: إئوبة، ثم: إئوبة، (ولا)<sup>٣٩٣</sup> يفعل ذلك بمثلِ أحمرٍ منه، وأصله: إئوب، ثم تبدلُ الهمزة الساكنة ياءً لسكونها بعد [همزة]<sup>٣٩٤</sup> مكسورة، فيقال: إئوب، ولا يعملُ به ما عملُ بإئوبة حين قيل فيه: إئبة؛ لأنه اسمٌ جامدٌ لا يلزمُ نقله إلى صيغة تصحُّ فيه الهمزة، بخلافِ مثالِ أحمرٍ فإنه لا يُستغنى فيه عن المضارع واسمِ الفاعل، فيقال: يَأوبُ فهو مؤوبٌ، فكان التقاءُ الياءِ والواوِ في إئوبٍ شبيهاً بالتقائهما في إئواءٍ وبُويعٍ، فلم يختلفا في الحكم.

### [ إذا التقت الواو والياء في كلمتين لم تُعلَّ الواو ]

فأمّا لو كان التقاءُ الواوِ والياءِ في كلمتين فلا بُدَّ من التصحيح؛ لأنَّ التقاءَهما حينئذٍ عارضٌ، نحو: لو يَممتَ، ولذِي واصلٍ.

<sup>٣٩٢</sup> الإنفحة والإنفحة والمنفحة والبنفحة: كرشُ الحمل أو الجدي ما لم يأكل، فإذا أكل فهو كرشٌ. وقيل: هي شيء يخرج من بطنه أصفر يعصر في صوفة مبتلة في اللبن فيغلظ كالجبين. اللسان (نفع).

والأوب: الرجوع. اللسان (أوب). والمسألة في المساعد (١٥٢/٤).

<sup>٣٩٣</sup> أ: " فلا "

<sup>٣٩٤</sup> زيادة يقتضيهما السياق.



## [ جَدْيُولٌ وَجَدَيْلٌ ]

ومن العرب من يحمل التصغير على التكسير، فيقول: جَدْيُولٌ في تصغيرِ جَدْوَلٍ، واللُّغَةُ الجَيِّدَةُ: جَدَيْلٌ<sup>٣٩٥</sup>، وكذلك ما أشبهه مما صحَّتِ الواوُ في جمعه على مثالِ مفاعلٍ.

وأما ضَيُونٌ<sup>٣٩٦</sup> وَيَوْمٌ أَيُّومٌ<sup>٣٩٧</sup> ونحوهما، فيُحفظُ على شذوذِهِ، ولا يُقاسُ عليه، ولا يُغَيَّرُ عن حالِهِ.

## [ دَلِيٌّ وَعُصِيٌّ ]

فصل: إذا جُمعَ ما لامُه واوٌ على فُعُولٍ، أُبدلتْ لامُه ياءً، ووجب للواوِ التي قبلها ما ذكرَ آنفاً من إبدالِ وإدغامِ، نحو: دَلِيٌّ وَعُصِيٌّ في جمعِ دَلُوٍ وَعَصَاءٍ، وفي الفاءِ التخييرُ بين الضمِّ والكسرِ<sup>٣٩٨</sup>.

<sup>٣٩٥</sup> انظر الكتاب (٤٦٩/٣)، والمقتضب للمبرد (٢٥٦/١)، والمفصل للزمخشري (٢٠٤)، وشرحه لابن يعيش (١٢٤/٥)، ولابن الحاجب (٥٧٦/١)، وشرح الشافية للرضي (٢٣٠/١).

<sup>٣٩٦</sup> الضَيُونُ: السَّنَوْرُ الذَّكَرُ، وَالخَيْطَلُ، وَالهرُّ، وَالقَطُّ وَقيل: هو دُوَيْبَةٌ تشبه السنور. وصحت الواو في المفرد لصحتها في الجمع، حيث قالوا: ضَيَاوِنُ، وقال الجوهري: صحت الواو لأنه اسم جنس، وليس على وجه الفعل.

قالوا: وتصحيح الواو في ضيوان أشد من تصحيحها في حيوة، لأن ضيواناً جنس، وحيوة علم، والعلم يجوز فيه ما لا يجوز في غيره. وانظر سفر السعادة للسخاوي (٣٤٢/١)، ونكت الشنتمري (١٢٠٤/٢)، (١٢٣٩)، والمساعد لابن عقيل (١٥٢/٤). واللسان (ضون).

<sup>٣٩٧</sup> اليَوْمُ الأَيُّومُ: آخر يوم في الشهر، ويَوْمٌ أَيُّومٌ وَيَوْمٌ وَوَوْمٌ: طويلٌ شديدٌ هائلٌ، وقولهم: وَوَمٌ نادر؛ لأن القياس لا يوجب قلب الياء واواً. اللسان (يوم).

<sup>٣٩٨</sup> أصل دَلِيٌّ: دَلُوٌّ، استقل الجمع، كما استقلت الواوان، فأبدلوا الثانية ياءً، فصار: دَلُوِيٌّ، فالتقت الواو والياء وسبقت أولاهما ساكنة فأبدلت الواو ياءً، ثم أدغمت الياء في الياء، فقيل: دَلِيٌّ، ثم كسر ما قبل الياء الأولى لتسلم حتى لا يحصل الدور، فقيل: دَلِيٌّ، ومنهم من يكسر الفاء إبتاعاً لكسرة العين، -

## [ لِيٌّ فِي جَمْعِ الْوَيِّ ]

وكذلك كلُّ فاءٍ مضمومةٍ تليها ياءٌ مدغمةٌ في ياءٍ هي لامٌ،  
كَلِيٌّ فِي جَمْعِ الْوَيِّ<sup>٣٩٩</sup>.

## [ أَبُوٌّ وَنَحْوُ ]

وقد يجيء هذا الجمعُ مُصَحَّحاً، كأَبُوٌّ وَنَحْوُ<sup>٤٠٠</sup>، في جمعِ  
أَبٍ وَنَحْوٍ، إن لم تكن عينه واواً كلامه، كَجَوٌّْ لَوْ جُمِعَ عَلَى  
فُعُولٍ.

## [ فَتِيٌّ وَفُتُوٌّ ]

وشدَّ تغليبُ الواوِ في قولهم: فَتِيٌّ وَفُتُوٌّ. (حكاة)<sup>٤٠١</sup> الفراءُ.  
ويُمكنُ أن يكونَ فُتُوٌّ على لغةٍ من قال في التثنية: فَتَّوَانِ. حكاة

---

فيقول: لِيٌّ. انظر شرح الشافية للرضي (١٦٨/٣-٧٣)، وللجاربدي (٣٠٣-٣٠٥)، والمساعد لابن  
عقيل (١٣٦/٤)، والممتع لابن عصفور (٤٩٧/٢).

<sup>٣٩٩</sup> الألوِي: المُفَوِّجُ، والشديدُ الخصومة، الجَدِلُ السَلِيطُ، والرجلُ المَجْتَنِبُ المنفرد لا يزال كذلك،  
وشجرة تثبت حبلاً تعلق بالشجر وتكوى عليها. وانظر المقتضب للمبرد (٣١٨/١)، ونكت الشنتمري  
(٢٥-١٢٢٤/٢)، والشافية لابن الحاجب (١٠٢).

<sup>٤٠٠</sup> وجعله الفراء مقيساً وغيره يمنع ذلك، ويحكم عليه بالشنوذ. وانظر الكتاب (٨٥-٣٨٤/٤)، ونكت  
الشنتمري (١٢١١/٢)، والشافية لابن الحاجب (١٠٦)، وشرحها للرضي (١٧١/٣)، والتسهيل لابن  
مالك (٣٠٩)، وشرحه لابن عقيل (١٥٧/٤)، والمرادي (٢٣١/٢)، وللسميلي (١٠٩٧/٣)، وشرح  
الملوكي لابن يعيش (٤٧٨).

<sup>٤٠١</sup> ب: "وحكاة".

يعقوب<sup>٤٠٢</sup>، فلامٌ فتى على هذه اللغة واو، والأعراف كونها ياء؛  
لإجماع العرب على فتية وفتيان<sup>٤٠٣</sup>.

[ مما يجوز فيه إعلال الواو لأمًا وتصحيحها ]

فإن كانت الواو لامَ مفعولٍ، أو لامَ فَعُولٍ مصدرًا، أو عينَ  
فُعَلٍ جمعًا، جاز الإعلال، والتصحيح أكثر، كمَعْدُوٍّ وَمَعْدِيٍّ،  
وَعُتُوٍّ وَعُتِيٍّ، وَصُومٍ وَصِيِّمٍ.  
ورُبَّمَا أُعْلِّ فُعَالٌ، كُنِيَّامٍ<sup>٤٠٤</sup>.

٤٠٢ انظر إصلاح المنطق لابن السكيت (١٤١)، واللسان (فتا)، والممتع لابن عصفور (٥٥١/٢).  
حكى عن بعض العرب أنه قال: إنكم لتنتظرون في نحو كثيرة، وقال جذيمة الأبرش:  
في فتو، أنا رابنهم من كلال غزوة، ماتوا  
٤٠٣ جاء في اللسان أن اللحياني حكى في الجمع: فتية وفتوة، وأن ابن السكيت حكى أيضاً: فتيان  
وفتوان. وهذا يخرق ما ذكره ابن مالك من الإجماع. وانظر اللسان (فتا).  
٤٠٤ وعدّ ابن الحاجب التصحيح في نحو صيِّمٍ ونيمٍ شاذًا، وأن نحو نِيَّامٍ أشدُّ، وغيره يعدهما في القليل،  
والأقل من القليل. وسمع عن العرب قولهم: أرضٌ مسنّيةٌ: أي مسقيّة، وقول الشاعر، وهو عبد يغوث  
بن وقاص الحارثي:

قد علمت عرسي مَلِيكَةَ أَنِّي      أنا اللَّيْثُ مَعْدِيًّا عَلِيٍّ وَعَادِيًّا  
وقول الآخر، وهو ذو الرمة غيلان بن عقبة:

ألا طَرَقْنَا مِيَّةَ ابْنَةِ مُنْدِرٍ      فما أَرَقَ النَّيَّامَ إِلَّا سَلَامُهَا

وذكر ابن جني أنه يجوز أن يقال أيضاً: صيِّمٍ، بكسر أوله.

وانظر الكتاب (٣٦٢/٤)، والمقتضب للمبرد (٢٦٦/١)، والمنصف لابن جني (٥-٢/٢)، والممتع لابن  
عصفور (٥٤٩/٢-٥١)، والشافعية لابن الحاجب (١٠٦، ١٠٢)، وشرحها للرضي (١٤٣/٣، ١٧١-٧٣)،  
وشرح الكافية الشافية لابن مالك (٤/٢١٤٤-٤٨)، وشرح الملوكي لابن يعيش (٤٩٩-٥٠١)..

## [ تصحيح الواو لام فعول ]

والترّم تصحيحُ فعُولٍ، كعدوّ وعفوّ؛ لأنّه لو أعلّ الإعلالَ المذكورَ التّبسّ بفعيلٍ، كجليّ وزكيّ، بخلافِ فعُولٍ ومفعُولٍ، فإنّ التّباسّهما بغيرِ بناءِيهما مأمونٌ؛ إذ ليس في الكلامِ فعيلٌ ولا مفعيلٌ إلا ما (ندر)<sup>٤٠٥</sup>، كمسكينٍ، فإذا ظفرَ بما يُوازنُهما علمَ أنّه مُغيّرٌ عن أصله، ككبيّ ومكنيّ.

## [ تصحيح الواو في قروءٍ مخففاً من قروء ]

فإن كانت الواو في فعُولٍ أو مفعُولٍ بدلاً من همزة امتنع الإعلالُ المذكورُ، نحو: قروءٍ ومقروءٍ في لغةٍ من خفّف فقال: قروءٌ ومقروءٌ.

وأما قولُ الشاعر:

## [ وما خاصم الأتوام من ذي خصومة ]

كورهاء مشني إليها حليلها<sup>٤٠٦</sup>

<sup>٤٠٥</sup> أ: " نذر".

<sup>٤٠٦</sup> الشاهد من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه (٦٢/٢)، ومعاني الفراء (٢٠٤/٢)، وتهذيب الأزهري (٣٦٠/١٠ - كلاً). وفي معاني الفراء ونقله الأزهري عنه، وابن النحاس في إعراب القرآن (٧١/٣)، قال الفراء: "وقوله تعالى: ﴿قل من يكلوكم﴾ مهموزة، ولو تركت همز مثله في غير القرآن قلت: يكلوكم، بواو ساكنة، أو يكلاكم، بألف ساكنة، مثل: يخشاكم، ومن جعلها واواً ساكنة، قال: كلات بألف يترك النبرة منها، ومن قال: يكلاكم، قال: كليت، مثل: قضيت، وهي من لغة قريش، وكلّ حسن، إلا أنهم يقولون في =الوجهين: مكسوّة ومكلو، بغير همزة، أكثر مما يقولون: مكليّ. ولو قيل: مكليّ في الذين يقولون: كليت، كان صواباً. وسمعت بعض العرب ينشد قول الفرزدق:

وما خاصم الأتوام من ذي خصومة كورهاء مشني إليها حليلها

فبنى على شنيّت بترك النبرة. والرواية في ديوان الفرزدق: مشنوء إليها. ولا شاهد على هذه الرواية.

فَبِنَاهُ عَلَى (شُنِي) <sup>٤٠٧</sup>، بِإِدَالِ الْهَمْزَةِ يَاءً؛ لِأَنَّهَا مَفْتُوحَةٌ بَعْدَ كَسْرَةٍ.

وَقَدْ حُكِيَ أَنَّ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ: كَلَيْتَهُ، بِمَعْنَى: كَلَأْتَهُ، وَمَكَلَيْتُهُ، بِمَعْنَى: (مَكْلُوءٌ) <sup>٤٠٨</sup>؛ أَي مَحْفُوظٌ، فَشُنِي أَوْلَى بِذَلِكَ؛ لِكَسْرِ عَيْنِهِ.

وَلَوْ جُعِلَ هَذَا مُطْرَدًا؛ أَعْنِي: إِدَالِ الْهَمْزَةِ يَاءً إِذَا كَانَتْ لَامَ مَفْعُولٍ مِنْ فِعْلِ عَلَى فِعْلٍ، كَشُنِي، لَكَانَ [صَوَابًا].

### [ مَشِيبٌ وَمَهُوبٌ ]

وَكَذَلِكَ إِذَا بُنِيَ عَلَى فِعْلٍ، وَإِنْ كَانَ أَصْلُهُ فَعَلَ، بِفَتْحِ الْعَيْنِ <sup>٤٠٩</sup>، فَلَيْسَ ذَا بَأْبَعَدَ مِنْ قَوْلٍ مَنْ قَالَ: مَشِيبٌ وَمَهُوبٌ، حَمَلًا عَلَى شِيبٍ وَهُوبٍ، (وَهُمَا) <sup>٤١٠</sup> مِنْ الشُّوبِ <sup>٤١١</sup> وَالْهَيْبَةِ <sup>٤١٢</sup>.

<sup>٤٠٧</sup> ب: "شُنِي". والتصويب عن معاني الفراء (٢٠٤/٢)، وإصلاح المنطق (١٤٣)، والمساعد لابن عقيل (١٥٧/٤)، والممتع لابن عصفور (٥٥٠/٢)، وهذا الذي ذهب إليه ابن مالك مذهب للفراء لم يرتضه ابن عصفور.

<sup>٤٠٨</sup> أ: "مَكْلُوءٌ".

<sup>٤٠٩</sup> ليس في "ب".

<sup>٤١٠</sup> ليس في "ب".

<sup>٤١١</sup> الشُّوبُ: الخَلْطُ، وَمَشِيبٌ: مخلوطٌ.

<sup>٤١٢</sup> وقالوا أيضاً: غَارٌ مَنِيْلٌ، وَأَرْضٌ مَمِيْتَةٌ عَلَيْهَا، وَعُصْنٌ مَرِيْحٌ، وَرَجُلٌ مَلِيْمٌ، وَهَذِهِ حَقُّهَا أَنْ تَكُونَ بِالْوَاوِ، لِأَنَّهَا مِنَ الْأَجُوفِ الْوَاوِي، وَقَالُوا فِي تَعْلِيلِ قَلْبِ الْوَاوِ يَاءً: لَمَّا أَعْلَتِ فِي الْفِعْلِ فَقِيلَ: شِيبٌ وَنِيْلٌ وَنَحْوَهُ أَعْلَتِ فِي اسْمِ الْمَفْعُولِ لِأَنَّهُ جَارٍ عَلَيْهِ. وَقِيلَ: بَلْ أَعْلَتِ الْوَاوِ يَاءً التَّمَاثُلَ لِلخَفَةِ، إِذِ الْيَاءُ أَخْفَ مِنَ الْوَاوِ. وَانظُرِ الْكِتَابَ (٣٤٨/٤)، وَالْمَنْصَفَ (٢٨٨/١)، وَنَكَتِ الشُّنْتَمَرِي (١١٩٢/٢)، وَالْمَمْتَعُ (٤٥٥/٢)، وَالشَّافِيَةَ (١٠٣)، وَشَرَحَهَا لِلرُّضِيِّ (١٤٨/٣)، وَشَرَحَ الْكَافِيَةَ الشَّافِيَةَ (٢١٤٢/٤).

## [ مَعْدُوٌّ ]

وهذا مُنْبِئَةٌ عَلَى أَنَّ إِعْلَالَ مَعْدُوٍّ وَنَحْوَهُ حُمِلَ عَلَى عَدِيٍّ وَعَادٍ، مَعَ تَقْدِيرِ طَرَحِ الْمَدَّةِ الزَّائِدَةِ، فَيُشْبَهُ أَدْلُوًّا، فَيُعَامَلُ مُعَامَلَتَهُ، حِينَ قِيلَ فِيهِ: أَدَلْ.

## [ مَرَضِيٌّ ]

فإِذَا انضَمَّ إِلَى ذَلِكَ لُزُومُ (إِعْلَالِ الْفِعْلِ)<sup>٤١٣</sup>، بِكَوْنِهِ عَلَى فِعْلٍ، كَرَضِيٍّ، أَوْثَرَ إِعْلَالَ (مَفْعُولِهِ)<sup>٤١٤</sup> عَلَى تَصْحِيحِهِ، قَالَ تَعَالَى: (ارْجِعِي إِلَى رَبِّكَ رَاضِيَةً مَرْضِيَّةً)<sup>٤١٥</sup>، وَلَمْ يَقُلْ: مَرَضُوتَةً؛ لِأَنَّ الْقُرْآنَ لَمْ يَنْزِلْ بِغَيْرِ الْأَوَّلَى.

## [ مَقْوِيٌّ ]

فَإِنْ كَانَتْ فِي مَفْعُولٍ مِمَّا عَيْنُهُ وَأَوْ تَعَيَّنَ الإِعْلَالُ الْمَذْكُورُ، نَحْوُ: قَوِيٌّ عَلَى زَيْدٍ، فَهُوَ مَقْوِيٌّ عَلَيْهِ؛ أَصْلُهُ: مَقْوُوٌّ عَلَيْهِ، فَاسْتَنْقَلَ تَوَالِي ثَلَاثِ وَاوَاتٍ بَعْدَ ضَمَّةٍ، فَلَجِيَ إِلَى التَّخْفِيفِ بِالْإِعْلَالِ.

<sup>٤١٣</sup> ب: " الإِعْلَالُ لِلْفِعْلِ " .

<sup>٤١٤</sup> أ: " مَفْعُولٍ " .

<sup>٤١٥</sup> الفجر: ٢٨ .

وأيضاً: فإذا كان إعلالٌ مَعْدُوٌّ جائزاً، مع أن تصحيحه لا يُوقَعُ في بعض ما يُوقَعُ [فيه] <sup>١٦</sup> تصحيحٌ مَقْوِيٌّ، فأعلالٌ مَقْوِيٌّ، لإيقاعه في بعض ما ذكر، مُتَعَيِّنٌ لا مَحِيصَ عنه.

وهذا الإعلالُ مُتَعَيِّنٌ أيضاً لكل ما آخره كآخرِ مفعولٍ مبنياً، ممّا عينه ولامه واوٌ.

وإن لحقته التاءُ فكذلك، ولا فرق بين تقدير لزومها وتقدير عُروضها.

### [ فُعَلَى: واوِيَّة اللام ] <sup>١٧</sup>

فصل: تبدلُ الياءُ من الواوِ الكائنة لامَ فُعَلَى صفةً مَحْضَةً، كالعُلَيَا، أو جاريةً مَجْرَى الأسماءِ، كالدُّنْيَا. والأصلُ فيهما:

<sup>١٦</sup> ساقط من "أ".

<sup>١٧</sup> مذهب سيبويه وجمهور من النحاة أن فعلى، معتل اللام بالواو، يجب إعلال واوه ياءً، إن كان اسماً أصالةً، أو صفةً جاريةً مجرى الأسماء، وتسلم الواو في الصفة المحضة غير الجارية مجرى الأسماء. وخالف ابن مالك، فقال: تبدل الواو ياءً في فعلى صفةً مطلقاً، محضة وغير محضة، وتسلم في الأسماء.

ومذهبه أسد لباب الشذوذ، وأبعد عن التكلف والتأويل، وأقوى تقريراً واحتجاجاً وتوجيهاً، وقد تبع فيه الفراء وابن السكيت والأزهري وأبا علي، وتبعه عدد غير قليل، ومنهم: ولده بدر الدين، وبهاء الدين بن النحاس، وناظر الجيش، وأبو حيان، وابن هشام، وابن عقيل، والشيخ زكريا الأنصاري. وانظر الكتاب (٣٨٩/٤)، والتهذيب (٢١٨/٩-١٩ ضيق، قصو)، والمنصف (١٦١/٢)، والتكملة لأبي علي (٦٠٢)، ونكت السننمري (١٢١٣/٢)، والشافية (١٠٦)، وشرحها للرضي (١٧٨/٣)، وللبيروني (٥١٩/٢)، ولركن الدين (١٢٤)، وبغية الطالب لابن الناظم (٢٢١)، وشرح الكافية الشافية لابن مالك (٢١٢١/٤)، والتسهيل (٢٠٩)، وشرحه لابن عقيل (١٥٧/٤)، والارتشاف (١٤٣/١)، وأوضح المسالك (٣٨٨/٤)، والتنزيل والتكميل لأبي حيان (١٧٠/٦/ب)، وتمهيد القواعد شرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش (١٦٥/أ)، وتوضيح المقاصد للمراي (١٢٦/٤).



(الْعُلُوى والدُّنُوى؛ لأنهما من) <sup>٤١٨</sup> العُلُوّ والدُّنُوّ. ولكنهما مؤنثا الأعلَى والأدنى، والواوُ في المذكرِ قد أبدلتُ ياءً لتطرفِها ووقوعِها رابعةً، فقلبتُ في المؤنثِ حملاً على المذكرِ، ولأنَّ هذا الإعلالَ تخفيفٌ، فكان به المؤنثُ أولى؛ لما فيه من مزيدِ النَّقْلِ بالوصفيَّةِ والتَّأنيثِ بعلامةٍ لازمةٍ غيرِ مُغيِّرةٍ في مثالِ مضمومِ (الأوّل) <sup>٤١٩</sup> مُلَازِمٍ للتَّأنيثِ.

وإذا كانوا (يَفِرُّونَ) <sup>٤٢٠</sup> من تصحيحِ الواوِ لمجرّدِ ضمِّ الأوّلِ، وكونِ التَّأنيثِ بعلامةٍ ليس أصلُها أنْ تلتزمَ، فقالوا في الرُّغْوَة: رُغَايَة، فأبدلوا الواوِ ياءً مع الضمِّ، ولم يُبدلوا مع الكسرةِ حينَ قالوا: رِغَاوَة؛ لِنُقْصَانِ النَّقْلِ، ففرارُهم من تصحيحِها مع اجتماعِ المُستقلاتِ المذكورةِ أحقُّ وأولى <sup>٤٢١</sup>.

وما جاء بخلافِ ذلكِ (فنادرٌ) <sup>٤٢٢</sup>، كالقُصُوى أنثى الأَقْصى.

فإنْ كان فُعْلَى اسماً مَحْضاً، كحُزُوى <sup>٤٢٣</sup>، لم يُغيَّرْ؛ لِعَدَمِ مزيدِ النَّقْلِ، وعدمِ ما يُحمَلُ عليه، كحَمَلِ العُلُيا على الأعلَى.

<sup>٤١٨</sup> ليس في "ب".

<sup>٤١٩</sup> ليس في "ب".

<sup>٤٢٠</sup> أ: "مما يفرون".

<sup>٤٢١</sup> جاء في الصحاح واللسان والقاموس والتاج (رغو)، والمحكم (رغو: ٣٦/٦): رَغْوَة اللَّبَنِ ورُغْوَتُهُ ورِغْوَتُهُ ورُغَاوَتُهُ ورِغَاوَتُهُ ورِغَايَتُهُ ورِغَايَتُهُ: زَيْدَةٌ. وما حكاه ابن مالك نقلاً عن ابن السكيت عن الفراء، قال: ولم أسمع رِغَايَةً. وهذا الذي لم يسمعه الفراء حكاه غيره، وفي التهذيب (رغو: ١١٨/٨): ولم نسمع رُغَاوَةً.

<sup>٤٢٢</sup> أ: "فنادر".

<sup>٤٢٣</sup> حُزُوى: موضع في نجدٍ بديار تميم، وجبل من جبال الدهناء، ونخل بحذاء قرية بني سُدُوسٍ باليمامة. انظر معجم البلدان (٢٥٥/٢).

وهذا الذي ذكرته، وإن كان خلاف المشهور عند التصريفيين، فهو مؤيدٌ بالدليل، وهو موافقٌ لقول أئمة اللغة، فمن قولهم ما حكاه الأزهرى<sup>٤٢٤</sup> عن ابن السكيت، وعن الفراء أنهما قالا: ما كان من النعوتِ مثل الدنيا والعليا، فإنه بالياء؛ لأنهم يستقلون الواو مع ضمة أوله، وليس فيه اختلاف، إلا أن أهل الحجاز قالوا: القُصوى، فأظهروا الواو، وهو (نادر)<sup>٤٢٥</sup>، وبنو تميم يقولون: القُصيا.

هذا قول ابن السكيت وقول الفراء<sup>٤٢٦</sup>، والواقع على وفقه، قال الله تعالى: (إذ أنتم بالعدوة الدنيا)<sup>٤٢٧</sup>، وقال تعالى: (وكلمة الله هي العليا)<sup>٤٢٨</sup>، وهاتان صفتان محضتان.

والنحويون يقولون: إن هذا الإعلال مخصوص بالاسم، ثم لا يُمتلن إلا بصفة محضة، أو بالدنيا، والاسمية فيها عارضة، ويزعمون أن حزوى تصحيحه شاذ، كتصحيح (حيوة)<sup>٤٢٩</sup>، وهذا قول لا دليل على صحته، فلا مبالاة باجتنابه.

<sup>٤٢٤</sup> انظر التهذيب له (قصور: ٢١٩/٩). والأزهرى سبقت ترجمته في الحاشية (٣٠٦) ص (٩٠)، وكذلك ابن السكيت في الحاشية (٧٨) ص (٢٥)، والفراء في الحاشية (٢٧) ص (١٠).

<sup>٤٢٥</sup> أ: "نادر".

<sup>٤٢٦</sup> انظر التهذيب (قصور: ٢١٩/٩)، وإصلاح المنطق (١٣٩).

<sup>٤٢٧</sup> الأنفال: ٤٢.

<sup>٤٢٨</sup> التوبة: ٤٠.

<sup>٤٢٩</sup> ب: "حياة". وانظر الشافية (١٠٢).

## [ فعلى: يائية اللام ]

فصل: من شواذ الإعلال إبدال الواو من الياء في فعلى  
اسماً، كالثنوى<sup>٤٣٠</sup>، والبقوى<sup>٤٣١</sup>، والتقوى، والفتوى، والأصل  
فيهنّ الياء؛ لأنهنّ من الثنى، والبقيا، والتقى مصدر تقيت؛ بمعنى  
انقبت، والفتيا.

وأكثر النحويين يجعلون هذا مُطرداً، ويزعمون أنّ ذلك  
فعل فرقا بين الاسم والصفة، وأوثر الاسم بهذا الإعلال لأنه  
مُسْتَقَلٌّ، فكان الاسم أحمل له لخفته وتقل الصفة، كما أنّهم حين  
قصدوا التفرقة بين الاسم والصفة في جمع فعلة حرّكوا عين  
الاسم وأبقوا عين الصفة على أصلها<sup>٤٣٢</sup>.

<sup>٤٣٠</sup> الثنوى، والثنيان: الاسم من الاستثناء، والثنوة: الاستثناء، والثنيا والثنوى: ما استثنيت. اللسان  
(ثنى).

<sup>٤٣١</sup> قال ابن سيده: "البقاء ضدّ الفناء. بقي بقاءً، وبقي بقياً، الأخيرة لغة بلحارث بن كعب. وأبقاه، وبقاه،  
وتبقاه، واستبقاه. والاسم: البقوى والبقيا، وأرى ثعلباً قد حكى: البقوى، بالواو وضم الباء.  
إن قيل: لم قلبت العرب لام فعلى، إذا كانت اسماً وكان لامها ياء، واواً حتى قالوا: البقوى، وما أشبه  
ذلك نحو: التقوى والعوى؟

فالجواب: إنهم إنما فعلوا ذلك في فعلى لأنهم قد قلبوا لام الفعل إذا كانت اسماً، وكانت لامها واواً، ياءً  
طلباً للخفة، وذلك نحو: الكنيا والعليا والقصيا، وهي من: دلوت وعلوت وقصوت، فلما قلبوا الواو ياءً  
في هذا وغيره مما يطول تعداده عوضوا الواو، من غلبة الياء عليها في أكثر المواضع، بأن قلبوها في  
نحو البقوى والثنوى واواً، ليكون ذلك ضرباً من التعويض ومن التكافؤ بينهما". المحكم (بقي: ٣١٦/٦)،  
واللسان (بقي) نقلاً عن المحكم.

<sup>٤٣٢</sup> كحَلَقَاتٍ وَجَمَرَاتٍ وَجَفَنَاتٍ فِي الْأَسْمَاءِ، وَسَهَلَاتٍ وَصَعْبَاتٍ وَطَفَلَاتٍ فِي الصِّفَاتِ، وَحَكْمٌ مَفْتُوحٌ  
الْأُولَى كَمَكْسُورِهِ كَمُضْمُومِهِ. وانظر المنصف (١٥٨/٢)، والمفصل (١٩١)، وشرحه لابن يعيش (٥/٥)  
(٢٨)، والممتع (٥٤٢/٢)، والمساعد (١٥٨/٤)، وشرح الشافية للرضي (١٧٧/٣).

وَأَلْحَقُوا بِالْأَرْبَعَةِ الْمَذْكُورَةِ : الشَّرْوَى<sup>٤٣٣</sup> ، وَالطُّغْوَى<sup>٤٣٤</sup> ،  
وَالْعَوَى<sup>٤٣٥</sup> ، وَالرَّغْوَى<sup>٤٣٦</sup> ، زَاعِمِينَ أَنَّ أَسْلَهَا مِنَ الْيَاءِ .  
وَالأُولَى عِنْدِي جَعَلُ هَذِهِ الْأَوَاخِرِ مِنَ الْوَاوِ؛ سَدًّا لِبَابِ  
التَّكْثِيرِ مِنَ الشُّذُوزِ حِينَ أَمَكْنَ سَدُّهُ .

وَذَلِكَ أَنَّ الشَّرْوَى مَعْنَاهُ الْمِثْلُ، وَلَا دَلِيلَ عَلَى أَنَّ وَاوَهُ  
مَنْقَلَبَةٌ عَنِ الْيَاءِ، إِلَّا ادِّعَاءٌ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ مِنْ شَرَيْتُ<sup>٤٣٧</sup>، وَذَلِكَ  
مَمْنُوعٌ؛ إِذْ هِيَ دَعْوَى مَجْرَدَةٌ عَنِ الدَّلِيلِ، مَعَ أَنَّ الشَّرْوَى إِذَا  
كَانَ غَيْرَ مُشْتَقًّا وَافَقَ كَثِيرًا مِنْ نَظَائِرِهِ، كَالنَّدِّ، وَ[الْبِدِّ]<sup>٤٣٨</sup>،

<sup>٤٣٣</sup> الشَّرْوَى: الْمِثْلُ. قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: يُقَالُ: هَذَا شَرَوَاهُ وَشَرَيْتُهُ؛ أَي: مِثْلُهُ، وَفِي حَدِيثِ عَلِيٍّ: ادْفَعُوا  
شَرَوَاهَا مِنَ الْغَنَمِ: أَي مِثْلَهَا. انظُرِ اللِّسَانَ (شَرَى)، وَالْمَنْتَخِبَ لِكِرَاعِ النَّمْلِ (٢٨٦، ٥٧٢).  
<sup>٤٣٤</sup> الطُّغْوَى وَالطُّغْيَانُ وَالطُّغْوَانُ: مَجَاوِزَةُ الْحَدِّ مِنَ الْعَصِيَانِ وَالْكَفْرِ. قَالَ الزَّجَاجُ: قَوْلُهُ: (كَذَبَ ثَمُودٌ  
بَطَغَوَاهَا) أَي: بَطَغْيَانِهَا، وَأَصْلُ طَغَوَاهَا: طَغْيَانِهَا. وَقَعَلَى إِذَا كَانَتْ مِنْ ذَوَاتِ الْيَاءِ أُبْدِلَتْ فِي الْإِسْمِ وَاوًا  
لِيُفْصَلَ بَيْنَ الْإِسْمِ وَالصِّفَةِ، تَقُولُ: هِيَ التَّقْوَى، وَإِنَّمَا هِيَ مِنْ تَقَيْتُ، وَهِيَ الْبَقْوَى مِنْ بَقَيْتُ، وَقَالُوا:  
امْرَأَةٌ خَزْيَا لِأَنَّهُ صَفَةٌ. وَمَا ذَكَرَهُ الزَّجَاجُ، خِلَافَ مَا يَرَاهُ ابْنُ مَالِكِ الْأَوَّلِيُّ. وَانظُرْ مَعَانِيَ الزَّجَاجِ (٥/  
٣٢٣)، وَاللِّسَانَ (بَقِيَ).

<sup>٤٣٥</sup> الْعَوَى: الْعَوَى: نَجْمٌ مِنْ مَنَازِلِ الْقَمَرِ، وَهُوَ مِنْ أَنْوَاءِ الْبَرْدِ، جَاءَ مُوَنْثَةً عَنِ الْعَرَبِ، وَيُمَدُّ فَيُقَالُ:  
الْعَوَاءُ وَقِيلَ: الْقَصْرُ الْأَكْثَرُ، وَقِيلَ الْعَكْسُ، وَهُوَ رَابِعُ ثَلَاثَةِ أَنْجُمٍ مَلْتَوِيَةٍ مَنْفَرَدَةً عَنْهَا قَلِيلًا، وَقِيلَ: هُوَ  
خَامِسُ أَرْبَعَةٍ، وَبِهِ سَمِيَتْ هَذِهِ الْمَجْمُوعَةُ الْعَوَى، وَمَنْ سَجَعَهُمْ: إِذَا طَلَعَتِ الْعَوَاءُ، وَجَمَّ الشَّتَاءُ، طَابَ  
الصَّلَاةُ. وَمَنْ أَسْجَاعَهُمْ أَيْضًا: إِذَا طَلَعَتِ الْعَوَاءُ ضَرْبَ الْخَبَاءِ، وَطَابَ الْهَوَاءُ، وَكُرَّةُ الْعَرَاءِ، وَشَنَّ  
السَّقَاءُ. انظُرِ التَّهْذِيبَ (عَوَى: ٢٥٦/٣-٥٧)، وَالْمَنْصِفَ (١٥٩/٢)، وَسِرَ الصَّنَاعَةَ (٥٩١/٢)، وَاللِّسَانَ  
(عَوَى).

<sup>٤٣٦</sup> وَالرَّغْوَى: اسْمٌ مِنَ الْإِرْعَاءِ، وَهُوَ الْإِبْقَاءُ، وَالرَّغْوَى وَالرُّغْيَا: رِعَايَةُ الْحِفَاطِ لِلْعَهْدِ، وَالرَّغْوَى:  
حَسَنُ الْمَرَاجَعَةِ وَالنِّزْوَعِ عَنِ الْجَهْلِ. انظُرِ التَّهْذِيبَ (رَعَى: ١٦٣/٣)، وَاللِّسَانَ (رَعَى).

<sup>٤٣٧</sup> ذَهَبَ إِلَى ذَلِكَ أَكْثَرَ مِنْ وَاحِدٍ. انظُرِ الْأَصُولَ لِابْنِ السَّرَاجِ (٢٦٦/٣)، وَسِرَ الصَّنَاعَةَ لِابْنِ جَنِي  
(٥٩٢/٢)، وَالْمَنْصِفَ لَهُ (١٥٨/٢)، وَالنَّكْتَ لِلشُّنْتَمَرِيِّ (١١٣٨/٢).

<sup>٤٣٨</sup> سَاقَطَ مِنْ "أ".

والْحَتْنِ، وَالتَّنِّ، وَالشَّيْعِ، وَالصَّرْعِ، معنى كُلِّ واحدٍ من هذه  
كمعنى الشَّرْوَى<sup>٤٣٩</sup>، ولا اشتقاقَ لها، فالأولى بالشَّرْوَى أن يكونَ  
غيرَ مُشتقٍّ.

وَأَمَّا الطَّغْوَى: فَإِنَّهُ قَدْ رُوِيَ فِي فِعْلِهِ: طَغَيْتُ طُغْيَانًا،  
وَطَغَوْتُ طُغْوَانًا، فَرَدُّ الطَّغْوَى إِلَى طَغَوْتُ أَوْلَى مِنْ رَدِّهِ إِلَى  
طَغَيْتُ؛ تَجَنُّبًا لِلشُّذُوزِ.

وَأَمَّا العَوَى: فَهُوَ مِنْ عَوَيْتُ الشَّيْءَ: إِذَا لَوَيْتَهُ. وَقَدْ رُوِيَ  
مِنْهُ: عَوَّةٌ، بِتَغْلِيْبِ الْوَاوِ عَلَى الْيَاءِ، كَمَا فُعِلَ فِي الْفُتُوَّةِ، فَلَيْسَ  
ذَلِكَ لِأَنَّهُ عَلَى فَعْلَى. وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ عَوَى مَقْصُورًا مِنْ عَوَاءٍ؛  
فَعَالٌ مِنْ عَوَيْتُ، فَتَكُونُ وَاوُهُ عَيْنًا مُضَعَّفَةً، كَالْوَاوِ فِي شَوَاءٍ، إِذَا  
قُصِرَ، فَقِيلَ فِيهِ: شَوَى، وَمُنِعَ مِنَ الصَّرْفِ لِتَأْنِيثِهِ بِاعْتِبَارِ كَوْنِ  
مُسْمَاءُ مَنْزِلَةً.

وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مَنْقُولًا مِنْ عَوَى؛ فَعَلَّ مِنْ عَوَيْتُ، فَسَمَّوًا  
الْمَنْزِلَةَ بِهَذَا الْوِزْنِ مِنَ الْفِعْلِ، كَمَا بِشَمَّرَ فَرَسٌ، وَبِبَدَّرَ مَاءٌ،  
وَبِعَثَّرَ مَوْضِعٌ<sup>٤٤٠</sup>.

<sup>٤٣٩</sup> أي: جميعها بمعنى مثل. ومما جاء أيضاً بمعنى مثل: نَحَوْتُ، وَتَرَبَّيْتُ، وَسَنَيْتُ، وَصَنَيْتُ، وَقَرَنْتُ، وَضَرَعْتُ،  
وَشَلَوْتُ، وَشَلَّيْتُ، وَطَبَعْتُ، وَطَبَّعْتُ، وَطَبَّعْتُ، وَطَلَعْتُ. وانظرها في موادها من اللسان.

<sup>٤٤٠</sup> ليس في كلام العرب على فَعَلٍ مما يمكن أن يكون أصله فَعَلٌ إلا:

بَدَّرْتُ: وهي من التبذير؛ وهو التفريق، وهو اسم بنر بمكة لبني عبد الدار، حفرها هاشم بن عبد مناف  
عند خطم جبل خندمة على فم شعب أبي طالب.

وَبَقَمْتُ: وهو العندم، صبغ أحمر يقال له دم الأخوين.

وَتَوَّجَحْتُ: اسم مدينة بفارس قريبة من كازرون، ويقال لها أيضاً: تَوَّجُ.

وَيُعْتَذِرُ (عَنْ) <sup>٤٤١</sup> دُخُولِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ بِمَا يُعْتَذِرُ عَنْ  
دُخُولِهِمَا فِي الْيَسَعِ <sup>٤٤٢</sup>.

وَأَمَّا الرَّعْوَى فَهُوَ مِنْ: ارْعَوَيْتُ، لَا مِنْ: رَعَيْتُ <sup>٤٤٣</sup>. وَهَذَا  
قَوْلُ أَبِي عَلِيٍّ <sup>٤٤٤</sup>، رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى.

- وَخَضَمٌ: لِقَبِ الْعَنْبَرِ بْنِ عَمْرِو بْنِ زَيْدِ مَنَاةَ بْنِ تَمِيمٍ، وَاسْمُ مَوْضِعٍ وَرَدَ ذِكْرُهُ فِي شَعْرِ لَجْرِيْرِ، وَرَجَزٍ  
لِغَيْرِهِ.

وَخَمْرٌ: اسْمُ مَوْضِعٍ شَعْبٍ مِنْ أَعْرَاضِ الْمَدِينَةِ.

وَخَوْدٌ: اسْمُ مَوْضِعٍ وَرَدَ ذِكْرُهُ فِي شَعْرِ لَذِي الرِّمَةِ، وَاسْمُ فَرَسٍ.

وَشَلْمٌ: اسْمُ بَيْتِ الْمُقَدَّسِ.

وَشَمْرٌ: اسْمُ فَرَسٍ جَدِّ جَمِيلِ بْنِ يَعْمَرَ الْعَنْزِيِّ.

وَعَثْرٌ: مَوْضِعٌ مَأْسَدَةٌ مِنْ أَعْمَالِ زَيْدِ بْنِ الْيَمَنِ.

وَنَطْحٌ: اسْمُ مَوْضِعٍ.

وَسَدْرٌ: لِعَبَةِ اللَّصِيبِيَانِ، وَتَضُمُّ سِينَهَا.

وَانظُرِ الْمَعْرَبَ (٥٩-٦١)، وَليْسَ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ (٢٨٩-٩٠)، وَشَفَاءُ الْغَلِيلِ لِلْخَفَاجِيِّ (٨٤-٨٥)،  
وَاقْصِدِ السَّبِيلَ لِلْمَحْبِيِّ (١-٢٩٢-٩٤)، وَمَعْجَمُ الْبِلْدَانِ (بَنَرٌ: ١/٣٦١، تَوْجٌ: ٢/٥٦، تَوْزٌ: ٢/٥٨،  
خَضَمٌ: ٢/٣٧٧، خَمْرٌ: ٢/٣٨٨، خَوْدٌ: ٢/٤٠٠، شَلْمٌ: ٣/٣٥٩، عَثْرٌ: ٤/٨٤، نَطْحٌ: ٥/٢٩١).  
<sup>٤٤١</sup> أ: "عند".

<sup>٤٤٢</sup> الْيَسَعُ وَاللَّيْسَعُ: اسْمُ نَبِيِّ عَلَيْهِمْ جَمِيعاً الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وَرَدَ مَرَّتَيْنِ: فِي الْآيَةِ ٨٦ مِنْ سُورَةِ الْأَنْعَامِ،  
وَفِي الْآيَةِ ٤٨ مِنْ سُورَةِ ص، قَرَأَ فِي الْمَوْضِعَيْنِ بِتَشْدِيدِ اللَّامِ وَبِتَخْفِيفِهَا، فَقَرَأَهُ حَمْزَةً وَالْكَسَائِي  
وَخَلْفَ وَالْأَعْمَشُ: (الْيَسَعُ) بِالتَّشْدِيدِ، عَلَى أَنْ أَصْلُهُ: (الْيَسَعُ) كَضَيْغَمٍ، وَقَتَّرَ تَكَرُّرُهُ فَدَخَلَتْ (ال) لِلتَّعْرِيفِ  
عَلَيْهِ، ثُمَّ أَدْغَمَتْ اللَّامَ فِي اللَّامِ، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِلَامٍ وَاحِدَةً مُخَفَّفَةً، عَلَى أَنَّهُ مَنْقُولٌ مِنَ الْمَضَارِعِ (يُوسَعُ)  
كَيَوْعِدُ، ثُمَّ أَسْقَطَتْ اللَّامَ، كَمَا فَعَلُوا ذَلِكَ فِي يَطَأً. وَانظُرِ الْإِتْحَافَ لِابْنِ الْبِنَاءِ (٢٥٥)، وَالْمَعْرَبَ  
لِلْجَوَالِيْقِيِّ (٢٩٩، ٣٥٥)، وَحَاشِيَةَ الصَّبَانِ عَلَى الْأَشْمُونِيِّ (١/١٨١).

<sup>٤٤٣</sup> انظُرِ مَذْهَبَ أَبِي عَلِيٍّ فِي كِتَابِيهِ: التَّكْمَلَةُ (٦٠١-٦٠٢)، وَإِيضَاحُ الشَّعْرِ (١٤٨)، وَفِي الْمَنْصَفِ  
لِابْنِ جَنِيٍّ (٢/١٥٧-٦٠)، وَهُوَ مَذْهَبُ ارْتِضَاءِ ابْنِ جَنِيٍّ، وَنَسَبُهُ الْأَزْهَرِيُّ لِلْكَسَائِيِّ.

وَعَلَى أَنَّ الرَّعْوَى مِنْ ارْعَوَيْتَ جَمْهُورٌ مِنَ اللَّغَوِيِّينَ، مِنْهُمْ الْأَزْهَرِيُّ، وَارْتَضَى هَذَا ابْنُ الشَّجَرِيِّ.  
وَانظُرِ الْمَنْصَفَ (٢/١٥٨)، وَسِرَ الصَّنَاعَةَ (١/٨٨، ٢/٥٩١)، وَالتَّهْنِيبَ (رَعَى: ٣/١٦٣)، وَأَمَالِي  
الشَّجَرِيِّ (٢/٤٥٤).

<sup>٤٤٤</sup> أَبُو عَلِيٍّ (٢٨٨-٣٧٧):



وهذا أولى من شذوذ يُؤدِّي إلى قول من قال<sup>٤٤٥</sup>: أُبدلت  
الواو من الياء في فعلى اسماً مقاصَّةً منها إذا كانت هي المُغَلَّبَةُ  
عليها في معظم الكلام. وحسبُ هذا الكلام ضعفاً أنه يُوجبُ أن  
يكونَ ما فعلَ من الإعلالِ المطرَّدِ الذي اقتضته الحكمة ظُلماً  
وتعدُّياً؛ إذ المقاصَّةُ لا تكونُ في غيرِ تعدُّ.

وقولهم: فَعِلَ هذا الإعلالُ فرقاً بينَ الاسمِ والصِّفةِ، كما  
فرَّقَ بينهما في جمعِ فعلةٍ ليس بجيدٍ أيضاً؛ لأنَّ الالتباسَ هناك  
واقِعٌ، كجَلَدَاتٍ وَنَدَبَاتٍ وَعَدَلَاتٍ وَحَشَرَاتٍ، فبتسكينِ عيناتها يُعلمُ  
أنهنَّ جمعُ جَلَدَةٍ بمعنى شديدةٍ، وَنَدَبَةٍ بمعنى نشيطةٍ، وَعَدَلَةٍ  
بمعنى ذاتِ عدالةٍ، وَحَشْرَةٍ بمعنى رقيقةٍ. وبفتحها يُعلمُ أنهنَّ جمعُ  
مَرَّةٍ<sup>٤٤٦</sup> من جَلَدٍ وَنَدَبٍ وَعَدَلٍ وَحَشْرٍ، فظهرتُ فائدةُ الفرقِ هناك.

وَأَمَّا ثَنَوِيٌّ وَأَخْوَاتُهَا فَأَلْفَاظٌ قَلِيلَةٌ، يُكْتَفَى فِي بَيَانِ أَمْرِهَا  
بِأَدْنَى قَرِينَةٍ، لَوْ خِيفَ التَّبَاسُ، فَكَيْفَ وَالِالتَّبَاسُ مَأْمُونٌ؛ إِذْ لَا  
تُوجَدُ صِفَاتٌ تُوَافِقُ ثَنَوِيٌّ وَأَخْوَاتُهَا لَفْظاً.

---

- أبو علي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن سليمان بن أبان الفارسي، إمام المدرسة النحوية البغدادية  
في زمانه بلا منازع، وشيخ شيوخ العربية بعده.

ترجمته في: طبقات النحويين واللغويين للزبيدي (١٢٠)، وإنباء الرواة للقطبي (١٠-٣٠٨/١)، ونزهة  
الألباء لابن الأنباري (٢٣٢-٣٣)، والبلغة للفيروزآبادي (٨٠-٨١)، وإشارة التعيين لليمانى (٨٣-٨٤)،  
وتاريخ العلماء النحويين للتوحي المعري (٢٦-٢٧)، وبغية الوعاة للسيوطي (١-٤٩٦-٩٨)، وغاية  
النهاية لابن الجزري (١-٢٠٦-٢٠٧)، ووفيات الأعيان لابن خلكان (٢-٨٠-٨٢)، ومعجم الأديباء  
لياقوت (٢-٨١١-٢١).

<sup>٤٤٥</sup> ذكر ذلك ابن جنِّي في المنصف (١٥٧/٢)، وسر الصناعة (٨٨/١، ٥٩١/٢)، وابن سيده في  
المحکم (بقي: ٣١٦/٦)، وغيرهما.

<sup>٤٤٦</sup> أي: جمع اسم المَرَّةِ.



ومما يُبينُ أنّ إبدالَ يائها واواً شاذٌّ تصحيحُ ياءِ الرِّيّاءِ: وهي الرّائحةُ، والطّغيا: وهو ولدُ البقرةِ الوحشيّةِ، تُفتحُ طاؤه وتُضمُّ، وسَعْيًا<sup>٤٤٧</sup>: اسمٌ موضعٍ. فهذه الثلاثةُ الجائيةُ على الأصلِ والتّجنبِ للشُّذوذِ أوّلى بالقياسِ عليها.

### [ إعلال الواو أو الياء ألفاً ]

**فصل:** إذا وقع بعد فتحة ياءٍ، أو واوٍ، متحرّكةً، أبدلتِ (الياءُ، أو الواوُ)<sup>٤٤٨</sup>، ألفاً، نحو: ناب، وباب، وحصي، وعصا، وباع، وراع، وسبا، وصبا. (أصلهنّ)<sup>٤٤٩</sup>: نيّب، وبوبّ، وحصيّ، وعصوّ، (وبيع، وروّع)<sup>٤٥٠</sup>، وسبّي، وصبوّ، (بدلالة)<sup>٤٥١</sup> قولهم: أنيابٌ، وأبوابٌ، وحصياتٌ، وعصواتٌ، وبيعٌ، وروّعٌ، وسبّيٌ، وصبوّةٌ.

### [ شروط قلب الواو أو الياء ألفاً ]

#### [ الشرط الأوّل: تحرّكهما ]

فلما انفتح ما قبل الياءِ والواوِ، وتحرّكتا في الأصلِ، قلبتا ألفين، ولو سكنتا في الأصلِ لصحّتا، كما صحّتا في سيفٍ وخوفٍ.

<sup>٤٤٧</sup> سَعْيًا: وادٍ بتهامة قرب مكة، أسفلهُ لكانة وأعلاه لهذيل. وقيل: جبل. انظر معجم البلدان (٢٢١/٣).

<sup>٤٤٨</sup> ليس في "ب".

<sup>٤٤٩</sup> ب: "وأصلهنّ من".

<sup>٤٥٠</sup> ب: "وبيعٌ، وروّعٌ".

<sup>٤٥١</sup> ب: "بدليل".

وربَّما قُلبتا بعدَ الفتحَةِ، وإنْ سَكَنتا في الأصلِ، كقولهم في  
 دُوَيْبَّةٍ: دُوَابَّةٌ<sup>٤٥٢</sup>، وفي صَوْمَةٍ: صَامَةٌ. أنشدَ ابنُ برهانٍ<sup>٤٥٣</sup>:  
 تَبَّتْ إِلَيْكَ فَتَقَبَّلْتُ تَابِتِي وَصُمْتُ رَبِّي فَتَقَبَّلْتُ صَامَتِي<sup>٤٥٤</sup>

### [ الشرط الثاني: كونهما والمفتوح قبلهما في كلمة واحدة ]

فلو كانتِ الفتحَةُ في كلمةٍ، والواوُ والياءُ في الأخرى، لم  
 يكنْ إلى هذا الإعلالِ سبيلٌ، نحو: إنَّ ولدَكَ يَقِظٌ.

### [ الشرط الثالث: كون تحركهما غير عارض ]

وكذلك لو كانتِ الحركةُ عارضةً، كقولِ مَنْ قالَ في جِيَّالٍ:

جِيْلٌ<sup>٤٥٥</sup>.

<sup>٤٥٢</sup> جاء في سر الصناعة: "وأخبرنا أبو علي قال: قرأت على أبي بكر في بعض كتب أبي زيد: سمعت  
 أبا عمرو الهذلي يقول في تصغير دابة: دُوَابَّةٌ. قال أبو علي: أراد دُوَيْبَّةً، فقلبت الياء ألفاً". سر الصناعة  
 (٣٠٨/١، ٦٦٩)، وانظر المسائل البغداديات لأبي علي (٣٩٥).  
<sup>٤٥٣</sup> ابنُ برهانٍ (...-٤٥٦):

أبو القاسم، عبد الواحد بن علي بن عمر بن اسحاق بن إبراهيم الأسدي العكبري، المعروف بابن  
 برهان. إمام بغداد في زمانه.

ترجمته في: إنباء الرواة للقطبي (٢١٣/٢-١٥)، ونزهة الألباء لابن الأنباري (٢٥٩-٦٠)، والبلغة  
 للفيروزآبادي (١٣٨-٣٩)، وإشارة التعيين لليمانى (١٩٩)، وبغية الوعاة للسيوطي (٢١-١٢٠/٢)،  
 والنجوم الزاهرة لابن تغري بردي (٧٥/٤).

وانظر ما أنشده ابن البرهان في شرحه على اللمع (٤٦٢).

<sup>٤٥٤</sup> الشاهد نسبه ابن البرهان في شرحه على اللمع للعربي، وهو غير منسوب في سر الصناعة (٢٦٩/٢)  
 (، وشرح الشافية للجاربردي بحاشية الغزي عليه (٢٧٧)، وشرح الشافية للأصاري (١٩٣)، واللسان  
 والتاج (توب، قوم)، والمخصص (٩٠/١٣)، وبغية الطالب لابن الناظم (١٨٤) والجمهرة لابن دريد (٣  
 /٤٨٨)، وأنشد ابن دريد بعده:

أدعوك بالعتق من النار التي أعددتها للظالم العاتي العتي  
 فأعطني مما لديك سألتني

<sup>٤٥٥</sup> جِيَّالٌ وجِيَّالَةٌ: الضَّبْعُ، غير منصرف للتأنيث والتعريف، معرفة من غير ألف ولا ميم، وهي كذلك في  
 المنتخب لكراع، وجاء في اللسان: وقال كراع: الجِيَّالُ، فأدخل عليها الألف واللام. والجِيَّالُ: الضخم-

### [ الشرط الرابع: تحرك ما بعدهما ]

ولو سَكَنَ ما بعدهما فكذلك، نحو: بَيَّانٍ، وَعَوَّانٍ<sup>٤٥٦</sup>،  
وَحَوِيرٍ<sup>٤٥٧</sup>، وَغَيْرِ، فَإِنَّهُمَا لو أَبَدَلَا عِنْدَ سَكُونِ ما بعدهما لالتقى  
ساكنان، وَعِنْدَ التَّقَائِمِ يَلْزِمُ أَحَدُ الْأَمْرَيْنِ؛ إِمَّا حَذْفُ أَحَدِهِمَا،  
فِيَلْتَبَسُ مِثَالُ بِمِثَالٍ؛ لِأَنَّ بَيَّانًا وَعَوَّانًا يَصِيرَانِ لو أُعْلِمَا: بَانَ  
وَعَانَ. وَإِمَّا تَحْرِيكُ أَحَدِهِمَا، وَذَلِكَ رُجُوعٌ إِلَى ما تُرِكَ مِنْ  
التَّصْحِيحِ، فَتَعَيَّنَ اسْتِصْحَابُهُ.

### [ حذف الألف المنقلبة في نحو الأعلون والأعلين ]

فلو كانت الواو والياء لأمًا مضمومة، أو مكسورة، قبل  
واو، أو ياء ساكنة مفردة، حُذِفَتْ بَعْدَ قَلْبِهَا أَلْفًا، نحو: جاءني  
الأعلون ورأيت الأعلين. والأصل: الأعلون والأعلين.

ولم يمنع إعلال هذه الياء ونحوها سكون ما بعدها؛ لأنها  
لام، وحذفت اللام لساكن منفصل كثير، فإذا حذفت لساكن  
متصل، كما هو في الجمع المذكور، فليس بمنكور.

---

من كل شيء. وانظر سفر السعادة للسخاوي (٢١١/١)، والصحاح واللسان (جأل)، والمنتخب لكرام  
النمل (١٣٥/١)، والمنصف لابن جني (٦/٣)، وشرح الكافية الشافية لابن مالك (٢١٢٥/٤).

<sup>٤٥٦</sup> العَوَّانُ من البقر وغيرها: النَّصْفُ فِي سِنِّهَا، وَهِيَ الَّتِي بَيْنَ الْفَارِضِ، وَهِيَ الْمَسْنَةُ، وَبَيْنَ الْبَكْرِ،  
وَهِى الصَّغِيرَةُ، وَقِيلَ: الْعَوَّانُ مِنَ الْبَقْرِ وَالْخَيْلِ: الَّتِي تُنَجَّتْ بَعْدَ بَطْنِهَا الْبَكْرِ. وَالْعَوَّانُ مِنَ النِّسَاءِ: الَّتِي  
قَدْ كَانَ لَهَا زَوْجٌ، وَقِيلَ: الثَّيِّبُ، وَحَرْبٌ عَوَّانٌ: كَانَ قَبْلَهَا حَرْبٌ، أَيْ: الَّتِي قُوتِلَ فِيهَا مَرَّةً بَعْدَ الْأُخْرَى،  
كَأَنَّهُمْ جَعَلُوا الْأُولَى بَكْرًا. الْلسان (عون).

<sup>٤٥٧</sup> الْحَوِيرُ: الْأَسْمُ مِنَ الْمُحَاوِرَةِ، يُقَالُ: سَمِعْتُ حَوِيرَهُمَا وَحَوَّارَهُمَا. وَالْحَوِيرُ: الْمَعَادَةُ وَالْمُضَادَّةُ.  
اللسان (حور).

وأيضاً: فإنَّ اللامَ أَقبلُ لتأثيرِ أسبابِ الإعلالِ مِنَ العَيْنِ،  
ولذلكِ صَحَّتْ واوُ عَوْضِ، وِياءُ عَيْبَةٍ<sup>٤٥٨</sup>، وأُعَلَّتْ واوُ شَجِيَّةِ،  
وِياءُ نَهْوٍ، وهما مِنَ الشَّجْوِ والنَّهْيَةِ.

بل: قد تتأثَّرُ اللامُ؛ لضعفِها، بالكسرةِ المنفصلةِ، نحو: ابنُ  
عَمِّي دُنِيًّا، وهو مِنَ الدُّنُوِّ<sup>٤٥٩</sup>.

وأيضاً: فإنَّ إعلالَ لامِ الأعلِّينِ ونحوه لا يُوقِعُ في لبسٍ،  
بخلافِ إعلالِ عَيْنِ غَيُورٍ وأمثاله.

### [ الشرط الخامس: ألا تكونا لهما بعدها ألف ]

فلو كانتِ اللامُ مفتوحةً بعدها ألفٌ صَحَّحتْ؛ لخفةِ الفتحةِ  
والألفِ.

ولأنَّ هذا النُّوعَ إمَّا مثنًى، نحو: فَتَيَّانِ، أو غيرُ مثنًى  
كصَمَيَّانِ<sup>٤٦٠</sup>، فلو أُعَلَّتْ في المثنًى التَّبَسُّ بالمفردِ حينَ يُضَافُ،  
ولو أُعَلَّتْ في غيرِ المثنًى التَّبَسُّ بفعالٍ، فإنَّه كثيرٌ، وكلا الأمرينِ  
مُنتَفٍ في الجمعِ المذكورِ إذا أُعَلَّ. وكذلك ما أشبهَ هذا الجمعَ في

<sup>٤٥٨</sup> رجلٌ عَيْبَةٌ وَعَيْابٌ وَعَيْابَةٌ: كثيرُ العَيْبِ للناسِ. اللسان (عيب).

<sup>٤٥٩</sup> يُقال: هو ابنُ عَمِّي دِنِيَّةً، ودِنِيًّا ودُنِيًّا، بالتَّوِينِ في الأخيرينِ ومن غيرِ تَوِينٍ، وابنُ عَمِّي لَخًا،  
ومثله: ابنُ أخيه أو أخته أو خاله. كلُّ ذلكِ معناه: لازقُ النَّسَبِ لاصفُه. انظر إصلاح المنطق (٣١٢)،  
والصَّحاح واللسان والتاج (دنو)، والتَّهذِيب (دنو: ١٨٩/١٤)، والشَّافِيَّة (١٠٥).

<sup>٤٦٠</sup> الصَّمَيَّانُ: الرَّجُلُ الشَّدِيدُ المُحْتَنِكُ السِّنَّ، والشَّجَاعُ الصَّادِقُ الحَمَلَةُ، والجريءُ على المعاصي، ودنو  
التَّوْتُبِ على الناسِ. قالوا: وأصل الصَّمَيَّانِ في اللغةِ السرعةُ والخفةُ. والصَّمَيَّانُ، مصدرًا: التَّلَفُّتُ  
والتَّوْتُبُ. اللسان (صما).

(كون) <sup>٤٦١</sup> لامه ياء، أو واواً غير مفتوحة بعد فتحة، وقبل واو ساكنة، كبناء مثل عنكبوت من رمي <sup>٤٦٢</sup>؛ فإن أصله: رميوت، مثل: أعليون، فتقلب الياء الثانية ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم تحذف لملاقاة الواو بعدها، فيصير: رميوتاً <sup>٤٦٣</sup>، وسهل ذلك أمن اللبس؛ إذ ليس في الكلام فعلول، ولا فعلوت.

### [ مثل عَضْرَفُوطٍ من غَزَوٍ ورمي ] <sup>٤٦٤</sup>

فلو كان بعد اللام المذكورة واوان، أو ياءان، أو واو وياء، جعلنا كياءي النسب، وكسرت اللام مطلقاً، وقلبت واواً إن لم تكنها، كبناء مثل عَضْرَفُوطٍ من غَزَوٍ أو رمي، فإنك تقول فيه من غَزَوٍ: غَزَوِيٌّ، والأصل: غَزَوُوءُ، ثم عمل به ما عمل باسم مفعولٍ من قَوِيٍّ.

<sup>٤٦١</sup> أ: " كونه "

<sup>٤٦٢</sup> انظر المسألة في المنصف (٢٥٧/٢-٥٨)، والممتع (٧٤٠/٢)، وشرح الكافية الشافية (٢٢٠٨/٤).

<sup>٤٦٣</sup> إن قيل: لم حذفت الألف من (رميوت) للالتقاء الساكنين ولم تحذف الواو، وهي أقرب للطرف، والمعروف أن الطرف، وما هو أقرب إليه، أولى بالإعلال والتغيير؟

فالجواب، وقد ذكره ابن جنبي وابن عصفور: لم تحذف الواو لأنها زيدت مع التاء، فلم يجز انفراد التاء دونها، إذ كل زيادتين زيدتا معاً فإنهما تحذفان معاً، كما في الترخيم والتصغير، فلزم بقاء الواو للزوم بقاء التاء، لعدم موجب حذفها.

<sup>٤٦٤</sup> العَضْرَفُوطُ: مضي تفسيره في الحاشية (١٥١) ص (٤٦) من هذا الكتاب.

والأصل في مثل عَضْرَفُوطٍ من غَزَوٍ: غَزَوُوءُ، فكرة اجتماع الواوات، فقلبت الأخيرة، لضعفها بتطرفها، لأن الطرف أولى بالتغيير، ياء، فصار غَزَوُوءِيٌّ، فاجتمعت الواو الأخيرة بالياء، وسبقت أولاهما ساكنة، فأعلنت ياء، ثم أدغمت الياء في الياء، فقيل: غَزَوُوءِيٌّ، فأبدلت الضمة قبل الياء المشددة كسرة، لتسلم الياء، كيلا يحصل الدور، وكراهة لها قبل الياء، فقيل: غَزَوُوءِيٌّ.

واسم المفعول من غَزَوٍ: مَغْزِيٌّ، وهو في الأصل: مَغْزُوءُ، ثم مَغْزُوءِيٌّ، ثم مَغْزِيٌّ، ثم مَغْزِيٌّ، ففعل به ما شرح في عَضْرَفُوطٍ من غَزَوٍ.

وتقول فيه من رمي: رميوي، والأصل: رميوي، فقلبت  
وكذلك يفعل بكل ما قبل ياء مشددة من ألف رابع، أو مزيد  
للإلحاق.

فإن كان زائداً محضاً، أو خامساً فصاعداً، حذف.

وقد تقلب واوا ألف التانيث إن سكن ثاني ما هي فيه رابعة،  
كحبلوي، والحذف أجود، وربما قيل: حبلوي<sup>٤٦٦</sup>.

٤٦٥ الأصل في مثل عَصْرُ قُوطٍ من رمي: رميوي، فالتقت الياء الأخيرة مع الواو قبلها ساكنة، فقلبت  
ياء، ثم أدغمت الياء في الياء، فقيل: رميوي، فكره توالي الياءات، فأبدلت واوا الياء الثانية، لقربها من  
الطرف، واستعصاء المشددة لتقويها بالتضعيف، فقيل: رميوي، ثم أبدلت ضمة الواو كسرة كراهة لها  
قبل الياء، ولتسلم الياء، فقيل: رميوي، وسلمت الواو للياء المشددة بعدها، تشبيهاً لها بياء النسبة.  
أو يقال: كان رميوي، ثم رميوي، ثم أبدلت الياء الثانية ألفاً، ثم قلبت الألف واواً مكسورة على حد قلبها  
في حبلوي ومرموي، فقيل: رميوي.

أما اسم المفعول من رمي، فالأصل: مرموي، ثم مرمي، ثم مرمي.

٤٦٦ الألف إما منقلبة عن أصل هو الواو أو الياء، وإما زائدة للتانيث، أو زائدة للإلحاق.  
وهي أيضاً: إما ثلاثية، أو رباعية فصاعداً.

فالثلاثية يجب قلبها واواً، سواء كانت منقلبة عن واوٍ أو عن ياء، ولا تكون الثلاثية غير المنقلبة عن  
أصل، ولذلك يجب إثباتها وعدم حذفها، ولأن حذفها إحجاف بالاسم لنقصانه بالحذف عن أقل الأصول.  
وأما قلبها واواً فلأنها إن كانت عن واوٍ كألف عصاً وفقاً فظاهر، لأنه رجوع إلى الأصل، فتقول فيهما:  
عصوي وقوي.

وإن كانت عن ياء، كألف رحي وهدى، فوجب أيضاً قلبها واواً؛ لأنه لما اضطر إلى تحريك هذه الألف؛  
لاستلزام ياء النسبة تحريك ما قبلها بالكسر، ولم يكن سبيل لتحريك هذه الألف، تعين قلبها حرفاً يقبل  
الحركة، ولو قلبت إلى ما هو أصلها، أقصد ولو قلبت ياءً لأدى ذلك إلى اجتماع ثلاث ياءات، هي =



سواء النسبة، بالإضافة إلى كسرة الأولى، وهي بمثابة ياء رابعة، ولقلت: رَحِيْبٌ وَهَنِيْبٌ، على مثال: أَمِيْبٌ، وهو على غير القياس، وفي غاية الاستتقال، فتعين قلبها واوًا، فتقول: رَحَوِيْبٌ وَهَنَوِيْبٌ. وإن كانت الألف رابعة فإما أن يكون ثاني ما هي فيه ساكنًا أو متحركًا.

فإن كان الثاني متحركًا وجب حذف هذه الألف، لأن حركة الحرف الثاني بمنزلة حرف آخر، وكان الكلمة خماسية، والألف في الخماسي يجب حذفها، فتقول في نحو: جَمَزِي وَحَيْدِي، وهما وصفان بالسرعة والنشاط: جَمَزِي وَحَيْدِي.

وإن كان الثاني ساكنًا، فلا تخلو أن تكون الألف منقلبة عن أصل، أو زائدة للتأنيث أو للإلحاق. فإن كانت منقلبة عن أصل فالأحسن والأفصح قلبها واوًا، لأن الأحسن في المنقلب عن أصل أن يأخذ حكم الأصل، وهو الإثبات.

وأما قلبها واوًا، فإن كانت عن واو فهو رجوع بها إلى أصلها، وإن كانت عن يا فلنلا تجتمع الياءات، وقد كرهوا اجتماعها في الثلاثي، وهم أشد كرهاً لذلك في الرباعي، لما فيه من مزيد الثقل بهذا الحرف الرابع، وعليه فتقول في ملهَي ومقهَي، وهما من اللهُو والقَهْو: مَلْهَوِيٌّ وَمَقْهَوِيٌّ، وتقول في مَرْمِيٍّ وَمَسْعِيٍّ، وهما من الرَّمِي والسَّعِي: مَرْمَوِيٌّ وَمَسْعَوِيٌّ.

ويجوز، في غير الأحسن والأفصح، حذف هذه الألف؛ لأن الاسم لم ينقص بحذفها عن أقل الأصول، فتقول: مَلْهَيٌّ وَمَقْهَيٌّ وَمَرْمِيٌّ وَمَسْعِيٌّ.

وإن كانت الألف الرابعة، فيما ثانيه ساكن، زائدة للتأنيث أو للإلحاق، ففيها ثلاثة أوجه: الأول: وهو المختار والأحسن والأكثر، وهو حذفها، فرقاً بين المنقلبة والزائدة، فتقول فيما ألفه للتأنيث، كخَبْلِيٍّ وَصُغْرِيٍّ: خَبْلِيٌّ وَصُغْرِيٌّ، وفيما ألفه للإلحاق كعزِيٍّ وَأَرْطِيٍّ: عِزْرِيٌّ وَأَرْطِيٌّ. الثاني: قلب هذه الألف واوًا، تشبيهاً لها بالألف المنقلبة عن أصل، فتقول: خَبْلَوِيٌّ وَصُغْرَوِيٌّ وَعِزْرَوِيٌّ وَأَرْطَوِيٌّ. وهذا الوجه أقل من الأول.

الثالث: أن يفصل بين الألف وياء النسبة بواو، فتقول: خَبْلَوِيٌّ وَصُغْرَوِيٌّ وَعِزْرَوِيٌّ وَأَرْطَوِيٌّ. وقد اختلف في هذه الألف، فقيل: هي زائدة دخيلة، والواو منقلبة عن الألف التي للتأنيث أو الإلحاق، والأصل: خَبْلَوِيٌّ. وقيل: بل هذه الألف هي الألف الرابعة التي كانت قبل النسبة، والواو هي الدخيلة.

وعلى كل حال: هذا الوجه الثالث أقل من سابقه، وهو وجه رديء لوجود الدخيل بلا سبب. أما إن كانت الألف خامسة أو سادسة، فليس فيها غير الحذف للاستتقال، منقلبة كانت أو غيرها، فتقول في مُشْتَرِيٍّ وَمُسْتَصْفِيٍّ: مُشْتَرِيٌّ وَمُسْتَصْفِيٌّ.

إلا أن تكون خامسة منقلبة وقبلها حرف مشدد، فيجيز فيها يونس ما يجوز في الرباعي من الحذف والقلب واوًا، فتقول في مُعَلِيٍّ وَمُعَلَوِيٍّ. واختلف في أي الوجهين أفضل، فالمبرد يرى الحذف أفضل، وأبو عمرو يرى القلب أفضل.

وانظر الشافية (٣٩)، وشرحها للرضي (٣٥/٢)، وللجاربردي (٢٦٧-٢٩)، وللبيروني (١٦٨/١-٧٠).



## [ الشرط السادس: ]

ألا تكونا عيناً لما أعلتْ لامه بالإعلال المذكور [

فصل: ويمنع من قلب الواو والياء ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، خوف توالي إعلايين؛ لأنه إجحاف، ومآله أيضاً إلى التقاء الساكنين، وذلك نحو (هوى، أصله: هوي) <sup>٤٦٧</sup>، فكل واحد من الواو والياء متحرك مفتوح ما قبله، فلو أعلا لزم المحذور الذي ذكر، ولزم بقاء الاسم على حرف واحد، وبقاء الفعل على حرفين ثانيهما ألف <sup>٤٦٨</sup>.

ولو صحح أحدهما وإعلال الآخر.  
تصحیح أحدهما وإعلال الآخر.

<sup>٤٦٧</sup> ب: "هوى، أصله: هوي".

<sup>٤٦٨</sup> لو اجتمع في كلمة واوان كالحوى؛ مصدر حوي، وألفه واوٌ بدليل الحوة في معناه، والخو في جمع أخوي، وخوآء في مؤنثه، أو اجتمع ياءان كالحيا للغيث، وألفه ياء بدليل قولهم في التثنية حيان، أو اجتمع واوٌ وياء كالهوى، وكان كلٌ منهما مستحقاً لإعلاله ألفاً لتحركه وانفتاح ما قبله، فإنه يقتصر على إعلال اللام لتطرفها، والطرف أولى بالإعلال، وتسلم العين؛ لتلا يجتمع في كلمة إعلاان بلا فاصل، وذلك ممتنع؛ إذ لو أعلا معاً بقلبيهما ألفين لتعين حذف أحد الألفين لالتقاء الساكنين، ثم حذف الأخرى في الاسم المتمكن لملاقاة التتوين، وهو نون ساكنة، أي للالتقاء الساكنين أيضاً، فيبقى اسمٌ متمكن على حرف واحد، وذلك ممتنع، لما فيه من مزيد الإجحاف به، وما أفضى إلى ممتنع فهو ممتنع، وعدم دخول التتوين في الفعل، يبقيه، فيما لو أعلا معاً، على حرفين، وهو ممتنع أيضاً.  
فإن قيل: فما تقول في قه، ولم يق، ولم يعد؟ فالجواب: هذا حذف عارض وليس لازماً، ولا حكم للعارض. وانظر شرح الكافية الشافية لابن مالك (٤/٢١٢٩-٢١٣٠).

(وكان إعلال الآخر أولى)<sup>٤٦٩</sup>؛ لأنه لو صحَّح عَرْضَ  
لحركات الإعراب الثلاث، وللكسر عند الإضافة إلى ياء المتكلم،  
(وللإدغام)<sup>٤٧٠</sup> إن وليه مثله، والإدغام إعلال، فيلزم حينئذٍ توالي  
(إعلالين)<sup>٤٧١</sup>، وليس الأول معرضاً لشيء مما ذكر، فكان  
بالتصحيح أولى.

[ تفرع على الشرط السابق: إن أعلت اللام بغير الإعلال  
المذكور جاز إعلال العين به ]

وإن كان الإعلالان مختلفين اغتفر اجتماعهما إن كان  
مخلصاً من كثرة النقل، ولم يُوقَع في محذورٍ آخر، كالتباسٍ مثال  
بمثال، ونحو ذلك، ولذلك قيل في مصدرٍ إحوأوى: إحويواءٌ  
واحويواءٌ. والإعلال قولُ سيبويه، والتصحيح قولُ المبرد<sup>٤٧٢</sup>.

<sup>٤٦٩</sup> ب: " وكان الآخرُ أولى بالإعلالِ ."

<sup>٤٧٠</sup> ب: " والإدغام ."

<sup>٤٧١</sup> ب: " الإعلالين ."

<sup>٤٧٢</sup> المبرد (٢١٠-٢٨٥):

أبو العباس، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي. شيخ المدرسة البصرية بعد المازني، وتلميذ المازني،  
صاحب الكامل والمقتضب.

ترجمته في: أخبار النحويين البصريين للسيرافي (٩٦-١٠٨)، وطبقات النحويين واللغويين للزبيدي  
(١٠٨-٢٠)، ومراتب النحويين لأبي الطيب (١٣٥-٣٦)، وتاريخ العلماء النحويين للتوحي المعري  
(٥٣-٦٥)، وإنباه الرواة للقفطي (٢٤١/٣-٥٣)، ونزهة الألباء لابن الأنباري (١٦٤-٧٣)، والبلغة  
للفيروزآبادي (٢١٦-١٧)، وإشارة التعيين لليمانى (٢٤٢-٤٣)، وبغية الوعاة للسيوطي (٢٦٩/١-٢٦٩-  
٧١).

وانظر المسألة في: الكتاب (٤٠٤/٤)، والمقتضب (٣١٣/١)، والمنصف (٢٢١/٢)، والممتع (٥٨٨/٢).  
واحوأوى الفرس وغيره: مال سواده إلى الخضرة، أو مال حماره إلى السواد. اللسان (حوا).

### [ الشرط السابع:

ألا تكونا عين فعل الذي وصفه أفعل فعلاء، أو عين مصدره ]

ويمنع من الإعلال المذكور أيضاً كون حرف اللين عين فعل الذي يلزم صوغ الوصف منه على أفعل وفعلاء، أو عين مصدره، نحو: عور عوراً فهو أعور، وغيد الغلام فهو أغيد.

### [ علّة عدم الإعلال في هذا النوع ]

وإنما لم تُعلّ عين هذا النوع مع تحريكها وانفتاح ما قبلها حملاً على أفعل كاعور، فإنهما مستويان في أن لا يستغني عنهما، أو عن أحدهما، أفعل الذي مؤنثه فعلاء، فأرادت العرب أن يتوافقا لفظاً، كما توافقا معنى، وذلك بحمل أحدهما على الآخر، وكان حمل فعل على أفعل فيما يستحقه من التصحيح أولى من حمل أفعل على فعل فيما يستحقه من الإعلال؛ لأن التصحيح أصل، والإعلال فرع.

وأيضاً: فإن فعل لا يلزم باب (أفعل وفعلاء)، و(أفعل) يلزمه غالباً، فكان الذي يلزم المعنى الجامع بينهما أولى بأن يجعل أصلاً، ويحمل الآخر عليه.

وأيضاً: فإنّ إعلال اعور ونظائره يُوقَعُ في التباس؛ لأنه مُتَعَدِّرٌ، إلّا أن تُنْقَلَ حركة عينه إلى فائه، وتُحذفَ همزة الوصل للاستغناء عنها بحركة الفاء، فيصيرُ اعورٌ حينئذٍ عارٍ، مماثلاً

لفاعل من العر<sup>٤٧٣</sup>، وتصحيح عور ونظائره لا يُوقَعُ في شيءٍ من ذلك، فكان مُتَّعِينًا.

وأما العورُ وغيره من مصادرِ فعلِ المذكورِ، فصُحِّحَ حملاً على فعله، كما أُعلِّ الغارُ بمعنى الغيرةِ حملاً على فعله.

ومن العربِ مَنْ يقولُ في عورٍ: عارٌ، فمقتضى الدليلِ أن يكونَ المصدرُ عاراً.

ولو قيل: إنما صُحِّحَ العورُ حملاً على الأعورِ لكان صواباً<sup>٤٧٤</sup>.

### [ الشرط الثامن: ألا تكونا عينُ افتعلَ بمعنى تفاعل ]

ومما كُفَّ سببُ الإعلالِ فيه بالحملِ على غيره في التصحيحِ افتعلَ الموافقُ تفاعل<sup>٤٧٥</sup>، نحو: اجتورَ القومُ، فإنه بمعنى تجاوزوا، فعوملاً مُعاملةً عورٍ واعوراً.

٤٧٣ ب: " العرّو " .

والعرّ، بفتح العين: الجرب، والغلام، والجارية عرّة، ويقال: عرّته عراً فأنا عارٌ: إذا أتيتَه تطلب معروفة، واعتدته بمعناه.

والعرّ، بضم العين: قروح بأعناق الفُصلان، وقروح مثل القوباء تخرج بالإبل متفرقة في مشافرها وقوائمها يسيل منها مثل الماء الأصفر، فتكوى الصحاح لئلا تعديها المراض، والعرّ والعرة: ذرق الطير، وعذرة الناس، والبعرّ والسرّجين. اللسان (عر).

<sup>٤٧٤</sup> الذي عليه الأكثر أن عورٍ ونحوه محمولٌ على اعورٍ حملَ فرعٍ على أصلٍ، وقيل: هو حمل أصلِ الذي هو عورٍ المجرد على فرعٍ الذي هو اعورٍ المزيد.

وذهب قومٌ إلى أن اعوراً محمولٌ على عورٍ، حملَ الفرعَ المزيد على الأصلِ المجرد. وانظر التكملة لأبي علي (٥٧٩)، والمنصف (٢٥٩/١)، وشرح الملوكي للثمانيني (٢٩٧)، ولابن يعيش (٢٢٠)، والممتع (٤٧١/٢، ٤٧٤، ٤٨٣، ٥٧١)، والشافية (٩٨)، وشرحها لليزدي (٤٨٥/٢)، وللجاربدي (٢٨٢).

<sup>٤٧٥</sup> المقصود هنا افتعل الواعي العين، وأما اليائي العين فيجب إعلاله، وإن كان بمعنى تفاعل، نحو: ابتاعوا وامتازوا، بمعنى: تبايعوا وتمايروا.

وهذان أولى بتلك المعاملة؛ لأنَّ تفاعل، بالدلالة على معنى لا يستغني بفاعل واحد كالتجاور، أحقُّ من افتعل، فيجب أن يتبعه في لفظه كما تبعه في معناه.

ويدلُّ على أصالة تفاعل في المعنى المذكور وأولويته (به) <sup>٤٧٦</sup> أنه لا يوجد افتعل دالاً عليه دون مشاركة تفاعل، ويوجد تفاعل دالاً عليه دون مشاركة افتعل، نحو: تناظر القوم وتجادلوا، وتنازعوا، وتكالموا، وتتابعوا <sup>٤٧٧</sup>، وتساءلوا، وتقابلوا، وتمالؤوا <sup>٤٧٨</sup>، وتدانوا. وأمثال ذلك كثيرة <sup>٤٧٩</sup>.

### [ الشرط التاسع: ألا تكونا عين فعلان أو فعلى ]

ويمنع أيضاً من الإعلال المذكور كون حرف اللين عين فعلان، كالجولان والسيلان، أو عين فعلى، كالصورى والحيدى <sup>٤٨٠</sup>.

---

- وإنما لم يصح اليائي العين لأن الياء أشبه بالألف من الواو، فرجحت عليها في الإعلال. ثم يقال: وإن لم يكن افتعل بمعنى تفاعل أعل أيضاً، وأوياً كان أو يائياً، نحو اختان بمعنى خان، واجتاز بمعنى جاز، واختار بمعنى خار.

انظر المساعد لابن عقيل (١٦٤/٤)، وشفاء العليل للسلسلي (١٠٩٩/٣).

<sup>٤٧٦</sup> ليس في "أ".

<sup>٤٧٧</sup> أ: "وتبايعوا".

<sup>٤٧٨</sup> ب: "وتمالؤوا".

<sup>٤٧٩</sup> انظر هذه المسألة في المنصف (٢٦٠/١)، والممتع (٤٧٣/٢)، وشرح الملوكي للثمانيني (٢٩٧)، والمساعد (١٦٤/٤).

<sup>٤٨٠</sup> سبق شرح الصورى والحيدى في الحاشيتين (٣٤٦) و(٣٤٧) ص(١٠١)، ومذهب سيبويه أن تصحيح نحو صورى وحيدى مطرد، واختاره المازني والجمهور، ومذهب الأخفش أنه شاذ لا يقاس عليه، ووافقه ابن مالك. وانظر للكتاب (٣٦٣/٤)، والمنصف (٦/٢)، والممتع (٤٩١/٢)، وشرح-

## [ علة التصحيح في فعْلانٍ وفعلَى ]

وإنّما صُحِّحَ هذان المثالانِ لأنَّ حركةَ عينيهِما لا تكونُ غيرَ فتحةٍ إلّا في الصَّحِيحِ، على قِلَّةِ، كظَرَبانٍ<sup>٤٨١</sup> وسَبْعانٍ، والفتحةُ لَخَفَّتْها لا يُعَلُّ ما هي فيه، وليس بلازمٌ إلّا فيما يُوازنُ مكسوراً أو مضموماً، كفَعَلٍ، فإنَّه يُوازنُ فَعِلَ وفَعَلٌ، فأعلَّ حملاً عليهما، وليس لنا في المعتلِّ العينِ فَعِلانٌ وفَعْلانٌ فيُحمَلُ عليه فَعْلانٌ، ولا لنا فَعْلَى ولا فَعْلَى فيُحمَلُ عليه فَعْلَى، فوجب تصحيحُهما لذلك.

وأيضاً: فإنَّ آخِرَ كُلِّ واحدٍ منهما زيادةٌ تُوجبُ مُبايَنَةَ أمثلةِ الفعلِ، فصُحِّحّا تنبيهاً على أصالةِ الفعلِ في الإعلالِ، وأنَّ الاسمَ إذا بايَنَه استوجبَ التَّصحيحَ.

وإنّما كانَ الفعلُ أصلاً في الإعلالِ لأنَّه فرعٌ، والإعلالُ حكمٌ فرعيٌّ، فهو به أحقُّ.

ولأنَّ الفعلَ مُسْتَقَلٌّ، والإعلالَ تخفيفٌ، فاستدعاؤه له أشدُّ.

---

-الملوكي للثمانيني (٢٩٦)، ولابن يعيش (٢٢٢)، وشرح الكافية الشافية لابن مالك (٢١٣٣/٤)، والتسهيل له (٣١٠)، وشرح التسهيل لابن عقيل (١٦٦/٤)، وللسلسلي (١٠٩٩/٣-١١٠٠).  
<sup>٤٨١</sup> الظَّربانُ : دُوَيْبَّةٌ على قَدْرِ الهِرِّ، شِبْهُ الكَلْبِ، وقيل: شِبْهُ القَرْدِ، يصطاد الضباب ويأكلها، وله في اصطليادها طريقة طريفة، وانظر الصحاح واللسان (ظرب)، وسفر السعادة للسخاوي (٣٥٨/١)، وجمهرة الأمثال للعسكري (٢٢١/١)، والمستقصى للزمخشري (١٨٠/٢)..  
وقد سبق شرح سبعان في الحاشية (٢٩٨) ص (٨٧).

وأيضاً: فَإِنَّ جَوْلَانَا وَنَحْوَهُ لَوْ أُعِلَّ لَالْتَبَسَ بِفَاعَالٍ، كَسَابَاطٍ  
وَخَاتَامٍ<sup>٤٨٢</sup>، فَصُحِّحَ فِرَاراً مِنَ اللَّبْسِ.

وقد شدَّ إِعْلَالُ فَعْلَانٍ عِلْمَاءَ، كَمَا هَانَ<sup>٤٨٣</sup>، وَإِنْ بَايَنَ الْفَعْلَ،  
كَشُدُوذِ التَّصْحِيحِ فِي مَا وَازَنَ الْفَعْلَ، كَمَدَّيْنِ<sup>٤٨٤</sup>.

وَمُبَايَنَةُ فَعْلُولٍ وَنَحْوِهِ أَشَدُّ مِنْ مُبَايَنَةِ فَعْلَانٍ وَفَعْلَى،  
فَتَصْحِيحُ عَيْنِهِ أَيْضاً مُتَعَيِّنٌ، نَحْوُ: قَوْلُولٍ، وَهُوَ مِثَالُ قَرْبُوسٍ<sup>٤٨٥</sup>  
مِنَ الْقَوْلِ.

<sup>٤٨٢</sup> السَّابَاطُ: سَقِيْفَةٌ بَيْنَ حَائِطَيْنِ، أَوْ بَيْنَ دَارَيْنِ، مِنْ تَحْتِهَا طَرِيقٌ نَافِذٌ.

وساباط كسرى الذي حبس فيه النعمان: موضع بالمدائن معروف. وساباط: بليدة معروفة بما وراء  
النهر قرب أشروسنة على عشرة فراسخ من خجندة وعلى عشرين فرسخاً من سمرقند، ينسب إليها  
طائفة من أهل العلم والرواية.

انظر معجم البلدان (١٦٦/٣)، واللسان والتاج (سبط)، وشفاء الغليل للخفاجي (١٧٧)، وقصد السبيل  
للمحبي (١٠٥/٢).

الخاتام: الخاتم، ويقال فيهما أيضاً: ختم وخاتم وخيتام، وهو من الحلي، وهو ما يوضع في الإصبع.  
اللسان (ختم).

<sup>٤٨٣</sup> ماهان: مدينة بكرمان، والماهان: تثنية الماء إن كان عربياً، وإلا فهو التثنية ونهاوند، ومثله:  
هامان، وماجان، وماخان، ومالان، وماوان، وداران، وحادان.

ومذهب سيبويه والمازني أن الإعلال في ماهان وأمثاله غير مطرد ولا يقاس عليه، والتصحيح فيه أكثر  
في كلام العرب، وذهب المبرد إلى أن القلب هو الأصل، والتصحيح شاذ.

وانظر هذه المسألة في الكتاب (٣٦٣/٤)، والبغداديات لأبي علي (٢٣٣)، والتكملة له (٦٠٠)،  
والمنصف (٨/٢)، ونكت الشنتمري (١٢٠٢/٢)، وشرح الملوكي للثمانيني (٢٩٦)، والممتع (٤٩٢/٢)،  
وشرح الشافية للرضي (١٠٦/٣)، والمساعد (١٦٦/٤).

<sup>٤٨٤</sup> مَدَّيْنٌ: عِلْمٌ، وَاسْمُ قَرْيَةٍ شَعِيبٌ، عَلَى نَبِيْنَا وَعَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وَاخْتَلَفَ فِيهِ هَلْ هُوَ مَفْعَلٌ أَوْ  
فَعِيلٌ، كَمَا اخْتَلَفَ فِي صَرْفِهِ وَمَنْعِهِ. وَانظُرِ الْإِشْتِقَاقَ لِابْنِ دَرِيدٍ (٣٤٧)، وَالْمَعْرَبَ لِلْجَوَالِيْقِيِّ (٣٢٦)،  
وَسَفَرَ السَّعَادَةَ لِلْسَخَاوِيِّ (٤٥٨/١)، وَقَصْدَ السَّبِيلِ لِلْمَحْبِيِّ (٤٥٢/٢)، وَاللِّسَانَ (مدن).

<sup>٤٨٥</sup> الْقَرْبُوسُ: حَنْوُ السَّرْجِ، وَحَنْوُ الرَّحْلِ وَالْقَنْبِ وَالسَّرْجِ: كُلُّ عَوْدٍ مَعْوَجٍ مِنْ عِيدَانِهِ. وَيُقَالُ فِيهِ:  
قَرْبُوسٌ، وَقَرْبُوسٌ، وَمِنْ لُغَةٍ بَعْضُ عَامَةِ الشَّامِ: قَرْبُوسٌ. وَالسَّرْجُ قَرْبُوسَانٌ. وَانظُرِ اللِّسَانَ (قربس،  
حنو)، وَالْمَسَاعِدَ (١٦٦/٤).



[ وقد زعم المازني<sup>٤٨٦</sup> أن ماهان وداران أعلا شذوذاً،  
وأصلهما فعَلاَنُ ]<sup>٤٨٧</sup>.

وقد صحَّحوا العينَ المفتوحةَ معَ انتفاءِ الموانعِ المذكورةِ،  
كقَوْدٍ وَعَيْنٍ وَخَوْنَةٍ وَحَوَكَةٍ<sup>٤٨٨</sup>، تنبيهاً على الأصلِ المتروكِ فيما  
جرى على القياسِ، كمالِ وقادَةٍ، وإشعاراً بأنَّ الفتحةَ إنما أُعلِّ ما  
هي فيه حملاً على المكسورِ والمضمومِ.

وربَّما جاءَ ذلكَ في المكسورِ حملاً على المفتوحِ، كشَوِلٍ:  
وهو الخفيفُ في قضاءِ الحاجةِ.

(وأنذر)<sup>٤٨٩</sup> من هذا كَلِّهِ قولُهُم: عِفْوَةٌ في جمعِ عَفْوٍ<sup>٤٩٠</sup>:  
وهذا الجَحْشُ، وأوَوٌ في جمعِ أوَّةٍ: وهو الدَاهِيَةُ من الرِّجَالِ.

<sup>٤٨٦</sup> انظر الحاشية (٤٨٣) ص (١٤١). وسبقت ترجمة المازني في الحاشية (٢٨٠) ص (٨٠).

<sup>٤٨٧</sup> ساقط في "أ".

<sup>٤٨٨</sup> القَوْدُ: قتلُ النَّفْسِ بالنَّفْسِ.

والعَيْنُ: عِظْمُ سَوَادِ العَيْنِ وَسَعَتُهَا، يُقَالُ: عَيْنٌ يَعْينُ عَيْنًا وَعَيْنَةٌ، فهو أَعَيْنٌ، وهي عَيْنَاءٌ، بَيْنَا العَيْنِ  
والعَيْنَةَ.

والخَوْنَةُ والخَانَةُ، بالتصحيحِ شذوذاً وبالإعلالِ: جمعُ خَائِنٍ.

والحَوَكَةُ والحَاكَةُ، بالتصحيحِ شذوذاً وبالإعلالِ أيضاً: جمعُ حَائِكٍ.

وانظر اللسان (قود، حوك، خون، عين).

<sup>٤٨٩</sup> أ: " وأنذر ".

<sup>٤٩٠</sup> العَفْوُ، ساكنُ الفاءِ مثلثُ العَيْنِ، والعَفَاءُ، بفتحِ العَيْنِ وكسرِها مقصوراً: الجَحْشُ، والمُهْرُ، والأنثى  
عِفْوَةٌ، بسكونِ الفاءِ وفتحِ العَيْنِ أو ضمِّها، والجمعُ أَعْفَاءٌ وَعِفَاءٌ وَعِفْوَةٌ. انظر اللسان (عفو).

حكاهما الأزهرى<sup>٤٩١</sup>، الأولُ عن أبي زيد الأنصاري، والثاني  
عن أبي عمرو الشيباني<sup>٤٩٢</sup>.

### [ مسائلُ من الإبدالِ المطردِ في فاءِ الافتعالِ وتائه ]

[ إبدالِ التاءِ من فاءِ الافتعالِ وفروعه إن كانتِ واواً أو ياءً ]

فصل: يجبُ في اللّغةِ الفصيحةِ إبدالُ التاءِ من فاءِ الافتعالِ  
وفروعه إن كانتِ واواً، نحو: اتَّصلَ اتِّصالاً فهو مُتَّصِلٌ، أو ياءً،  
نحو: اتَّسرَ اتِّساراً فهو مُتَّسِرٌ.

### [ إبدالها من الواو ]

أمَّا إبدالُها من الواوِ فلأنَّهم استنقلوا الواوِ أوَّلاً دونَ تاءِ  
تليها؛ لتعرُّضِها لأنْ تُبدَلَ همزةً، كما فعلَ بأحدِ وإِخْدَى وأُقْتَتَ،  
معَ استنقالِ الهمزةِ وبعدها منها مخرجاً ووصفاً، فحاولوا إبدالَ  
الواوِ حرفاً صحيحاً يُقاربُها وصفاً ومخرجاً، وذلك إمَّا من  
حُرُوفِ الشِّفَّةِ أو حُرُوفِ الثَّنَائِيَا<sup>٤٩٣</sup>.

<sup>٤٩١</sup> انظر التهذيب (أو: ٦٦١/١٥، عفو: ٢٢٣/٣-٢٤).

وسبقت ترجمة الأزهرى في الحاشية (٣٠٦) ص (٩٠). وترجمة أبي زيد في الحاشية (١٠٣) ص (٣٢).

<sup>٤٩٢</sup> أبو عمرو الشيباني (٩٤-٢٠٦):

أبو عمرو، إسحاق بن مرار، الشيباني ولاء، لغوي أديب، من رمادة الكوفة، نزل بغداد وبها توفي.

ترجمته في: طبقات النحويين واللغويين للزبيدي (١٢٤-٢٥)، ومراتب النحويين لأبي الطيب (١٤٨)،

وتاريخ العلماء النحويين للتوحي المعري (٢٠٧-٢٠٨)، وإنباه الرواة للقطبي (١/٢٥٦-٦٤)، ونزهة

الألباء لابن الأنباري (٧٧-٨٠)، والبلغة للفيروزبادي (٦٨)، وبغية الوعاة للسيوطي (١/٤٣٩-٤٤٠).

<sup>٤٩٣</sup> ذهب أبو عمر الجرمي، وقطرب، والفراء، وابن دريد، وابن كيسان على خلاف عنه: إلى أن

مخارج الحروف أربعة عشر.

= وذهب بعض العلماء، ومنهم الخليل في نقل عنه، ومكي بن أبي طالب، وابن الجزري: إلى أنها سبعة عشر.

والذي عليه الخليل، في نقل عنه، وسيبويه، والأكثر: أنها ستة عشر، وهي:

أولها: من أسفل الحلق وأقصاه مخرج الهمزة والألف والهاء.

وثانيها: من وسط الحلق العين والحاء.

وثالثها: من أدنى الحلق، وأدنى إلى الفم، الغين والحاء.

ورابعها: من أقصى اللسان وما فوقه من الحنك: القاف.

وخامسها: من أسفل من موضع القاف من اللسان قليلاً، وما يليه من الحنك، وأدنى إلى مقدم الفم: الكاف.

وسادسها: من وسط اللسان، بينه وبين وسط الحنك الأعلى: الجيم، والشين، والياء.

وسابعها: من أول إحدى حافتي اللسان، اليمنى أو اليسرى، وما يليها من الأضراس: الضاد. إن شئت أخرجتها من الحافة اليمنى، وإن شئت من اليسرى، والمروى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه كان يخرجها من الحافتين معاً.

وثامنها: من حافة اللسان من أدها إلى منتهى طرف اللسان، ما بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى، مما فوق الضاحك والنايب والرابعة والثنية: اللام.

وتاسعها: من طرف اللسان بينه وبين ما فوق الثنايا: النون.

وعاشرها: من مخرج النون غير أنه أدخل في ظهر اللسان قليلاً لانهرافه إلى اللام: الراء.

ومن عد المخارج أربعة عشر جعل اللام والنون والراء من مخرج واحد.

والحادي عشر: مما بين طرف اللسان وأصول الثنايا العليا: الطاء والذال والتاء.

والثاني عشر: مما بين طرف اللسان وأطراف الثنايا العليا: الظاء والطاء والذال.

والثالث عشر: مما بين طرف اللسان وأصول الثنايا السفلى، وقيل: وفوق الثنايا السفلى: الزاي والسين والصاد.

والرابع عشر: من باطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العليا: الفاء.

والخامس عشر: مما بين الشفتين: الباء والميم والواو.

والسادس عشر: من الخياشيم: النون.

والسابع عشر، عند عدها سبعة عشر مخرجاً: الجوف، ومنه حروف المد واللين: الألف والواو الساكنة المضموم ما قبلها، والياء الساكنة المكسور ما قبلها.

وانظر الكتاب (٤٣٣/٤)، والمقتضب (١٩٢/١)، والأصول (٤٠٠/٣)، وسر الصناعة (٤٦/١)،

والتبصرة للشميري (٩٢٦/٢)، والإقناع لابن الجايش (١٧١/١)، والممتع (٦٦٨/٢)، والشافية (١٢١)،

والتسهيل (٣١٩)، والمساعد (٢٣٩/٤)، والهمع (٢٩١/٦).

فَلَمْ يَكُنْ (بَاءً) <sup>٤٩٤</sup>، وَلَا فَاءً، وَلَا ثَاءً، وَلَا ذالاً، وَلَا ظاءاً؛  
لأنهنَّ لَسَنَ مِنْ حُرُوفِ الْبَدَلِ الْمَجْمُوعَةِ فِي قَوْلِي: وَجَدَ آمِنٌ  
طَيِّبَةً <sup>٤٩٥</sup>.

وَلَمْ يَكُنْ مِيماً؛ لَأَنَّهَا تَكْتَرُ زِيَادَتُهَا أَوَّلًا، فَخِيفَ تَوْهُمُهَا  
مَزِيدَةً غَيْرَ مَبْدَلَةٍ.

<sup>٤٩٤</sup> ب: "ياء". تحريف.

<sup>٤٩٥</sup> من حروف الإبدال ما يبداله شائع مطرد، ومنها ما يبداله شاذ، أو قليل نادر، وبعض التصريفيين يجعل ما عده غيره، أو بعض ما عده غيره من الشاذ، في عداد المطرد، ولذا اختلف في عدد حروف الإبدال على أقوال:

وعدها بعضهم ومنهم ابن مالك في التسهيل، ثمانية، وجمعها بقوله: طويتُ دائماً.

وعدها آخرون تسعة ومنهم ابن مالك في الألفية وجمعها بقوله: هادتُ مطوياً، وجمعها في شرح الكافية الشافية بقوله: هادتُ مطويًّا.

والذي عليه سيويه والآخرين أنها أحد عشر، مجموعة بقولهم: أجدُّ طويتُ منها، وجد آمِنٌ طَيِّبَةً. وزاد بعضهم فوقها اللام، فجعلها اثني عشر، وجمعت بقولهم: طال جُهدي وأمنتُ، طال يوم أنجذته، أجدُّ طويتُ منها.

وزاد آخرون عليها السين، فجعلوها ثلاثة عشر، وجمعوها بقولهم: استجده يوم طال.

وزاد قوم عليها الزاي والصاد، وحذف السين، فصارت أربعة عشر، وجمعت بقولهم: أنصتَ يومَ جدُّ طاه زلَّ، أنصتَ يومَ زلَّ طاه جدُّ.

ونكر الزمخشري الأربعة عشر السابقة، وزاد السين عليها، فصارت خمسة عشر، وجمعها بقوله: استجده يومَ صالٍ زطُّ.

وجمع ابن مالك في التسهيل جميع ما وقع فيه الإبدال مطرداً وغير مطرد، فبلغ اثنين وعشرين، جمعها بقوله: لجدُّ صرفُ شكسِ آمِنٍ طَيِّبٍ ثوبٍ عزته.

وما ذكرته من الأعداد عن سبقه يقصد به المطرد غير الشاذ.

وانظر الكتاب (٢٣٧/٤)، والممتع (٣١٩/١)، والمفصل (١)، وشرحه لابن يعيش (٨/١٠)، والشافية (١)،

وشرحها للرضي (١٩٩/٣)، والتسهيل (٣٠٠)، وشرحه لابن عقيل (٨٦/٤)، وشرح الكافية الشافية

لابن مالك (٢٠٧٧/٤)، وشرح الأشموني على الألفية (٢٨٣/٤).

ولم يكن (طاء) <sup>٤٩٦</sup>، ولا دالاً؛ لأنَّ فيهما قلقلَةً، يُسْتَقْلانِ  
بها. فتعيّنت التّاءُ، فقالوا: تُراثٌ، وتُجاهٌ، وتُكّاءٌ، وتَقْوَى، وتَوْرَاةٌ،  
وتالله، وتُخْمَةٌ، وتَوَلَّجٌ، وغيرُ ذلك <sup>٤٩٧</sup>.

فلما ثبت إبدالُ التّاءِ من الواوِ في هذه المواضعِ وأشباهِها  
مع انتفاءِ تعذرِ التّصحیحِ، وتطرُقِ التّغييرِ قبلَ الإبدالِ،  
واجتماعِها مع ما يُضادُّ وصفه وصفها، واستلزامِ مخالفةِ بعضِ  
الفروعِ الأصلِ، تعيّنَ إبدالُها منها في الافتعالِ الذي فاءُه واوٌ؛  
لثبوتِ هذه الأمورِ كُلِّها فيه.

أما تعذرُ التّصحیحِ فبيّنٌ؛ لأنَّ الواوَ ساكنةٌ وقبلها كسرةٌ.

وأما تطرُقُ التّغييرِ فبيّنٌ أيضاً؛ لأنَّ فعلَ أصلٌ لا فتعلٌ، فلو  
لم يكن فيه تغييرٌ إلا تسكينٌ فائه لكفى في (تطريق) <sup>٤٩٨</sup> التّغييرِ.

وأما اجتماعُ الواوِ مع ما يُضادُّ وصفه وصفها فبيّنٌ أيضاً؛  
لأنَّ الواوَ مجهورةٌ، والتّاءُ مهموسةٌ <sup>٤٩٩</sup>.

<sup>٤٩٦</sup> أ: " طاء " .

<sup>٤٩٧</sup> انظر جميع ما نكر وغيره في سر الصناعة (١/١٤٥)، والإبدال لابن السكيت (١٣٩)، والمنصف  
(١/٢٢٥)، وشرح الملوكي للثمانيني (٣٤٩)، وشرح المفصل لابن يعيش (١٠/٣٦)، والممتع (١/٣٨٣).  
والتكّاء: ما يتوكأ عليه من عصاً وغيرها.

والتخمة: ما يصيب الأكل من وجع إذا استوخم الطعام، أي: وجده ثقيلًا فاستويّله ولم يستمره.  
والتولج، والدولج، بالدال لغة في التائي: كئاسُ الظبي أو الوحش الذي يلج، أي يدخل فيه. وانظر اللسان  
(وكأ، وخم، ولج).

<sup>٤٩٨</sup> أ: " تطرُق " .

<sup>٤٩٩</sup> للحروف في اختلاف أجناسها انقسامات، وهي:

وأما استلزام مخالفة بعض الفروع الأصل فبيّن أيضاً؛ لأنّ  
المصدر أصل للفعل، ولإسم الفاعل، ولإسم المفعول، فلو لم تُبدل  
فاء الاتّصال تاءً لقليل فيه: ايتّصال، بقلب الواو ياءً؛ لسكونها

= انقسامها إلى مجهورة ومهموسة، فالمجهورة تسعة عشر حرفاً، يجمعها: (غزال أدعج بض نو قرط  
نظيم)، أو (لقد عظم زجي نو أطار غضبا)، أو (ظل قو ريص إذ غزا جنذ مطيع)، أو (ظل قنذ  
يضغم زر طاو إذ بعج).

والمهموسة ما عداها، ويجمعها: (ستشحك خصفة)، أو سكت فحته شخص)، أو (حته شخص فسكت)،  
أو (حكت كسف شخصه)، أو (كست شخصه فحث).

وتنقسم إلى شديدة ورخوة وما بينهما، فالشديدة ثمانية يجمعها: (أجدك قطبت)، أو (أجدت طبقك)، أو  
(أجدت قطبك)، أو (أجدك تطبق)، أو (أجد قط بكت)، أو (أجدت كقطب).

وما بين الرخوة والشديدة ثمانية، يجمعها: (لم يرو عنا)، أو (لم يرو عنا)، أو (لم يرو عنا)، أو (راعني  
لوم).

والرخوة ثلاثة عشر حرفاً، وهي ما عداها:

وتنقسم إلى مستعلية ومستقلة منخفضة، فالمستعلية سبعة يجمعها: (خص ضغظ قظ)، أو (قظ خص  
ضغظ).

والمستعلية ما عداها، وتنقسم إلى مطبقة ومنفتحة، فالمطبقة أربعة، وهي: الصاد والضاد والطاء  
والظاء.

والمفتحة ما عداها. وتنقسم إلى ذلقة ومصممة، فالذلقة ستة يجمعها: (مر بنقل)، أو (قر من لب).  
والمصممة ما عداها.

وإلى مقلقة وغير مقلقة، فالمقلقة خمسة يجمعها: (قد طبج)، أو (جذ بقط)، أو (قطب جد)، أو (طبق  
جد).

وغير المقلقة ما عداها.

وإلى صفيرية وغير صفيرية، فالصفيرية ثلاثة، وهي: الصاد، والسين، والزاي.

وغير الصفيرية ما عداها.

والهاوي الألف، والمستطيل الضاد، والمتفشي الشين، والمكرر الراء، والمنحرف اللام والراء،  
والمهتوت التاء.

وحروف المد واللين: الألف والواو والياء، وهي حروف العلة، وما عداها الصحيح.

وحرفا الغنة الميم والنون.

وانظر سر الصناعة (٦٠/١-٦٥)، والإقناع لابن البائش (١٧٤/١-٧٦)، والشافية (١٢٢-٢٤)،  
والممتع (٦٧١/٢-٧٨)، والنشر (٢٠٢/١-٢٠٥)، والهمع (٢٨٩/٦-٩١).

وانكسار ما قبلها، وكان يُوافقُه في ذلك الفعلُ الماضي والأمرُ؛  
لوجودانِ الكسرة، فيقال: ايتَّصلَ وايتَّصلِ، ويُخالِفُه المضارعُ  
واسما الفاعلِ والمفعولِ؛ لعدمِ الكسرة، فيقال: يوتَّصلُ وموتَّصلٌ  
وموتَّصلٌ إليه، فكَرِهوا هذه المخالفةَ حينَ أمكنَ التخلُّصُ منها.

ولم يُبالوا بها في نحو: أوجدَ إيجاباً؛ إذ ليس بعدَ الواوِ هنا  
ما يُضادُّ وصفه وصفها. ومعَ هذا فقد حملتُهُم النَّفَرَةُ عن هذه  
المخالفةِ على أنْ أبدلوا في أَتَلَجَهُ وَأَتَكَأَهُ، بمعنى: أَوْلَجَهُ وَأَوَكَّأَهُ.

### [ إبدالها من الياء ]

وأما إبدالُ التَّاءِ مِنَ الياءِ، إذا كانتُ فاءً في الافتعالِ  
وفُروعه، فحملٌ على الافتعالِ الذي فاؤه واوٌ.

[ إن كانت فاء الافتعال واواً أو ياءً مبدلةً من همزة ]

### فالفصح سلامتُها [

فإن كانتِ الواوُ، أو الياءُ، التي قبل تاءِ الافتعالِ بدلاً من  
همزةٍ لمْ يَجْزُ إبدالُها تاءً إلا على لغةٍ رديَّةٍ<sup>٥٠٠</sup>، نحو: أتمنَ في:  
(أوتَمِنَ)<sup>٥٠١</sup>، واتزَرَ في: ايتزَرَ<sup>٥٠٢</sup>.

٥٠٠ الإبدال تاءً ثم الإدغام في أتمنَ واتزَرَ لغة تميم، وعدم الإبدال لغة أهل الحجاز، وبلغه التميميين  
نزل القرآن الكريم، وهي الأقوى هنا والأكثر، وانظر سر الصناعة (١/١٤٨)، والمنصف (١/٢٠٥-  
٢٢٨)، وشرح الملوكي للثمانيني (٣٥٣).

<sup>٥٠١</sup> ب : " اتتمن "

<sup>٥٠٢</sup> ب : " اتززر "



## [ حكم فاء الافتعالِ ثاءً ]

فصل: التَّاءُ حرفٌ رِخْوٌ، والتَّاءُ حرفٌ شَدِيدٌ، وهما مشتركان في الهمس، ومخرجاها متقاربان، فإذا اجتمعا في الافتعالِ وفُروعه، وتقدّمتِ التَّاءُ ثَقُلَ تَلَاقِيهما؛ لأنَّهما مثلانِ من وجه، وضيّدانِ من وجه، فخفّفًا بجعلِ التَّاءِ تاءً، أو التَّاءِ ثاءً، وإدغامِ أحدهما في الآخر، كالاتِّرادِ والاتِّرادِ، وهو اتِّخاذُ الثَّرِيدِ، وأصلُّه: اتِّترادٌ، فمن قال: (اتِّرادٌ غَلَبَ جانبَ التَّاءِ لأصالتها وتقدّمها، ومن قال:)<sup>٥٠٣</sup> اتِّرادٌ غَلَبَ جانبَ التَّاءِ لشدّتها ولكونها مزيّدةً لمعنى.

## [ حكم فاء الافتعالِ ذالاً ]

فلو كان فاءُ الافتعالِ ذالاً، كالاftعالِ من الذّكر، ثَقُلَ أيضاً اجتماعُهما سالمين؛ لأنَّ الذَّالَ حرفٌ مجهورٌ، والتَّاءُ حرفٌ مهموسٌ، فعُدِّلَ أمرُهما بأنْ أُبدلَ من التَّاءِ شريكُها في المخرجِ وعدمِ الاستعلاءِ، وهو الدَّالُ، فخفّفَ النُّطقُ؛ بزوالِ بعضِ التَّنَافِي، ولكنْ بقيَ بعضُه؛ لأنَّ الذَّالَ رِخْوٌ، والدَّالُ شَدِيدٌ، فكَمَّلَ التَّخْفِيفُ (بجعلهما)<sup>٥٠٤</sup> ذالينِ إنْ رُوِعتِ الأصالةُ والسَّبْقُ، أو دالينِ إنْ رُوِعتِ القُوَّةُ والدَّلالةُ على معنى، فقيل: اذِّكارٌ واذِّكارٌ. ويجوزُ فكُّ الذَّالِ من الدَّالِ، فيقال: اذِّكارٌ.

<sup>٥٠٣</sup> ليس في "ب".

<sup>٥٠٤</sup> أ: "بجعلها".

### [ حكم فاء الافتعال دالاً ]

ولو كانت فاء الافتعال دالاً، كالاftعال من الدُّجَّة<sup>٥٥</sup>، كان استتقال سلامة التاء أشد؛ لأن اجتماع متضادين في الوصف يهون عند تباعد المخرجين، ويصعب عند تقاربهما، ويكاد يعجز عند اتحاد المخرج، كالدال والتاء. ويظهر ذلك بتكلف النطق بالادلاج على أصله، وهو الانتلاج، فوجب التخلص من هذا الثقل بإبدال التاء دالاً، وتعيين الإدغام، فقيل: ادلاج.

### [ حكم فاء الافتعال زايًا ]

ولو كانت فاء الافتعال زايًا، كالاftعال من الزجر، أبدلت التاء أيضاً دالاً، فقيل: ازديجار؛ لأن التاء مهموسة، والزاي مجهورة، والدال مجهورة، واجتماع مجهورين أخف من اجتماع مجهور ومهموس، ويتبين ذلك بتكلف أصل ازديجار، وهو ازديجار.

### [ حكم فاء الافتعال جيمًا ]

فلو كانت فاء الافتعال جيمًا، كالاftعال، فمن العرب من يستتقل سلامة التاء، فيجعلها دالاً، كالاftعال، وعلى ذلك قول الشاعر:

<sup>٥٥</sup> الدُّجَّة: سير السحر، وقيل: سير الليل كله. انظر اللسان (دلج).

فَقُلْتُ لِصَاحِبِي لَا تَحْبِسَانَا بِنَزْعِ أَصُولِهِ، وَاجْتِزَّ شَيْحًا<sup>٥٠٦</sup>  
أَرَادَ: وَاجْتِزَّ.

### [ حَكم فاءِ الافتعالِ سِيناً ]

فلو كانتِ الفاءُ سِيناً لَمْ يُحْتَجَّ إِلَى الإِبْدَالِ؛ لِمُسَاوَاتِهَا التَّاءَ فِي الهمسِ وَعَدَمِ الاستِعْلَاءِ وَالإِطْبَاقِ، لَكِنْ بَيْنَهُمَا بَعْضُ مُنَافَاةٍ، فَإِنَّ السَّيْنَ رِخْوَةٌ، وَالتَّاءُ شَدِيدَةٌ، إِلَّا أَنَّ فِي السَّيْنَ صَفِيرًا يُقَاوِمُ الشَّدَّةَ، وَيَفْضُلُ عَلَيْهَا، وَلِذَلِكَ أُدْغِمَتِ التَّاءُ فِي السَّيْنَ فِي نَحْوِ: بَيْتٌ سَأَلَمًا، وَجَازٌ أَنْ تُبَدَلَ التَّاءُ سِيناً فِي اسْتَمَعَ وَنَحْوِهِ، مَعَ التَّزَامِ الإِدْغَامِ<sup>٥٠٧</sup>، وَامْتَنَعَ العَكْسُ (فِي نَحْوِ)<sup>٥٠٨</sup>: أَحْبَسُ تِلْكَ؛ لِأَنَّ الصَّفِيرَ يُشَبِّهُ المَدَّ، فَسَاوَاهُ فِي جَعْلِهِ مَانِعًا مِنَ الإِدْغَامِ إِلَّا فِي صَفِيرِي.

<sup>٥٠٦</sup> الشاهد من الوافر، وقد اختلف في نسبته، فنسبه الجوهري في الصحاح (جزر) ليزيد بن الطثري وتبعه اللسان (جزر)، وخطأها ابن بري في حواشيه على الصحاح، والصاغاني في التكملة (جزر)، وياقوت الحموي فيما كتبه على الصحاح، وذكروا أنه لمُضَرَّسٌ بنِ رَبِيعِ القَعَسِيِّ، وقال الصغاني: "ليس ليزيد على الحاء المفتوحة شعر". وذكر ياقوت أنه وجد في شعر مضرس، وتبعهم في نسبته لمضرس ابن المستوفي في إثبات المحصل (٢٣٧)، والعيني (٥٩١/٤)، والبغدادي في شرح شواهد شرحي الشافية (٤٨١)، وانظره غير منسوب في سر الصناعة (١٨٧/١)، والممتع (٣٥٧/١)، وشرح الملوكي لابن يعيش (٢٣٦)، والمفصل (٣٧١)، وشرحه لابن يعيش (٤٩/١٠)، ولصدر الأفاضل الخوارزمي (٣٦٤/٤).

<sup>٥٠٧</sup> وبالإبدال والإدغام قرئ أيضاً قوله تعالى: (ومنهم من يسمع إليك) الأنعام: ٢٥، ومحمد: ١٦. وانظر شرح الشافية للجاربردي (٣٥٣)، ولليزدي (٥٩٥/٢).

<sup>٥٠٨</sup> أ: "نحو".

### [ حكم فاء الافتعال طاء ]

فلو كانت فاء الافتعال طاء، كالاftعال من الطلوع، كانت سلامة التاء بعدها أشق من سلامتها بعد الدال؛ لاتحاد المخرج، وزيادة التضاد، وذلك أن الدال إنما باينت التاء بالجهارة، والطاء تباينها بها وبالاستعلاء والإطباق، فإبدالها بعد الطاء أكد، فجعلت مثلها، فقيل: اطلع، وأصله: اطلع.

### [ حكم فاء الافتعال ظاء، أو ضاداً ]

وكذلك يفعل بها إذا كانت الفاء ظاء، كالاftعال من الظلم، وإذا كانت الفاء ضاداً، كالاftعال من الضرب.

لكن إذا أبدلت طاء بعد الظاء جاز الفك والإدغام، على أن تجعل الطاء ظاء، أو بالعكس، فيقال: اظلام، واطلام، واطظلام<sup>٥٠٩</sup>.

وإذا أبدلت طاء بعد الضاد جاز الفك والإدغام، على أن تجعل الطاء ضاداً، فيقال: اضطراب، واضراب، وشد العكس، فقيل في اضطراب: اطراب<sup>٥١٠</sup>.

<sup>٥٠٩</sup> وجاء قول زهير بن أبي سلمى:

هو الجواد الذي يعطيك نائله عفواً، ويظلم أحياناً فيظلم

بالأحوال الثلاثة المذكورة، وبوجه رابع، وهو: فينظلم، وانظره في ديوانه بشرح ثعلب (١١٩)، والكتاب (٤٦٨/٤)، والمنصف (٣٢٩/٢)، وسر الصناعة (٢١٩/١)، والخصائص (١٤١/٢)، وشرح الملوكي للثمانيني (٣٦٢)، ولابن يعيش (٣١٦، ٣١٩، ٣٢٠)، والمفصل (٤٠٢)، وشرحه لابن يعيش (٤٧/١٠)، وللخوارزمي (٤٧٤/٤)، والشافعية (١٢٩)، وشرح شواهد شرحي الشافعية للبغدادي (٤٩٣).  
٥١٠ انظر المنصف (٣٢٨/٢)، وسر الصناعة (٢١٤/١، ٢١٩، ٣٢٨)، وشرح الملوكي للثمانيني (٣٦٣).

## [ حكم فاء الافتعال صاداً ]

ولو كانت فاء الافتعال صاداً استُنْقَلتُ سلامة التاء أيضاً؛ لأنّ الصّاد، وإن ساوتها في الهمس، فإنها تُضادُّها بالإطباق والاستعلاء، مع تقارب المخرجين، فالتزموا التّخفيفَ بإبدالِ التّاءِ طاءً، كالاصْطِبارِ، (أو)<sup>٥١</sup> بجعلِ التّاءِ صاداً، كالاصْطِلاحِ لغةً في الاصْطِلاحِ<sup>٥٢</sup>، وامتتَعَ إبدالُ الصّادِ تاءً لأجلِ صغِيرِها وترجُّحِها بالاستعلاءِ والإطباقِ.

<sup>٥١</sup> ب: "و".

<sup>٥٢</sup> وبهذا الوجه جاءت قراءة في (أن يُصَلِّحاً) من قوله تعالى في الآية ١٢٨ من سورة النساء: ﴿فلا جناح عليهما أن يُصَلِّحا بينهما صلحاً﴾.

قرأ الكوفيون حمزة وعاصم والكسائي: (يُصَلِّحاً)، وقرأ باقي السبعة: (يُصَلِّحاً)، وقرأ عبيدة الساماني: (يُصَلِّحاً)، وقرأ الأعمش وابن مسعود: (اصْطَلِّحاً)، وقرأ الجحدري: (يُصَلِّحاً). وانظر شواذ ابن خالويه (٢٩)، والكشف لمكي (٣٩٨/١)، والإقناع لابن البانث (٦٣٢/٢)، والنشر لابن الجزري (٣٥٢/٢)، والبحر المحيط لأبي حيان (٣٦٣/٣).

## [ عودٌ إلى مسائل الإعلال ]

### [ الإعلالُ بالنقل ]

فصل: من الإعلالِ الواجبِ تحريكُ الفاءِ الساكنةِ بحركةِ العينِ التي هي ياءٌ أو واوٌ، نحو: يبيعُ ويقولُ، وأصلُهُما: يبيعُ ويقولُ.

فإنْ جانستِ الحركةُ العينَ، كما اتَّفَقَ في يبيعُ ويقولُ، فلا يُزادُ على ما فعلَ بهما منْ تحريكِ ما كان ساكناً، وإسكانِ ما كان متحركاً، وهو المسمَّى نقلًا.

### [ الإعلالُ بالنقلِ والقلبِ ]

فإنْ لم تكنِ الحركةُ مجانسةً نُقلتْ، ووليها مجانستها بدلَ العينِ، نحو: يهابُ ويخافُ ويقيمُ؛ أصلهنَّ: يهيبُ ويخوفُ ويقومُ، ففعلَ بهنَّ ما ذكر.

### [ مما تسلّم فيه الياء ]

فإنْ كانتِ الحركةُ ضمّةً، والعينُ ياءً، في غيرِ مفعولٍ، أُبدلتِ الضمّةُ كسرةً، وسلمتِ الياءُ في قولِ سيبويه، وعكسُ ذلك قولُ الأخفش<sup>٥١٣</sup>.

<sup>٥١٣</sup> وذلك نحو بيضٍ وغيدٍ وهيفٍ، وانظر المسألة في الكتاب (٣٤٨/٤، ٣٦٤، ٣٨٩-٩٠)، والمقتضب (٢٣٨/١)، وأمالى ابن الشجري (٢٢-٣١٤/١)، والأصول لابن المراج (٢٨٤/٣)، والمنصف (١/١-٢٨٧-٩١، ٢٩٧-٣٠١)، والتبصرة للصميري (٨٨٧/٢-٩٣)، وشرح الملوكي للثمانيني (٦٧-٤٦٦)، -

[ من موانع الإعلال بالنقل والقلب ]

[ تصحيح ما جاء على صيغة تعجب ]

فصل: الإعلال المذكور مستحق لكل فعل ما عدا فعلي التعجب، نحو: ما أجوده، وأجود به، ويعور فلان، وأعوره الله، وكذلك ما تصرف منه، وما يشبهه، كمعور ومعور<sup>٥١٤</sup>.

ويستحق هذا الإعلال أيضاً كل اسم غير جارٍ على فعلٍ مُصَحَّحٍ (إن)<sup>٥١٥</sup> وافق الفعل في وزنه، وخالفه بزيادته، أو بالعكس، فالأول نحو: مقام ومقيم ومقام؛ أصلهن: مقوم ومقوم ومقوم، فهن على وزن: يعلم ويعلم ويعلم، وإنما حصلت المخالفة بالمزيد قبل الفاء.

---

= ولابن يعيش (٢٥١-٥٥)، والممتع (٤٥٤/٢-٦٠)، والشافية (١٠٠-١٠٣)، وشرحها للجاربردي (٢٩٨-٩٩).

<sup>٥١٤</sup> يقال: رجل معور: قبيح السريرة، ومكان معور: مخوف يخشى فيه القطع.

ورجل معور، بكسر الواو في الأفتح، وبفتحها: فقير سيء الحال. اللسان (عور، عوز).  
<sup>٥١٥</sup> ب: " وإن ".



### [ مثل تحلّي من القول والبيع ]<sup>٥١٦</sup>

وأما عكس ذلك، وهو أن يُوافقَه في الزيادة، ويُخالفه في الوزن، فنحو أن تبني من بيع وقول مثل تحلّي، فيقال: تبيع وتقيّل؛ وأصلهما: تبيع وتقول، ثم فعل بهما ما ذكر؛ لأنهما وافقا الفعل في الزيادة؛ لأنّ (التاء)<sup>٥١٧</sup> زيادة مشتركة، وخالفاه في الوزن؛ لأنّ تفعلاً مفقوداً في الأفعال.

### [ مثل ترتب من البيع ]

ولو بُني من بيع مثل تفعّل لقيّل على مذهب سيبويه: تبيع، وعلى مذهب الأخفش: تبوع<sup>٥١٨</sup>.

### [ تصحيح اسودّ حملاً على اسواد ]

فلو كان الاسم موافقاً للفعل في زيادته ووزنه معاً، وجب أن يُصحح؛ ليمتاز من الفعل، فإنّ اسودّ مثلاً لو أعلّ فقيل فيه:

<sup>٥١٦</sup> التحلّي: القشُرُ على وجه الأديم مما يلي الجلد، وشعر وجه الأديم ووسخه وسواده، وما أفسده السكين من الجلد إذا قشر. انظر اللسان (حلاً).

وانظر المسألة في المنصف (٣٢١/١-٢٢)، والممتع (٤٨٧/٢)، والشافية (١٠٤)، وشرحها للجاربردي (٣٠٠)، ولليزدي (٥٠٨/٢)، وشرح الكافية الشافية (٢١٤٠/٤)، وشرح الألفية لابن عقيل (٢٣٥/٤)، وللأشموني (٣٢١/٤)، وشرح المفصل لابن يعيش (٨٦/١٠).

<sup>٥١٧</sup> ب: "الياء".

<sup>٥١٨</sup> انظر المسألة في المقتضب (٢٤٨/١)، والمفصل (٣٧٩)، وشرحها لابن يعيش (٨١/١٠)، ولابن الحاجب (٤٣٨/٢)، والشافية (١٠١)، وشرحها للجاربردي (٢٩٢)، وللرضي (١٤٧/٣)، ولليزدي (٢/٤٩٦)، وشرح الألفية لابن عقيل (٢٣٥/٤)، وللأشموني (٣٢١/٤)..

(سادّ) <sup>٥١٩</sup> ظُنَّ أَنَّهُ (فاعل) <sup>٥٢٠</sup>، وذلك مأمونٌ في نحو: مقامٍ وتبييعٍ، فإنهما قد امتازا من الفعلِ بالزيادةِ التي لا تكونُ فيه، وهي الميمُ، وبالوزنِ الذي لا يكونُ فيه، وهو تَفَعَّلٌ، فلا حاجةَ إلى الإخلالِ بالإعلالِ، فإنَّ في استعمالِه إجراءً للنظائرِ على طريقةٍ واحدةٍ، فلا يُعدَّلُ عنه إلَّا لمانعٍ من خوفِ لبسٍ أو غيرِه.

### [ حكمُ الاسمِ المنقولِ من الفعلِ تصحيحاً وإعلالاً حكمُ فعلِه ]

فلو كان الاسمُ منقولاً من فعلٍ، نحو: يَزِيدُ، لم يُغَيَّرْ عمّا كان عليه من الإعلالِ إذ كان فعلاً <sup>٥٢١</sup>.

### [ تصحيح ما شابه ما استحقَّ التصحيح ]

ومن موانع الإعلالِ مناسبةٌ ما فيه (شَبَهٌ) <sup>٥٢٢</sup> لما وجبُ تصحيحُه، كما فعلَ في التَّعَجُّبِ، نحو: ما أَجْوَدَه، فإنه صُحِّحَ حملاً على أَفْعَلٍ <sup>٥٢٣</sup>.

<sup>٥١٩</sup> أ، ب: " اساد ". تحريف، والتصويب عن شرح الشافية للرضي (١٢٤/٣)، والممتع (٤٨٣/٢)، وشرح الشافية للجاربردي (٢٩٢)، وشرح الكافية الشافية (٢١٣٩/٤).

<sup>٥٢٠</sup> أ، ب: " افعل ". تحريف، والتصويب عن شرح الشافية للرضي (١٢٤/٣)، والممتع (٤٨٣/٢)، وشرح الشافية للجاربردي (٢٨٢)، وشرح الكافية الشافية (٢١٣٩/٤).

<sup>٥٢١</sup> انظر المنصف (٢٧٩/١، ٣٣١)، والممتع (٤٨٦/٢)، والمساعد (١٧٢/٤).

<sup>٥٢٢</sup> أ: " سبيه ". تحريف.

<sup>٥٢٣</sup> الذي عليه سيبويه هو حمل فعل التعجب على اسم التفضيل، وعكس ابن الحاجب في الشافية فجعل أفعل التفضيل محمولاً في عدم التصحيح على فعل التعجب، وانظر المسألة في الكتاب (٣٥٠/٤)، والمنصف (٢١-٣١٥/١)، والممتع (٤٨١/٢)، والشافية (٩٨)، وشرحها للرضي (١٢٤/٣)، وللجاربردي (٢٨٢).

## [ تصحيح مفعّل حملاً على مفعال ]<sup>٥٢٤</sup>

وكالاسم المزيّد أولّه ميمٌ مكسورةٌ، كمخيطٍ ومجولٍ<sup>٥٢٥</sup>، فإنّ فيه ما في مقامٍ من موافقةِ الفعلِ من وجهٍ، ومخالفةِ من وجهٍ، فكان هذا يقتضي إعلاله، لكنّه أشبه لفظاً ومعنى المخالف في الوزنِ والزيادةِ المُستحقِّ للتّصحيحِ، وهو مفعالٌ، كمغوارٍ ومهيافٍ<sup>٥٢٦</sup>، فحمل عليه في التّصحيحِ.

أمّا شبهه به في اللفظِ فظاهرٌ؛ لأنّهما لا يختلفان إلا بإشباع فتحةِ العينِ.

وأمّا شبهه به في المعنى فلأنّ كلّاً منهما يكونُ آلةً، كمحمّلٍ<sup>٥٢٧</sup> ومكيالٍ، وصفةٌ مقصوداً بها المبالغةُ كـ(مهراً)<sup>٥٢٨</sup>

<sup>٥٢٤</sup> انظر المسألة في الكتاب (٥٦/٣٥٥/٤)، والمنصف (٣٢٢/١)، والممتع (٤٨٧/٢)، والشافية (٩٨)، وشرحها للرضي (١٢٥/٣)، وللجاربردي (٢٨٣) وللبيروني (٤٨٦/٢)، وشرح المفصل لابن يعيش (١٠/٨٦)، وشرح الكافية الشافية (٢١٤٠-٢١٤١/٤).

<sup>٥٢٥</sup> المجول: ثوبٌ صغيرٌ تجول فيه الجارية، وقيل: ثوبٌ يتنى ويخاط من أحد شقيه، ويجعل له جيبٌ تجول فيه المرأة، وقيل: المجول للصبيّة، والذرع للمرأة، وقيل: المجول: الصنّرة والصّدان، وفي حديث عائشة رضي الله عنها: كان النبي صلى الله عليه وسلم، إذا دخل علينا لبس مجوّلاً. تريذ: صنّرة من حديد، يعني: الزرّيّة. وقال الجوهري: وربما سُمّي التّرسُ مجوّلاً. انظر اللسان (جول).

<sup>٥٢٦</sup> المهياف والمهيام: السّريع العطش. اللسان (هيف).

<sup>٥٢٧</sup> المحمّل: جمالة السّيف وعلاقته، والجمع حمائل، وليس الجمع على لفظ مفرد، ومحمّل: على لفظه. والمحمّل: الذي يركب عليه، والزبيل الذي يحمل فيه العنب إلى الجرين. اللسان (حمل).

<sup>٥٢٨</sup> كذا في النسختين، ولعلها: (مفرّ).

ومِحْضَارٍ<sup>٥٢٩</sup>، فسُوِّيَ بينهما في التصحيح، كما فعلَ بِعَوْرٍ  
واعْوَرٌ، وبِيعْوَرٍ ويعْوَرٌ.

[ تصحيح نحو يقوى ويزور من المعتل اللام أو المضعفها ]<sup>٥٣٠</sup>

ومن موانع هذا الإعلالِ اعتلالُ اللامِ، أو تضعيفُها، نحو:  
يَقْوَى وَيَزُورٌ، فلا بُدَّ من تصحيح هذين النوعين؛ لأنَّ إعلالَ  
الأولِ يلزمُ منه توالي إعلالينِ على الوجه الذي لا يُغْتَفَرُ، ولا  
سبيلَ إليه، وإعلالُ الثاني يلزمُ منه التباسُ مثالِ بمثال، فإنه لو  
نُقلت حركةُ العينِ من ازورٍ إلى فائه لانقلبتْ هي ألفاً، فاستغنيَ  
عن همزةِ الوصلِ؛ لتحركِ الزايِ، فقيلَ: زارٌ، فيتوهَّمُ أنه فاعلٌ  
من الزرِّ، فاجتنبَ لذلك.

[ نحو مَقُولٍ ومَبِيعٍ ]

فصلٌ: يجبُ الإعلالُ المذكورُ أيضاً لما اعتلتْ عينُه من  
مَقُولٍ حملاً على فِعْلِهِ، فتسكنُ عينُه، وبعده الواوُ ساكنةً، فتُحذفُ  
هي في قولِ سيبويه؛ لزيادتها وقربها من الطرفِ، وتحققُ  
الاستتقالُ معها، ومذهبُ الأخفشِ عكسُ ذلك<sup>٥٣١</sup>.

<sup>٥٢٩</sup> المِحْضَارُ والمِحْضِيرُ: الفرسُ الشديذُ الحُضِرُ، والحُضِرُ نوعٌ من العنوّ، وهو ارتفاعُ الفرسِ في  
عنوّه. اللسان (حضر).

<sup>٥٣٠</sup> انظر للتسهيل (٣١١)، وشرحه لابن عقيل (١٧٣/٤)، وشرح الكافية الشافية (٢١٣٩/٤)، والهمع  
(٢٧٤/٦).

<sup>٥٣١</sup> هذه المسألة خلافية توسع التصريفيون في مناقشتها، وانظرها مفصلة مطولة في أمالي ابن  
النجري (٣١٤/١-٣٢٢)، والمنصف (٢٨٧/١-٩١)، وشرح الملوكي للثمانيني (٣٩٠-٩٢)، ولابن  
يعيش (٣٥١-٥٥)، والممتع (٤٥٤/٢-٦٠)، وبغية الطالب لابن الناظم (٢٠١-٢١٠)، والكتاب  
(٣٤٨/٤).

فإن كان مفعولٌ من نواتِ الواوِ فلا مزيدَ على ما ذكرته  
من النقلِ والحذفِ، كمَقُولٍ.

وإن كان من نواتِ الياءِ ضمٌّ إلى ذلك إبدالُ الضمَّةِ كسرةً؛  
لتسلمَ الياءُ، كمبيِعٍ.

ومذهبُ بني تميمٍ تصحيحُ هذا النوعِ، كمبيُّوعٍ<sup>٥٣٢</sup>.

ولا يُصحِّحُ مفعولٌ من نواتِ الواوِ، إلا ما شذَّ من قولِ  
بعضِهِم في مَصُونٍ ومَدْوُوفٍ: مَصُونٌ ومَدْوُوفٌ.

---

<sup>٥٣٢</sup> ومن ذلك قول شاعرهم فيما رواه أبو عمرو عن الأصمعي:  
فكأنها تفاحة مطبوخة

وقال العباس بن مرداس:

قد كان قومك يزعمونك سيِّداً وإخال أنك سيِّدٌ معيَّونٌ

وقال علقمة بن عبدة الفحل:

حتى تنكَّرَ بيضاتٍ وهيَّجَهُ يومُ رذاذِ عليه الدَّجْنُ مغيَّبُومٌ

وجاء في اليانعي أيضاً: مكبول، ومخيوط، ومزيوت. وهذا مطردٌ عند تميم.

ونكر الكسائي أن الإتمام في الواوي لغة بني يربوع وبني عقيل، وجعله الكسائي مقيساً، وأجاز المبرد في الضرورة، وحكوا من ذلك: حلِّي مَصُونُوعٌ، وعنبرٌ مَدْوُوفٌ، وثوبٌ مَصُونُونٌ، وقولٌ مَقُولٌ، وفرسٌ مَقُودٌ، ورجلٌ مَعُودٌ من مرضه. وانظر المقتضب (١/٢٣٨-٤١)، والخصائص (١/٢٦٠-٦١)، وشرح الكافية الشافية (٤/٢١٤٣)، والتسهيل (٣١١)، وشرح المفصل لابن يعيش (١٠/٧٨-٨٢)، ولابن الحاجب (٢/٤٣٤-٣٧)، ونزهة الطرف للميداني (٢٦٧-٦٨)، وشرح الشافية للجاربردي (٢٩٤-٩٦) وللبيروني (٢/٥٠١-٥٠٣)، وللرضي (٣/١٤٩)، والمساعد (٤/١٧٤-٧٦)، والارتشاف (١/١٥٠-٥١)، والهمع (٦/٢٧٥).

## [ نحو إقامة واستقامة ]<sup>٥٣٣</sup>

**فصل:** يجب الإعلال المذكور أيضاً لما اعتلت عينه من مصدرٍ على إفعال، (أو)<sup>٥٣٤</sup> استفعال، حملاً على فعله، فتسكن العين حين تُنقل حركتها، وتقلب ألفاً لتحركها في الأصل، وانفتاح ما قبلها، فتلتقي مع الألف الزائدة قبل اللام، (فيعاملان)<sup>٥٣٥</sup> مُعاملة الواوَيْنِ من مفعولٍ الذي عينه واوٌ، ولامه صحيحة، ويُعوّضُ من المحذوفِ هاءُ التانيثِ، كإقامة واستقامة.

وهما في الأصل: إقوامٌ واستقوامٌ، ثم فعل بهما من النقل والقلب والحذف والتعويض ما ذكر.

---

<sup>٥٣٣</sup> يرى الخليل وسيبويه أن المحذوفة في نحو إقامة واستقامة، هو ألف المصدر الزائدة، فوزنهما عندهما: إفعلةً واستفعلةً، وذهب الأخفش والفراء إلى أن المحذوف هو العين، فوزنهما عنده: إفالةً واستفالةً. والهاء، على المذهبين، عوض عن الألف المحذوفة، سواء كانت العين أو ألف المصدر الزائدة، وخلافهم في هذه المسألة جارٍ على خلافهم في المحذوف من مفعول الأجوف، على ما مضى ذكره.

وقد ورد عن العرب الحذف من غير تعويض، ومن ذلك: أرى إراءً، وأجاب إجاباً، وأقام إقاماً، واستفاه استفاهاً.

وذهب الفراء إلى أنهم إن لم يعوضوا هاء التانيث، حملوا المصدر مضافاً، فكان المضاف إليه هو العوض، ومثل ذلك بقوله تعالى في الآية ٧٣ من سورة الأنبياء: ﴿وَأَقَامِ الصَّلَاةَ﴾، والظاهر على خلاف مذهب الفراء.

وانظر المسألة في الكتاب (٤/٣٥٤-٥٥٥)، والمقتضب (١/٢٤٢-٤٣)، والمنصف (١/٢٩١-٩٢)، والممتع (٢/٤٩٠-٩١)، وشرح الملوكي للثمانيني (٤٦٢-٦٣).

<sup>٥٣٤</sup> ب: "و".

<sup>٥٣٥</sup> ب: "فتعاملان".

وإنما تُركَ التَّعْوِيزُ فِي مَفْعُولٍ لِأَنَّهُ صِفَةٌ مُعْرَضَةٌ لِأَنَّ  
يُقْصَدُ بِهَا مَذْكَرٌ وَمَوْنَّثٌ، فَلَوْ لَحِقَتْهُ الْهَاءُ تَعْوِيزاً أَوْ هَمَتْ قَصْدَ  
التَّأْنِيثِ عِنْدَ إِرَادَةِ التَّنْكِيرِ، وَذَلِكَ مُنْتَفٍ مِنَ الْمَصْدَرِينَ الْمَذْكَورِينَ  
لِانْتِفَاءِ الْوَصْفِ بِهِمَا.

### [ مِمَّا جَاءَ مَصْحَاحاً مَا حَقَّهُ الْإِعْلَالُ ]

فصل: لما كان الباعثُ على إعلالِ ما أعلَّ طلبُ التَّخْفِيفِ،  
وَكَانَ التَّقْلُّ الْحَاصِلُ بِتَرْكِ هَذَا الْإِعْلَالِ أَهْوَنَ مِنْ غَيْرِهِ؛ لِسُكُونِ  
مَا قَبْلَ حَرْفِ الْعِلَّةِ، تَرْكٌ فِي كَثِيرٍ مِمَّا يَسْتَحِقُّهُ؛ تَنْبِيهاً عَلَى ذَلِكَ.

وَأَكْثَرُ مَا تُرِكَ فِي الْإِفْعَالِ مُصْدرًا، وَالِاسْتِفْعَالِ،  
(وَفِرْوَعُهُمَا) <sup>٥٣٦</sup>، كَالْإِغْيَالِ <sup>٥٣٧</sup> وَالِاسْتِحْوَاذِ، حَتَّى رَأَى أَبُو زَيْدٍ  
الْأَنْصَارِيُّ مَقِيساً <sup>٥٣٨</sup>، وَشَذَّ الْعَمَلُ بِهِ مَعَ وُجُودِ مَانِعٍ، كَقَوْلِهِمْ فِي  
جَمْعِ فُوقٍ: أَفِيقَةٌ <sup>٥٣٩</sup>، وَاللَّائِقُ بِهِ: أَفُوقَةٌ، حَتَّى يَصِحَّ كَمَا صَحَّتْ

<sup>٥٣٦</sup> أ: " وفروعها "

<sup>٥٣٧</sup> الإغْيَالُ: مُصْدرُ أُغْيَلَتِ الْمَرْأَةُ وَلِذَلِكَ أَنْ تُرْضِعَهُ وَهِيَ تُؤْتِي، أَوْ أَنْ تُرْضِعَهُ وَهِيَ حَبْلِي،  
وَأُغْيَلَتِ الْغَنَمُ: إِذَا نَتَجَتْ فِي السَّنَةِ مَرَّتَيْنِ.

وَانظُرْ بِالْإِضَافَةِ إِلَى مَا ذَكَرَ مِنَ الْإِفْعَالِ وَالِاسْتِفْعَالِ مَصْحَاحاً فِي الْمَسَاعِدِ (١٧٧/٤).

<sup>٥٣٨</sup> انظُرِ الصَّحَاحَ (حَوْز)، التَّسْهِيلَ (٣١٢)، وَشَرْحَهُ لِابْنِ عَقِيلِ (١٧٨/٤)، وَالْأَرْتِشَافَ (١٥١/١)،  
وَالْهَمْعَ (٢٧٥/٦).

وَسَبَقَتْ تَرْجَمَةُ أَبِي زَيْدٍ فِي الْحَاشِيَةِ (١٠٣) ص (٣٢).

<sup>٥٣٩</sup> الْفُوقُ: تَرْبِيدُ الشَّهْقَةِ الْغَالِبَةِ، وَمَا يُصِيبُ الْإِنْسَانَ عِنْدَ اللَّزَعِ، وَالرَّيْحُ الَّتِي تُشْخَصُ مِنْ صَدْرِهِ،  
وَالْفُوقُ وَالْفُوقُ، بِضَمِّ الْفَاءِ وَفَتْحِهَا: مَا بَيْنَ الْحَلْبَتَيْنِ مِنْ وَقْتٍ، وَجَمْعُ فُوقٍ عَلَى أَفِيقَةٍ، حِكَاةٌ تُعْلَبُ عَنْ  
سَلْمَةَ عَنِ الْفِرَاءِ. وَانظُرِ التَّهْنِيبَ (فُوق: ٣٤١-٤٢)، وَاللِّسَانَ (فُوق).



نظائره، كأجوبة (وأسورة)<sup>٥٤٠</sup>؛ لأنه موافق (الفعل)<sup>٥٤١</sup> في وزنه  
وزيادته، لكن السماع لا يرد.

### [ من مسائل الإعلال بالحذف ]

#### [ الحذف من نحو: يعد ]

فصل: من وجوه الإعلال الحذف، وهو مُطَرَّدٌ، [ وغيرُ  
مُطَرَّدٍ ]<sup>٥٤٢</sup>، فالمُطَرَّدُ كحذف الواو الكائنة فاءً في يَصِفُ وَيَعِدُ  
ونحوهما؛ لاستتقالها بين ياءٍ مفتوحةٍ وكسرةٍ لازمةٍ<sup>٥٤٣</sup>.

فلو كانت الياءُ مضمومةً لثَبَّتَتِ الواوُ؛ لتَقْوِيها بأنْ وليتْ ما  
يُجانِسُها من الحركاتِ، نحو: يُوعِدُ.

فلو كان بدل الكسرةِ ضمَّةً، أو فتحةً، ثَبَّتَتِ الواوُ أيضاً،  
نحو: يَوْضُو وَيُوجَلُ؛ لأنها في يَوْضُو بين أجنبيٍّ ومُجانِسٍ، وفي  
يُوجَلُ بين مُستقلٍّ ومُستخَفٍّ.

<sup>٥٤٠</sup> ب: " وأسودة " .

<sup>٥٤١</sup> ب: " للفعل " .

<sup>٥٤٢</sup> ليس في " أ " .

٥٤٣ هذا مذهب جمهور البصريين، وذهب الفراء، وتبعه الكوفيون، إلى أن موجب الحذف هو التعدي،  
فحذفت من نحو يَعِدُ وَيَزِنُ لأبهما متعديان، وثبتت في نحو يَوْجَلُ وَيُوحَلُ للزومهما.  
وعجب أبو العباس المبرد من هذا المذهب جداً، واستطرفه. قلت: وهو مذهب بطلانه واضح، وفساده  
بين، وفي علة سقوطها مذاهب وآراء أطال في نكرها المؤنب في دقائق التصريف (٢٢١). وانظر هذه  
المسألة مفصلة في المنصف (١٨٨/١)، والإنصاف (٧٨٢/٢)، والكامل للمبرد (١١٥/١)، وشرح  
المفصل لابن يعيش (٣٣٥)، وشرح المفصل له (٥٩/١٠)، والممتع (٤٣٥/٢)، والمساعد (١٨٤/٤).

وبنو عامر، رهط جميل بن معمر، يقولون في مضارع  
وَجَدَّ: يَجْدُّ<sup>٥٤٤</sup>.

فلو وليتها فتحة في موضع كسرة حذفت الواو أيضاً، نحو:  
يَضَعُ، وأصله: يَوْضِعُ، فحذفت الواو، ولا بدّ لحذفها من سبب،  
فإنّما أن يكون الياء وحدها، أو مع الفتحة الموجودة، أو مع ضمة  
منويّة، أو مع كسرة منويّة. منع من الأوّل والثاني ثبوت الواو  
في يَوْجَلُ ونحوه؛ ومنع من الثالث ثبوتها مع الضمة الموجودة  
في يَوْضُوُّ ونحوه؛ لأنّ الموجود أقوى من المنويّ، (فتعيّن)<sup>٥٤٥</sup>  
الرابع، وهو أن يكون سبب حذف الواو الياء والكسرة المنويّة،  
فكان وَضَعَ يَضَعُ في الأصل من باب ضَرَبَ يَضْرِبُ، ففُتِحَتْ  
عينُ مضارعه لأجل حرفِ الحلق، كما صنِعَ بمُضَارِعِ يَقَعُ  
وشبّهه.

---

<sup>٥٤٤</sup> ذكروا أن بني عامر يضمون في هذا الفعل فقط، وهم في غيره كبقية العرب، ونُسب يَجْدُّ إلى بني  
عامر في الصحاح واللسان (وجد، نفع)، والتسهيل (١٩٧)، وشرحه لمصنّفه (٤٤٦/٣)، ولابن عقيل (٢)  
/٥٩٤)، ونزّهة الطرف للميداني (١١٢)، والارتشاف (٧٩/١)، وشرح الرضي على الشافية (١٣٢/١)،  
والجاربردي عليها (٥٤)، وذكروا شاهداً على هذه اللغة قول الشاعر:

لو شئت قد نفع الفؤاد بشربة  
تدع الصّوّادي لا يجنّ غليلاً

ونسب الجوهري والميداني هذا الشاهد للبيد بن ربيعة العامري، وصحح النسبة ابن بري في أماليه على  
الصحاح، والصاغاني في العباب، وذكر أن الشاهد لجريز، وجريز وإن كان تميمياً فإن جريان هذه  
اللغة على لسانه لا ينفي أنها عامرية، فالعربي، على ما ذكره ابن جني في الخصائص (١٥/٢)، قد  
ينتقل لسانه إلى غير لغته. وانظر شرح شواهد الشافية للبغدادي (٥٥).

<sup>٥٤٥</sup> ب: "فيتعيّن".

وَأَمَّا وَسِعَ يَسَعُ، فَكَانَ فِي الْأَصْلِ مِنْ بَابِ حَسِبَ يَحْسِبُ،  
فَفُتِحَتْ عَيْنُهُ أَيْضًا، وَنُويَ كَسْرُهَا، فَلِذَلِكَ حُذِفَتْ وَاوُهَا، وَلَوْلَا  
ذَلِكَ لَقِيلَ: يُوَسَعُ، كَمَا قِيلَ: يُوَجَلُ.

### [ حَمَلُ أَخَوَاتٍ يَعِدُّ عَلَيْهِ فِي حَذْفِ الْوَاوِ ]

فَصَلُّ: لَمَّا وَجِبَ حَذْفُ الْوَاوِ الْمَذْكُورَةِ مِنَ الْمَضَارِعِ ذِي  
الْيَاءِ حُمِلَ عَلَيْهِ ذُو الْهَمْزَةِ، وَذُو النُّونِ، وَذُو التَّاءِ، فَقِيلَ: أَعِدُّ،  
وَنَعِدُّ، وَتَعِدُّ، كَمَا قِيلَ: يَعِدُّ؛ إِجْرَاءً لِبَعْضِهِنَّ عَلَى حُكْمِ بَعْضٍ،  
وَلَأَنَّ ذَا الْيَاءِ كَالْأَصْلِ لِسَائِرِهَا؛ إِذْ يُعْبَرُ بِهِ (عَمَّا) <sup>٤٦</sup> يُعْبَرُ عَنْهُ  
بِكُلِّ مِنْهَا، نَحْوُ أَنْ تَقُولَ: مَا يَفْعَلُ إِلَّا أَنَا، وَإِلَّا نَحْنُ، وَإِلَّا أَنْتَ،  
فَوَجِبَ أَنْ تَكُونَ أَخَوَاتُهُ مُلْحَقَةً بِهِ فِيمَا وَجِبَ لَهُ.

### [ حَمَلُ الْأَمْرِ مِنْ وَعْدٍ عَلَى مَضَارِعِهِ فِي حَذْفِ الْوَاوِ ]

وَلَمَّا كَانَ مِنْ مَوَاقِعِ ذِي الْيَاءِ الْأَمْرُ، نَحْوُ قَوْلِكَ: لِيَعِدُّ فُلَانٌ  
فُلَانًا، حُمِلَ عَلَيْهِ الْمَوْضُوعُ لِلْأَمْرِ؛ لِتَوَافُقِهِمَا مَعْنَى وَوَزْنًا، نَحْوُ  
قَوْلِكَ: عِدُّ فُلَانًا.

وَلَوْلَا الْحَمْلُ عَلَى الْمَضَارِعِ لَقِيلَ: ائِعِدُّ.

### [ حَمَلُ مَصْدَرٍ وَعْدٍ عَلَى مَضَارِعِهِ فِي حَذْفِ الْوَاوِ ]

وَلَمَّا أُعِلَّ الْمَضَارِعُ وَالْأَمْرُ بِالْإِعْلَالِ الْمَذْكُورِ حُمِلَ عَلَيْهِمَا  
الْمَصْدَرُ الْمَكْسُورُ الْفَاءِ، السَّاكِنُ الْعَيْنِ، فَحُذِفَتْ فَاؤُهُ، وَحُرِّكَتِ

٥٤٦ ب: "كما".

العينُ بحركتها، ولزمَ آخره هاءُ التَّأنيثِ عَوْضاً من الفاءِ  
المحذوفة، وذلك نحو: زِنَةٌ وَعِدَةٌ، وكانا في الأصل: وزناً  
ووعداً<sup>٥٤٧</sup>، ثمَّ فعلَ بهما ما ذكر؛ لأنَّ المصدرَ يَصِحُّ لِصِحَّةِ فِعْله،  
ويعتَلُّ لاعتلاله.

ورُبَّما فُعِلَ ذلكَ بالمفتوحِ الفاءِ، نحو: سَعَةٌ ودَعَةٌ.

### [ إلحاق يئس بوعد ]

وقد ألحق الياءَ (بالواو)<sup>٥٤٨</sup> في هذا الإعلالِ مَنْ قالَ في  
يئس: يئس<sup>٥٤٩</sup>.

### [ مثل يقطين من الوعد ]<sup>٥٥٠</sup>

فلو توسَّطتِ الواوُ المذكورةُ بينَ الياءِ والكسرةِ في اسمِ  
مُرْتَجَلٍ لم تُحذَفْ، كيوَعِيدُ، وهو مثالُ يَقْطِينٍ من الوعدِ.

<sup>٥٤٧</sup> هذا مذهب، والمذهب الآخرُ أنَّ أصلهما: وعِدَةٌ ووزنَةٌ على زنة فِعْلَةٍ. فعلى المذهب الأولِ تقولُ:  
أَقْبِيتَ كسرةِ الواوِ على ما قبلها، ثمَّ حذفتُ، وعَوْضَ عنها بقاءَ التَّأنيثِ، وعلى المذهب الثاني تقولُ:  
أَقْبِيتَ كسرةِ الواوِ على ما قبلها ثمَّ حذفتُ الواوُ، ولزمتِ التاءُ لأنها جعلت كالعوضِ.

وانظر المنصف (١٨٤/١)، والممتع (٤٣٠/٢-٣١)، وشرح الملوكي للثمانيني (٣٧٧-٧٨)، ولابن  
يعيش (٣٣٤، ٣٣٩، ٣٥٨)، وشرح المفصل لابن يعيش (٦١/١٠)، ولابن الحاجب (٤٢١/٢).  
<sup>٥٤٨</sup> ب: " الواو " .

<sup>٥٤٩</sup> انظر المنصف (١٩٦/١)، والممتع (٤٣٧/٢)، وشرح الملوكي للثمانيني (٣٨٠)، والمفصل (٣٧٥)،  
وشرحه لابن يعيش (٦٢/١٠)، ولصدر الأفاضل الخوارزمي (٣٧٨/٤).

<sup>٥٥٠</sup> اليقطين: كلُّ شجرٍ لا يقومُ على ساقٍ كالنَّبَاءِ والقَرَعِ والبَطِيخِ والحَنْظَلِ، ومفرده يقطينة. انظر  
سفر السعادة للسخاوي (١-٥٢٦-٢٧)، واللسان (قطن).

وانظر المسألة في المساعد (٤/١٨٩)، وشفاء العليل للسلميلي (٣/١١٠٦).

## [ حذف همزة أفعل من مضارعه واسم فاعله ومفعوله ]

**فصل:** ومن الحذف المطرد حذف همزة أفعل من المضارع، واسم الفاعل، واسم المفعول، كقولك: أكرم يكرم فهو مكرم ومكرم. والأصل أن يقال: يؤكرم، ومؤكرم، ومؤكرم، (لكن) <sup>٥٥١</sup> حذفت الهمزة من (أكرم) <sup>٥٥٢</sup> استتقالاً لتوالي همزتين في صدر الكلمة، ثم حمل على ذي الهمزة أخواته، والمفعل، والمفعل؛ لتجري النظائر على سنن واحد.

ولم يستعمل الأصل إلا في الضرورة، كقول الشاعر:  
فإنه أهل لأن يؤكرما <sup>٥٥٣</sup>

<sup>٥٥١</sup> ليس في "ب".

<sup>٥٥٢</sup> ب: "أكرم".

<sup>٥٥٣</sup> الشاهد بيت من مشطور الرجز ينسبونه لأبي حيان الفعسي، وإلى مساور العبسي، وإلى عبد بني عبس، وإلى ابن جباصة اللص، وإلى العجاج، وإلى الديبيري، ولا دليل على أنه لواحد من المذكورين، والصواب أن يقال: لا يعرف قائله، على الرغم من كونه قلما يخلو منه كتاب، وكثيرون يجعلونه من قصيدة مرجزة ذكرها البغدادي في الخزانة، ويذكرون أن قبله:

يحسبه الجاهل ما لم يعلم      شيخاً على كرسيه معمماً

فإنه أهل لأن يؤكرما

والتحقيق أن هذا الشاهد ليس من هذه القصيدة، والصواب أيضاً أن يقال: لا يعرف قائله ولا تتمته.

ويذكرون من الشواهد أيضاً قول خطام بن نصر المجاشعي، والشاهد من السريع:

لم يبق من أي بها يُحلين      غير زمام وخطام كنفين  
وغير ودّ جائل أو وتين      وصاليات ككما يؤتقين

وانظر المسألة في الكتاب (٥١٦/٣)، وأمالى ابن الشجري (١٦٥/٢)، والمقتضب (٩٦/٢)، والمنصف (٣٧/١، ١٨٤/٢)، والأصول (١١٥/٣)، وشرح المفصل لابن يعيش (٤٢/٩)، وشرح الشافية للجاربردي (٥٨)، وخزانة الأديب للبغدادي (٤١٠/١١)، وشرح شواهد شرحي الشافية له (٥٨).

وشذَّ قولهم في السَّعة: أرضٌ مؤرَّنبَةٌ، بكسرِ النونِ؛ أي: كثيرةُ الأرنابِ، وكذلك قولهم: كساءٌ مؤرَّنبٌ: إذا خلطَ صوفه بوبرِ الأرنابِ<sup>٥٥٤</sup>.

فلو غيَّرتْ همزةُ أَفْعَلْ بقلبِها هاءً، أو عيناً، لم تُحذفْ؛ (للأمنِ من التَّقاءِ همزتينِ)<sup>٥٥٥</sup>، ومن ذلك قولهم: هراقَ الماءَ يَهْرِيقُهُ، فهو مُهْرِيْقٌ، والماءُ مُهْرَاقٌ، (وعبَهْلُ)<sup>٥٥٦</sup> الإبلُ يُعْبَهُلُها فهو مُعْبَهُلٌ، والإبلُ مُعْبَهَلَةٌ؛ أي مهملَةٌ.

### [ حذف الهمزة في: خذ، كل، مر ]

فصل: ومن الحذفِ اللّازِمِ غيرِ المقيسِ عليه حذفُ فاءاتِ: خذ، وكل، ومر. والأصل: أوخذ، وأوكل، وأومر؛ لأنهن من الأخذِ، والأكلِ، والأمرِ، ولكنها خُفِّتْ لكثرةِ الاستعمالِ، ولا يُقاس عليها غيرها، كالأمرِ من: أجرَ الأجيرَ، وأسرَ الأسيرَ؛ لانتهاءِ كثرةِ الاستعمالِ.

<sup>٥٥٤</sup> وأنشدوا على ذلك قول ليلي الأخيلية:

تدلت على حص الرؤوس كأنها كرات غلام في كساء مؤرَّنب

وانظر الشاهد في ديوانها (٥٦)، والكتاب (٢٨٠/٤)، وشرح أبياته لابن السيرافي (٤٣٧/٢)، وأدب الكاتب لابن قتيبة (٦٠٨)، والمنصف (١٩٢/١)، والاقتضاب لابن السيد (٤٢٢/٣).

<sup>٥٥٥</sup> ب: "إلا من التَّقاء الساكنين". تحريف.

<sup>٥٥٦</sup> ب: "وعبَهْل". بالياء في هذا الموضع وفي أمثله بعده، وانظر اللسان (عبهْل).

وقد استعمل مُرّ على الأصلِ دون أخويه؛ لأنه أقلُّ استعمالاً  
منهما، قال الله تعالى: (وأمرُ أهلك بالصلاة) <sup>٥٥٧</sup>.

ومن هذا القبيل حذف همزة أفعل التفضيل في قولهم: هو  
خيرٌ من هذا، وشرٌّ من (ذاك) <sup>٥٥٨</sup>. والأصل: أخيرٌ وأشرٌ <sup>٥٥٩</sup>،  
وربّما استعملا كذلك، وقال أيضاً بعضُ العربِ في التعجب: ما  
خيرٌ هذا! <sup>٥٦٠</sup>

وقد شبّه بعضُ العربِ بخذ وبابه الأمر من أتى، فقال:

---

<sup>٥٥٧</sup> طه: ١٣٢، وبالمهزة أيضاً جاء قوله تعالى: ﴿فخذها بقوة وأمر قومك يأخذوا بأحسنها﴾ الأعراف:  
١٤٥، وقوله عز وجل: ﴿خذ العفو وأمر بالعرف وأعرض عن الجاهلین﴾ الأعراف: ١٩٩، وقوله:  
﴿يا بني أقم الصلاة وأمر بالمعروف وانه عن المنكر﴾ لقمان: ١٧. وليس فيه شيء على لغة حذفها.  
وقد روي إثبات همزة خذ ضرورة، وأنشدوا على ذلك بيتاً من الوافر نسب لطريح بن إسماعيل الثقفي،  
ولمصعب بن الزبير، وهو:

تحمّل حاجتي وأخذ قواها      فقد نزلت بمنزلة الضياع

وانظره في ديوان طريح (٩٧)، وأمالى القالي (٦٩/٢)، والوزراء والكتاب للجيشياري (٩٥)، وجمرة  
الأمثال للعسكري (٥١٤/١)، والكشكول للعاملی (١٠٧/١)، واللاكي لأبي عبيد (٧٠٥)، وشرح الملوكي  
للثمانيني (٣٩٤).

<sup>٥٥٨</sup> ب: " ذلك " .

<sup>٥٥٩</sup> قال الأزهری: "قال شمر: ويقال: ما أخيرة وخيرة، وأشرة وشره، وهذا خيرٌ منه وشرٌ منه، وأخيرٌ  
منه وأشرٌ منه". التهذيب (خير: ٥٥٣/٧).

<sup>٥٦٠</sup> قال في التصريح: "واختلف في سبب حذف همزة، فقيل: لكثرة الاستعمال، وقال الأخفش: لأنهما  
لما لم يشتقا من فعل خولف لفظهما، فعلى هذا فيهما شذوذان، حذف همزة، وكونهما لا فعل لهما.  
وجاء في التهذيب: "قال شمر: قال أعرابيٌ لخلف الأحمر: ما خيرٌ اللبّن للمريض! وذلك بمحضر من  
أبي زيد، فقال له خلف: ما أحسنها من كلمة! لو لم تكسبها بإسماعها الناس". انظر التهذيب (خير: ٧/  
٥٥٢)، وشرح الكافية الشافية (١١٢٧/٢)، والتصريح (١٠٠/٢).



ت لي آل زيد، واندھم لي جماعة  
وسل آل زيد: أي شيء يضيرها؟<sup>٥٦١</sup>

### [ شك، وهار ]

فصل: ومن الحذف ما لا يطرّد، ولا يلزم، كحذف عين  
فاعل المعتل، مثل قولهم في هائر وشائك: هار وشاك<sup>٥٦٢</sup>.

ويمكن أن يكون المحذوف من هذين ونحوهما إنما هو  
الألف الزائدة، كما حذفت في فاعل المضاعف، (كقولهم في  
راب<sup>٥٦٣</sup>)، وبار، وسار، وقار: رب، وبر، وسر، وقر<sup>٥٦٤</sup>.

وقد استعمل في فاعل المعتل العين التحويل كثيراً<sup>٥٦٥</sup>،  
فقالوا: هار، وشاك، فجعلوا العين موضع اللام، واللام موضع  
العين؛ ليكون الاعتلال في الآخر؛ إذ هو به أولى.

<sup>٥٦١</sup> الشاهد من الطويل، ولم أقف على قائله، وانظره في: سر الصناعة (٨٢٣/٢)، وأمالى ابن السجري  
(٢٠٠/٢)، وشرح الملوكي للثمانيني (٣٩٦)، ولابن يعيش (٣٦٤، ٣٦٨)، والضرائر لابن عصفور  
(١٠٠)، والمساعد لابن عقيل (١٩١/٤)، وشفاء العليل للسلسلي (١١٠٦/٣)، والهمع (٢٥٢/٦)،  
واللسان والتاج (أتى)، والدرر اللوامع للشنقيطي (٣٢١/٦).

وقوله: واندھم: أي فأتهم في ناديم.

<sup>٥٦٢</sup> انظر الحاشية (٢١٩) ص (٦٥).

<sup>٥٦٣</sup> ب: " في قولهم: راب، و..".

<sup>٥٦٤</sup> يقال: رجل بارٌّ وبرٌّ: عطوفٌ على ذي قرابته، والأنثى بالتاء، ويقال: رجل رابٌّ وربٌّ، والأنثى  
بالتاء: كافلٌ لولد امرأته من غيرها، ورجل سارٌّ وسرٌّ وسريرٌ: يسرُّ إخوانه، والأنثى بالتاء، ويومٌ قارٌّ  
وقرٌّ ومقرورٌ: باردٌ، وليلة قارّةٌ وقرّةٌ: باردةٌ كذلك. انظر اللسان (ربب، برر، سرر، قرر).

<sup>٥٦٥</sup> يريد بالتحويل القلب المكاني.

وقد يحملهم الاعتناء بظهور الإعراب على عكس هذا  
التحويل، كقولهم في تراق؛ جمع ترقوة: ترائق<sup>٥٦٦</sup>.

---

<sup>٥٦٦</sup> السُّرْقُوتَانِ، والمفرد: تَرْقُوةٌ: العظمان الدقيقان المشرفان بين ثغرة النحر والعاتق، تكونان للناس وغيرهم. وشاهد الجمع بالقلب ما حكاه الفراء، وأنشده ابن السكيت من قول الشاعر:  
هم أوزنوك الموت حين أتيتهم      وجاشت إليك النفس بين الترائق  
وشاهد الجمع على التراقي من غير قلب ما أنشده ثعلب:  
قرت نطفة بين التراقي كأنها      لدى سقط بين الجوائح مقفل  
انظر اللسان والتاج (ترق).

## [ الإدغام ]

### فصل في الإدغام:

إذا التقى المثلان وأولهما ساكنٌ وجب إدغامه، نحو: قُلْ  
لزيد: نَبَّهَ هَرِمًا، وَسِرَّ رَأْشَدًا، وَاصْنَبَ بَرًّا، وَدَغَ عَاذِلًا، وَدُمَّ  
مَّاجِدًا، وَجُدَّ دَائِمًا.

### [ من موانع الإدغام ]

#### [ أولها: كون أول المثليين هاء سكت ]

فإن كان<sup>٥٦٧</sup> هاء سكت لم تُدغم؛ لأنها مخصوصة بالوقف.  
فإن ثبتت وصلًا فالوقف عليها منوي، والابتداء بما وليها منوي  
أيضًا، فيتعين الفك، كقوله تعالى: (ما أغنى عني ماليه هلك)<sup>٥٦٨</sup>.

<sup>٥٦٧</sup> أي: أول المثليين.

٥٦٨ الحاقة: آخر الآية ٢٨، وأول الآية ٢٩، وقراءة الجمهور بالإظهار، قال مكي بن أبي طالب: "وبالإظهار قرأت، وعليه العمل، وهو الصواب". ووجوب الإظهار مذهب العلماء، والمقصود بالإظهار، كما شرحه أبو شامة المقدسي: أن تقف على هاء (ماليه) وقفة لطيفة. وأما إن وصلت فلا يمكن إلا الإدغام، أو التحريك إجراء للوقف مجرى الوصل، وبالإظهار والإدغام روي عن ورش، قال أبو حيان: وهو ضعيف من جهة القياس. وانظر الإقناع لابن البانث (٣٦٩/١)، والتسهيل (٣٢٠)، وشرح الكافية الشافية (٢١٧٥/٤)، وشرح الشافية للجاربردي (٣٢٩)، وللزدي (٥٥٥/٢-٥٦)، والتنزيل والتكميل لأبي حيان (٢٢٣/٦-١)، والمساعد (٢٥١/٤)، والإتحاف لابن البنا (٣٢٤).

## [ ثانيها: كونه همزة ]

فإن كان همزة لم يجزِ الإدغام إلا أن تلي ألفاً، كما هي في (سأل) ونحوه، على ما ذكر في باب الهمز<sup>٥٦٩</sup>.

وإنما لم تدغم الهمزة لأن تضعيفها أثقل من تضعيف غيرها، ولذلك أهمل كون العين واللام همزة، واستعمل ذلك في سائر الحروف.

وأيضاً: فللهمزة عن الإدغام مندوحة، (أي: سعة وجه)<sup>٥٧٠</sup>، فيما اطرّد من التخفيف الخاص بها، كإبدالها ساكنة بمدّة تجانس حركة ما قبلها، فيقال على هذا في اكلأ أحمد، ونحوه: اكلأ أحمد، إن أوثر الإبدال، (واكلأحمد)<sup>٥٧١</sup> إن أوثر تحريك الساكنة بحركة المتحركة<sup>٥٧٢</sup>.

<sup>٥٦٩</sup> انظر ص (٧٦) من هذا الكتاب

<sup>٥٧٠</sup> ليس في " ب " .

<sup>٥٧١</sup> أ : " اكلأ احمد " .

<sup>٥٧٢</sup> نحو (اكلأ أحمد) المقصود به التقاء همزتين في كلمتين، أولاهما ساكنة قبلها مفتوح، والثانية محرّكة بالفتحة، وهذا النحو فيه، على الأصح، وجهان:

الأول: إبدال الأولى مدّة من جنس حركة ما قبلها، أي ألفاً، فيقال: اكلأ أحمد.

الثاني: أن تلقي حركة الثانية على الأولى، ثم تحذف الثانية تخفيفاً، فيقال: اكلأحمد.

وذكر الزمخشري وجهاً ثالثاً، وهو أن تجعل الهمزتان معاً بين بين، ولم يوافق الزمخشري في هذا الوجه.

كما اختلف في (بين بين) المقصود، فقيل: أن تبدل الهمزة حرفاً بينها وبين حرف حركتها، وقيل: بل بينها وبين حركة ما قبلها.

انظر المفصل (٣٥٢)، وشرحه لابن الحاجب (٣٥١/٢)، ولابن يعيش (١٢٠/٩)، وشرح الشافية لركن الدين الاسترآبادي (١٠٤)، وللجاربردي وحاشية الغزي عليه (٢٦٥-٢٦٦)، ولليزدي (٤٥١/٢-٥٣).

## [ ثالثها: كونه حرفَ مدٍّ متطرفاً ]

وإن كان أول المتلين حرفَ مدٍّ متطرفاً لم يجز الإدغام أيضاً، نحو: يُعطي يأسراً، ويغزو وأقد؛ لأنَّ المدَّ الذي في حرفِ المدِّ قائمٌ مقامَ حركةٍ، ولذلك جاز التقاء الساكنين إذا كان أولهما ممدوداً باطِّرادٍ في نحو: دابةٌ، وآ الغلامُ قال<sup>٥٧٣</sup>؟ وبغيرِ اطِّرادٍ في نحو: التقت حلقتا البطان<sup>٥٧٤</sup>، فكما امتنع إدغامُ المتحركِ امتنع إدغامُ الممدودِ، إلا أنَّ المدَّ (ألزمٌ للممدودِ من)<sup>٥٧٥</sup> الحركةِ للمتحرِّكِ، فلذلك سويٌّ بينهما في التزامِ زوالهما توصلًا إلى (إدغامِ)<sup>٥٧٦</sup> المتصلِ؛ لأنه أهمُّ من إدغامِ المنفصلِ، نحو: رادُّ، ومدعُوٌّ، ما لم يكن أولهما بدلاً من مدَّةٍ، فيتعيَّن الفكُّ، نحو:

<sup>٥٧٣</sup> ذكر ابن الحاجب أن الصَّورَ التي يُغتفرُ فيها التقاء الساكنين ويطرُدُ أربعةً، وما عداها شاذٌّ نادرٌ غيرُ مطَّردٍ، وهذه الأربعة هي:

- ١- يُغتفرُ في الوقفِ مطلقاً، إن كان ما قبل الموقفِ عليه ساكناً أيضاً، نحو: زيذ، وبكرٌ.
- ٢- وفي المدغمِ وقبله ساكنٌ لينٌ من كلمته، نحو: الضَّالِّينَ، ودُوَيْبَةَ، وتُؤوِّدُ الثوبَ.
- ٣- وفيما بُني لعدم التركيبِ وقفاً ووصلاً، كأن تَعَدَّ حروفَ الهجاءِ، فنقول: عين، غين، قاف، كاف، لام، ميخ، نون، هاء، واو، ياء، أو أن تقرأ أسماءَ جماعةٍ، فنقول: سغذ، بكرٌ، زيذ، خلدون. ولا فرق هنا بين أن يكون ما قبل الأخيرَ ليناً كزيذ، أو غيرَ لين كسغذ.
- ٤- وفي المبدوءِ بهمزة وصلٍ مفتوحةٍ، من المحلى بآل، أو غيره، وقد دخلت عليهما همزة الاستفهامِ، فنقول: الحسنُ عندك؟ ومنه قوله تعالى: ﴿الذَّكْرَيْنِ﴾، وقوله: ﴿الآن وقد عصيت﴾. وأيمنُ الله يمينك؟ وانظر الشافية (٥٦)، وشرحها للجاربردي (١٥٠-٥١)، وللرضي (٢١٠/٢-٢٥)، وللبيروني (٢٣٨/١-٤٢)، والمفصل (٣٥٢-٥٣)، وشرحه لابن يعيش (١٢٠/٩-٢٣)، ولابن الحاجب (٣٥٢/٢-٦٠).
- <sup>٥٧٤</sup> مثلٌ يُضربُ للأمر إذا اشتهدَ وبلغَ غايته، وانظر بالإضافة إلى المراجع المذكورة في الحاشية السابقة في: أمثال أبي عبيد (٣٤٣)، ومجمع الأمثال للميداني (١٠٢/٣)، والجمهرة لأبي هلال العسكري (١/١٨٨)، والمستقصى للزمخشري (٣٠٦/١).
- <sup>٥٧٥</sup> ب: "اللازم للممدود أولى من".
- <sup>٥٧٦</sup> أ: "الإدغام".

قَوْلٍ؛ لئلا يلتبسَ فاعلَ بفعلٍ؛ ولأنَّ الواوَ الأولى بدلٌ من ألفٍ،  
فكان اجتماعُها بالثانيةِ عارضاً.

### [ وجوب الإدغام في مثال أُبْلِمُ من أُوبٍ ]

فلو كان الأولُ مُبدلاً من غيرِ مدَّةٍ بدلاً لازماً تعيَّنَ الإدغامُ،  
نحو: أُوبٍ، وهو مثالُ أُبْلِمُ من أُوبٍ، وأصلُه: أُأُوبٌ بهمزتينِ،  
فأبدلتِ الثانيةُ واواً على سبيلِ اللزومِ، لما تقدَّم، فأشبهتِ الواوَ  
المزيدةَ في مثالِ جَوْهَرٍ من قَوْلٍ، فقيل: (أُوبٌ)<sup>٥٧٧</sup>، كما قيل:  
(قَوْلٌ)<sup>٥٧٨</sup>.

### [ جواز الفك والإدغام في نحو رِيَا ]

فلو كان الأولُ مُبدلاً من غيرِ مدَّةٍ بدلاً غيرِ لازمٍ جاز فيه  
الإدغامُ والفكُّ، كقوله تعالى: (أثاثاً ورِيَا)<sup>٥٧٩</sup> في وقفِ حمزة،

<sup>٥٧٧</sup> ب: "أُوبٌ".

<sup>٥٧٨</sup> ب: "قَوْلٌ".

وانظر المسألة في شرح الكافية الشافية (٢١٧٦/٤)، والمساعد (٢٥٢/٤)، وشفاء العليل (١١١٨/٣)،  
وشرح الشافية للرضي (٢٣٨/٣).

وقد مضى تفسير أُبْلِمُ الحاشية (٢٧٥) ص (٧٩) من هذا الكتاب.

<sup>٥٧٩</sup> مريم: من الآية ٧٤.

قرأ قالون عن نافع، وابن ذكوان عن ابن عامر، والأعمش، وأبو جعفر المدني، والبرجمي عن أبي  
بكر، وأبو عمرو برواية: (رِيَا) بتشديد الياء من غير همز.

وقرأ عبد الباقي عن أبيه عن ابن الحسن السامري، وحمزة واقفاً، وأبو عمرو برواية أخرى: (رِيَا)،  
بياعين مظهرتين من غير إدغام.

وقرأ طلحة: رِيَا بياء واحدة خفيفة بلا همز.

وقرأ سعيد بن جبير، والأعسم المكي، ويزيد البربري: (زِيَا) بالزاي وتشديد الياء.

وعن حميد: (رِيَا) بياء قبل الهمزة، على القلب.

فإنه يُبدلُ الهمزةَ ياءً، وللاخذِ بروايته أن يقول: (ريًا) بالإدغام،  
و(رئيا) بالفك.

### [ من أحكام المثلين في كلمتين ]

وفُرقَ بينَ الممدودِ مع مثله، والمتحركِ مع مثله، في  
المنفصل، فجازَ الوجهانِ في المتحركِ، نحو: قَعَدَ دَاوُدُ، وتعيَّنَ  
المنعُ في الممدودِ، نحو: صَلُّوا وَاحِدًا، ما لم يكنْ جاريًا بالتَّحريكِ  
مَجْرِي الحرفِ الصَّحِيحِ، كقولهِ تعالى: (يَأْتِي يَوْمٌ)<sup>٥٨٠</sup>، وقوله:  
(هُوَ وَالَّذِينَ آمَنُوا)<sup>٥٨١</sup>.

### [ وجوب الإدغام في نحو اشتدَّ ]

فصل: فإنْ تحرَّكَ المثلانِ في كلمةٍ وجبَ تسكينُ أوَّلِهِما،  
وإدغامُهُ، نحو: اشتدَّ فهو مُشْتَدُّ، والأصلُ: اشتَدَدَ، فهو مُشْتَدِدٌ.

---

= وحكى البزري: (رياء) بالمدّ.

واختلف النقل عن ورش فروي عنه (رئيا)، و(ريًا).

وانظر المسائل الحليبات لأبي علي (٥٦-٥٨)، وشواذ ابن خالويه (٨٦)، والغاية للنيسابوري (٢٠٤)،

والمحتسب لابن جني (٤٣/١-٤٤)، والإقناع لابن الباناش (٤١٣/١-٢٦)، والسبعة لابن مجاهد (٤١١)

-١٢)، والنشر لابن الجزري (٣٩٤/١)، والكشف لمكي (٨٥/١)، وشواذ الكرمانى (١٤٩).

<sup>٥٨٠</sup> وردت مرات في القرآن الكريم، وهي في البقرة: ٢٥٤، وإبراهيم: ٣١، والروم: ٤٣، والشورى:

٤٧.

<sup>٥٨١</sup> البقرة: ٢٤٩.



## [ وجوب النقل والإدغام في نحو أجد ]

وتُنقل حركة المدغم إلى ما قبله إن كان ساكناً، نحو: أجدُّ  
فهو مُجدُّ.

## [ ما لا حاجة فيه إلى النقل ]

فإن كان الساكن حرف مدٍّ، أو ياء تصغير، كحاجٍّ وتُحوجُّ  
ودويبةً، فلا نقل؛ إذ لا حاجة إليه؛ لقيام (المدِّ) <sup>٥٨٢</sup> مقام الحركة  
في التوصل إلى الإدغام، ولأنَّ الحرفَ المجلوبَ للمدِّ لا يُحرِّكُ؛  
لأنَّ يَفُوتَ ما جَلِبَ لأجله.

وياءُ التّصغيرِ تُشبهُ ألفَ التّكسيرِ (في) <sup>٥٨٣</sup> السّكونِ واللّينِ  
والزيادة لمعنى متجددٍ ثلاثة بعد فتحةٍ مطلقاً، وقبل كسرةٍ فيما  
يُكسرُ ما بعد ألفِ تكسيره، فلم يُحرِّكْ لذلك.

ولذلك لم يَجْزَ لمن قال في كُفٍّ: كُفٌّ، بالنقل، أن يقول في  
كُفٍّ: كُفٍّ.

## [ نحو أودُّ ]

وإن كان الساكن حرف لينٍ غير ما ذكر جرى مجرى  
الصّحيح في نقل حركة المدغم إليه، نحو: أودُّ فلاناً، وأنت أودُّ  
منه.

<sup>٥٨٢</sup> ب: " المدّة " .

<sup>٥٨٣</sup> ب: " و " .

## [ من موانع إدغام المثلين ]

### [ أولها: تصدر المثلين أول الكلمة ]

فإن تصدر المثلان امتنع الإدغام، إلا أن يكون أولهما تاء المضارعة، فقد تدغم بعد مدة، أو حركة، نحو: قوله تعالى: (وَلَا تَيَمَّمُوا) <sup>٥٨٤</sup>، وقوله: (تَكَادُ تَمَيِّزُ) <sup>٥٨٥</sup>.

### [ ثانيها: كونها واوين آخر الكلمة ]

ويمنع من الإدغام أيضاً كون المثلين المتحركين واوين في آخر كلمة، كقوي؛ لأن الثانية قد نالها الإعلال.

### [ ثالثها: كونها ياعين غير لازم تحريك ثانيهما ]

وكذلك إن كانا ياعين غير لازم تحريك ثانيتهما، نحو: يُحْيِي، وربما نال الإدغام هذا النوع. أنشد الفراء: <sup>٥٨٦</sup>

وكانها بين النساء سبيكة      تمشي بسدة بيتها فتعي

<sup>٥٨٤</sup> البقرة: ٢٦٧.

<sup>٥٨٥</sup> الملك: ٨.

<sup>٥٨٦</sup> جاء في التهذيب (عبي: ٢٥٨/٣-٥٩): قال - أي الفراء - وإذا سكن ما قبل الياء الأولى لم تدغم، كقولك: هو يُحْيِي ويُحْيِي. قال: ومن العرب من أدغم في مثل هذا. قال: وأنشدني بعضهم:

فكانها بين النساء سبيكة      تمشي بسدة بيتها فتعي

وقال أبو إسحاق: هذا غير جائز عند خُذَّاقِ النَّحْوِيِّينَ. وذكر أن البيت الذي استشهد به الفراء ليس بمعروف.

قلت: والقياس ما قال أبو إسحاق، وكلام العرب عليه. وأجمع القراء على الإظهار في قوله: (يُحْيِي) ويميت.

### [ رابعها: كون أحدهما للإحاق ]

ويمنع أيضاً من إدغام المثلين المتحركين في كلمة كون أحدهما للإحاق، نحو: قَرَدَدٌ<sup>٥٨٧</sup>، فإنه ملحق بجعفر، فالذال الأولى بإزاء الفاء، والذال الآخرة بإزاء الراء، فلو أدغم لسكنت الذال الأولى، ونقلت حركتها إلى الراء التي قبلها لئلا يلتقي ساكنان، فلا يبقى حينئذ موازن ما ألحق به، فيتعين فيه وفي أمثاله الفك؛ ليتبين بذلك كونه ملحقاً.

### [ خامسها: كون المثلين مسبوقين بمزيد للإحاق ]

وكذلك لو كان المثلان أصليين مسبوقين بمزيد للإحاق، نحو: أَلَدَدٌ؛ بمعنى الألد، وهو الشديد الخصومة، فإنه ملحق بسفرجل، فيتعين فكه؛ لئلا يصير بالإدغام مخالفاً لما ألحق به.

### [ سادسها: كون المثلين في اسم مخالف لزنات الأفعال ]

ومن موانع الإدغام كون الذي فيه المثلان اسماً مخالفاً وزنه وزن الفعل، كذلل، (وظلل)<sup>٥٨٨</sup>، وكلل<sup>٥٨٩</sup>.

- هذا: وقد نسب الزبيدي في التاج (عبي) الشاهد للحطينة، وانظره غير منسوب في معاني الفراء (١/٤١٢، ٢١٣/٣)، والمنصف (٢٠٦/٢)، والمحتسب (٢٦٩/٢)، والممتع (٥٨٥/٢، ٥٨٧)، والمساعد (٤/٢٦٠)، والهمع (١٧٢/١)، والأشموني (٣٤٩/٤)، والدرر اللوامع (١٨٥/١).  
وضبط عين (فتعي) بالفتح في معاني الفراء والممتع خطأً مضيغاً لوجه الاستشهاد بالبيت.  
٥٨٧ مضى تفسيره في الحاشية (٣١) ص (١١) من هذا الكتاب.

<sup>٥٨٨</sup> ب: "وظلل". وليس هو المقصود الآن، وسوف يأتي.  
<sup>٥٨٩</sup> الكلل: جمع كلة، وهي الستر الرقيق يخاط كالبيت يتوقى به من البعوض والبق، والكلة: ستر مربع يضرب على القبور، والكلة: حال الرجل، ومنه قولهم: بات بكلة سوء؛ أي بحال سوء. انظر التهذيب (كلل: ١١٩/٩)، واللسان (كلل).

وكذلك مثال إيل، لو بُني من مُضاعفٍ لوجب فكهُ أيضاً،  
لمُخالفةِ وزنه وزن الفعل<sup>٥٩٠</sup>.

وقد منعوا إدغام فعلٍ اسماً، كطلل، مع كونه على وزن  
الفعل؛ قصدوا بذلك التّبيهة على فرعية الاسم في الإدغام، وعلى  
خفة الفتحة، وأنّ المتحرك بها، إن لم يكن فعلاً، ولا اسماً مزيداً  
فيه، (مستغني)<sup>٥٩١</sup> عن التّخفيف بالإدغام استغناءً عن التّخفيف  
بالتّسكين عند مُلاقاة غير المثل، بخلاف المتحرك بالكسرة أو  
الضّمّة، فإنّه (خفف)<sup>٥٩٢</sup> بالتّسكين مع غير المثل، نحو: كبذ  
وعضد، فقيل فيهما: كبذ وعضد، وذلك مُطرّد في لغة تميم؛  
وكذلك يُصنع بالأفعال، فيقال في علم وظرف: علم وظرف<sup>٥٩٣</sup>،

<sup>٥٩٠</sup> وكنت تقول فيه من الردّ والقص: ريدّ وقصص.

<sup>٥٩١</sup> ب: "مستغني".

<sup>٥٩٢</sup> ب: "يُخفف".

<sup>٥٩٣</sup> وهو ما يُسمّى بالتفريعات، أو ردّ بعض الأبنية إلى بعض:

ففعل الاسم الحلقي العين، نحو: فخذ، يجوز فيه: فخذ، وفخذ، وفخذ.

وفعل الحلقي العين من الأفعال نحو: شهد، يجوز فيه: شهد، وشهد، وشهد.

وفعل الاسم غير الحلقي، نحو: كتف، يجوز فيه: كتف، وكتف.

وفعل غير الحلقي فعلاً، نحو: ركب، يجوز فيه: ركب، وركب.

وفعل اسماً، نحو: عضد، وفعل فعلاً، نحو: شرف، يجوز فيهما إسكان العين، فتقول فيهما: عضد،  
وشرف.

وفعل، وفعل، ولا يكونان في الأفعال، يجوز فيهما إسكان العين، فتقول في نحو علق وإيل: علق وإيل.

وفعل، ولا يكون في الفعل أيضاً، يجوز فيه ضمّ العين إبتاعاً لضمّ الفاء، ورأوا أن ذلك ضرب من

التخفيف، فتقول في عسر ويسر: عسر ويسر.

وفعل المبني للمفعول نحو: عَصِرَ يَجُوزُ فِيهِ: عَصَرَ وَعَصَرَ. والوجه الثاني حكاة فُطِرَبَ، وهو شاذ.

انظر الشافية (١٢-١٣)، وشرحها للرضي (٣٩/١-٤٧)، وللجاربردي (٣١-٣٣)، وللبيروني (٣٨/١-٤٢).

وكذلك ما أشبههما، فلما خُفِّفَ المتحرِّكُ بالكسرة، أو الضمَّة،  
بالتسكينِ عندَ مُلاقاةِ غيرِ المثلِ، خُفِّفَ بالإدغامِ.

[سابعها: كونهما في اسمٍ لا يُوازنُ الفِعْلَ، مختومٍ بتاءِ التانيثِ،  
أو ألفيه، أو الألفِ والنونِ المشبهتين بهما ]

فصل: فإن وليَ المتلينِ المتحرِّكينِ في اسمٍ هاءُ التانيثِ، أو  
ألفه الممدودة، أو المقصورة، أو الألفُ والنونُ الزائدتان، وكان  
ما هُما فيه لا يُوازنُ الفِعْلَ معَ التجريدِ، ففكُّه، لاحقاً به ما ذُكر،  
أو لى من فكه مجرداً؛ لأنَّ مخالفتَه، مُجرّداً، للفعلِ بالوزنِ  
خاصَّةً، ومخالفتَه له، لاحقاً به ما ذُكر، بالوزنِ ولحاقِ زيادةِ  
تخصُّصِ الأسماءِ، وذلك نحو: الخُشْشَاءِ، وهو العَظْمُ النَّاتِيُ خَلْفَ  
الأُذُنِ، والحُمَمَةُ: وهي القِطْعَةُ مِنَ الفَحْمِ، والقُرْرَةُ<sup>٥٩٤</sup>: وهي  
اللازِقُ بِأَسْفَلِ القَدْرِ، والحَبِيبَةُ: (وهي)<sup>٥٩٥</sup> خَوَابِي المَاءِ.

[ ثامنها: كون ما هما فيه على فعلان ]

وكذلك إن كان ما هما فيه على فعلان، كالدَّجَّانِ، وهو  
الدَّيْبِيُّ، فالفكُّ فيه مُتَعَيَّنٌ؛ لأنَّه معَ التجريدِ على فَعَلٍ، وقد تقدَّم أنَّ  
فَعَلًا لا يُدْغَمُ، مع كونه مشابهاً للفعلِ، فإذا لَحِقَ ما هو مُختصٌّ  
بالاسمِ فهو أحقُّ بامتناعِ الإدغامِ.

٥٩٤ هي: القُرارة، مثلثة القاف، والقُررة، بفتح الراء وتثنية القاف، والقُررة، بضمين، والقُرورة.

انظر التهذيب (قر: ٢٧٩/٨)، واللسان (قر).

<sup>٥٩٥</sup> ب: " وهو " .

[ مسألة: يتعين الإدغام إن كان ما فيه

المثلان على فعلٍ أو فعلٍ ]

فإن كان ما هما فيه، عند التجريد، على فعلٍ أو فعلٍ،  
فإدغامه مع لحاقِ هاءِ التانيثِ مُتَعَيَّنٌ<sup>٥٩٦</sup>، كما هو مع عَدَمِهَا،  
وذلك نحو: صَبَّهَ أَنْثَى صَبًّا، فاستصحبَ الإدغامُ مع تاءِ التانيثِ،  
كما استصحبَ معها الإعلالُ، على ما تَقَدَّمَ<sup>٥٩٧</sup>، ولأنَّ لحاقها  
مُساوٍ لِلحَاقِ التَّاءِ الفِعْلِ المَاضِي فِي نَحْوِ: فَعَلْتُ، فَلَمْ يُوجِبْ  
مُخَالَفَةً مَا اتَّصَلَتْ بِهِ لِلْفِعْلِ؛ بَلْ زَادَتْهُ شَبَهًا بِهِ.

[ إن كان ما فيه المثلان من الأسماء

على مثل ظربانٍ أو سبُعانٍ جاز الفكُّ والإدغام ]<sup>٥٩٨</sup>

فإن كان ما هما [فيه]<sup>٥٩٩</sup> على فَعْلَانٍ أو فَعْلَانِ، كِبْنَاءِ مِثْلِ  
ظَرْبَانٍ وَسَبُعَانٍ مِنَ الرَّدِّ، وَذَلِكَ: رَدِّدَانٌ وَرَدَّدَانٌ، ففِيهِ مَذْهَبَانِ:  
الفكُّ والإدغام<sup>٦٠٠</sup>.

<sup>٥٩٦</sup> وذهب ابن كيسان إلى أن ما كان على فعلٍ أو فعلٍ لا يُدغم. انظر الممتع (٦٤٦/٢)، والارتشاف (١٦٤/١).

<sup>٥٩٧</sup> انظر ص (٦٢).

<sup>٥٩٨</sup> قد مضى شرح سبُعان في الحاشية (٢٩٨) ص (٨٧)، وظربان في الحاشية (٤٨١) ص (١٤٠).  
<sup>٥٩٩</sup> ليس في "أ".

<sup>٦٠٠</sup> مذهب الخليل وسيبويه والمازني الإدغام، وهو مذهب الجمهور، فنقول فيهما رَدَّدَانٌ، بفتح الراء،  
والفك مذهب الأخفش، وقال ابن جنى: وكلا القولين مذهب. وانظر المسألة في الكتاب (٤٢٧/٤)،  
والأصول (٤٠٧/٣)، والتبصرة (٩٢١/٢)، والمنصف (١١/٣١٠/٢)، والممتع (٦٤٧/٢)، وشرح  
الشافعية للرضي (٢٤٣/٣).

فَمَنْ فَكَّ فَلَأَنَّ الْمِثَالَ قَدْ خَالَفَ الْفِعْلَ بِزِيَادَةِ تَخَصُّصِ الْأَسْمَاءِ،  
وَلَا تَكُونُ فِي الْأَفْعَالِ، فَوَجِبَ الْفَكُّ مَعَهَا فِي رَدِّدَانٍ وَرَدِّدَانٍ  
وَنَحْوِهِمَا، كَمَا (وَجِبَ التَّصْحِيحُ مَعَهُمَا) <sup>٦٠١</sup> فِي الْجَوْلَانِ  
وَالصَّوْرَى وَنَحْوِهِمَا <sup>٦٠٢</sup>.

وَمَنْ أَدْغَمَ فَلَأَنَّ الْعِنَايَةَ بِالْإِدْغَامِ أَشَدُّ مِنَ الْعِنَايَةِ بِقَلْبِ الْوَاوِ  
وَالْيَاءِ الْفَيْنِ إِذَا لَمْ يَتَطَرَّفَا، وَلِذَلِكَ أَدْغَمُوا أَفْعَلَ فِي التَّفْضِيلِ  
وَالتَّعْجُبِ، نَحْوُ: الْأَشَدُّ، وَمَا أَشَدَّهُ، وَلَمْ يَقْلِبُوهُ فِيهِمَا، نَحْوُ:  
الْأَجْوَدِ، وَمَا أَجْوَدَهُ، وَصَحَّحُوا كَثِيرًا مِنْ مُوَازِنِ أَفْعَلَ وَاسْتَفْعَلَ،  
كَأَعُولٍ <sup>٦٠٣</sup> وَاسْتَحْوَذَ، حَتَّى رَأَى بَعْضُ الْعُلَمَاءِ <sup>٦٠٤</sup> الْقِيَاسَ عَلَى مَا  
صَحَّحَ مِنْ ذَلِكَ سَائِغًا. وَلَمْ يَرِدْ فَكُّ مَا وَازَنَ ذَلِكَ مِنَ الْمَضَاعِفِ،  
كَأَعَدَّ وَاسْتَعَدَّ.

وَإِنَّمَا فَاقَ الْإِدْغَامُ الْإِعْلَالَ الْمَذْكُورَ فِي الْعِنَايَةِ بِهِ؛ لِأَنَّ  
الثَّقَلَ بِتَرْكِهِ زَائِدٌ عَلَى الثَّقَلِ بِتَرْكِ الْإِعْلَالِ.

وَلِأَنَّ الْإِدْغَامَ تَدْعُو الْحَاجَةَ إِلَيْهِ فِي جَمِيعِ الْحُرُوفِ، إِلَّا  
الْأَلْفَ، فَلَوْ تُرِكَ كَثُرَ الْإِسْتِنْقَالُ؛ لِكَثْرَةِ مَوَاقِعِ اجْتِمَاعِ الْمُثَلِّينِ، وَلَوْ

<sup>٦٠١</sup> ب: " وجب معها التصحيح ".

<sup>٦٠٢</sup> تقدم ص (١٣٩).

<sup>٦٠٣</sup> أعول الرجل: رفع صوته بالبكاء والصياح، والقوس: صوتت، وأعول عليه: بكى عليه، أدل عليه  
ذالته، وحمل عليه حاجته، وأعول الرجل: حرص، وكثر عياله. اللسان (عول).

<sup>٦٠٤</sup> هو أبو زيد الأنصاري، انظر الحاشية (١٠٣) ص (٣٢).



تُرِكَ الإِعْلَالُ الْمَذْكُورُ لَمْ يَلْزَمْ ذَلِكَ؛ لِقَلَّةِ مَوَاقِعِهِ؛ إِذْ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي الْوَاوِ وَالْيَاءِ.

وَأَيْضًا: فَإِنَّ التَّغْيِيرَ اللَّازِمَ مَعَ الْإِدْغَامِ أَقَلُّ مِنَ التَّغْيِيرِ اللَّازِمِ مَعَ الْإِعْلَالِ الْمَذْكُورِ، فَإِنَّ الْمُدْغَمَ لَمْ يَتَبَدَّلْ مَخْرَجُهُ، بِخِلَافِ (المُعَلِّ) <sup>٦٠٥</sup>.

وَلِأَنَّ الْمُدْغَمَ لَا يَعْزِضُ لَهُ مَا يُوجِبُ حَذْفَهُ، بِخِلَافِ الْوَاوِ وَالْيَاءِ إِذَا قُلِبَتَا أَلْفًا، فَإِنَّهَا تُحْذَفُ لِسُكُونِ مَا بَعْدَهَا، نَحْوُ: أَقَمْتُ، وَإِذَا صَحَّتْ سَلِمَتْ مِنْ ذَلِكَ، كَأَسْتَحُوذْتُ.

فَأَسْتَحَقُّ الْإِدْغَامَ مَزِيدَ عِنَايَةٍ لِقُرْبِهِ مِنَ الْأَصْلِ، وَهُوَ عَدَمُ التَّغْيِيرِ.

### [ أمثلة ما شذَّ فكه ]

وَمَعَ ذَلِكَ فَقَدْ شَذَّ الْفَكُّ فِي أَفْعَالٍ عَلَى فَعِلٍ، نَحْوُ: لَحِحَتِ الْعَيْنُ: إِذَا التَّرَقَّقَ جَفْنَاهَا مِنَ الرَّمَصِ، وَصَكَّ الْفَرَسُ <sup>٦٠٦</sup>، وَقَطَطَ الشَّعْرُ: إِذَا اشْتَدَّ تَجَعُّدُهُ، وَأَلَّ السَّقَاءُ: تَغَيَّرَتْ رَائِحَتُهُ، وَالْأُذُنُ (رَقَّتْ) <sup>٦٠٧</sup> وَالْأَسْنَانُ فَسَدَتْ، وَضَبَّ الْبَلْدُ: كَثُرَتْ ضَبَابُهُ <sup>٦٠٨</sup>.

<sup>٦٠٥</sup> ب: "المعتل".

<sup>٦٠٦</sup> صَكَّ الْفَرَسُ: ضَرَبَتْ إِحْدَى رِجْلَيْهِ الْأُخْرَى، وَأَحَدُ الْعُرْقُوبَيْنِ الْأُخْرَى، أَثْنَاءَ مَشِيهِ وَعَثْوِهِ. اللِّسَانُ (صَكَّ).

<sup>٦٠٧</sup> أ: "ورقت".

<sup>٦٠٨</sup> وَمِمَّا جَاءَ مِنْهُ أَيْضًا قَوْلُهُمْ: مَشَيْتِ الدَّائِبَةُ، وَعَزَزَتِ النَّاقَةُ، وَدَبَّ الْإِنْسَانُ.

وَانظُرِ الْمُنْصَفَ (٣٠٢/٢)، وَشَرِحَ الْكَافِيَةَ الشَّافِيَةَ (٢١٨٠/٤-٨١).

## [ المذاهبُ في مثلِ سُبْعانٍ من القوَّة ]<sup>٦٠٩</sup>

فصل: لو بُنيَ مثالُ سُبْعانٍ، وهو اسمُ مكانٍ، ممَّا عينه واوٌ،  
ولامه واوٌ، كقوَّوانٍ من القوَّة، ففيه ثلاثةُ مذاهبٍ:

أحدها: أن يُعطى الواوان، مع الألف والنون، ما أُعطيَ مع  
هاء التَّأنيث، فتُكسرُ الأولى، وتُقلبُ الثانيةُ ياءً، فيقال: قوَيانٌ.  
وهو اختيارُ أبي العباسِ<sup>٦١٠</sup>.

الثاني: أن تُدغمَ الأولى في الثانية؛ لأنَّهما (مثلان)<sup>٦١١</sup>  
مُتحرِّكانِ في مثالٍ يُوجدُ في الأفعالِ؛ لأنَّ (قوَّو) من قوَّوانٍ،  
كطرفٍ.

والمذهبُ الثالثُ: تركُ الإدغامِ، وتركُ الإعلالِ، لأنَّ الألفَ  
والنونَ في آخره، وهما (زيادتان)<sup>٦١٢</sup> مُختصَّتانِ بالأسماءِ،  
فأوجبتا التَّصحيحَ كما أوجبَّاهُ في الجولانِ، وأوجبَّتا الفكَّ (بعينِ  
ما)<sup>٦١٣</sup> أوجبَّتا التَّصحيحَ، وهو أن المثالَ بهما قد خالفَ الفعلَ،  
وإنما يُعلُّ ويُدغمُ ما أشبهَ الفعلَ، لا ما خالفه.

وهذا اختيارُ سيبويه في قوَّوانٍ ونحوه.

٦٠٩ انظر هذه المذاهب في الكتاب (٤/٤٠٩)، والمنصف (٢/٢٨١-٨٢)، والانتصار لابن ولاد (٢٦٦-  
٦٧)، ونكت الشنتمري (٢/١٢٢٦-٢٧)، والممتع (٢/٧٥٤-٥٦ الحاشية)، والمساعد (٤/٢٦٢).  
والمذهب الأول مذهب الأخفش والجرمي والمازني والمبرد، وقال ابن عقيل: وأكثر أهل العلم.  
والثاني مذهب ابن جني.

<sup>٦١٠</sup> هو المبرد (٢١٠-٢٨٥) سبقَت ترجمته في الحاشية (٤٧٢) ص (١٣٦).

<sup>٦١١</sup> ب: "مثالان".

<sup>٦١٢</sup> ب: "زائدتان".

<sup>٦١٣</sup> ليس في "ب".

## [ تاسع مواعٍ إدغام المثليِن، على الأفصح،

### سكون ثانيهما لاتصاله بضمير رفع ]

فصل: إذا سَكَنَ ثاني المثليِن؛ لاتصاله بضمير مرفوع، نحو: حَلَلْتُ، تَعَيَّنَ الفَكُّ؛ لأنَّ الإدغامَ يُوجِبُ تسكينَ الأول، والاتصالَ بالضميرِ يُوجِبُ تسكينَ الثاني، فترك الإدغامَ فراراً من التقاء الساكنين، وكان تحريكُ الأولِ أولى؛ لأنَّ حركته تدلُّ على وزنه، وهي مع التسكين مُحتمَلٌ كونها فتحةً، أو كسرةً، أو ضمةً، بخلاف حركةِ الثاني، فإنه لا يُشكُّ في أنها فتحة؛ إذ المتحركُ بها آخرُ فعلٍ ماضٍ، وقد عُلِمَ كونه مبنياً على الفتح.

على أن بعضَ العربِ يُبقي الإدغامَ، ويُحرِّكُ المثلَ المتَّصِلَ بالضميرِ، وهي لغة رديئةٌ<sup>٦١٤</sup>.

### [ مسائل مما يجوز فكه وإدغامه ]

#### [ الأولى: إن كان سكون ثاني المثليِن للجزم

#### أو الوقف جاز الفك والإدغام ]

فإن كان السكون للجزم، نحو: لم يَرُدُّدْ، أو للوقف، نحو: أرُدُّدْ، جاز الفكُّ على مذهب الحجازيين، وهو القياسُ، وجاز

<sup>٦١٤</sup> جاء في التسهيل: "والإدغام قبل الضمير لغةٌ". قال ابن عقيل في شرح هذا: "وهي لغة ناسٍ من بكر بن وائل، فيقولون: رَكَّنَ ورَكَّتْ، وهي لغة ضعيفة، وحكى بعض الكوفيين: رَكَّنَ، بزيادة نون ساكنة قبل نون الإناث مدغمة فيها، وحكى في رَكَّتْ: رَدَّتْ، بزيادة ألف، وهي في غاية الشنوذ". وانظر الكتاب (٥٣٥/٣)، والممتع (٦٦٠/٢)، والتسهيل (٣٢١)، والمساعد (٥٨-٢٥٧/٤)، والارشاف (١/١٦٥)، وشرح الشافية للرضي (٢٤٦/٢)، ولركن الدين الاسترآبادي (١٣٥٠/٢).

الإدغامُ على مذهب بني تميم؛ حملاً على فعلٍ غير الواحد،  
ويُحرَّكونَ (الثاني) <sup>٦١٥</sup> بالفتحة لختِّها، أو بمثل الحركة التي كانت  
في العينِ اتباعاً للفاء <sup>٦١٦</sup>.

وفي التزام الضمِّ في نحو: رُدُّه، والفتح في (نحو) <sup>٦١٧</sup>:  
رُدُّها، خلاف <sup>٦١٨</sup>.

فإن كان المستحقُّ لسكونِ الوقفِ أفعالاً تعجباً ففكُّه مُجمَعٌ  
عليه، نحو: أَجَلُّ بزيدي <sup>٦١٩</sup>.

<sup>٦١٥</sup> ب: " الثانية " .

<sup>٦١٦</sup> انظر الكتاب (٥٢٩/٣)، والتبصرة (٧٣٨/٢)، والممتع (٦٥٦/٢)، وشرح الملوكي لابن يعيش (٤٥٤)،  
وشرح الكافية الشافية (٢١٩٠/٤)، والارتشاف (١٦٥/١)، والمساعد (٢٥٩/٤)، والأشموني (٣٥٢/٤).  
وبالفك، على لغة الحجازيين، جاء غالب القرآن.

والصواب في هذه المسألة أن الفك لغة الحجازيين، والإدغام لغة غيرهم، ولا يقصر الإدغام على تميم  
وحدها.

<sup>٦١٧</sup> ليس في " ب " .

<sup>٦١٨</sup> الفتح في رُدُّها هو الأصحُّ والأصحُّ، لمناسبة الفتحة للألف؛ إذ الهاء خفيفة، فكأنك قلت: رُدِّا،  
والفتحة مناسبة للواو، وحكى الكوفيون رُدُّها، بالضم اتباعاً لضمة الفاء، كما حكوا: رُدُّها، بالكسر على  
الأصل في التخلص من التقاء الساكنين.

وأما نحو رُدُّه، فالضمُّ على الأصحِّ والأصحِّ، وذلك لختفاء الهاء، فكأنك قلت: رُدُّوا، والضمة مناسبة  
للساكنين. وسمع الأَخفش من ناسٍ من عقيل: رُدُّه، بالكسر على الأصل في التخلص من التقاء الساكنين،  
وقيل: إن الكسر لغية، وحكى ثعلب رُدُّه، بالفتح التماساً للأخف في التخلص من التقاء الساكنين، وغلظ  
ثعلب فيما حكاه، وممن غلظه أبو إسحاق بن ملكون، وأبو بكر بن طلحة، والصواب أنه ليس بغلط بل  
لغة حكاها كثيرون غيره.

وانظر الكتاب (٥٣٢/٣)، والفصيح لثعلب (٢٦٧)، والممتع (٦٥٨/٢-٥٩)، والشافية (٥٩)، وشرحها  
للرضي (٢٤٥-٤٦)، ولرکن الدين الاسترآبادي (٧٩٧-٩٨)، والمفصل (٣٥٤)، وشرحه لابن  
يعيش (١٢٨/٩)، والمساعد (٣٤٥/٣)، والارتشاف (٣٤٥/١)، والأشموني (٣٥٢/٤).

<sup>٦١٩</sup> وأجاز الكسائي الإدغام، فتقول في أحبب بزيدي: أحب بزيدي. وانظر المساعد (٢٥٨/٤)، والارتشاف  
(١٦٥/١)، والهمع (٢٨٧/٦).

وإنما وافق بنو تميم أهل الحجاز في فكّ هذا، ولم يُوافقوهم في نحو: أرذذ؛ لأنّ أرذذ مُعرّضٌ لتحريكِ ثاني مثليه لساكنٍ يليه، كارذذ الشيء. وهذا شبيهة بالفكّ المتروك إجماعاً، ولا يُؤدّي فكّ أجّل ونحوه إلى هذا؛ لأنّه لا يليه إلّا الباءُ المجرورُ بها غالباً.

### [ الثانية: جواز الفكّ والإدغام في نحو حيّ وأحيّة ]

فصل: إذا كان المثلان في كلمة ياعين لازماً تحريكُ ثانيهما، نحو: حيّ وأحيّة<sup>٦٢٠</sup>، جاز الفكّ والإدغام، قال الله تعالى: (ويحيى من حيّ عن بينة)<sup>٦٢١</sup> قرأه بالفكّ نافعٌ والبزّيُّ وأبو بكر، وقرأه الباقر بالإدغام.

فمن أدغم فلاجتماع مثلين متحركين في كلمة خالية من الموانع المتقدم ذكرها.

<sup>٦٢٠</sup> أحيّة: جمع حيّاء؛ وهو رحم الناقة، والفرج من ذوات الخف والظلف. انظر اللسان (حيّ).

<sup>٦٢١</sup> الأنفال: ٤٢، نحو حيّ وعبيّ الفكّ والإدغام فيه شأنان عن العرب. قال المبرد: والإدغام أكثر، ووصف الأخفش الإظهار بالقبح، وعكس ابن الحاجب، فقال: الإظهار أكثر.

وأدغم في الآية المنكورة: قنبل عن ابن كثير، وأبو عمرو، وابن عامر، وحمزة، والكسائي، وحفص عن عاصم، والإدغام اختيار سيبويه وأبي عبيد.

وأظهر البزّي عن ابن كثير، وقنبل عنه في رواية أخرى، وأبو بكرٍ شعبة بن عياش عن عاصم، ونافع، وأبو جعفر، وخلف، والمفضل، ويعقوب.

وانظر الكتاب (٣٩٥/٤)، والمقتضب (٣١٧/١)، والتكملة لأبي علي (٦٠٤-٦٠٥)، والمنصف (٢/

١٨٨)، ومعاني الفراء (٤١٢/١)، ومعاني الأخفش (٣٥٠/١)، وإعراب القرآن للنحاس (١٨٨/٢)،

والسبعة لابن مجاهد (٣٠٦)، والنشر لابن الجزري (٢٧٦/٢).

وَمَنْ فَكَّ فَلَأَنَّ اجْتِمَاعَهُمَا غَيْرُ لَازِمٍ؛ لِأَنَّ ثَانِيَّ الْمُثَلِّينِ فِي  
مُضَارَعِ حَيِّ أَلْفٍ، وَفِي وَاحِدِ أَحْيِيَّةِ هَمْزَةٍ، فَاعْتَقَرَ اجْتِمَاعَهُمَا؛  
إِذْ لَمْ يَكُنْ إِلَّا فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ، فَجَازَ فِيهِ الْوَجْهَانِ.

### [ الثالثة: جواز الفك والإدغام في مصدر احواوى ]

وكذلك يجوزُ الفكُّ والإدغامُ في الاخويوَاءِ ونحوه، وهو من  
الْحُوَّةِ<sup>٦٢٢</sup>.

فَمَنْ أَدْغَمَ فَلَأَنَّ الْمُثَلِّينِ قَدْ اجْتَمَعَا مُتَحَرِّكِينَ فِي كَلِمَةٍ، وَلَيْسَ  
أَحَدُهُمَا لِلْإِلْحَاقِ، وَلَا مَعَهُمَا شَيْءٌ مِنْ سَائِرِ الْمَوَانِعِ، وَاللَّفْظُ بِهِ  
حِينَئِذٍ حَوَاءٌ.

وَمَنْ لَمْ يُدْغَمْ فَلِنَلَا يَلْتَبِسُ أَفْعَالٌ، مُصَدَّرُ أَفْعَلٌ وَأَفْعَالٌ<sup>٦٢٣</sup>،  
بِفَعَّالٍ، مُصَدَّرِ فَعَّلٍ، وَلِنَلَا يَجْتَمِعُ فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ إِعْلَانٌ،  
أَحَدُهُمَا الْإِدْغَامُ، وَالثَّانِي قَلْبُ اللَّامِ الْآخِرَةِ هَمْزَةٌ.

### [ الرابعة: جواز الفك والإدغام في نحو افتتن ]

وكذلك يجوزُ الفكُّ والإدغامُ أيضاً إذا كانَ أَوَّلُ الْمُثَلِّينِ تَاءَ  
الْإِفْتِعَالِ، نَحْوُ: افْتَنَّ افْتِنَانًا، وَاخْتَنَّ اخْتِنَانًا<sup>٦٢٤</sup>.

<sup>٦٢٢</sup> انظر المسألة في الكتاب (٤٠٤/٤)، والمقتضب (٣١٣/١)، والتكملة لأبي علي (٦٠٧)، والمنصف (٢٢١/٢)، وشرح المفصل لابن يعيش (١٢٠/١٠)، والممتع (٥٨٨/٢-٥٩)، والشافية (٩٧)، وشرحها للرضي (١٢٠/٣)، وللجاربدي (٢٨٠)، ولركن الدين (١١٧٤/٢-٧٥).

<sup>٦٢٣</sup> المعروف أن مصدر أفعال أفعال، والأفعال مصدر أفعال.

<sup>٦٢٤</sup> انظر المسألة في الكتاب (٤٤٣/٤)، والأصول (٤٠٨/٣)، والتكملة لأبي علي (٦٠٩)، والمنصف (٣٦-٣٣٥/٢)، والممتع (٤٣-٦٣٨/٢)، وشرح المفصل لابن يعيش (١٢٢/١٠).

فَمَنْ أَدغَمَ فَلأَنَّهُمَا مثْلانِ مُتحرِّكانِ في كلمةٍ، وليس معهما شيءٌ من الموانع.

وَمَنْ فَكَّ فَلئلا يَلتَبِسَ افْتَعَلَ بِفَعَّلَ، ولأَنَّ تاءَ الافتعالِ لا يلزمُ أنْ يَلِيها تاءٌ، فكانَ التقاءُ المثلينِ فيه عارضاً، فأشبهَ المنفصلَ.

### [ الخامسة: جواز الفك والإدغام في نحو تأمروني ]

وكذلك يجوزُ الفكُّ والإدغامُ إذا كان أولُ المثلينِ نوناً هي آخرُ فعلٍ، أو علامةُ رفعٍ، أو جمعِ إناثٍ وليس قبلها ساكنٌ صحيحٌ، نحوُ قوله تعالى: (مَكْنِي) <sup>١٢٥</sup>، وقوله: (تَأْمَنَّا) <sup>١٢٦</sup>، وقوله:

- قال أبو الفتح: "وفي الإدغامِ وجوهٌ: منهم من يقولُ: قَتَلُوا، ومنهم من يقولُ: قَتَّلُوا، وفي المصدرِ: قَتَّلًا، وفي اسمِ الفاعلِ: مَقْتَلٌ، ومَقْتَلٌ، ومَقْتَلٌ."

<sup>١٢٥</sup> الكهف: ٩٥، قرأ ابن كثيرٌ وحُميدٌ ومجاهدٌ بإظهارِ النونين، وقرأ الباقرُ بالإدغامِ. انظر السبعة لابن مجاهد (٤٠٠)، والتيسير للداني (١٤٦)، وإعراب القرآن للنحاس (٤٧٣/٢)، والنشر لابن الجزري (٣١٥/٢)، والبحر لأبي حيان (١٦٤/٦)، والدر المصون للسمين الحلبي (٥٤٧/٧). <sup>١٢٦</sup> يوسف: ١١.

وفي (تَأْمَنَّا) قراءاتٌ عدة، وهي:

أ - تَأْمَنَّا: بالإدغامِ الصريحِ من غيرِ إشماعٍ: أبو جعفر يزيد بن القعقاع، وعمرو بن عبيد.  
ب - تَأْمَنَّا: بالإظهارِ الصريحِ مبالغةً في بيانِ إعرابِ الفعلِ، وللمحافظةِ على حركةِ الإعرابِ: الحسن البصري، وطلحة بن مصرف.

ج - بالإخفاء: والمقصود به: إدغامُ النونِ الأولى في الثانية وإشمامها الضم، وحقبة ذلك أن يشار بالحركة إلى النون، وهذا عبارة عن تضعيف الصوت بالحركة والفصل بين النونين، لأن النون تسكن رأساً، فيكون ذلك إخفاءً، لا إدغاماً.

قال الداني: وهذا قول عامه أئمتنا، وهو الصواب، لتأكيد الدلالة عليه، وصحته في القياس: وهذه قراءة عامة القراء.

د - بالإدغامِ والإشمام: أي بضم الشفتين إشارة إلى حركة الفعل، مع الإدغامِ الصريحِ، كما يشير إليها الوقف، وتكون الإشارة إلى الضمة بعد الإدغامِ، أو قبل كماله، وهي قراءة بعضهم.

هـ - تَأْمَنَّا: بضم الميم، نقل حركة النون الأولى عند إرادة إدغامها، بعد سلب الميم حركتها: ابن هرمز.

و - تَتَمَّنَّا: بكسر حرف المضارعة والإدغامِ: أبو رزين والأعمش.



(أُتْحَاجُونِي) <sup>٦٢٧</sup>، و(تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ) <sup>٦٢٨</sup>.

فَمَنْ أَدْغَمَ فَلَاجِتْمَاعٍ مَثْلَيْنِ عَلَى نَحْوِ اجْتِمَاعِيهِمَا فِي  
الْأَفْتَتَانِ. وَمَنْ لَمْ يُدْغَمْ فَلَأَنَّهُ اجْتِمَاعٌ عَارِضٌ بَعْدَ تَمَامِ الْكَلِمَةِ  
بِأَوَّلِ الْمَثَلَيْنِ <sup>٦٢٩</sup>.

وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ز - تَيْمَنًا: بكسر حرف المضارعة والإدغام، وتسهيل الهمزة ياء: ابن وثاب.  
وانظر التيسير للداني (١٢٧-٢٨)، وإعراب القرآن للنحاس (٣١٦/٢)، والبحر لأبي حيان (٢٨٥/٥)،  
والدر المصون للسمين الحلبي (٤٤٨/٦)، والإتحاف لابن البنا (٢٦٢).  
<sup>٦٢٧</sup> الأنعام: ٨٠.

في (أُتْحَاجُونِي) قَرَأَتَانِ:

أ - أُتْحَاجُونِي: بالإدغام والتشديد: ابن كثير، وأبو عمرو وعاصم وحمزة والكسائي، وهشام من طريق  
عنه.

ب - أُتْحَاجُونِي: بالحذف، بنون واحدة خفيفة مكسورة: نافع، وابن عامر وابن ذكوان، وهشام من  
طريق آخر، وأبو جعفر.

واتفقوا على أن الأصل التثقيب، والتخفيف فرع، ووصفه أبو عمرو بأنه لحن، وأجازة سيويته، وعلله  
سيويته وأبو عبيدة بكراتهم واستقلالهم للتضعيف.

واختلف بأية النونين المحذوفة، فمذهب سيويته الأولى، ومذهب الأخفش الثانية، وخلاف في هذا على  
قاعدتهم ومذهبهم في الخلاف في نحو مبيع وإيانة.

وانظر الكتاب (٥١٩/٣)، والسبعة لابن مجاهد (٢٦١)، وإعراب القرآن للنحاس (٧٨/٢)، والكشف  
المكي (٤٣٦/١)، والنشر لابن الجزري (٢٥٩/٢)، والبحر لأبي حيان (١٦٩/٤)، والدر المصون  
للسمين الحلبي (١٥٥-١٦٦)، والإتحاف لابن البنا (٢١٢).

<sup>٦٢٨</sup> الزمر: ٦٤

فيها خمس قراءات:

أ - تَأْمُرُونِي: بالتشديد والإدغام وفتح الياء: ابن كثير.

ب - تَأْمُرُونِي: بالحذف بنون واحدة خفيفة مكسورة وفتح الياء: نافع.

ج - تَأْمُرُونِي: بالإظهار بنونين وياء ساكنة: هشام عن ابن عامر، وابن ذكوان.

د - تَأْمُرُونِي: بالحذف بنون واحدة خفيفة وياء ساكنة: ابن عامر من طريق ثاب.

هـ - تَأْمُرُونِي: بالإدغام وياء ساكنة: الباقر.

وانظر السبعة (٥٦٣)، والتيسير (١٩٠)، والكشف (٢٤٠-٤١)، والبحر (٤٣٩/٧)، والدر المصون  
(٤٤١/٩)، والنشر (٢٦٣-٦٤).

<sup>٦٢٩</sup> بعده في "ب"، وهو ختامها: "كامل إيجاز التعريف في علم التصريف".

كَمَلَ الْكِتَابُ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَصَلَوَاتُهُ عَلَى مُحَمَّدٍ  
وآلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ، وَهُوَ:

إيجازُ التعرّفِ في علمِ التّصريفِ

غفر الله لمصنّفه، ولكاتبه، ولقارئه، وللمسلمين أجمعين<sup>٦٣٠</sup>.

والحمدُ لله ربّ العالمين.

---

<sup>٦٣٠</sup> آمين، آمين، آمين. وغفر الله لمحقّقه، وجعل عمله في ميزان حسناته. ويرحم الله عبداً قال: آميناً.

## فهرس الفهارس

١٩٤	فهرس المصادر والمراجع
٢٠٨	فهرس الآيات القرآنية
٢١٠	فهرس الشعر والرجز
٢١١	فهرس الأمثال
٢١٢	فهرس الأعلام
٢١٤	فهرس المسائل الصرفية
٢٢١	فهرس مسائل التمارين
٢٢٤	فهرس الموضوعات

## فهرس المصادر والمراجع

- أدب الكاتب لابن قتيبة، تحقيق محمد الدالي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٠٦/١٩٨٦.
- ارتشاف الضرب لأبي حيان، تحقيق مصطفى النماس، القاهرة، مطبعة المدني، ط١، ١٤٠٨/١٩٨٧.
- الاستدراك على سيبويه للزبيدي، تحقيق حنا جميل حداد، الرياض، دار العلوم، ط١، ١٤٠٧/١٩٨٧.
- إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين لعبد الباقي عبد المجيد اليماني، تحقيق عبد المجيد دياب، الرياض، شركة الطباعة العربية السعودية، ط١، ١٤٠٦/١٩٨٦.
- الأشباه والنظائر للسيوطي، تحقيق عبد العال سالم مكرم، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٦/١٩٨٥.
- الاشتقاق لابن دريد، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بمصر.
- إصلاح المنطق لابن السكيت، تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، مصر، دار المعارف، ط٣، ١٩٧٠.
- الأصول في النحو لابن السراج، تحقيق عبد الحسين الفتلي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٥/١٩٨٥.
- الأعلام للزركلي، بيروت، دار العلم للملايين، ط٤، ١٩٨٤.

- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، لابن السيد البطليوسي،  
تحقيق مصطفى السقا وحامد عبد المجيد، القاهرة، الهيئة  
المصرية للكتاب، ط ١، ١٩٨٢.
- الإقناع في القراءات السبع، لابن الباناش، تحقيق عبد المجيد  
قطامش، نشر مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، ط ١،  
دمشق، دار الفكر، ١٤٠٣/١٩٨٣.
- الأمالي الشجرية لابن الشجري، تحقيق محمود الطناحي،  
القاهرة، مكتبة الخانجي، ط ١.
- الأمالي النحوية لابن الحاجب، تحقيق هادي حمودي، بيروت،  
عالم الكتب، ط ١، ١٤٠٥/١٩٨٥.
- الأمثال لأبي عبيد بن سلام، تحقيق عبد المجيد قطامش،  
دمشق، دار المأمون، ط ١، ١٤٠٠/١٩٨٠.
- إنباه الرواة على إنباه النحاة للقفطي، تحقيق محمد أبو الفضل  
إبراهيم، القاهرة – دار الفكر، بيروت – مؤسسة الكتب الثقافية،  
ط ١، ١٤٠٦/١٩٨٦.
- الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات ابن الأنباري،  
تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي،  
ط ٤، ١٣٨٠/١٩٦١.
- الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب، تحقيق موسى بناي  
العليلي، بغداد، مطبعة العاني.

– البحر المحيط لأبي حيان، بيروت، دار الفكر، ط ٢، ١٣٩٨/١٩٧٨.

– البداية والنهاية لابن كثير، تحقيق أحمد أبو ملحم وأساتذة، بيروت، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤٠٥/١٩٨٥.

– بغية الطالب في الرد على تصريف ابن الحاجب لبدر الدين ابن الناظم، رسالة ماجستير بجامعة أم القرى، تحقيق حسن أحمد العثمان، ١٤١٠.

– بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت، دار الفكر، ط ٢، ١٣٩٩/١٩٧٩.

– تاج العروس للزبيدي، بيروت، دار الفكر.

– التبصرة والتذكرة للصميري، تحقيق فتحي أحمد مصطفى علي الدين، نشر مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، ط ١، دمشق – دار الفكر، ١٤٠٢/١٩٨٢.

– التخمير شرح المفصل لصدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي، تحقيق عبد الرحمن العثيمين، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط ١، ١٤١٠/١٩٩٠.

– تذكرة النحاة لأبي حيان، تحقيق عفيف عبد الرحمن، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٤٠٦/١٩٨٦.

- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك، تحقيق محمد كامل  
بركات، مصر، دار الكاتب العربي، ١٣٨٧/١٩٦٧.
- التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهرى، بيروت،  
دار الفكر.
- تعليق الفوائد على تسهيل الفوائد للدماميني، تحقيق محمد عبد  
الرحمن المفدى، ط١.
- التكملة لأبي علي الفارسي، تحقيق كاظم بحر المرجان،  
العراق، ط١، ١٤٠١/١٩٨١.
- تهذيب اللغة للأزهرى، مصر، ١٣٨٤/١٩٦٤.
- توضيح المقاصد والمسالك إلى ألفية ابن مالك للمرادي، تحقيق  
عبد الرحمن علي سليمان، مصر، مطبعة الحلبي، ط٢.
- التيسير في القراءات السبع للداني، بعناية أوتوبرتزل، بيروت،  
دار الكتاب العربي، ط٢، ١٤٠٤/١٩٨٤.
- جمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري، تحقيق محمد أبو الفضل  
إبراهيم وعبد المجيد قطامش، القاهرة، المؤسسة العربية الحديثة،  
ط١، ١٤٠٤/١٩٨٤.
- حاشية الخصري على شرح ابن عقيل، بيروت، دار الفكر،  
١٣٩٨/١٩٧٨.
- الدر المصون للسمين الحلبي، تحقيق أحمد الخراط، دمشق،  
دار القلم، ط١.



- دقائق التصريف لابن المؤدب، تحقيق محمد القيسي، بغداد،  
المجمع العلمي العراقي، ط ١، ١٩٨٧.
- الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب لابن فرحون،  
تحقيق محمد الأحمدى أبو النور، القاهرة، دار التراث.
- ديوان الأدب للفارابي، تحقيق أحمد مختار عمر، القاهرة،  
الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ١٣٩٤/١٩٧٤.
- سر صناعة الإعراب لابن جنى، تحقيق حسن هندأوي،  
دمشق، دار الفكر، ط ١، ١٤٠٥/١٩٨٥.
- سفر السعادة وسفير الإفادة للسخاوي، تحقيق محمد أحمد  
الدالي، دمشق، مجمع اللغة العربية، ط ١، ١٤٠٣/١٩٨٣.
- الشافية في التصريف لابن الحاجب، تحقيق حسن أحمد  
العثمان، مكة المكرمة، المتبة المكية، ط ١، ١٤١٥.
- شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي، تحقيق محمد علي  
سلطاني، دمشق، دار المأمون للتراث، ١٩٧٩.
- شرح الألفية لابن عقيل، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد،  
ط ٢٠، القاهرة، دار التراث، ١٤٠٠/١٩٨٠.
- شرح الألفية لابن الناظم، تحقيق عبد الحميد السيد، بيروت،  
دار الجيل.
- شرح الألفية للأشموني بحاشية الصبان عليه، القاهرة، دار  
إحياء الكتب العربية لعيسى البابي الحلبي.

— شرح التحفة الوردية لزين الدين أبي حفص عمر بن الوردى،  
تحقيق عبد الله علي الشلال، الرياض، مكتبة الرشد، ط ١، ١٤٠٩  
١٩٨٩/.

— شرح التسهيل لمصنفه ابن مالك، تحقيق عبد الرحمن السيد  
ومحمد بدوي المختون، مصر، دار هجر، ط ١، ١٤١٠/١٩٩٠

— شرح التصريف العزى للفتازانى، تحقيق عبد العال سالم  
مكرم، دار ذات السلاسل، ط ١، ١٩٨٣.

— شرح التصريف الملوكى للثمانينى، تحقيق إبراهيم البعيمي،  
الرياض، مكتبة الرشد، ط ١.

— شرح الشافية لمصنفها مصورة لذي عن السليمانية، شهيد علي  
باشا، برقم ٢٥٨٨.

— شرح الشافية للجاربردى، بيروت، عالم الكتب، ط ٣، ١٤٠٤/  
١٩٨٤.

— شرح الشافية للرضي، تحقيق محمد نور الحسن ومحمد  
الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، دار الكتب  
العلمية، ١٣٩٥/١٩٧٥.

— شرح الشافية = المناهج الكافية في شرح الشافية للشيخ زكريا  
الأنصاري، بيروت، عالم الكتب، ط ٣، ١٤٠٤/١٩٨٤، بهامش  
شرح نقره كار.

— شرح الشافية = المناهل الصافية إلى كشف المعاني الشافية  
للطف الله الغياث، مصورة لدي عن مركز البحث العلمي بجامعة  
أم القرى.

— شرح الشافية = المناهل الصافية إلى كشف المعاني الشافية  
للطف الله الغياث، تحقيق عبد الرحمن محمد شاهين، القاهرة،  
مطبعة التقدم، ١٩٨٤.

— شرح الشافية لنقره كار، بيروت، عالم الكتب، ط٣، ١٤٠٤/  
١٩٨٤.

— شرح شواهد شرحي الرضي والجاربردي على الشافية  
للبيغدادي، تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد  
محيي الدين عبد الحميد، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٧٥.

— شرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق عبد المنعم هريدي،  
نشر مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، ط١، دمشق، دار  
المأمون للتراث، ١٤٠٢/١٩٨٢.

— شرح الكتاب لأبي سعيد السيرافي مصورة عن دار الكتب  
المصرية في جامعة أم القرى.

— شرح لامية الأفعال لابن الناظم، القاهرة، مصطفى البابي  
الحلبي، ١٣٦٧/١٩٤٨.

— شرح المفصل لابن يعيش، بيروت — عالم الكتب، القاهرة —  
مكتبة المتنبى.

- شرح الملوكي في التصريف لابن يعيش ، تحقيق فخر الدين  
قباوة، حلب، المكتبة العربية، ط١، ١٣٩٣/١٩٧٣.
- شرح الوافية نظم الكافية لابن الحاجب، تحقيق موسى بناي  
العليلي، النجف الأشرف، مطبعة الآداب، ١٤٠٠/١٩٨٠.
- شفاء العليل في إيضاح التسهيل للسلسلي، تحقيق الشريف عبد  
الله بن علي الحسيني البركاتي، نشر المكتبة الفيصلية، مكة  
المكرمة، ط١، ١٤٠٦/١٩٨٦.
- الصحاح للجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، بيروت،  
دار العلم للملايين، ط٣، ١٤٠٤/١٩٨٤.
- ضرائر الشعر لابن عصفور، تحقيق السيد إبراهيم محمد،  
بيروت، دار الأندلس، ط٢، ١٤٠٢/١٩٨٢.
- طبقات الشافعية الكبرى للسبكي، تحقيق عبد الفتاح الحلوي  
ومحمود الطناحي، القاهرة، عيسى البابي الحلبي.
- طبقات النحاة واللغويين لابن قاضي شهبة، تحقيق محسن  
غياض، العراق، النجف، مطبعة النعمان، ١٩٧٤.
- العين للخليل، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي،  
بيروت، مؤسسة الأعلمي، ط١، ١٤٠٨/١٩٨٨.
- غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري، نشر ج.  
براجستراسر، بيروت، دار الكتب العلمية، ط٢، ١٤٠٠/١٩٨٠.

- فصل المقال لأبي عبيد البكري، تحقيق إحسان عباس وعبد  
المجيد عابدين، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط ٣، ١٤٠٣/١٩٨٣.
- الفصيح لثعلب، تحقيق عاطف مدكور، مصر، مطابع سجل  
العرب.
- القاموس المحيط للفيروز ابادي، بيروت، دار الفكر، ١٤٠٣/  
١٩٨٣،
- الكامل للمبرد، تحقيق محمد أحمد الدالي، بيروت، مؤسسة  
الرسالة، ط ٢، ١٤١٣/١٩٩٣.
- الكتاب لسيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، بيروت، عالم  
الكتب.
- الكشاف للزمخشري، تحقيق محمد الصادق قماوي، القاهرة،  
مطبعة البابي الحلبي، ١٣٩٢/١٩٧٢.
- كشف الظنون لحاجي خليفة، استنبول ، مطبعة وكالة  
المعارف، ١٣٦٢/١٩٤٣.
- الكشاف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها لمكي بن  
أبي طالب، تحقيق محيي الدين رمضان، بيروت، مؤسسة  
الرسالة، ط ٣، ١٤٠٤/١٩٨٤.
- لحن العامة للزبيدي، تحقيق عبد العزيز مطر، مصر، مطابع  
سجل العرب، ١٩٨١.
- لسان العرب لابن منظور، بيروت ، دار صادر.

- ليس في كلام العرب لابن خالويه، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، مكة المكرمة، ط ٢، ١٣٩٩/١٩٧٩.
- ما تلحن فيه العامة للكسائي، تحقيق رمضان عبد التواب، القاهرة، مطبعة المدني، ط ١، ١٣٩٩/١٩٧٩.
- ما يجوز للشاعر في الضرورة للقران القيرواني، تحقيق رمضان عبد التواب وصالح الدين الهادي، الكويت، دار العروبة.
- ما يحتمل الشعر من الضرورة لأبي سعيد السيرافي، تحقيق عوض بن حمد القوزي، الرياض، مطابع الفرزدق، ط ١، ١٤٠٩ /١٩٨٩.
- مجاز القرآن لأبي عبيدة، تحقيق فؤاد سيزكين، مصر، مكتبة الخانجي.
- مجالس ثعلب، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة، دار المعارف، ط ٢.
- مجمع الأمثال للميداني، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، عيسى البابي الحلبي.
- المحتسب لابن جني، تحقيق علي النجدي ناصف، وعبد الفتاح شلبي، استانبول، دار سيزكين، ط ٢، ١٤٠٦/١٩٨٦، مصورة عن الطبعة الأصل.

— المحكم لابن سيده، القاهرة، مصطفى البابي الحلبي، ط ١،  
١٩٥٨/١٣٧٧.

— مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه، نشره  
ج. براجستراسر، مصر، المطبعة الرحمانية، ١٩٣٤.

— مرآة الجنان لليافعي، بيروت، ط ٢، ١٩٧٠/١٣٩٠.

— المزهر في علوم اللغة للسيوطي، تحقيق محمد أحمد جاد  
المولى وعلي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت،  
دار الفكر.

— المسائل البصريات لأبي علي الفارسي، تحقيق محمد الشاطر  
أحمد، القاهرة، مطبعة المدني، ط ١، ١٩٨٥/١٤٠٥.

— المسائل الحلييات لأبي علي الفارسي، تحقيق حسن هندراوي،  
دمشق — دار القلم، بيروت — دار المنارة، ط ١، ١٩٨٧/١٤٠٧.

— المسائل العسكرية لأبي علي الفارسي، تحقيق محمد الشاطر  
أحمد، القاهرة، مطبعة المدني، ط ١، ١٩٨٢/١٤٠٣.

— المسائل العضديات لأبي علي الفارسي، تحقيق علي جابر  
الأنصاري، بيروت، عالم الكتب، ط ١، ١٩٨٦/١٤٠٦.

— المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات لأبي علي الفارسي،  
تحقيق صلاح الدين السنكاوي، بغداد، مطبعة العاني.

— المسائل المنثورة لأبي علي الفارسي، تحقيق مصطفى  
الحدري، دمشق، مجمع اللغة العربية.



- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل، تحقيق محمد كامل  
بركات، نشر مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، ط ١، ١٤٠٠  
١٩٨٠/.
- المستقصى في أمثال العرب للزمخشري، بيروت، دار الكتب  
العلمية، ط ٢، ١٤٠٨/١٩٨٧.
- المعارف لابن قتيبة، تحقيق ثروت عكاشة، مصر، دار  
المعارف، ط ٤، ١٩٦٩.
- معاني القرآن للفراء، تحقيق عبد الفتاح شلبي، بيروت، عالم  
الكتب، ط ٣، ١٤٠٣/١٩٨٣.
- معجم البلدان لياقوت الحموي، بيروت، دار صادر، ١٤٠٤/  
١٩٨٤.
- معجم شواهد العربية لعبد السلام هارون، مصر، مكتبة  
الخانجي، ط ١، ١٣٩٢/١٩٧٢.
- معجم المطبوعات ليوسف اليان سركيس، مصر، المركز  
الإسلامي للطباعة.
- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، صنعة فؤاد عبد  
الباقي، استانبول، المكتبة الإسلامية، ١٩٨٤.
- المعرب للجواليقي، تحقيق أحمد محمد شاكر، طهران، ١٩٦٦
- مفتاح السعادة ومصباح السيادة لطاش كبرى زاده، بيروت،  
دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤٠٥/١٩٨٥.

- المفصل للزمخشري، بيروت، دار الجيل، ط ٢.
- المقتضب للمبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، ط ٢، ١٣٩٩.
- الممتع في التصريف لابن عصفور، تحقيق فخر الدين قباوة، بيروت، دار الآفاق الجديدة، ط ٣.
- المنصف لابن جني، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، القاهرة، مصطفى البابي الحلبي، ط ١، ١٣٧٣/١٩٥٤.
- الموجز لابن السراج، تحقيق مصطفى الشويمي، بيروت، مؤسسة بدران للطباعة والنشر، ١٩٦٥.
- النشر في القراءات العشر لابن الجزري، تحقيق علي محمد الضباع، بيروت، دار الكتب العلمية.
- النكت في تفسير كتاب سيبويه للأعلم الشنتمري، تحقيق زهير سلطان، الكويت، معهد المخطوطات العربية، ط ١، ١٤٠٧/١٩٨٧.
- النهاية في غريب الحديث لابن الأثير، تحقيق طاهر أحمد الزاوي ومحمود الطناحي، ط ١، ١٣٨٣/١٩٦٣.
- هدية العارفين إلى أسماء المؤلفين وآثار المصنفين لإسماعيل باشا البغدادي، بغداد، مكتبة المثنى.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي، تحقيق عبد العال سالم مكرم، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط ٢، ١٤٠٧/١٩٨٧.

— الوافي بالوفيات للصفدي، نشر باعتناء هلموت ريتز، ألمانية،  
دار فرانز شتاينر، فيسبادن، ١٣٨١/١٩٦٢.

— الوجيز في علم التصريف لابن الأنباري، تحقيق علي حسين  
البواب، الرياض، ط١، ١٤٠٢/١٩٨٢.

— وفيات الأعيان لابن خلكان، تحقيق إحسان عباس، بيروت،  
دار صادر.

## فهرس الآيات القرآنية

الصفحة	رقمها	الآية	السورة
٦٨	١٦، ١٧٥	اشترُوا الضلالة	البقرة
٦٨	٢١٩	قل العفو	
١٧٦	٢٤٩	هو والذين آمنوا	
١٧٦	٢٥٤	يأتي يوم	
٥٥	٢٥٩	لم يتسنه	
١٧٨	٢٦٧	ولا تيمموا	
١٩١	٨٠	أتحاجوني	الأنعام
٥٥	٩٠	فبهدهم اقتده	
١٢٢	٤٢	إذ أنتم بالعدوة الدنيا	الأنفال
١٨٨	٤٢	ويحي من حي عن بينة	
٧٨	١٢	أئمة	التوبة
١٢٢	٤٠	وكلمة الله هي العليا	
١٩٠	١١	لا تأمنا	يوسف
١١٢	٤٣	إن كنتم للرؤيا تعبرون	
١٧٦	٣١	يأتي يوم	إبراهيم
١٩٠	٩٥	مكني	الكهف
١٧٥	٧٤	أثاثاً ورثيا	مريم

الصفحة	رقمها	الآية	السورة
١٦٩	١٣٢	وأمر أهلك	طه
٧٨	٧٣	أئمة	الأنبياء
٢٣	٢٢١	تَنزِلُ الشياطين	الشعراء
٢٣	٢٢٢	تَنزِلُ على كل أفاك	
٧٨	٤١، ٥	أئمة	القصص
١٧٦	٤٣	يأتي يوم	الروم
٧٨	٢٤	أئمة	السجدة
١٩١	٦٤	تأمروني أعبد	الزمر
١٧٦	٤٧	يأتي يوم	الشورى
١٧٨	٨	تكاد تميز	الملك
٥٥	١٩	اقروا كتابيه	الحاقة
١٧٢	٢٩، ٢٨	ماليه هلك	
١١٩	٢٨	راضية مرضية	الفجر
٢٣	٤	تنزل الملائكة	القدر
٥٥	١٠	وما أدراك ما هيه	القارعة

## فهرس الشعر والرجز

الصفحة	الشاعر	البحر	البيت
١٧	أشجع بن عمر الأسلمي	الطويل	وما أنا من زُرءٍ .. .. فارج
٣١	ابن مالك	الطويل	أمان وتسهيل .. .. هناء وتسليم
٧٦	—	الطويل	فما برحت .. .. المنائيا
١١٧	الفرزدق	الطويل	وما خاصم .. .. حليلها
١٢٩	العرنى	الرجز	تبت إليك .. .. صامتى
١٥١	ابن الطثرية	الوافر	فقلت لصاحبى .. .. واجر شىحا
	أو مضرس بن رعى		
١٦٧	مختلف فى نسبته	الرجز	فإنه أهل لأن يؤكرما
١٧٠	مجهول	الطويل	ت لي آل زىد .. .. يضيرها
١٧٨	الحطينة	الكامل	وكانها بين .. .. فتعى

## فهرس الأمثال

الصفحة

المثل

٦٢

— اسقِ رقاشِ فإنها سقايةٌ

١٧٤

— التقت حلقتا البطان



## فهرس الأعلام

الصفحة	العلم
١٢٩	ابن برهان
١٢٢ ، ١١٥ ، ٩٥ ، ٢٥	ابن السكيت
٢٥	ابن السيد البطليوسي
٤٥	ابن القطاع
١٨٨	أبو بكر شعبة بن عياش
٢٥	أبو الجراح
١٦٢ ، ١٤٣ ، ٣٢	أبو زيد الأنصاري
٢٥	أبو عبيد
١٢٦	أبو علي الفارسي
١٤٣	أبو عمرو الشيباني
١٠٩ ، ١٠٨	أبو عمرو بن العلاء
٨١ ، ٧٨ ، ٧١ ، ٤١ ، ١٠	الأخفش
١٥٩ ، ١٥٦ ، ١٥٤ ، ٩٠	
١٤٣ ، ١٢٢ ، ٩٠	الأزهري
١٨٨	البيزي
١٦٤	جميل بن معمر
١٧٥	حمزة

٣٢	الخليل بن أحمد
١٠٩، ١٠٧، ٢٨، ١٣، ١٤	سبويه
١٥٩، ١٥٦، ١٥٤، ١٣٦	
١٨٥	
٧٦	عبدة بن الحارث
١٢٢، ١١٥، ١١٢، ١٠	الفراء
١٧٨	
٦٠	كراع النمل
١٢٢	الكسائي
١٤٢، ١٠٤، ٨٠	المازني
١٨٥، ١٣٦	المبرد
١٨٨	نافع
٢	يوسف بن محمد بن غازي = الناصر صلاح الدين

## فهرس المسائل الصرفية

الصفحة	المسألة
	١ - مسائل ترجع إلى التصغير:
٧٩	تصغير آدم
١٠٧	تصغير أحوى
١٠٥	تصغير إداوة
٩٩	تصغير أسود
١١٤	تصغير جدول
١٧٧ ، ١٢٩	تصغير دابة
٨٣	تصغير ديمة
٩٩	تصغير عدوي
٩٩	تصغير عروة
١٠٥	تصغير عطاء
٨٣	تصغير قامة
٨٤	تصغير مصباح
٦٤	تصغير واصل

٢ - مسائل ترجع إلى جمع التكسير:

١٢٨	أبواب جمع باب
١١٥	أبؤ جمع أب
٩٥	أجر جمع جرؤ
١٦٣	أجوبة جمع جواب
١١٩	أدل جمع دلو
١٦٣	أسورة جمع سوار
٩٥ ، ٢٦	أظب جمع ظبي
١٦٢	أفئقة جمع فواق
١٢٨	أنياب جمع ناب
٦٨	أوائل جمع أوّل
٧٠	أوائيل جمع أوّل
٧٩	أوادم جمع آدم
١٤٢	أوو جمع أوّة
٢٦	أيد جمع يد
٧٨	أيمّة جمع إمام
٦٩	بيائن جمع بين
٧١	بيابين جمع بين
٨٨	بيض جمع أبيض
٨٥	بياع جمع بائع

١٧١	تَرَائِقُ جَمْعُ تَرْقُوعَةٍ
١٧١	تَرَاقٍ جَمْعُ تَرْقُوعَةٍ
٨٢	ثِيَابٌ جَمْعُ ثَوْبٍ
٨٢	جِوَاءٌ جَمْعُ جَوْءٍ
٦٩	جِيَايَا جَمْعُ جِيٍّ
٨٨	حُمُرٌ جَمْعُ أَحْمَرَ
٨٤	حِوَجٌ جَمْعُ حَاجَةٍ
١٤٢	حَوَاكِيٌّ جَمْعُ حَائِكٍ
٨٨	خُضْرٌ جَمْعُ أَخْضَرَ
٧٥	خَطَائِيٌّ جَمْعُ خَطِيئَةٍ
٧٥	خَطَايَا جَمْعُ خَطِيئَةٍ
١٤٢	خَوَنَةٌ جَمْعُ خَائِنٍ
١١٤	دَلِيٌّ جَمْعُ دَلْوٍ
٨٢	دِوَالٌ جَمْعُ دَوَالَةٍ
٨٢	دِيَارٌ جَمْعُ دَارٍ
٨٣	دَيْمٌ جَمْعُ دَيْمَةٍ
٨٠	ذَوَائِبُ جَمْعُ ذَوَابَةٍ
٧١	رَسَائِلُ جَمْعُ رِسَالَةٍ
٧١	رِكَائِبُ جَمْعُ رِكُوبَةٍ
٨٢	رِوَاءٌ جَمْعُ رِيَّانٍ

رياح	٨٢	رِيَاخُ جَمْعِ رِيحٍ
زاويا	٧٣	زَوَايَا جَمْعِ زَاوِيَةٍ
سيائد	٦٩	سَيَائِدُ جَمْعِ سَيِّدٍ
سياود	٧١	سَيَاوِدُ جَمْعِ سَيِّدٍ
صحائف	٧١	صَحَائِفُ جَمْعِ صَحِيفَةٍ
صوائد	٦٩	صَوَائِدُ جَمْعِ صَائِدَةٍ
صوايد	٧١	صَوَائِدُ جَمْعِ صَائِدَةٍ
صوام	١١٦	صُومٌ جَمْعِ صَائِمٍ
صويم	١١٦	صُيِّمٌ جَمْعِ صَائِمٍ
عوات	١١٦	عُتُوٌّ جَمْعِ عَاتٍ
عتي	١١٦	عُتِيٌّ جَمْعِ عَاتٍ
عرق	٩٦	عَرَقٍ جَمْعِ عَرَقُوَّةٍ
عصي	١١٤	عَصِيٌّ جَمْعِ عَصَاً
عفو	١٤٢	عِفْوَةٌ جَمْعِ عَفْوٍ
عوار	٧٠	عَوَاوِرُ جَمْعِ عُوَّارٍ
عواير	٧٠	عَوَاوِيرُ جَمْعِ عُوَّارٍ
عوط	٨٨	عُوطٌ جَمْعِ عَائِطٍ
عيائل	٦٩	عِيَائِلُ جَمْعِ عَيْلٍ
عيدة	٨٣	عَيْدَةٌ جَمْعِ عَوْدٍ
عيط	٨٨	عَيْطٌ جَمْعِ عَائِطٍ

١١٥	فُتُوٌّ جمع فُتَى
١١٦	فُتَيَانٌ جمع فُتَى
١١٦	فُتَيَّةٌ جمع فُتَى
١١٥	فُتَىٌّ جمع فُتَى
١١٧	قُرُوءٌ جمع قُرْءٍ
١١٧	قُرُوءٌ جمع قُرْءٍ
٧٣	قَضَايَا جمع قَضِيَّةٍ
٩٦	قَلَنَسٌ جمع قَلَنَسُوَّةٍ
٨٣	قِيمٌ جمع قَامَةٍ
٨٢	كُوزَةٌ جمع كُوزٍ
١١٥	لِيٌّ جمع أَلْوَى
٧٣	مَدَارِيٌّ جمع مَدْرَاةٍ
٧٦	مَرَايَا جمع مِرْآةٍ
٧٢	مَصَائِبٌ جمع مُصِيبَةٍ
٧٤	مَطَاوِيٌّ جمع مَطِيَّةٍ
٧٢	مَعَايِشٌ جمع مَعِيشَةٍ
٧٢	مَقَاوِزٌ جمع مَقَازَةٍ
٩٢	مَقَاتِوَةٌ جمع مَقْتَوِيٍّ
٧٢	مَنَائِرٌ جمع مَنَارَةٍ
٧٥	مَنَائِيٌّ جمع مَنِيَّةٍ



٧٣	مَهَارَى جَمْع مَهْرِيَّةٍ
١١٥	نُحُوٌّ جَمْع نَحْوٍ
١١٦	نِيَّامٌ جَمْع نَائِمٍ
٧٤	هَدَاوَى جَمْع هَدِيَّةٍ
٧٣	هَرَاوَى جَمْع هِرَاوَةٍ

### ٣ - مسائل ترجع إلى النسب:

٨٠	النسب إلى صحراء
٩٧	النسب إلى كُرْسِيٍّ
٩٨	النسب إلى بَخَاتِيٍّ
٩٨	النسب إلى عَلِيٍّ
٩٩	النسب إلى قِصِيٍّ
٩٩	النسب إلى عُدِيٍّ
١٠٠	النسب إلى أُمِيَّةٍ
١٠٠	النسب إلى تَحِيَّةٍ
١٠٠	النسب إلى مُحَيٍّ
١٠٠	النسب إلى حَيٍّ
١٠١	النسب إلى طَيٍّ
١٠٣	النسب إلى فَتَيٍّ
١٠٥	النسب إلى صَدٍ

النسب إلى قاضٍ  
النسب إلى مُشْتَرٍ  
النسب إلى مُسْتَدْعٍ  
النسب إلى حُبْلَى

١٠٥  
١٠٥  
١٠٥  
١٣٣

## فهرس مسائل التمارين

الصفحة	المسألة
٤١	— رُدِّيَّةٌ: مثال خُبَعْتَنَةِ مِنَ الرَّدِّ
٧٠	— قُوَائِلٌ: مثال عَوَارِضٍ مِنَ الْقَوْلِ
٧١	— قَوَاوِلٌ: مثال عَوَارِضٍ مِنَ الْقَوْلِ
٧٧	— إِيمٌ: مثال إِئْمِدٍ مِنَ أُمَّ
٧٨	— إِيمٌ: إِصْبَعٍ مِنَ أُمَّ
٧٨	— إِيمٌ: مثال إِصْبَعٍ مِنَ أُمَّ
٧٩	— قِرَائِيٌّ: مثال قِمَطِرٍ مِنَ قِرَاءٍ
٧٩	— قِرَائِيَّتٌ: مثال دَخَرَجْتُ مِنَ قِرَاءٍ
٧٩	— أَوْمٌ: مثال أَبْلُمٍ مِنَ أُمَّ
٨٠	— أَوْمٌ: مثال أَفْعَلُ مِنَ أُمَّ
٨٠	— أَيْمٌ: مثال أَفْعَلُ مِنَ أُمَّ
٨١	— إِئْدَمٌ: مثال إِصْبَعٍ مِنَ أَدَمٍ
٨١	— إِيَائِيٌّ: مثال قِمَطِرٍ مِنَ أَرْبَعِ هَمْزَاتٍ
٨٦	— مَرْمُوءَةٌ: مثال مَقْدُرَةٍ مِنَ الرَّمِي
٨٧	— مَرْمِيَّةٌ: مثال مَقْدُرَةٍ مِنَ الرَّمِي
٨٧	— رَمُوانٌ: مثال سَبْعَانٍ مِنَ الرَّمِي

٩٧	— غَزْوِيَّةٌ: مثال عَرَقُوهُ مِنَ الْغَزْوِ
١٠٤، ٨٧	— مَقْوِيَّةٌ: مثال مَقْدُرَةٌ مِنْ قُوَّةٍ
١٠٢	— حَيَوِيٌّ: مثال جَرَنَحَلٍ مِنْ حَيٍّ
١٠٢	— شُوَوِيٌّ: مثال عَصْفُورٍ مِنْ شَوَى
١٠٣	— فَتَوِيٌّ: مثال حَمَصِيصٍ مِنْ فَتَى
١٠٨	— قِيٌّ: مثال جَيِّدٍ مِنْ قُوَّةٍ
١٠٨	— قِيٌّ: مثال جَيِّدٍ مِنْ قُوَّةٍ
١١٣	— إِيْبَةٌ: مثال إِنْفَحَةٍ مِنْ أُوْبٍ
١١٣	— إِيْوَبٌ: مثال أَحْمَرَ مِنْ أُوْبٍ
١٣٢	— رَمِيَوْتُ: مثال عَنكَبُوتٍ مِنْ رَمِيٍّ
١٣٢	— غَزْوَوِيٌّ: مثال عَضْرَفُوطٍ مِنْ غَزْوٍ
١٣٣	— رَمِيَوِيٌّ: مثال عَضْرَفُوطٍ مِنْ رَمِيٍّ
١٤١	— قَوْلُولٌ: مثال قَرَبُوسٍ مِنَ الْقَوْلِ
١٥٦	— تَبِيْعٌ: مثال تَحْلِيٍّ مِنَ الْبَيْعِ
١٥٦	— تَقِيْلٌ: مثال تَحْلِيٍّ مِنَ الْقَوْلِ
١٥٦	— تُبِيْعٌ: مثال تُرْتَبٍ مِنَ الْبَيْعِ
١٥٦	— تُبُوْعٌ: مثال تُرْتَبٍ مِنَ الْقَوْلِ
١٦٦	— يُوْعِيْدٌ: مثال يَقْطِيْنٍ مِنَ الْوَعْدِ
١٧٥	— أُوْبٌ: مثال أُبْلَمٍ مِنَ الْأُوْبِ
١٧٥	— قَوْلٌ: مثال جَوْهَرٍ مِنَ الْقَوْلِ

— رَدِّدَانٌ: مثال ظَرْبَانٍ مِنَ الرَّدِّ ١٨٢

— رَكْدَانٌ: مثال سَبْعَانٍ مِنَ الرَّدِّ ١٨٢

— رَدَّانٌ: مثال ظَرْبَانٍ وَسَبْعَانٍ مِنَ الرَّدِّ ١٨٢

— قَوِيَانٌ: مثال سَبْعَانٍ مِنَ الْقَوَّةِ ١٨٥

— قَوَّانٌ: مثال سَبْعَانٍ مِنَ الْقَوَّةِ ١٨٥

— قَوُّوَانٌ: مثال سَبْعَانٍ مِنَ الْقَوَّةِ ١٨٥

## فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
أولاً: الدراسة	
المقدمة	أ - ب
التعريف بابن مالك	ج - ظ
١ - نسبه	هـ
٢ - مولده	و
٣ - رحلته إلى المشرق	و
٤ - شيوخه	ز
٥ - تلاميذه	ي
٦ - مؤلفاته	م
٧ - وفاته	ظ

صور أوائل وأواخر النسخ الخطية المعتمدة في التحقيق

### ثانياً: النص المحقق

المقدمة	١ - ٣
تعريف التصريف	٣
ما يدخله التصريف	٣

٣	المجرد من الأسماء والأفعال
٣	أقصى ما تصل إليه الأسماء والأفعال بالتجرد
٤	أقل ما تبني منه الأسماء والأفعال
٤ - ٨	أبنية الاسم الثلاثي المجرد
٦	إهمالهم بناءي فَعَلٍ وفِعْلٍ
٧	قصرهم بناء فَعَلٍ على المبني للمجهول
٨	اعتدادهم ببناء فِعْلٍ على قلته
٨ - ١٢	أبنية الاسم الرباعي المجرد
١٠	الخلاف في فُعَلِّ
١٢ - ١٣	أبنية الاسم الخماسي المجرد
١٣	الانتصار لسببويه في إلغائه بناء فُعَلِّ
١٤ - ١٧	أبنية ماضي ومضارع الفعل الثلاثي المجرد
١٤	مضارع فَعَلَّ
١٥	مضارع فَعَلَّ
١٦	اسما الفاعل والمفعول والمصدر المقيس من الثلاثي المجرد
١٦	اسما المرّة والهيئة من الثلاثي المجرد
١٧	مضارع فَعَلَّ
١٧	اسم الفاعل الدال على الحدوث



٢٤ - ١٧	غير الثلاثي من الأفعال
١٧	حركة أول مضارع غير الرباعي
١٨	وزن الفعل الرباعي المجرد
١٨	مضارعه
١٩	مصدره
١٩	مضارع الرباعي بالزيادة
١٩	الأصل فتح حرف المضارعة
٢١	علة ضم أول مضارع الرباعي
٢٢	فتح ما قبل آخر المضارع ذي التاء المزيدة
٢٣	اسما الفاعل والمفعول من غير الثلاثي
٢٣	مصدر غير الثلاثي
٢٣	مصدر الرباعي بالزيادة
٢٤	مصدر الماضي المبدوء بهمزة وصل
٢٤	مصدر الماضي المبدوء بتاء زائدة
٢٩ - ٢٤	ما خرج عما اتفق عليه من الأوزان
٢٩	بناء فعل ما لم يُسمَّ فاعله
٣٠ - ٢٩	كيفية صياغة فعل الأمر
٣٢ - ٣٠	ما يعرف به الأصلي من الحروف
٣٤ - ٣٣	الميزان الصرفي
٦١ - ٣٤	حروف الزيادة

- أحق الحروف بالزيادة ٣٥
- منع زيادة الألف والواو أولاً ٣٥
- زيادة حرف اللين مع ثلاثة أصول فأكثر ٣٦
- نحو وَسَوَسَ وَسِمِسِمِ ٣٧
- نحو صَمَخَمَخِ وَمَرْمَرِيْسِ ٣٧
- الإبدال في نحو تظنَّيتُ ٣٨
- إبدال رابع الأمثال ياءً إن لم يكنها ٤١
- نحو قَرَقَفَ ٤١
- زيادة الهمزة والميم مع ثلاثة أصول ٤٢
- أصالة الهمزة والميم أولاً مع أكثر من ٤٥
- ثلاثة أصول
- الياء كالهزة والميم أصالةً وزيادةً ٤٦
- زيادة الهمزة والنون طرفاً بعد ألف ٤٦
- زائدة قبلها ثلاثة فصاعداً
- سقوط الحرف لغير علة دليل زيادته، ٤٧
- وثبوته في جميع التصاريف دليل أصالته
- ميم مَعَدُّ وَتَمَنَدَلُ ٤٧
- ياء فَيِّنَانِ ٤٨
- ياء شَيْطَانِ ٤٩
- حكم همزة نحو حمَاء، ونون نحو حَسَانِ ٥٠

٥١	ما لا دليل على زيادته فهو أصل، أو
	بدل من أصل، إلا الألف
٥١	زيادة النون
٥٢	زيادة التاء
٥٣	زيادة السين
٥٤	زيادة الهاء
٥٥	زيادة اللام
٥٦	زيادة ما عدا السين وحروف المد مشروطة
٥٦	شَمَّالٌ، اِحْبَنْطاً
٥٧	دلامصٌ، زرقمٌ
٥٧	رعشنٌ، سحفية
٥٧	أمهات، سلهب
٥٨	سنبتة، حنظلة، سنبله
٥٩	فَحْجَلٌ، هَدْمِلٌ
٥٩	نَرَجِسٌ، تَنْضُبٌ
٥٩	كَنْهَيْلٌ، هُنْدَلَعٌ
٦٢ - ٦٤	مسائل في الإعلال
٦٢	إذا تطرفت الواو أو الياء بعد ألف زائدة
	أبدلت همزة
٦٢	اسقٍ رقاشٍ فإنها سقاية

	دأبة
٦٣	
٧٦ - ٦٤	من مسائل إعلال الواو أو الياء همزة
٦٤	إعلال عين اسم الفاعل همزة إن أعلنت في فعله
٦٥	شاك، هار
٦٥	تصحيح عين اسم الفاعل إن صحت في فعله
٦٥	إبدال أولى الواوين المصدرتين همزة
٦٨	إعلال ثاني الينين همزة في نحو أوائل وبيئات
٦٩	التصحيح في نحو جيايا
٧٠	التصحيح في نحو عواوير
٧٠	الإبدال في نحو أوائل
٧٠	التصحيح في نحو عواور
٧٠	بناء مثل عوارض من القول
٧١	الإبدال في نحو رسائل وصحائف
٧٢	التصحيح في نحو معاش ومفاوز
٧٢	الإعلال في نحو مصائب ومناثر
٧٣	الإعلال في نحو هراوى وزوايا
٧٣	مهاري ومداري
٧٤	مطاوى وهداوى
٧٥	خطايا
٧٥	خطائى ومنائى

٧٦ - ٨١	اجتماع همزتين في كلمة
٧٦	ذؤابة وذوائب
٧٦	سأل
٧٨	أيمة وأئمة
٧٩	أغزيت واستعليت
٨٠	أواصل وأقتت
٨٠	صحراوي و صحراوات
٨١	توالي أكثر من همزتين في كلمة
٨٢	إبدال الواو ياءً في فعالٍ جمعاً معتل العين
	صحيح اللام
٨٢	تصحيح عين فعالٍ جمعاً معتل اللام
٨٢	تصحيح نحو دَوْلٍ و كَوْزَةٍ
٨٣	إن اعتلت العين في الواحد اعتلت في جمعه
٨٣	قامة وقيم، ودئمت الأرض
٨٣	شدوذ الإعلال في عيدٍ
٨٤	شدوذ التصحيح في حوجٍ
٨٤	إعلال الألف أختيها
٨٤	إعلال الواو ياءً
٨٤	إعلال الياء واوياً
٨٥	تصحيح الواو أو الياء الساكنة المدغمة في مثلها

- ٨٦ إعلال الياء المتطرفة المضموم ما قبلها واواً
- ٨٦ إعلال الياء واواً في مثل مَقْدُرَة من الرمي
- تصحيح الياء في مثل مَقْدُرَة من الرمي إن
- ٨٧ قَدَر عروض التأنيث
- ٨٧ مثل سَبُعَان من الرمي
- ٨٨ سلامة الياء في مثل بِيضٍ وَعَيْسَةٍ
- ٨٨ إعلال الياء الساكنة المضموم ما قبلها واواً
- مثل موسرٍ
- ٨٨ عَيْطٌ وَعُوْطَطٌ
- ٩٠ معيشة ومعوشة
- ٩١ فُعَلَى مضموم الفاء معتل العين
- ٩٢ إعلال الواو ياءً إن وقعت طرفاً، أو كالطرف،
- بعد كسرة
- ٩٢ شذوذ تصحيح الواو في نحو مَقَاتُوة
- ٩٣ إعلال الواو رابعةً فصاعداً ياءً
- ٩٣ يشأيان ويشأوان
- ٩٥ إبدال الضمة قبل الياء المتطرفة كسرة
- لتسلم الياء
- ٩٦ إن بني نحو عَرَقُوة على التأنيث سلمت
- الواو والضمة

٩٦	وإن قدر عروض التأنيث أبدلت الضمة وأعلت الواو
٩٧	مثل عرقوة من الغزو
٩٧	مثل مقدرة من القوة
٩٧ - ١٠٨	مسائل من إعلال الياء
٩٧	حذف ياءي نحو كرسي للنسب
٩٨	بخاتي
٩٨	النسب إلى نحو علي
٩٩	النسب إلى نحو قصي
٩٩	النسب إلى نحو عدي
١٠٠	النسب إلى نحو تحية
١٠٠	النسب إلى نحو محي
١٠٠	النسب إلى نحو حي
١٠١	النسب إلى نحو طي
١٠١	صوري وحيدي وجولان وهيمان
١٠٢	مثل جردحل من حي
١٠٢	مثل عصفور من شوى
١٠٣	النسب إلى فتى
١٠٣	مثل حمصيص من فتى
١٠٥	النسب إلى صد

١٠٥	من موانع حذف الياء
١٠٥	النسب إلى قاضٍ
١٠٥	النسب إلى مشترٍ ومستدعٍ
١٠٥	تصغير نحو عطاءٍ
١٠٧	تصغير أحوى
١٠٨ - ١٠٩	من مسائل إعلال الواو
١٠٨	مثل جيد من قوة
١٠٩	نحو سيدٍ وطِيّ
١١٠	إبدال ضمة ما الياء المشددة كسرة لتسلم
	الياء الأولى
١١٠	عدم إعلال واو قَوِيٍّ لعروض سكونه
١١١	عدم إعلال واو بُويِعٍ لعروضه
١١١	عدم إعلال واو ديوانٍ لعروض يائه
١١١	دينار
١١٢	صنارة
١١٢	عدم إعلال واو نُؤِيٍّ مخففاً من نُؤِيٍّ لعروضه
١١٢	رِيًّا
١١٣	السابق من الواو والياء المبدل بدلاً
	لازماً كالأصلي
١١٣	مثال إنفحة من أوب



- ١١٣ إذا التقت الواو والياء في كلمتين لم تعل الواو
- ١١٤ جُدِيول وجُدِيَل
- ١١٤ ذُلِيٌّ وعُصِيٌّ
- ١١٥ نُيٌّ في جمع ألوي
- ١١٥ أُبُوٌّ ونحوٌ
- ١١٥ فُتِيٌّ وفُتُوٌّ
- ١١٦ مما يجوز فيه إعلال الواو لأمأ وتصحيحها
- ١١٦ مَعْدُوٌّ ومَعْدِيٌّ ونُوْمٌ ونِيَّامٌ
- ١١٧ تصحيح الواو لام فَعول
- ١١٧ تصحيح الواو في قُرُوٌّ مخففاً من قُرُوءِ
- ١١٨ مَشْنِيٌّ ومَكْلِيٌّ
- ١١٨ مَشِيْبٌ ومَهِيْبٌ
- ١١٩ مَعْدُوٌّ
- ١١٩ مَرَضِيٌّ
- ١١٩ مَقْوِيٌّ
- ١٢٠ فُعَلَى واوية اللام
- ١٢٣ فَعَلَى يائية اللام
- ١٢٨ - ١٤٣ شروط إعلال الواو أو الياء ألفاً
- ١٢٨ ١- تحركهما
- ١٢٩ ٢- كونهما والمفتوح قبلهما في كلمة واحدة

- ١٢٩ -٣- كون تحركهما غير عارض
- ١٣٠ -٤- تحرك ما بعدهما
- ١٣٠ حذف الألف المنقلبة في نحو الأعلون والأعلين
- ١٣١ -٥- ألا تكونا لاماً بعدها ألف
- ١٣٢ مثل عضر فوط من غزو ورمي
- ١٣٥ -٦- ألا تكونا عينا لما أعلنت لامه بالإعلال
- المذكور
- ١٣٦ تفريع على الشرط السابق
- ١٣٧ -٧- ألا تكونا عين فعل الذي وصفه أفعلُ  
فَعْلَاءَ، أو عين مصدره
- ١٣٧ علة عدم الإعلال في هذا النوع
- ١٣٨ -٨- ألا تكونا عين افتعل بمعنى تفاعل
- ١٣٩ -٩- ألا تكون عين فَعْلَانٍ أو فَعَلَى
- ١٤٠ علة التصحيح في فَعْلَانٍ أو فَعَلَى
- ١٥٣ -١٤٣ مسائل من الإبدال المطرد في فاء الافتعال وتائه
- ١٤٣ إبدال التاء من فاء الافتعال وفروعه إن كانت  
واواً أو ياءً
- ١٤٣ إبدالها من الواو
- ١٤٨ إبدالها من الياء

- ١٤٨ إن كانت فاء الافتعال واو أو ياء مبدلة من همزة فالفصح سلامتھا
- ١٤٩ حكم فاء الافتعال ثاء
- ١٤٩ حكم فاء الافتعال ذالاً
- ١٥٠ حكم فاء الافتعال دالاً
- ١٥٠ حكم فاء الافتعال زايأ
- ١٥٠ حكم فاء الافتعال جيمأ
- ١٥١ حكم فاء الافتعال سينأ
- ١٥٢ حكم فاء الافتعال طاء
- ١٥٢ حكم فاء الافتعال ظاء، أو ضادأ
- ١٥٣ حكم فاء الافتعال صادأ
- ١٥٤ - ١٧١ عود إلى مسائل الإعلال
- ١٥٤ الإعلال بالنقل
- ١٥٤ الإعلال بالنقل أو القلب
- ١٥٤ مما تسلم فيه الياء
- ١٥٥ من موانع الإعلال بالنقل والقلب
- ١٥٥ تصحيح ما جاء على صيغة تعجب
- ١٥٦ مثل تحلّي من القول والبيع
- ١٥٦ مثل ترتّب من البيع
- ١٥٦ تصحيح أسود حملاً على أسواد

١٥٧	حكم الاسم المنقول من الفعل حكم فعله
١٥٧	تصحيح ما شابه ما استحق التصحيح
١٥٨	تصحيح مَفْعَلٍ حملاً على مِفْعَالٍ
١٥٩	تصحيح نحو يقوى ويزور
١٥٩	إعلال نحو مقول ومبيع
١٦٠	مبيوع ومصوون
١٦١	نحو إقامة من استقامة
١٦٢	مما جاء مصححاً مما حقه الإعلال
١٦٣ - ١٧١	من مسائل الإعلال بالحذف
١٦٣	الحذف من نحو يعد
١٦٥	حمل أخوات يعد عليه
١٦٥	حمل الأمر من وعد على مضارعه
	في حذف الواو
١٦٥	حمل مصدر وعد على مضارعه في حذف الواو
١٦٦	إلحاق يئس بوعد
١٦٦	مثل يقطين من الوعد
١٦٧	حذف همزة أفعل من مضارعه واسم
	فاعله ومفعوله
١٦٨	حذف الهمزة في: خذ، كل، مر
١٧٠	من الحذف غير المطرد

١٧٠	شاك، هار
١٧٠	راب ورب
١٧١	تراق وترائق
١٧٢ - ١٩١	الإدغام
١٧٢ - ١٧٥	من موانع الإدغام:
١٧٢	١- كون أول المثليين هاء السكت
١٧٣	٢- كونه همزة
١٧٤	٣- كونه حرف مد متطرفاً
١٧٥	وجوب الإدغام في مثال أبلم من أوب
١٧٥	جواز الفك والإدغام في نحو ريبا
١٧٦	من أحكام المثليين في كلمتين
١٧٦	وجوب الإدغام في نحو اشتد
١٧٧	وجوب الإدغام في نحو أجد
١٧٧	ما لا حاجة فيه إلى النقل
١٧٧	نحو أود
١٧٨ - ١٨١	من موانع إدغام المثليين:
١٧٨	١- تصدرهما أول الكلمة
١٧٨	٢- كونهما واوين آخر الكلمة
١٧٨	٣- كونهما ياءين غير لازم تحريك ثانيهما
١٧٩	٤- كون أحدهما للإلحاق

- ١٧٩ ٥- كون المثليين مسبوقين بمزيد للإلحاق
- ١٧٩ ٦- كون المثليين في اسم مخالف لزنات الأفعال
- ١٨١ ٧- كونهما في اسم لا يوازن الفعل، مختوم بتاء التانيث، ألفيه، أو الألف والنون المشبهتين بهما
- ١٨١ ٨- كون ما هما فيه على فعلاً
- ١٨٢ مسألة: يتعين الإدغام إن كان ما فيه المثان على فعلٍ أو فعلٍ
- ١٨٢ جواز الفك والإدغام في نحو ظربانٍ وسبعانٍ
- ١٨٤ أمثلة ما شذَّ فكّه
- ١٨٥ المذاهب في مثل سبعانٍ من القوة
- ١٨٦ ٩- ومن موانع إدغام المثليين، على الأفصح، سكون ثانيهما لاتصاله بضمير رفع
- ١٨٦ - ١٩١ مسائل مما يجوز فكّه وإدغامه
- ١٨٦ الأولى: إن كان سكون ثاني المثليين للجزم أو للتوقف
- ١٨٨ الثانية: في نحو حييٍ وأحييَةٍ
- ١٨٩ الثالثة: في مصدرٍ أخاوى
- ١٨٩ الرابعة: في نحو أفتنن
- ١٩٠ الخامسة: في نحو تأمروني وأتجاجوني
- ١٩٢ ختام الكتاب

١٩٣	فهرس الفهارس
١٩٤	فهرس المصادر والمراجع
٢٠٨	فهرس الآيات القرآنية
٢١٠	فهرس الشعر والرجز
٢١١	فهرس الأمثال
٢١٢	فهرس الأعلام
٢١٤	فهرس المسائل الصرفية
٢٢١	فهرس مسائل التمارين
٢٢٤	فهرس الموضوعات